سلسلة أنموذج

باشراف

پاسكالّ هآغ

وسيريل لوميو

دراسة العلوم الاجتماعية

النقد



ÉDITIONS DE L'ÉCOLE DES HAUTES
ÉTUDES EN SCIENCES SOCIALES

دراسة العلوم الاجتماعية

FAIRE DES SCIENCES SOCIALES

المجلد الأول

النقد

CRITIQUER

مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية
EHESS

دار الفارابي

دراسة العلوم الاجتماعية

النقد

الكتاب: دراسة العلوم الاجتماعية، المجلد الأول- النقد
المؤلف: مجموعة من المؤلفين بإشراف پاسكالّ هآغ وسيريل لوميو.
ترجمة: الدكتو نجيب غزاوي
و غازي برو (مراجعة وتدقيق)
الغلاف: جبران مصطفى
الناشر: دار الفارابي بيروت - لبنان
ت: ٣٠١٤٦١ (٠١) - فاكس: ٣٠٧٧٧٥(٠١)
ص. ب: ٣١٨١/ ١١- الرمز البريدي ٢١٣٠ ١١٠٧
www.dar-alfarabi.com
e-mail: info@dar-alfarabi.com
الطبعة الأولى: تشرين الثاني/ نوفمبر 2016
ISBN: 978-614-432-693-0

***

العنوان بلغة الأصل الفرنسية :
FAIRE DES SCIENCES SOCIALES
1- CRITIQUER
Sous la direction de :
Pascale HAAG et Cyril LEMIEUX
Traduit par
Nagib Ghazaoui et Ghazi Berro (co-traducteur)

ISBN 978-2-7132-2361-7
[متابعة ترجمة الكتاب وإنتاجه: محتَـرَف القول الجريء بإدارة غازي برّو]
بيروت موبايل: 70216140
Atelier. oser. dire1@gmail. com
Réalisation et traduction de l'ouvrage: Atelier oser dire animé par Ghazi Berro
«Cet ouvrage a bénéficié du soutien des Programmes d'aide à la publication de l'Institut français. »
حظي هذا الكتاب بدعم برامج مساعدة النشر من قبل المعهد الفرنسي.

ملحوظة الناشر

بالنسبة من يتساءل حول وضع العلوم الاجتماعية اليوم، فإن المبادرين لإعداد هذه الأجزاء الثلاثة، التي حملت عناوين النقد، المقارنة والتعميم، يحدوهم الأمل في تقديم الأجوبة الشافية عن تساؤلاتهم. خصوصاً وأنهم ينتمون جميعاً، إلى المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية، إلّا أنهم لا يزعمون، على الإطلاق، تمثيل فروع اختصاصاتهم العلمية وحدهم، ولا حتى المؤسسة التي ينتمون إليها. غير أنهم يسعون لتقديم ما يرونه القسم الأكثر إبداعاً من أعمالهم التي لا تزال قيد التنفيذ، واضعينها في إطار البيئة الفكرية الخاصة بمجالات تخصصهم أو بحقل دراساتهم؛ وكلهم يجسدون، أيضاً، جيلاً تكوّن على خطى أسلافهم الذين آثرنا عدم استحضارهم كي ندفع إلى الصدارة الطريقة التي يجري فيها البحث ويتحوّل، في الوقت ذاته الذي يتحول فيه المناخ الفكري الذي تتم في ظله هذه التطورات.

فكم من أمور تغيرت بين حقبة الستينيات والسبعينيات الظافرة، وتلك، الأكثر تكتماً بالرغم من أنها ليست أقل إنتاجية، العائدة إلى العشرية الأولى من القرن اللاحق: ثمة ميادين جديدة، وطرائق جديدة، ومرجعيات فكرية جديدة ولدت من رحم عولمة المبادلات الفكرية ودمقرطة البحث. إن من شأن النصوص المثبتة هنا أن تكذّب الخطابات الآيلة إلى تجميد المشروع، والعمل المفهومي وطرائق العلوم الاجتماعية ضمن زمن واحد أوحد من أزمنة تطورها التاريخي. وبعيداً من التصريحات المعرفية ذات المنحى الاستعراضي، آثر المؤلفون إثبات حيوية ممارساتهم العلمية الحالية من خلال تقديم القدوة. لذلك يحدونا الأمل بأن تكون الأمثلة المنتقاة حاملة لمفاتيح لا غنى عنها لكل من أراد فهم العالم ليكون له تأثير فيه.

على إثر حقبة من الشكوك وأعمال النقد الذاتي التي طبعت العقدين الأخيرين المنصرمين، استعادت فروع اختصاصاتنا مقداراً من الثقة، بفضل ما اغتنت به من إدراك لحدودها ووعي أدق برسالتها، لذلك يتناول كل من الأجزاء الثلاثة واحدة من العمليات الجارية في النهج الفكري الخاص بالباحثين. فلا يجوز عزل أية عملية عن الأخرى؛ والمصنفات الثلاثة تشكل وحدة لا تنفصم عراها، وهي تسمح بفك رموز الأنماط التي تحكم العمل داخل تلك الاختصاصات. **النقد**، لأن البصيرة الانعكاسية تمثل أفضل علاج لاستعادة الخبرة براعتها؛ **المقارنة**، لأنه ليس ثمة نتائج مقنعة تستند إلى دراسة حالة بمفردها فقط؛ و**التعميم**، أخيراً لأن في صلب النهج العلمي، تقع مسألة الانتقال من الحالة الفريدة إلى الحصيلة العامة. تلك هي خطوط الدفع الموجِّهة اليوم للعلوم الاجتماعية.

دراسة العلوم الاجتماعية، عمل جماعي صممته وأشرفت عليه لجنة تحرير مؤلفة من:

إمانويل ديڤو	Emmanuel Désveaux
ميشيل دو فورنِل	Michel de Fornel
پاسكالّ هآغ	Pascale Haag
سيريل لوميو	Cyril Lemieux
كريستوف پروشاسون	Christophe Prochasson
أوليڤييه ريمو	Olivier Remaud
جان فريديريك شوب	Jean-Frédéric Schaub
إيزابيل تيرو	Isabelle Thireau
آنّ برتران للتنسيق	Anne Bertrand

إن ثلاثية **دراسة العلوم الاجتماعية** مؤلَّف جماعي بثلاثة مجلدات صممته وأشرفت عليه لجنة نشر مؤلفة من: إمانويل ديڤو وميشيل دو فورنِل، وپاسكالّ هآغ، وسيريل لوميو وكريستوف بروشاسون، وأوليڤييه رومو وجان فريدريك شوب وإيزابيلّ تيرو، وقامت آنّ برتران بتنسيقه.

فهرست عام

النقد

المقارنة

***ڤاليري جليزو**

كوريا في العلوم الاجتماعية

هندسات المقارنة في امتحان الموضوع الثنائي

***كاترينا غينزي**

طرائق في المقارنة

نظرات هندية حول التوافق بين المعارف

***

التعميم

القسم الثالث: التعميم ووقائع التاريخ

***پيير - سيريل هوتكور**

الأصول الشرعية والتاريخ

بعض الملاحظات انطلاقاً من تاريخ إجراءات الإفلاس

***جوسلين داخليا**

الامتدادات المتوسطية

الصلة بين أوروبا والإسلام في القرون الحديثة (السادس عشر - الثامن عشر)

***كاتاريتا ماديراساتوس وجان - فريدريك شو؟**

التاريخي الإمبرطوري والاستعماري «للنظام القديم»

نظرة على الدولة الحديثة

باسكالّ هآغ وسيريل لوميو
(Pascale Haag et Cyril Lemieux)

النقد ضرورة

لا شك في أن السؤال عما يربط العلوم الاجتماعية بالنقد يبقى غير منطقي، إذا ما أصررنا على اعتبار مثل هذا الرابط سطحياً وعرضياً، وهذا ما يتم توضيحه من خلال البحوث التي يعرضها هذا الجزء: فالنقد ليس فقرة إضافية في منهجية عالِـم التاريخ أو عالِـم الأنتربولوجيا أو عالِم الاجتمـاع أو عالِم الاقتصاد، كما أنـه ليـس، أيضاً، قـراراً عليـه أن يتخذه حيـن تكتمـل تحليلاته، وهـو يتجلى، بالأحـرى، كإحـدى العمليـات التي نبدأ بها كل نشـاط بحثي، كونـه لا يبدأ من دونها، بشكل فعلي، أقلّه. مع ذلك، فإنّ عملية النقد ليست حركة افتتاحية فقط: فهي تُستدعى دوماً، وعلى مدى المراحل التي تقود إلى البدء بالبحث الميداني، وحتى إنجازه، ثم إلى تسجيل نتائجه وتقويم هذه النتائج من قبل المشاركين في البحـث - ويتدخل في هذا التقويم أحياناً «غير المختصين» أيضاً، إنما بتوسـل معاييـر أخرى. إن الحديث عن **ضرورة النقد**، في العلوم الاجتماعية ضمن هذا المنظور، لا يعني الاستناد إلى التزام سياسي، بشكل أولوي، بل يذكر، قبل كل شيء، بمطلب تقني- من الأنموذج الذي يقود إلى الحالة التي لا نستطيع معها الأمل في لعب الشـطرنج، إذا لم نكن مسـتعدين للقبول بتحريك أحجارنا، بين وقت وآخر. ولا يمكننا أن نشـك في أن هذا الالتزام التقني المؤسِّـس لدراسـة العلوم الاجتماعية، يسمح بإنتاج معارف ورؤى بديلة حول العالم الاجتماعي، قادرة، بالنتيجة، على إحداث تأثيرات سياسية في أداء المجتمعات المدروسة.

يساعد هذا المؤلَّف، في قسميه الأخيرين على اتخاذ هذا الإجراء، انطلاقاً من قناعاتنا بأن الباحثين مدركون لهذا الأمر ويأخذونه في الاعتبار. ويبقى أن هذا البعد السياسي المرتبط بنشر البحوث في العلوم الاجتماعية واستخدامها بعيداً عن حلقة المختصين، لا يكفي لاستيعاب العلاقة مع النقد التي ينميها الباحثون في العلوم الاجتماعية في جوهر ممارساتهم.

لقد أصبح الموشور السياسي- الأخلاقي في السنوات الأخيرة، بكل تأكيد، الطريقة المفضلة، وشبه الحصرية، في تذكير الباحثين (وعلى الباحثين أن يذكّروا أنفسهم) أن فعاليتهم تتضمن مطلباً نقدياً. غير أنهم، ربما نسوا أول أنواع النقد الذي عليهم الالتزام به فنياً: ذلك النقد الذي يَفرض عليهم، محاولة البدء بالتفكير بطريقة مختلفة عن التفكير السائد، في الموضوعات التي قرروا دراستها، وذلك مع بدء البحث الميداني. وإنه لمن غير المؤكد، من وجهة النظر هذه، أن يكون الاستعجال في إحداث بعض التأثيرات السياسية أفضل طريقة في إنتاج تأثيرات تختلف جذرياً عن تلك التي يستطيع اللاعبون، أنفسهم، إنتاجها، أي إنتاج تأثيرات تبرر إحداث انعطافة بواسطة العلوم الاجتماعية، وتمكننا من أن نحصل في النهاية على تغييرات ثورية في نظام المعرفة، وأن ننتج تأثيرات تنأى قليلاً عن النزعة المحافظة في النظام السياسي، إذا بدأنا بالاعتراف بأن ضرورة النقد، في العلوم الاجتماعية، هي ذات طابع تقني أولاً، وأنها تمس بالإمكانيه نفسها في السمو، من وجهة نظر هذه العلوم، كي تبعدها عن الفهم الدارج للعالَم الاجتماعي. ويستتبع هذا الأمر، مع ذلك، التوقف عن الاعتقاد بأن هناك زمناً واحداً ووحيداً للنقد في العلوم الاجتماعية، يعمل في المرحلة الأخيرة من البحث- أي في اللحظة التي لم تأت بعد، حيث تُنقل نتائج البحث إلى «غير المختصين»، سواء أكانوا مواكبين لهذا البحث أم طالبين له، باعتبارها مصادر نقد يمكن لهؤلاء استخدامها. ومن خلال هذا المنظور، يمكن التعبير عن رهان هذا الجزء كما يلي: التذكير بأن العملية النقدية تعني مجموع سلسلة إنتاج المعرفة، في ممارسة العلوم الاجتماعية.

التفكير بطريقة أخرى

لا يمكن أن ينطلق البحث في العلوم الاجتماعية إلّا من خلال التباعد عن الشعور العام، والمعتقدات الساذجة والمقولات الموروثة أو المسيطرة اجتماعياً، مهما كان هذا التباعد ضعيفاً. وهكذا، وحيث يتغذى فكر الماضي السائد عادة، طواعية أو لا شعورياً، بالمفارقات التاريخية، على المؤرخ أن يضع نصب عينيه محاولة استعادة مثل هذا الماضي في حيثياته الخاصة - ويتطلب تحقيق هذا التباعد الزمني، القيام ببحث ميداني حول هذا الماضي. وهكذا أيضاً، وبالقطع مع الميل العفوي إلى التمركز حول الذات الإتنية، يجهد عالم الأنتروبولوجيا في التفكير حول حياة المجموعات البشرية الغريبة عنا، مع الحرص على إعادة بناء وجهة نظرهم، وألعابهم اللغوية ونظام الملائمة لديهم- ويتطلب هذا الحرص هنا أيضاً الشروع في بحث ميداني من طرف هذا العالِم. وهكذا حتى، يحاول عالم الاجتماع بناء وجهة نظر قادرة على الزعم بشيء من الموضوعية، وذلك في مواجهة الميل العام للحكم على العالَم الاجتماعي انطلاقاً من الموقف الذي يحتله المرء فيه - وهذا، من جديد، أمر غير ممكن الحدوث من دون بحث ميداني. إن مقتضى التباعد هذا، الذي يفرض البدء ببحث ميداني، يشكل- من وجهات نظر عديدة، «دليل» العلوم الاجتماعية، ويوسم، خصوصاً، بـ«بناء الموضوع»، ويعتبر أساس التعلم العملي لهذه العلوم ونقل مهاراتها التقنية، ولذلك فإن من المشروع أن نرى فيه **الأساس النقدي للعلوم الاجتماعية**. وقد قامت مواثيق عديدة بتأصيله من خلال بناء مبادئ، مثل «القطع مع الإلمامات المسبقة» (دوركهايم)، أو «الحياد القيمي» (ڤيبر) أو «القطيعة المعرفية» (بورديو وپاسرون وشامبوردون). ومع ذلك، ترانا نلاحظ، أن هذا التباعد عن الشعور العام، أو عن المعتقدات المسيطرة، في ممارسة البحوث الميدانية الفعلية، هو أقل وضوحاً بكثير مما تقتضيه هذه المبادئ: إذ يمكن أن يتمثل، ببساطة، في تعديل طفيف في النظرة إلى الموضوع، أو «إعادة تصويب»، تنتج، على سبيل المثال، من اللجوء إلى

مفاهيـم تحليليـة. ومهمـا كان هذا التباعد ضئيـلاً، إلّا أنه، مـع ذلك، لا يمكن إنكار وجـوده، تحت طائلة إلغاء إمكانية وجود وجهة نظر العلوم الاجتماعية، بمـا لها من خصوصية. وتحـت طائلة أن يفقد البحث الميدانـي مبرراته، أيضاً فإنّ تلـك المبررات التي لا ترتبط، في هذه العلـوم، بالحاجة إلى توثيق الواقع بقدر ارتباطها بضرورة التفكير بطريقة أخرى.

تقـدم النصـوص المعروضة في القسـم الأول مـن هذا الجـزء لمحة عن الطرائق العديدة التي يمكن أن نمارس فيها هذا التباعد تجاه المفاهيم الدارجة أو المسـيطرة فـي العالَـم الاجتماعـي. فمـن خلال عرض سـابين شـالڤون- دوميرسـيْ (Sabine Chalvon– Demersay) للأبحـاث الميدانية التي قامت بها حـول المسلسـلات التلفزيونيـة (*Urgences, Desperate Housewives,* *24 heures chrono* أو حتـى *Docteur House*) تدعونا عالمة الاجتماع هذه للتسـاؤل حـول الطريقـة التي يُقـدم فيها غالبـاً، في الصحافة كمـا في الخطب العاديـة، التعـارض بين العالَـم الحقيقـي والكون الخيالي، ويُعـاد هذا الأخير، عمومـاً، إلى حقلـه الخاص، أي حقل الخيـال والفانتازيا، بالتقابـل مع الواقع الـذي يعتبـر صلبـاً ومتناغمـاً. غير أن هـذه الفكرة تعبر بشـكل سيّئ جداً عن الممارسـات التـي من الممكـن ملاحظتها: فلا يسـتخدم المشـاهدون الأكثر مواظبة، وبشـكل منتظم المسلسـلات التلفزيونية من أجـل التصرف والحكم فـي الإطـار الملمـوس لحياتهم اليومية وحسـب، بل يرجعون أيضـاً إليها كما إلى عوالم مألوفة جداً، تتميز بطابعها شـديد الانسجام والمتوقع والأنموذجي والمنسـجم للغايـة، عـن العالم الذي يعيشـون فيه والذي هو، فـي النهاية أكثر بعـداً، فـي الغالب، وغير موثوق، وإشـكاليّ فـي نظرهم. إننا، فـي النهاية أمام انقـلاب فـي المناظير تقترحـه المؤلفة: فبـدل أن تصبح المسلسـلات مخرجاً فكريـاً أو طريقـة للخـروج مـن العالـم الحقيقـي، تصبـح وسـيلة لمواجهتـه، وتحريك التغييرات في داخله، وهذا السـبب الذي من أجله تستحق «الحصانة التخيلية لأبطال المسلسلات» أن ترفع.

يعمل عالم الأنتروبولوجيا جيورجيو بلوندو (Giorgio Blundo) بطريقة مختلفة كلياً بخصوص موضوع مختلف تماماً، ذلك أن ما يسعى إليه هو دراسة الحياة اليومية لبعض الموظفين الأفريقيين - إنهم العاملون في مصالح المياه والأحراج في النيجر والسنغال - وفاقاً للمنهجية الإتنوغرافية. نحن نعرف أنه، ومنذ عقدين، حاول عدد متنام، من المؤسسات والمنظمات المتعددة الجنسية، دفع الدول المستقلة في أفريقيا، الموسومة بأنها «فاشلة» إلى اعتماد بعض المعايير والتقانات الرسمية التي أثبتت فعاليتها في بلدان الشمال مثل مفاهيم «الحاكمية الصالحة»، والشفافية، والدمقرطه، والموالاة تجاه المستهلكين والمواطنين. يتمثل التباعد الذي أدخله عالم الأنتروبولوجيا هذا، هنا، في اعتماد المقولة الخبيرة الأخيرة تلك، لنفسه، أي مقولة الموالاة، غير أنه قام بذلك من أجل منحها معنى جديداً، مرتبطاً بالملاحظة التجريبية التي تقول إنه لا يوجد في الحياة اليومية للموظفين نوع واحد من الموالاة، بل تركيب معقد غير رسمي منها، ومن نماذج مختلفة- يسميها المؤلف على التوالي: تمثيلية وقروية وزبائنية ونقابية. إن هذه التعددية في المقولة الخبيرة حبلى بتباعدات نقدية حاسمة، ليس على مستوى الخلفية السائدة لدى خبراء «الحاكمية الصالحة» (غير القادرة على التحليل الصحيح لأسباب فشل النماذج التي يروّجونها) فقط، بل وعلى مستوى بعض التحليلات الثقافوية للدولة الأفريقية (التي يسعى دعاتها إلى فرض أنموذج يُعرف بالموالاة الموسومة بـ«المحلية» بطريقة معيارية).

والنوع الثالث من التباعد الناتج من العلاقة مع الطرائق الشائعة في إدراك الواقع الاجتماعي: هو ذلك الذي يدعونا الفيلسوف أوليڤييه رومو (Olivier Remaud) إلى ممارسته تجاه مسألة المواطنة العالمية (Cosmopolitisme)، أي تجاه المشكلة التي يثيرها، عموماً، وفي عالم يزداد انخراطاً في العولمة الاقتصادية، نمو وعينا بالانتماء إلى مجموعة تشكلها البشرية، وليس إلى وطننا الأصلي فقط، أو أولاً. وكما يوضح ذلك، يتصارع عدد من التقاليد

الفكرية، منذ العصور القديمة، حول هذه المشكلة، ويتسلح كل تقليد ببراهين متينة تناقضها، مع ذلك، براهين أخرى ليست أقل صلابة. ويتمثل التباعد، هنا، في محاولة إعادة بناء البنية البرهانية التي تنظم وتقود المواجهة الأبدية وتنقيها (بدل الالتحاق بهذا المعسكر أو ذاك)، فترتسم أمامنا، من خلال هذا الارتفاع إلى مستوى عقل المواطنة العالمية (بالمعنى الكانطي للكلمة) سلسلة من المناقضات المتواترة بين الحق في الاستقلال والحاجة إلى الانتماء، ومثالية وحدة تعاطفية بين الجنس البشري، وإدانة طابعها الوهمي، والطموح إلى انتقال للأفكار عابر للأمم، وإظهار حدوده الأنتروبولوجية، وتنفتح من هذا بالذات، وبطريقة أخرى، إمكانية الالتزام، في مواجهة هذه التناقضات وإيجاد أساليب لحلها بطريقة ذرائعية.

إظهار الخطأ

ما إن يتوضع الباحثون في العلوم الاجتماعية في الحيّز الخاص بتفكيرهم، والذي هو نتاج للتباعد عن الطرائق المألوفة أو المسيطرة في التفكير حول عالَم الاجتماع، حتى ينفتح صعيد جديد لممارسة النقد: إنه صعيد المراقبة المتبادلة لطرائقهم المنهجية وللنتائج التي توصلوا إليها. إن المطلوب، من الآن فصاعداً، إدانة الانحرافات المحتملة والمتواجدة في عمل النظراء، والإفصاح عن الأخطاء الحدثية أو التقنية التي تم تعيينها، والإشارة إلى ما تضمنه من أخطاء في التفكير لم يتم إدراكها. وربما كان من حقنا أن نسمّي ذلك **الآلية النقدية للعلوم الاجتماعية**. ومع ذلك وبدلاً من أمثلة هذا النشاط النقدي بين الباحثين، يجب أن نقر أن انتشاره بين النظراء قد ارتبط بالسياق المؤسساتي للبحث مع بقائه صورة مثالية للجدل العلمي. فالسياق يوسع هذا النشاط، غير أنه يحد منه أيضاً، في أغلب الأحيان. فإذا كان القيام بالبحث المرغوب هو أيضاً عمل «مدينة علمية» يُخضع فيها كل عضو الآخرين لمراقبته المعرفية، فيما يخضع هو نفسه لمراقبتهم، فإن الحقيقة العملية

للبحث تغدو أكثر تعقيداً، حيث أن هناك عدداً من علاقات القوة والحسابات الإستراتيجية التي تعرقل، بشكل دائم، استخدام النقد بين النظراء. أضف أن إنتاج بحث ذي قيمة يتطلب أولاً، تطوير بعض الأشكال التنظيمية للأبحاث، وتبدو الأشكال التي تكتسي أهمية أكبر، وإلى أبعد الحدود، تلك التي تجعل من الممكن ممارسة النقد التقاطعي للأعمال، وتشجع عدم تسامح الباحثين حيال الأخطاء المنطقية والمنهجية المرتكبة. ولذلك فإنّ المحافظة على هذه الأشكال، ورعايتها، تتطلّب مؤسسات مراقبة وتأهيل (مؤسسات تعليمية، لجان تحكيم، مؤسسات اصطفاء، لجان تحرير، وما إلى ذلك) قادرة ليس على الإلزام بأن تخضع أعمال البحث للنقاش والنقد وحسب (مما يتطلب شل بعض علاقات السيطرة بين الزملاء)، بل أن يتم ذلك، من وجهة نظر علمية صرف (ما يستدعي استبعاد ضغوط الممولين وطالبي البحث، وكذلك ما ينتظره الجمهور العريض وتوسلات المناضلين).

تقدم النصوص المعروضة، في القسم الثاني من هذا الجزء، توضيحاً حيّاً عن أهمية الآلية النقدية في مسار البحث. وفي هذا الصدد، يهاجم المؤرخ جان پيير كاڤاييه (Jean-Pierre Cavaillé) مفهومين يعتبرهما مسيطرين على زملائه، وذلك من خلال مواجهة مشكلة أساسية في كتابة التاريخ؛ إنها مشكلة الأصناف التي علينا استخدامها في عملية توصيف النشاطات الجمعية والمجموعات الاجتماعية، في الماضي. المفهوم الأول، الذي يرى هذا المؤرخ أنه لم يأخذ شكله النظري الكامل، فيما يجري تطبيقه بالشكل الأوسع، ويقوم على واقعية ساذجة: فيتمثل في التصرف، وكأن على التصنيف المعتمد من المؤرخ أن يتطابق تماماً مع بنى الواقع التاريخي المدروس وتنظيمه، وأن بإمكانها ذلك. وأما المفهوم الثاني، الذي يقترح وسمه بالتفكيكي والذي يبدو له أكثر ثباتاً، يقوم على الاعتبار القائل بأن المؤرخ، وفي أثناء عملية إعادة توظيف البنى الخطابية التي تركتها المصادر، يقع حتماً ضحية أساليب التزوير والخداع التي أعدها لاعبو التاريخ في حمأة نزاعاتهم، من أجل الرد على متطلبات المعركة

وإقناع الجماهير. إلّا أن «طريقاً ثالثة» تبدو ممكنة، في نظره، فهي تجنبنا العثرات والمآزق التي تقود إليها كل من الطريقين الأوليين: تلك التي تقوم على الاعتبار القائل بأن الصراعات من أجل التصنيف، والتي تظهر في المصادر، هي أساس للواقع التاريخي المدروس. ويسمح سبر المثالين المختلفين- صنف «الإباحيين»، كما تناوله علم التأريخ والتسميات المثيرة للجدل التي ظهرت في خلال الثورة الإنكليزية *(«Agitators», «Levellers», «Diggers», «Quakers»)* - للكاتب باختبار أهمية هذه الطريق الثالثة وأبعادها.

وتقوم عالمة اللغة ماريون كاريل(Marion Carel)، من جانبها، بنقد جذري للنزعة المنطقية؛ ففي الحالة التي اهتمت بها، بشكل خاص، أي في حالة البراهين اللغوية، دافع عدد من علماء المنطق واللغة عن فكرة تقول إن المتكلمين ما إن يشرعوا في استخدام البرهنة، فإنهم لا ينقلون العمليات المنطقية التي يقولون إنهم ينقلونها، ما يتيح الحكم على هذه البراهين بأنها خادعة أو فاشلة. غير أنه إذا كان هناك خداع أو فشل، فمن الممكن أن يعودا إلى الطريقة التي يتصور فيها منظرو الخطاب البرهنة، بشكل خاص. وتؤكد كاريل، في الواقع، أن الوظيفة اللغوية لأدوات الوصل التي تعبر عن النتيجة (إذن، لأن، ومن هنا) لا تتمثل في تحديد مسار: فليس فيها برهان ولا نتيجة، لدرجة أنها لا تعبر عن أي تقدم، لأنه ليس بإمكاننا تقسيمها إلى حكمين. تقود هذه الطريحة (Thèse)، في النهاية، إلى نفي وجود أي تقدم في تتابع (أ) إذن (ج)، وهي في ذلك، ولذلك تستحق النقاش، تذهب إلى أبعد مما تذهب إليه الأشكال المعتادة للنزعة المناقضة للمنطق، والتي تتمثل في القول إن البلاغات اللغوية لا تمتلك الخصائص الضرورية كي تشكل براهين قادرة على نقل حقيقتها إلى النتائج.

ويستجوب الفيلسوف ومؤرخ الفن جورج ديدي هوبرمان (Georges Didi- Huberman) من جهته، هذا المظهر المؤسساتي الحاسم للعمل النقدي في العلوم الاجتماعية: إنه المقام الخاص بالمواد العلمية المختلفة التي تسهم

في هـذه العلوم، وفـي العلاقات التي تقوم فـي ما بينها- تلـك العلاقات التي تشـرط تحليـل الموضوعات التي تسـتهدفها هذه المواد العلميـة وفهمها، من أجـل حصرها، في الغالـب. يرغب هذا الكاتب بإظهار النتائج التي تؤدي إليها هذه المعالجة التي تنتج المعرفة من خلال إعادة رسم الطريقة التي احترم فيها «هـذا العلم الملكـي»، في فرنسـا، أي التاريخ، تاريخَ الفن وأبقاه في مسـتوى العلـم «المسـاعد». ويذكر عالِم التاريخ هذا، من بيـن هذه النتائج، الصعوبات المتسلسـلة التي تواجه المؤرخين في سـعيهم إلى اعتماد الصور بما هي عليه (فـي رأيـه)، أي الموضوعـات الإشـكالية، من وجهـة نظر واقعهـا التاريخي. ويكتسـب تاريـخ الفن، من هـذا المنظـور وظيفة نقديـة هامة لأنه لا يسـتطيع سوى فعل ذلك، من خلال وجوده نفسه؛ فهو يبث الاضطراب في التقسيمات الإقليميـة التـي اعتمدها العلم «الملك»، من خلال الشـك الدائم في المفاهيم الشـائعة التي تسـيطر فيه، حول معاني «التاريخ» أو «الفن» أو «الصور». وتبين ذلـك، وبشـكل أوضح مـن غيرها، أبحاث آبـي ڤارتبـورغ (١٨٦٦ - ١٩٢٩) (Aby Wartburg) الـذي يبرز- مثلاً، بخصوص اللوحة الجدارية التي تحمل اسـم غيرلاندايو (Gherlandaio) التي تمثل خادمة شابة تتحرك بين أشخاص ثابتيـن- الفرضيـة المزعجة لنظام صور قائـم على التخفيف مـن الأدلة؛ إذ لا تشـكل هذه اللوحة مثالاً بليغاً عن الدور الهدام لتاريخ الفن وحسـب، بل أكثر مـن ذلك، حيث تقـدم هذه الحوريـة المتحركة، عموماً، نوعاً مـن الرمز حول مكانـة هذا العلـم أيضاً: رمز «لخادمـة خفيفة الخطى» تقلب رأسـاً على عقب التقسيمات الإقليمية الجامدة التي ظن العلم المسيطر أنه قد استطاع ترسيخها.

إثارة النقاش العام

مـا إن تنتهـي أعمـال البحث (بـل، مـا إن نبدأ، فـي الحقيقة فـي إنتاجها، فـي الغالـب، تحت تأثير رغبة الباحث في اسـتباق تلقي غيـر المختصين لهذه النتائج)، حتى تثار مسألة إعادتها المحتملة خارج حلقة المختصين، أي مسألة

الطريقــة التي تعاد فيها هذه الأعمال إلــى العالَم الاجتماعي وتولّد فيه تأثيرات انقلابيــة محتملة. لقد جرى تقزيم هــذه التأثيرات النقديــة للعلوم الاجتماعية، أحياناً، أو جرى إنكارها، بشكل إرادي من قبل الباحثين، ذلك أنه بدا أن أخذها فــي الاعتبار ســيناقض المطلــب الذي يتمســكون به، أي الابتعاد عن الشــعور العام والمصالح العملية لمعاصريهم. ومنذ نشــأة العلوم الاجتماعية، في نهاية القرن التاســع عشر، شَــبّهت بعض أشــكال النزعة الوضعية المطلب المنهجي بالحيــاد القيمــي بواجب عــدم التأثــر أو اللامبــالاة تجــاه النتائــج الاجتماعية والسياســية لعمــل البحــث. وقــد ظهــر، وبشــكل ســريع، مــع ذلــك، أن عدم الاهتمــام بالتأثيــرات النقدية على العالَم الاجتماعي، لــم يتمكن من إلغاء هذه التأثيرات، وكان من الســهل أن نلاحظ، بشكل خاص، أن الأعمال التي تعتمد على منهجيات وصفية «صرف»، أدّت مثل غيرها، إلى اســتخدامات سياســية، من خلال مســاعدة النخب على تشخيص أسباب عدم الفعالية النسبية لبعض إجراءات الســيطرة، وعلى اســتدراك ذلك غصباً عن إرادتها، وكذلك أيضاً من خلال تقديم أســلحة الاحتجــاج على الظلم الملازم لهذه الاجراءات نفســها، أحيانــاً. لقــد أراد بعض الآباء المؤسســين الأكثر حصافة اعتمــاد الرأي – نردد هنا كلام دوركهايم – بأن العلوم الاجتماعية لا تســتحق «ســاعة تعب، إذا هي لم تحقق ســوى مصلحة نظرية»، غير أن الغاية كانت تشــجيع هذه العلوم على الإدراك الأفضل، وبشــكل دائم، لانعكاساتها الاجتماعية والسياسية. إن مهمة عالِم الأنتروبولوجيا مثلاً، وفي ما يتعلق باعتماد هذا المطلب الانعكاســي، لا تقتصر على دراســة مجتمع غريب عنه فقط، بل إنها تشــمل أيضاً فهم تأثيرات الأنتروبولوجيا عموماً، وأعمالها الخاصة، في هذا المجتمع نفسه وفي توازناته الداخليــة عموماً، وتأثيــرات أعماله، بخاصّة، على الطريقة التي يستدعي فيها المجتمع المُعاصر له، ماضيه ويوظفه في صراعات السلطة الأكثر راهنية.

وتجتمع هنا مقتضيات التفكير الانعكاســي والوعي بالمســؤولية لترسم، لكل باحث، حيز الالتزام، من أجل زيادة إسهام العلوم الاجتماعية في تكوين

الخيارات السياسية للجماعة، وليس لمصلحة قضية سياسية محددة. وكما قلنا، إذا أدت الأبحاث التي تنتجها هذه العلوم، في الواقع، إلى إحداث آثار نقدية، انطلاقاً، أقلّه، من اللحظة التي ينجح فيها صانعوها في إحداث التباعد، مهما كان محدوداً، وفي ما يتعلق بطرائق الرؤية والتفكير الدارجة، فلا يعود من الواجب إضافة الجرعة النقدية التي نعرف أنها تنقصها، في لحظة نشر هذه العلوم، خارج حقل المختصين. تتمثل هذه المهمة، بالأحرى، في مواجهة التطبيقات العملية التي يمكن لآثارها النقدية أن تؤدي إليها على مستوى إعادة التنظيم الذاتي للفعاليات الاجتماعية، وعلى القانون، وعلى مسار السياسات العامة. وبقول آخر، إنها تسعى، مع غير المختصين، إلى سبر البعد الحقيقي لمثل هذه الآثار النقدية. وتُستدعى، هنا، آليات المدينة السياسية: ليس المطلوب هنا تسديد ضربة إلى براهين السلطة التي تقدم إلى مواطنيها، ولا جعل الخيارات السياسية حتمية، بل المطلوب، على العكس، إثارة النقاش الغائب الآن، وتغذية الخيال السياسي الجمعي. وتقل أهمية اليقظة المعرفية، الأساسية في حقل المختصين، عن اليقظة السياسية والأخلاقية لكل فرد، إما لأن بعض «غير المختصين»، يقدر أن التطبيقات العملية التي يعتقد الباحثون أن بمقدورهم استنباطها من أعمالهم، غير مقبولة أخلاقياً وموضع شك سياسياً، وإما لأن هؤلاء الباحثين قد أدانوا الطريقة التي تم فيها تأويل أبحاثهم، وطريقة استخدامها في سياسات يرفضونها.

تتطلب مسألة الآثار النقدية للعلوم الاجتماعية من الباحثين جهداً كبيراً من التفكير الانعكاسي، إضافة إلى الإقرار بمسؤوليتهم: هذا ما سندرسه في القسم الثالث من هذا المؤلف. يهتم علم الاقتصاد اليوم بتأثيره على اتخاذ القرار السياسي بشكل مبالغ فيه، وتقود الثقة التي يضعها المسؤولون في تحليلات هذا العلم إلى مصادرة الديمقراطية لمصلحة سلطة الخبراء. ومع ذلك، وكما يبين عالِم الاقتصاد داڤيد مارتيمور (David Martimort)، هنا، فإن علم الاقتصاد هذا نفسه، قادر على توجيه أسلحته التحليلية نحو ظاهرة

الخبرة نفسها كي يخضعها للنقد العام، ويستجوب، بواسطة المقاييس المثالية، مثل الشفافية والمساواة، المكانة التي احتلتها في مجتمعاتنا. وهكذا، يوضح المؤلف «كِلف الوكالات» التي يتطلبها التعاون، ذو الطبيعة غير المتناظرة، في هذا المجال، بين الخبراء وأصحاب القرار، من خلال التركيز بشكل خاص، على حالة إدارة الأخطار الصحية والبيئية. ويستخلص من ذلك تحليلاً للتحريض الذي يبرر للخبراء إستراتيجياتهم حيال أصحاب القرار، وللانحرافات التي تؤدي إليها هذه الإستراتيجيات (في مجال التلاعب بالمعلومات بخاصّة). كما يستخلص، أخيراً، تحليلاً للأجوبة المؤسساتية المستخدمة، أو المتخيلة، للحد من مثل هذه الانحرافات (مثل الفصل البنيوي بين الخبرة وإدارة المخاطر). يدعونا المؤلف، من خلال ذلك، وبعيداً عن إدانة نهائية لظاهرة الخبرة، إلى نقد منطقي لعمل العلاقة الثلاثية بين خبراء وصناع قرار ومواطنين، تلك العلاقة التي تؤدي إلى توجيهات من أجل تحسينات يمكن أن تسمح بجعل الخبرة أقل انحرافاً، والقرارات السياسية أقل خضوعاً لمصلحة الأمر الواقع بصورة منهجية.

يدعي الباحثون في العلوم الاجتماعية أحياناً، لأنفسهم، احتكار النقد السياسي «الثاقب». وتدعونا المؤرخة أليس إنغولد (Alice Ingold)، إلى المزيد من التواضع، وفهم حدود فعاليتنا الاجتماعية، وهي تريد بذلك التذكير بأنه توجد لدى «غير المختصين» أشكال من التحليل والبحث للواقع ذات آثار نقدية قوية ومستقلة جداً عن المعارف التي تقدمها العلوم الاجتماعية. وأكثر من ذلك، تبين المؤرخة أن مثل هذه الأشكال «غير المختصة»، قد سبقت، من وجهة نظر تاريخية، تطور العلوم الاجتماعية الأكاديمية وغذته. وتجري البرهنة حول النزاعات بخصوص توزيع المياه، التي ازدادت في أثناء القرن التاسع عشر تحت تأثير الغموض القانوني منذ الثورة الفرنسية، والذي يلف ملكية مجاري المياه التي لا تعود إلى ميدان الملكية العامة. لقد اندفع الموظفون والإداريون والمهندسون والمالكون وأصحاب المعامل والمرتفقون والقضاة إلى إجراء

بحوث ميدانية معمقة تتعلق بتاريخ استخدام المياه وأساليبه التقنية، وكذلك بتاريخ المؤسسات التي تؤطر جماعات المرتفقين وعلاقاتهم بالسلطات صاحبة السيادة، مروراً بالتوصيف الدقيق للأقاليم والمشاهد الطبيعية، وذلك من أجل إثبات حقوقهم، بل ومن أجل النجاح في إرضاء عديد المصالح القائمة. لقد قامت العلوم الاجتماعية الأكاديمية، قيد التأسيس، بالسيطرة، في الحال، على نتائج هذه البحوث واستخلصت فائدة كبرى من الوثائق التي جمعتها. ومن خلال ذلك، لا تقدر هذه العلوم دوماً، وحتى يومنا هذا، أهمية ما يمنح هذه الأشكال «غير المختصة» لإنتاج المعرفة، عبر «تجميع» الوقائع الاجتماعية، وظيفة سياسية رفيعة - وأكثر رفعة في الغالب، من تلك الوظيفة التي تُمنح للعلوم الاجتماعية، لأنها أكثر انفتاحاً منها على تنوع المصالح ووجهات النظر.

انطلاقاً من اللحظة التي تتوقف فيها العلوم الاجتماعية عن تجاهل النقد «غير المختص» أو التقليل من أهميته، ما الرابط الذي يمكن أن تقيمه مع هذا النقد؟ ذلك هو السؤال الذي وضعه عالِم الأنتروبولوجيا ديدييه فاسان (Didier Fassin)، في لب تفكيره. لقد أراد هذا العالِم أن يبين (من خلال العودة إلى البحوث الثلاثة التي قام بها بالتتابع حول مرض السيدا في أفريقيا والنشاط اليومي للشرطة الفرنسية والعمل الإنساني في إطار النزاع الإسرائيلي الفلسطيني) أن من الممكن أخذ الكفاءات النقدية للأفراد على محمل الجد من دون أن نهمل مع ذلك، واقعة أن الكثير من الأشياء تغيب عن فهمهم للعالَم الاجتماعي - سواء أكانت لهم مصلحة في عدم رؤيتها، أم أنها تحتل مكاناً لا يسمح لهم برؤيتها. تقوم المساهمة الخاصة للباحث في العلوم الاجتماعية، ضمن هذا المنظور، على قدرته في كشف رهانات المواقف النزاعية التي يحللها- تلك الرهانات التي يجب أن نفهم أنها «الآثار والتغييرات» التي ينتجها العمل الجماعي، و«المعايير والقيم التي تستند إليها» في الوقت نفسه. وهكذا، وكما يرى «علم اجتماع النقد»، تبزغ مثل

هذه الرهانات، بشكل جزئي، في النزاعات والنقاشات التي يقوم بها الأفراد أنفسهم. غير أنه، وكما يوحي بذلك «علم الاجتماع النقدي»، من جانبه، لا يمكن أن ندرك، بوضوح، هذه الرهانات، ونعبر عنها إلّا بمساعدة عمل بحثي يظهر ما يبقى ضمن إطار غير المرئي و«غير المعروف- بما هو» بالنسبة إلى المعنيين. ويرى هذا المؤلف أن توضيح العلوم الاجتماعية لهذه الرهانات غير المعروفة، وغير المدروسة، في الصراعات الاجتماعية، لا يتطلب اللجوء إلى الإتنوغرافيا، فقط، ما يفسح في المجال لإدراك ما يفهمه العملاء من وراء مثل تلك الرهانات، وكي يدركوا الطريقة التي يفهمونها بها: تفرض الإتنوغرافيا أيضاً استدعاء التاريخ الذي يسمح لوحده بإدراك سلسلة نسَب هذه الرهانات والطريقة التي تغلغلت عبرها في الممارسات الفردية والجماعية.

ومن جهته، يسبر المؤرخ وعالم الموسيقى استيبان بوخ (Esteban Buch) طريقة أخرى في اتخاذ القرار بالنسبة إلى النقد غير المختص. فبما أن بوخ قد أخذ في الاعتبار، استحالة أن يعتمد الباحث موقفاً فوقياً في ما يتعلق بالأحكام التي يصدرها الأفراد (حول الأعمال الموسيقية، في سياقنا هذا)، نتيجة للمقاربات الذرائعية، إلّا أنه لا يريد، مع ذلك، التخلي عن طموحات «النظرية النقدية» كلها، كما عبّر عنها تيودور آدورنو (Théodore Adorno)، في زمانه، في مجال علم الجمال. وهو يرى، في الواقع، أن من الأساسي تجنب أن يقتصر تحليل الأعمال، في العلوم الاجتماعية، على جنس واحد، هو دراسة التلقي. ذلك أن جنساً آخر من التحليل يأخذ مكانة مثيلة أو أكثر أهمية في هذا النوع من العلوم: إنه جنس المقالة النقدية، التي من حسناتها أنها تعالج العمل في ذاته، في خصائصه الشكلية كما في دلالته الاجتماعية الموضوعية، ومن خلال ذلك، تفتح من جديد إمكانية إطلاق حكم حول هذا العمل- يتميز من الأحكام «غير المختصة»، لأنه لا يمكن أن يكون سوى ثمرة بحث طويل ودقيق حول الخصائص التقنية والاجتماعية للعمل، وحول تاريخ تلقيه. وينكب المؤلف هنا على مثل هذا النوع من تمرين الحكم، من خلال

اقتراح تحليل عمل موسيقي طُلب من المؤلف الموسيقي جون أدامز (John Adams)، في إطار إحياء ذكرى هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١.

توضيح التطبيقات

إن التفكير بطريقة أخرى في العالَم الاجتماعي، وكشف الأخطاء في أعمال الزملاء، وإثارة النقاش العام مع المواطنين: تشكل مجموعات حلقات إنتاج المعرفة في العلوم الاجتماعية التي تتطلب من الباحث توظيفاً نقدياً، وليس استخدام هذه المرحلة أو تلك من هذه الحلقات وحسب. وضمن هذا الرابط، يستحق التمييز الذي قمنا به هنا بين أساس التأثيرات النقدية للعلوم الاجتماعية وعملها وآثارها، أن يعتبر نوعاً من التسهيل. فلا يمكن لهذا التمييز أن ينسينا التداخل العميق والدائم بين هذه المستويات الثلاثة. ذلك هو التفسير الذي يقترحه هنا عالِم الاجتماع نيكولا دودييه (Nicolas Dodier) الذي يحمل لهذا الجزء تركيباً أصيلاً لبعض براهينه، إضافة إلى نوع من الخاتمة. يبين المؤلف أن ثلاث لغات مختلفة قد ساهمت، منذ الخمسينيات من القرن الماضي، في تحليل المسائل الطبية في العلوم الاجتماعية- لغات يسميها على التوالي، النظام والقوة والتعددية. غير أنه إذا اعتبرت كل لغة نفسها إستراتيجية خاصة لوصف العالَم الاجتماعي، فيمكن أن تُفهم كل واحدة منها على أنها، في الوقت نفسه، تأسيس لمنظور نقدي من أنموذج ما، حول الظواهر المدروسة وحول تفسيرها من قبل المعنيين. هذا ما يشي بالغرور الذي يكتنف الرغبة في تنقية العلوم الاجتماعية من «جَنتها» النقدية للوصول إلى توصيف لا نقدي- أي، غير قادر، عموماً، على إحداث حد أدنى من التباعد في مواجهة الشعور العام. وهذا أيضاً ما يشي بالخطأ المقابل، نوعاً ما، والذي يتمثل في الظن أن من الممكن عزل الأبحاث الموصوفة «بالنقدية»، وتطويرها، بالتقابل مع أخرى ليست كذلك. وتتركز المهمة في توضيح الطرائق المختلفة التي يستخدمها الباحثون في العلوم الاجتماعية ومقارنتها بعضها ببعض، شاؤوا

أم أبـوا، وفي الربـط بين التوصيف والنقـد من أجل الدلالة، على أسـاس هذه المقارنـة، على الطرق التـي تبدو أنها تحمل آمالاً أكبـر، وفي صوغ اقتراحات جديدة، بدل أن تتركز في عمليات خيالية، ولا تقوم على أي أسـاس؛ ويسـعى هذا المصنف إلى الإسهام في مثل هذا الطموح.

القسم الأول

التفكير بطريقة أخرى

سابين شالڤون- دومِرْسَيْ

Sabine Chalvon- Demersay

الحصة الحيّة لأبطال المسلسلات

يجتمـع باراك أوباما وهو جينتاو (Hu Jintao) في ١٣ نيسـان/ أبريل عام ٢٠١٠، وتحمل صحيفة **الفيغارو** في صفحتها الأولى العنوان التالي: «الصين وأميـركا، حوار العمالقة. لقد ثبّت باراك أوباما وهو جينتاو، بالأمس، التقارب بين بكين وواشـنطن، على هامش القمة حول الأمن النووي». وتوضح صورة أهمية هذه اللحظة، صورة تظهرهما في لقطة جانبية، يقتربان بعضهما من بعض مـن أجل المصافحة، الرئيس الصيني أمام العلم الأميركي، والرئيس الأميركي أمـام العلم الصيني. وقد حظيت هذه الصورة بتعليق يعيدنا إلى الصفحة الثانية حيث تعلق الصحفية ايزابيل لاسـير (Isabelle Lasserre)، في مقالة لها، على كسر الجليد الصيني الأميركي، ولننظر كيف تبدأ المقالة.

في مسلسـل «أربع وعشـرون ساعة»، تعرَّض جاك باور (Jack Bauer)، أفضل عميـل للخلية المضادة للإرهاب في وكالة الاسـتخبارات الأميركية (CIA)، مـرات عديـدة، للتهديـد. وفي كل مـرة، كانت الولايـات المتحـدة تصل إلى شـفير الهاويـة، غيـر أن بطل المسلسـل الأميركي الـذي يجمع بيـن معنويات فولاذية وشـجاعة جسـدية خارقة، وروح وطنية لا تتزعـزع، قد نجح دوماً في إنقـاذ بلده. وينطبق شـعاره على إدارة أوباما أيضاً الـذي يواجه خطر الإرهاب النـووي « *Failure is not an option* » (الفشـل ممنـوع). ألا يقـال إن أفضل المسلسـلات هـي تلك التي تسـتوحي الوقائـع الحقيقية؟ وفـي كل الأحوال،

إن القاعـدة قـد أظهـرت اهتماماً ما، منذ سـنوات، فـي الحصول علـى القنبلة النوويـة».

يثير هـذا المقال في صحيفـة الفيغارو عدة تسـاؤلات. أولاً، يعتبر أمراً لافتـاً أن مرحلـة مهمة مـن التاريـخ الجيوسياسـي العالمي قـد أُدخلت، من خـلال فقـرة طويلة، تذكر بمسلسـل أميركي. كما يؤكد هذا المقال اكتسـاب المسلسـل التلفزيونـي شـرعية جماليـة وثقافيـة لم تكن موجـودة، قبل ذلك بسـنوات. ليس المهـم هنـا أن تختـار صحيفـة جادة هـذه الركيـزة، ولا أن يخصـص كاتـب ربع المسـاحة المخصصـة لمقالته كي يعرض اسـتعارته - نحن نعرف، مع ذلك، كَمِ المساحات نادرة في أعمدة الصحف - بل تتبدى أهميـة ذلك في الطريقة التي تجري من خلالها العودة إلى الخيال. يسـتخدم هـذا الخيال، في الواقع، مـن أجل اقتراح توجه اجتماعي سياسـي ملموس، انطلاقـاً مـن إعـادة تأكيد مبـدأ العمـل التطوعـي، ذي الطابـع الإيديولوجي القـوي، مانحاً أعلى درجات التوهج لإرادة السيطرة على الواقع: *Failure is not an option*. غير أن علينا أن نشير إلى أن الارتباط بين الحقيقة والخيال يتم بشـكل مقلوب، ذلك أن الكاتبة تختتم مذكِّرةً أن الصفة الجمالية للمسلسـل تتعلـق «بالطريقـة التي يسـتلهم فيهـا الوقائـع الحقيقية»، بينما يسـبق الخيال العناصـر التي تسـتند إليها فـي المثال الذي تقدمه: ليس ذلك لأن اسـتخدام السـلاح النـووي مـن مجموعـة إرهابية قـد تم في المسلسـل فقـط، فيما لم يحـدث ذلك في العالـم الحقيقي، ولكـن لأنها تطبق أيضاً شـعار جاك باور علـى إدارة أوبامـا، وليس العكس. وهي بذلك تعمـل، وكأن الرهان النهائي كان حكماً ذوقياً بسـيطاً على المعايير التي تحدد المسلسـلات الجيدة، فيما المثال قد اسـتدعي بالاسـتناد إلى اقتراح ذي صفة جيوسياسية تتعلق بالنظام العالمـي. غيـر أننا نرى أن هـذا المثال يقـدم أنموذجاً تاماً عـن الطريقة التي تفعّـل فيهـا، غالبـاً، مرجعيـة المسلسـلات التلفزيونية، سـواء أكان ذلك في الصحافـة، أم فـي الحياة اليومية: إنهم يقومون باسـتدعاء هـذه المرجعية ثم

يعيدونهـا إلـى مجالها، وكأنهم يبـدون، دوماً، التحفظ علـى الاعتراف بقوة هـذا النـوع من البرامـج، وعلى وصـف الطريقـة التـي يمكن أن تُحشَـد بها تجربـةالحيـاة.

انقلاب المناظير

نسـعى هنا إلى إظهار أننا نفتقر إلى سـجل نقدي ينسجم مع ما يقوم به حقاً أبطال هذه المسلسلات التلفزيونية، إنسجاماً جيداً. فلبطل المسلسل، في الواقع، حضـور، واسـتماع، ولجاجة خاصـة، تميزه من النماذج الأخرى للشـخصيات المستقاة من الأدب أو السينما أو المسرح، والتي يُقارن بها غالباً، وتُستلهم منها المصـادر التحليلية، عموماً، من أجل فهم الشـخصية. غيـر أن هذه المصادر لا تأخـذ فـي الاعتبار، وبشـكل كافٍ، الصفات الخاصة لهذه الشـخصية. يفترض تصـور أشـكال جديدة مـن النقـد، إذن، أولاً، إعـادة النظر في ما يميـز بطل هذا المسلسـل من بقية نماذج الشـخصيات، والعمل على فهم المكانة التي يحتلها فـي حياة مختلـف أنواع المشـاهدين الذين يتابعونـه. وأود أن أسـتند، من أجل معالجـة هذه الأسـئلة، إلى مجموعة النتائج التجريبية التـي تراكمت حول إنتاج المسلسلات التلفزيونية الفرنسية والأميركية وتلقيها منذ خمسة عشر عاماً[1].

إلّا أن علينا أن نقول، في البداية، كلمة في ما يخص المسلسـل الذي بدأنا بدراسته: «٢٤ ساعة» هو العنوان الفرنسي لمسلسل أميركي ألفته جويل سورنو (Joel Surnow) وروبيـر كوشـران (Robert Cochran) فـي نوفمبـر ٢٠٠١،

(١) لقـد اسـتخدمت فـي هـذا النـص عـدة أبحـاث ميدانية قمـت بها حـول تلقي المسلسـلات الجديـدة بخاصّـة (Desperate Housewives, *24 heures Chrono, Doctor House,*)؛ ويسـعى البحـث حول مسلسـل *Urgences* الذي بدأ عام ١٩٩٨ والـذي قمت خلال عرضه بإجـراء مئتـي مقابلة، وهـو الآن في مرحلته الأخيـرة، إلى توضيح، العلاقـات التي تقوم بين المشاهدين ومسلسل على المدى البعيد. وهناك دراسة حول أغلفة مجلة Télé 7 Jours بين عامي ١٩٦٠-٢٠١١؛ ودراسة حول ٧٦٧ نقداً أُرسلت إلى موقع Allo- Ciné حول مسلسل ٢٤ ساعة.

وأُذيع في فرنسا على قناة + (Canal +) ثم تي إف١ / ٢٤ (TF1 /24). وقد استغرق عرضه ثمانية فصول، وعُرضت في كل فصل أربع وعشرون حلقة. تنطلق فكرة السيناريو الأصلية من القياس بين الزمن الطبيعي للمسلسل، أي أربع وعشرين حلقة في كل فصل، وعدد الساعات في اليوم الواحد، وتخصيص ساعة لكل حلقة، بشكل يجري معه الحدث ضمن الزمن الواقعي، وبذلك يكون الضغط الزمني أحد المصادر الرئيسة للتشويق. ويمثل جاك باور، عميل خلية مكافحة الإرهاب التابعة للسي أي إي (CIA)، جميع صفات بطل في رواية بوليسية. فقد أنقذ السيناتور بالمر، الذي كان من المحتمل أن يصبح أول رئيس أسود للولايات المتحدة، من مؤامرة قاتلة، كما أفشل هجوماً جرثومياً، ومنع تفجير قنبلة نووية، وقاتل ضد اجتياح البيت الأبيض من قبل مرتزقة من جيش أفريقي، وقد واجه خلال الثماني سنوات التي يستمر أثناءها المسلسل، وبشكل متتابع، هجمات قادمة من البلدان الشرقية والمكسيك والبلدان العربية والصين وأفريقيا وبلدان متخيلة، وأفشل مؤامرات متهمة فيها شبكات ذات امتدادات مختلفة تسللت حتى قلب الدولة. كما أنه خبير في التقانات الجديدة وفي فنون القتال، وماهر، وجريء، وقليل الاهتمام بمتطلبات جسده؛ أما شجاعته وولاؤه لبلده، فلا حدود لهما، وهو يعمل دوماً من دون غاية في نفسه، ولا يتمتع بروح مرحة ولا يميل إلى الإباحية، على عكس سابقيه الذين مثلهم أنموذج جيمس بوند، وكان شديد الارتباط بعائلته (My Family!). لقد ضحى بحياته الشخصية التي كانت تدخل، دوماً، في توتر مأسوي مع ممارسة مهنته. إنه رجل لا يبتسم أبداً. قليل الكلام. يتناسب حزمه مع خطورة الرهانات التي يواجهها. تقوده الظروف المحيطة، ومع مرور الأيام، إلى القيام بخيارات أخلاقية نفعية أكثر فأكثر؛ فالتعذيب الذي لا يمارسه الأبطال الإيجابيون أبداً، على شاشة التلفزيون، أقله، يصبح ممارسة لا بد منها. يبدأ المسلسل، إذن، بالمكونات الكلاسيكية لرواية تجسس، ترافقها نفحة سياسية تحريرية، ذلك أن المطلوب دعم انتخاب سيناتور أسود وإيصاله إلى البيت

الأبيض- أو منع اغتياله، أقلّه. يأخذ جاك باور دور بطل المثالية الديمقراطية، من خلال الإخلاص، جسداً وروحاً، لهذه القضية. ويحدث في المسلسل بعد ذلك عملية «تحول تافه» يقلق بعض المشاهدين، غير أن خط دفاع المنتجين يبقى حاسماً: «لا يخلط المشاهدون بين الحقيقة والخيال».

غير أن ردة الفعل هذه، الكلاسيكية والمتعجلة، تعتبر طريقة في إغلاق السؤال قبل مواجهته. فنتيجة سيطرة منطق الحكم المسبق المناهض للمحاكاة على الفكر الغربي، تركزت النقاشات حول المسلسل على مسألة معرفة ما إذا كان مستهلكوه يخلطون بين الخيال والواقع، أم لا. فلقد أثار كل اختراع جديد، في لحظة ظهوره، في وسائل الإعلام، هذا القلق الذي تم التعبير عنه، دوماً، من خلال مصطلحات مشابهة. ونعيب على طريقة معالجة المسألة، التي تنطلق من رؤية سطحية لشفافية معنى الواقع الاجتماعي، منحها الاستمرار للتناقضات المحسومة وللبنى التحليلية الثنائية ما أدى إلى إهمال ما يشكل النواة الحقيقية للتجربة الاختبارية لمستهلكي المسلسل، أي التقاطع بين عالمَيْ الواقع والخيال، والترابط بينهما.

لا يحمل مختلف الأشخاص الذين خضعوا للاستجواب، حول المسلسل المعنيّ، الشكوك نفسها حول الأشياء نفسها؛ فهم لا يضعون ارتيابهم في الأماكن ذاتها، فكل شخص، أو كل مجموعة من الأشخاص، تعرف، بطريقتها، ووفاقاً لتجربتها المباشرة، أو غير المباشرة مع العالم، الحدود بين ما يبدو لها أنه تحقق، وما يبدو لها موضع شك وغير مرجّح. أضف أنه يمكن لمواقف كاملة أن تغير موقعها. فهي تقع ضمن إطار خيالي، إلّا أنها تحمل ملامح من الواقع. ويقدم إيروينغ كوفمان (Erwing Goffman)، أمثلة على عدم الاستقرار هذا. فهو يروي، مثلاً (١٩٩١-ص ٦٢) كيف سحبت من دوائر التوزيع، بعد اغتيال الرئيس كينيدي، أفلام تعرض اغتيال رئيس من قبل قاتل ببندقية ذات منظار (حدثت ردود الفعل نفسها بعد ١١ أيلول). ليست المسألة إذن مسألة نظرية، بل مسألة تطبيق، وليس المطلوب الحسم في معرفة

أي موقف سيأخذه المشاهدون حول خط تقسيم المياه بل في الفهم الملموس للطريقة التي سيسلكونها في الربط بين التجارب المكتسبة من المسلسل وما اختبروه مباشرة، من العالم[1].

حين نقارن بين الخيال والواقع، ننطلق، عموماً من مبدأ يقول إن الخيال يقترح على المشاهد عالماً خيالياً سحرياً غير متوقع يتعارض مع عالم الواقع والمتين والمتبادل والثابت والمشترك. غير أن ما تظهره الأبحاث في مجال التلقي، هو أنه إذا انطلقنا من تجربة المشاهدين، يكون من الأسلم أن نقلب المناظير. فبالنسبة إلى أولئك الذين استجوبوا حول مسلسل يعرفونه، كان عالم الخيال المنتظَر والمتناسق والقابل للمعرفة والمشترَك، فيما بقي الواقع بعيداً وغير مؤكد وإشكالياً. إنّ اعتماد وجهة النظر هذه - أي وجهة نظرهم - يؤدي إلى نتائج هامة، ذلك أن هذا الأمر يعني قلب المفاهيم، وذلك من خلال وضع ما هو مألوف في جانب الخيال، والغريب في جانب العالَم الاجتماعي. ويطلق المشاهدون على الشخصيات أحكاماً متناغمة أو ملائمة، في كل الأحوال، بمجرد أنهم قد تابعوا المسلسل بشكل فعلي: فهم يتعرفون إلى طباع الشخصيات ويستطيعون استباق بعض ردود أفعالهم، كما أن لديهم أفكاراً واضحة إلى حد ما، عن الإمكانات التي يتيحها لهم السيناريو، غير أنهم يجدون، بالمقابل، صعوبات جمة كي يثبتوا حقيقة العالم الذي يقدم إليهم. لذلك، تثير معرفتهم بأنهم يواجهون الخيال، وأن هذا الخيال لا يواجه سوى معوقات الأمانة التي رسمها لنفسه، بالمقارنة مع الواقع الاجتماعي، إحساساً عاماً من الارتياب الذي يزداد كلما كان المرجع أكثر بعداً.

---

(١) تدين هذه المسائل والطريقة التي عولجت بها، بالكثير للإشكاليات التي عمل عليها ألان كوترو (Alain Cottereau)، في الندوة التي نظمها في المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية EHESS، «معنى الصحيح ومعنى الواقع الاجتماعي»، وكذلك لمجموعة العمل التي شكلها بدءاً من عام ٢٠٠٣ «عولمة معنى الصحيح»، وكذلك للنقاشات التي أدارها بسخاء كبير، في مركز دراسة الحركات الاجتماعية، خلال تلك السنوات. وحول العلاقة بين الخيال والتجربة، أنظر بخاصّة كوترو ومارزوك (٢٠١٢) (Cottereau et Marzok).

وعلينا أن نقدر النتائج التي يمكن أن نصل إليها، من خلال تكون معنى الواقع الاجتماعي؛ حقيقة أن التحقيقات أو الاختبارات التي تحدث لحظة المواجهة مع العالم، إنما تتم على ضوء هذا التباين الذي يحول العالم البعيد الذي يبثه الخيال إلى عالَم أكثر قرباً بكثير من العالم المحيط بنا والقريب منا، فما بالك بالعالم الأبعد.

لا ندرك المواقف البعيدة انطلاقاً من التآلف معها الذي يحققه الخيال فقط، بل إن الخيال يقلب المعالم الزمنية من خلال تقديم خطط تسبق المواجهة مع التجربة. ويجب القول إن المسلسلات الأميركية الجديدة، تطور، أكثر فأكثر، ترتيبات محاكاة الواقع التي تعرضها، وذلك من خلال رفع السوية النوعية للوثائق التي تعتمدها. ويولي الإنتاج عناية كبيرة جداً للمحاكاة شبه الإتنوغرافية للأماكن الاجتماعية المهنية التي يتم إخراجها: توصف بدقة فائقة وأمانة، الديكورات والملابس والحركات، والمفردات، والمحيط التقني، وأشكال التعاون، والتراتبية المهنية. وبذلك يأخذنا الخيال إلى المشافي وأقسام الشرطة وأحياء الضواحي الشديدة الشبه بالواقع، كما يتيح الدخول إلى أماكن ومواقف يستحيل الدخول إليها إلّا من خلال هذا الخيال، ما يتيح حضور اجتماع السي أي إي CIA أو الانتقال إلى البيت الأبيض والدخول إلى المكتب البيضوي. وهكذا حين تستخدم صور مصدرها تحقيقات معدّة للأخبار المتلفزة أو الأفلام الوثائقية أو المجلات، لتوضيح الأخبار اليومية، فإن السياقات تضاف بعضها إلى بعض على المنوال ذاته، وتندرج الصور الواقعية ضمن مجموعة من الإحداثيات سبق للخيال أن اتاحها. عليه، فإن توقيف رجل سياسة فرنسياً من قبل الشرطة في نيويورك من شأنه خلق شعور بأمر مألوف. وحين عرض برنامج نشرة الأخبار الموجزة (Petit Journal) على محطة قناة + (+Canal) الصورة التي تمثل فريق أوباما مرحباً بصور اغتيال بن لادن، استخدم المحررون اللحن المميز لمسلسل ساعة ٢٤، مقروناً بهذه الصورة.

لا يجـري مسـبقاً تنظيـم العالـم البعيـد وحـده، أي ذلك الـذي لا يمكن ولوجـه إلّا من خـلال الصوَر في المسلسـلات التلفزيونيـة، إذ تُظهر البحوث الميدانيـة التـي أجريتهـا أن هذه المسلسـلات مهيـأة، هي أيضاً، كي تسـتخدم فـي الحياة اليوميـة، ليس باعتبارها كتلاً لاسـتعارات جديدة وحسـب، بل كي تُحشـد بطريقـة يمكن أن تحوِّل مسـار حيـاة أيضاً. وقد أكدت بحـوث ميدانية أخرى هذه الاكتشافات؛ فحين كانت الجارات في مدينة صغيرة من الضواحي يجتمعن سـاعة تناول الشاي، وكانت إحداهن تأتي حاملة قطعة حلوى، كانت سـيدة المنزل تصرخ قائلةً: «ها هي بْرِي!»، وحين كان طبيب مزعج يستعرض المرضـى فـي صالـة الانتظـار، باشـمئزاز شـائن، كان مراهـق يبتعد كـي يتيح للمرضى الآخرين المرور صارخاً: «جاء دوركم عند الدكتور هاوس!». وتعود امـرأة إلى مدينة سـكنية حيث أمضت شـبابها لتلتقي بصديقـة طفولة وتصيح: «ها قد عدتِ إلى ڤيسـتيريا لان!» (Wisteria Lane!). إنّ انتشـار ممارسـات السـكنى المشـتركة التي أدت إليها أزمة السـكن يمكن أن تحـدث وفق صيغة ترعاها مجموعة «فريندز» (Friends)، كما اكتشـفت ذلك سيسيل فان ده فيلد (Cécile Van de Velde)، فـي أبحاثهـا (٢٠٠٨). كذلك تكتشـف جونڤييڤ بروڤو (Geneviève Pruvost)، في كتابها حول النسـاء الشرطيات (٢٠٠٧)، أنهن كثيرات جداً في هذه المهنة، وتبرر انخراطهن في هذا السلك بمواظبتهن على مشاهدة المسلسلات البوليسية. ويبين غيّوم لو سولنييه (Guillaume Le Saulnier) أن رجال الشـرطة يعلنون دوماً أن التوقعات الجماعية التي تولدها المواظبة على المسلسلات الأميركية تعرقل فعاليتهم بشكل مستمر (٢٠١١). ونـدرك من البحث الطويل الذي قمت به حول مسلسـل **طوارئ** الذي بدأ عام ١٩٩٨، وأصبـح الآن في مرحلته الأخيرة، إلى أي درجة عدّل هذا المسلسـل علاقـة المرضـى مع المشـفى الـذي يرتادونه؛ ويبيـن البحـث الميداني حول لقاءات معجبات هذا المسلسـل الصغيرات أن حياة بعضهن قد تغيرت بسبب

المسلسل[1]. تُستخدم المسلسلات التلفزيونية، دوماً، إذن، لغرض التعبئة في التجربة الحياتية، غير أن هذا التحشيد يتعرض للإهمال، لأن معظم الأبحاث، حول هذه المسلسلات، عبارة عن تحليلات داخلية للأعمال تساهم في عزلها، ولأن الأبحاث حول التلقي تبقى، في معظمها، على مستوى عام جداً من الاستجواب حول كفاءات صنوف الجمهور، ولأن أعمال علم الاجتماع العام تشير إليها ولا تتوقف عندها، حين تصادف مرجعيات من هذه الأنواع من الخيال، في الميدان.

يمر الربط بين المخيلة والتجربة، في مجال المسلسلات التلفزيونية بالعلاقة الخاصة بالشخصيات - وليس بتجربة القصة. وفي الواقع، حين نقف إلى جانب المشاهدين، في خلال البحث الميداني، نلاحظ أن قصص المسلسلات ليست ثابتة في الذاكرة: فلا يتذكر أحد القصص أبداً. وهذا صحيح جداً فيما يتعلق بـ (*24 Heures Chrono*)، وهو مثال يجرى التركيز عليه، ويمثل هنا أيضاً حالة جدية للتحليل، بالقدر الذي يجعل فيه تعدد القفزات والإيقاع الجهنمي تذكر المكائد صعباً، وغير ذي قيمة تقريباً. غير أنه، وهذا ما تؤكده مجموعة الأبحاث التي استطعت القيام بها: تثير القصة اهتمام المشاهد، إلّا أن الشخصيات هي التي تبرز وتستقر في الزمن، على مدى الانسياب الطويل لمسار المسلسل وهذا ما يميز الأشخاص الذين يشاهدون حلقة من المسلسل، مصادفة، من الأشخاص الذين يواظبون على مشاهدته بانتظام. وفيما تندهش الفئة الأولى من الطابع المتوقع للقصة، فإن الشبكة التكرارية تمّحي بالنسبة إلى الآخرين وتصبح غير مرئية: إذ يتحوّل انتباههم بشكل كامل إلى اتساق الشخصيات. تتطلب أهمية هذه العلاقة مع الشخصيات، بالنتيجة، الانكباب على ما يمثله أبطال المسلسلات بالنسبة إلى الجمهور الذي يواظب عليها.

---

(١) يتعرف المشاهدون الذين أصبحوا مرضى إلى الأدوات، ويميزون الحركات الطبية. وقد أصبحت بعض التشخيصات مألوفة لديهم، بعد أن عرفوا الوصفات، كما تعلموا مبادئ تنظيم المشافي، وقد زال عنهم جزء من تأثيرات الرهبة المرتبطة بالدخول إلى قسم الطوارئ في المشافي. وبالمقابل، لا تؤدي مثالية أطباء في هذا المسلسل إلى الخديعة، إذ يقدم المتطلبات المعيارية التي تقود إلى تحسين التوقعات التي نكنها تجاههم.

من أجل أونطولوجيا ذرائعية

لبطل المسلسل التلفزيوني

إن لأبطال المسلسلات التلفزيونية، في الواقع، بعض الخصائص، لا تحمل بعداً خاصاً بشكل مطلق، إلّا أن البراعة الخاصة والمرتَبة كافيان، من دون شك، لتكوين تشكيل جيد. إن هذه الخصائص معروفة، غير أن من المناسب أن نستذكرها، باختصار، كي نعيد دلالتها، بعد ذلك، إلى المخيلة المعاصرة. إنها ضخامة التلقي أولاً وطابعه العولمي، ثم التلقي المتزامن. فليس هناك أنموذج أعمال عرف مثل هذه السرعة في الانتقال. وتأتي، أخيراً، طول فترة البث، التي تمتد لسنوات عدة. يدخل أبطال المسلسلات في شبكة سيرة ذاتية طويلة، من خلال أربع وعشرين حلقة في الموسم، وموسم في السنة، وديمومة تستمر حوالى عشر سنوات[1]. لا أحد يتصور أن يخصص عشر سنوات لقراءة كتاب. «لقد بدأت مشاهدة مسلسل طوارئ حين كان لي من العمر خمس عشرة سنة. وأنا اليوم ابنة الثلاثين، أي مسلسل هذا!». كما يشكل الرابط الطويل التي يقوم مع أبطال المسلسلات جوهر صيغة عملها.

غير أن هناك معياراً آخر مركزياً، في بناء العلاقة مع بطل المسلسل يميزه من نماذج الأبطال الأخرى، إنه الطريقة الثابتة، بشكل خاص، التي تتكون فيها العلاقة بين الشخصية وجسدها. إن أنموذج التقمص الذي يعيشه بطل المسلسل يميزه في الوقت نفسه، من أبطال الروايات التي يمنحها كل قارئ وجهاً، وعن شخصيات المسرح (التي يمكن أن تمثلها أجساد لا تحصى لعدد لا متناه من الممثلين المتتابعين) فيما لا يعاد أبداً تمثيل المسلسلات، بالنسبة إلى وقتنا هذا أقله)، وعن أبطال السينما (فكما يبين ذلك إدغار موران

---

(١) أقدم، على سبيل الإشارة، بعضاً من فترات بث مسلسلات مختلفة: (طوارئ) ٣٣٢ حلقة، «الملفات X، على حدود الحقيقة؛ ٢٢٠ حلقة، الأصدقاء، ٢٣٦ حلقة، الجناح الغربي ١٥٥ حلقة؛ آلي ماك بيل، ١١٢ حلقة؛ الجنس والمدينة؛ ٩٤ حلقة، السوبرانوس، ٨٦ حلقة؛ البرقية، ٦٠ حلقة.

(E. Morin, 1972)، يغتني الممثل من تنوع الشخصيات التي يتقمصها أما الشخصية فلا تغتني بذلك). ونجد إشارة إلى هذا الوضع الخاص، في ظاهرة معروفة، منذ بداية عهد التلفزيون، ألا وهي واقعة أن معظم الممثلين الذين قاموا بأدوار أبطال المسلسلات، وجدوا صعوبات جمة في الحصول على أدوار لاحقة. فقد التصقت بهم الشخصية التصاقاً، ولم يعد بمقدورهم التخلص منها. ونجد إشارة ثانية عن السيطرة المتنامية لجسد الممثل، في الفترة التي تسبق اللحن المميز للمسلسلات الأميركية: إذ ترفق هذه الفقرة، بعد الآن، ظهور الوجه على الشاشة مع اسم الشخصية وليس مع اسم الممثل، كما كان يتم ذلك سابقاً. أما العلامة الثالثة فنراها على الغلاف الخارجي لمجلة (*Télé 7 jours*) عدد أيلول ٢٠١١، المخصص لمسلسل **ربات بيوت يائسات** (*Desperate Housewives*)، حيث تعرض صور البطلات الثلاث مع أسمائهن الأولى، في المسلسل من دون الإشارة إلى أسماء الممثلات. غير أن هذا الأمر يحصل للمرة الأولى، بعد ألفين وستمئة وخمسة وسبعين عدداً.

واليقين بأن شخصية المسلسل لا تنتج من إعادة تركيب لمادة متخيلة فردية ذات وجود سابق، سواء أكان مرجعها ثابتاً جداً وكثيفاً جداً ومشتركاً جداً، يساهم في اعتبار هذه الشخصية موضوعية. إن إضفاء الصفة الواقعية على الشخصية يحول الرابط القائم معها، بحيث يصبح، بوضوح، علاقة مع آخرين يمتلكون غيرية مقاومة، وليس سنداً بسيطاً من الإسقاطات التخيلية. تقودنا هذه العناصر إلى إعادة النظر في أنموذج الرابط الذي تولده المواظبة على الشخصية، وإلى الحكم، بخاصّة، على المفهوم النفسي للتماهي بأنه منحاز جداً. ربما يكون أكثر صواباً وأقل خطأً، في الواقع، وفي كل الأحوال، أن نوصّف هذا الرابط على أنه علاقة مع **الآخرين**، وربما استطعنا القول، علاقة مع شخصية، أو شبه شخصية، إذا كان هذا المصطلح لا يحمل دلالة أخرى، أكثر من اعتباره امتداداً بسيطاً للذات. ونستطيع أن ننطلق على مسار أونطولوجي، لأننا نشعر تجاه الشخصيات بسلسلة من المشاعر المتناقضة

(بالحب، والغضب، والصداقة والتقدير، إلخ)، التي لا يغطي التماهي بالمعنى الحرفي للكلمة سوى مساحة صغيرة منها.

وكأنها شخصيات (ولكن لمدة أقصر):

يشير برونو لاتور (B. Latour)، في مقدمته الأولى لكتاب إتيان سوريو (E. Souriau) بعنوان **أنماط الوجود المختلفة** (٢٠٠٩)، إلى ندرة الأشخاص الذين يحترمون المظهر الوجودي الصحيح للكائنات الدينية، في الإتنوغرافيا كما في علم الشريعة: كما فعلت ذلك إليزابيت كلاڤري (٢٠٠٣ ,E. Claverie)، بخصوص ظهور العذراء. ويبدو مهماً، بالطريقة نفسها، أنه كي نتقدم في فهم الصيغة العملياتية لأبطال المسلسلات التلفزيونية، أن نبدأ بوصفهم مع احترام مظهرهم الوجودي الحقيقي - أي من خلال بناء ما هم عليه، انطلاقاً من عوالم مشتركة، وعلاقات تقيمها الجماهير معهم. ليس المطلوب، بالطبع، إسقاط الموضوع الأول على الثاني. إن الاستعارة الدينية في ما يتعلق بوسائل الإعلام سهلة للغاية وغير دقيقة، ما يجعلها غير مقنعة - إن المطلوب، على العكس من ذلك تمييز الأشخاص وطرائق تدخلهم في حياة الأحياء، كي نعيد بناء العلوم الاجتماعية بشكل صحيح، وكي نحصل على تمثيل أكثر واقعية لما يدفع إلى العمل. يقود مثل هذا الإجراء إلى توصيف الشخصية، باعتبارها الحيِّز الهندسي للمنتظر منها. ولا يعود مطلوباً المقابلة بين الشخصية (الممثل) والشخص (الذي يجسده)، بل أن ندرك فيها، بعد الآن، الجانب المضاعف، الجانب البشري والجانب الثابت في آليتها الخاصة، من خلال إعادة بنائها، انطلاقاً مما يقال، وما يفعل بمثل هذا الأنموذج من الشخصيات عن طريق وضعها في حقل علم ظواهر عوالم الحياة، وذلك انطلاقاً من العلاقات والعوالم المشتركة. ولو لم يعتبر المصطلح غريباً، لأمكننا القول بأننا أمام وجود ذرائعي.

من الأمور الأكثر إدهاشـاً، في البحث الميداني أن المشـاهدين يتحدثون عـن أبطـال المسلسـلات التلفزيونية و كأنهم أشـخاص. غير أن مـن المهم أن نقـوم بالتمييز وفـق صيغ تجميع المعلومـات وطابعها المحـرض أو العفوي. يحافـظ المسـتجوبون، في الاسـتجوابات الفردية المتعلقة بمسلسـل ما، على مسافة ما تجاه المضامين ويتمسكون بمواقع عامة، مألوفة، إلى حد ما، وتكون مفردات النقد محدودة بدورها، وتعتبر الرهانات الفاضحة حول الشـخصيات غير مناسبة. وتتوقف الاستجوابات فجأة، إلّا إذا استأنف الأشخاص الحديث علـى موضوعـات أخـرى مرتبطـة بعوامـل حياتهم اليوميـة: ويقـوم الحديث على الشـخصية، بشـكل أساسـي، بـدور أداة الوصـل. كما ويصبـح الإلحاح الزائـد عـن الحـد علـى الشـخصية الدراميـة، مصـدراً للإزعـاج. غيـر أنه في مناقشـات المجموعات أو على مواقع الشـبكة أو على صفحاتها، ما إن تجهز صيغة الإبلاغ، الخفيفة قليلاً، التي على أساسـها تدور النقاشـات، حتى يشـير الأشـخاص المجتمعون إلى الشـخصيات بطريقة لا تتميـز - إذا لم يكن ذلك بقربهـا مـن الضحك - فـي شـكلها ومضمونها، وفـي شـدتها الانفعالية، عن عبارات حول البشـر في مواقف عادية («لذلك لا أعود أشـاهد كل الحلقات، بل أحصل على المعلومات من پغّي Peggy»).

يحـدث كل هـذا، فـي الواقـع، وكأن الشـخصيات بحاجـة إلـى شـبكات المؤانسـة، هذه، كـي تتطور بشـكل كامل. ويقـوم العمـق الأونطولوجي لبطل المسلسـل، على هذا الشكل الخاص للمؤانسـة. ويحصل على قوته من الرغبة المشـتركة في رؤيته وهو يحقق وجوده. ويسـتقي قوته، خارج الفيلم، من طاقة أولئك الذين يشـاهدونه، ويتحدثون عنه، «نحن الاثنتان عاشـقتان لك»، هذا ما كتبتـه معجبتان صغيرتان لجورج كلوني (Georges Clooney) في رسـالة، في نهاية ١٩٩٠، بحماسة غير متوقعة. «نحن نحبك» (« We love you »)، أضافت شـابات أخريات، وأعلنَّ، من خلال اختراع هذا التعبير، عن وجود رابط للثبات الأصيل: إنه شعور بالحب مفرح لأنه جمعي - وهذا أمر غير مألوف كثيراً.

لا يقوم المشاهدون، فقط، بالتواصل بخصوص الشخصيات، بل إنهم لا يتوقفون عن الحكم عليها، بخاصّة، من خلال إطلاق أحكام غير جمالية، بل أخلاقية حتماً. وهم يحكمون، عملياً، على الشخصيات، التي تحكم هي نفسها على شخصيات أخرى، مما يرد إلى ما يمكن أن نسميه العقدة المضاعفة للتقويم. إنهم يقوِّمون طرائق عيشهم وشخصياتهم واختياراتهم. ويبنون تراتبية بينهم من خلال مرجعيات، تراتبيتها، هي نفسها، موضوع نقاش (أفضل «موريس» على «رَيْ!!!» أكره «رَيْ!!!!»، إنهم يحكمون على سلوكهم («طوني السيئ»)، ويعرِّفون أنفسهم ذاتياً بالرجوع إلى رابط متخيل («كارول» أفضل صديقة لكم!»)، كما يمتعضون من طريقة سلوك بعضهم تجاه بعض، إذ يشيرون، حتى إلى الطريقة التي سيسلكونها لاحقاً خارج المسلسل. ذلك أن الحكم عليهم، يعني التعبير عن فكرة أنه كان عليهم (يمكنهم ذلك) أن يتصرفوا بشكل مختلف عما قاموا به.

ويظهر اهتمام الجماهير أيضاً من خلال الخشية من فقدان شخصية، كأن تموت أو تترك المسلسل. إن الحزن على الأبطال يجتاح الشبكة العنكبوتية. ولم يكن من الممكن قط، من دون هذه الأبحاث الميدانية، استباق واقعة أن قسماً كبيراً من التبادلات بين المشاهدين، مخصصاً لمسألة فقدان الشخصيات. ويظهر هذا القلق من خلال تعابير تصويرية: صورة ابتسامة، وعلامات ترقيم مبالغ فيها، وتكرار أحرف، أو أحرف صامتة («فظيييع!»)، مع كل أنواع المشاعر المرافقة لذلك: الخيبة والأسف «ذلك أحد النماذج الأكثر جذباً لتصوير (24ساعة)؛ كان على أحد آخر الأحياء أن يبقى حتى النهاية! إنها خسارة كبيرة جداً»، الحزن والغضب («آسف ولكن، حين أعيد التفكير في ذلك أخرج عن طوري»)؛ الإذعان (للأسف، ربما رغبت في أن أراه ثانية!»)؛ الاستعداد للتنازل («ربما رغبت في أن أحصل على أخبار مارتا ومايك نوڤيك واين بالمر وشيري التي كانت شريرة لطيفة من نوعية رفيعة»)؛ البحث عن العزاء («حسن أن يذهب إلى أفريقيا من جديد، أشعر أنه يدرك أنه أكثر فائدة

هنـاك مـن كوك كونتي. سيقدم لنا المعجـزات هناك»)، الأمل فـي العودة إلى الظهور (يبدو أنه سيعود في الموسـم القادم!»). وفي ختـام هذه الأفكار التي تم تجميعها في أثناء البحث في مسلسـل طوارئ، تشرح مشاهدة أيضاً، وضمن السـياق نفسـه، الأسـباب التي من أجلها تركت المسلسـل: «لم أتعاف قطّ من موت مارك...» (ضحك).

الانسجام المدعم

إذا كانت الشخصيات تشبه الأشخاص الحقيقيين، في مظهرها الخارجي، فإنها تتميز عنهم، بتصرفاتها: فهم أكثر تماسكاً بكثير. ذلك أن عملية التنميط التي خضعوا لها قد ساهمت في إبعادهم عن العرضية، لذلك تصبح درجة «الإلزام» لديهـم أكبـر. ويمكن القول بطريقـة ما، إن هناك عملية قلب لتيـار التصميم. إذ يمكننا أن نستقرىء طباع الشخصية من خلال تصرفاتها العادية والمألوفة والتي تكشـف عن بعض الانتظـام - بالرغم من أن هذه التصرفـات لا تكون تكرارية صرفـاً، إلّا فـي الحالـة المرضية. غيـر أن العلاقة السـببية تبقى معكوسـة لدى شـخصية المسلسـل التلفزيوني،، طالما أنهـا تحدد ردود فعل هذه الشـخصية وتصرفاتهـا، انطلاقـاً مـن ملامحها الأساسـية والمظاهـر النفسـية أو الصفات الاجتماعية، كما وضعها الكاتب ومجموع الأشخاص الذين ساهموا في الكتابة والإنتاج. لا تعتبر هذه الملاحظة اكتشافاً: فهي موجودة، على شكل تعليمات، في جميع مراجع السـيناريو. ويقال لدارسـي هذا العلم إن مـن الضروري، من أجل القيام بعمل روائي ناجح، العمل على تناسق الشخصيات وتنظيمها. إلّا أن ما يهمنا، هنا، هو نتائج هذه الفكرة: يسـاهم هذا الموقف، في الواقع، في جعل الشخصيات أكثر نمطية، وأكثر انسجاماً وأكثر توقعاً من الممثلين الاجتماعيين. وهـو يجعلهم، بطريقـة ما، يشـبهون الكائنـات الاجتماعية، كمـا يحب علماء الاجتمـاع أن يرونها. ويمكننا الخـروج بنتيجتين، انطلاقاً من هذه الصفة، تتجه

النتيجة الأولى نحو علم معرفة العلوم الاجتماعية، وتسعى إلى تطوير فكرة أن فهماً أفضل للحقيقة الاجتماعية إنما يغتني من خلال الإفساح في المجال لجميع أشكال الأمور العرضية، فاتحاً الطريق لمقاربات أقل جبرية في النظام الاجتماعي، طالما أن الأشخاص الأحياء ليسوا شخصيات.

أما النتيجة الثانية، فهي الطريق التي تهمنا هنا، وهي تؤدي إلى أنموذج آخر من إشكالية الخيال. وتقوم على الاستفادة من العمل الذي تم على هذه الشخصيات، وعلى تحويل هذا الانسجام القسري إلى أداة تحليلية للوصول إلى عالم معياري. إن في هذه القساوة الأنتروبولوجية لهذه الكائنات المصنعة بشكل كامل، شيئاً يساعد، في النتيجة، على سبر المواقف التي يغرقون فيها. وتكمن هنا الأهمية غير المألوفة للروايات الخيالية التلفزيونية: وتشكل الضحالة البنيوية للشخصيات مصدراً يمكن للمشاهدين أن يستخدموه في آلية توضيح لمركّبات الواقع الاجتماعي نفسه. أو، وكي نقول الأشياء بطريقة أخرى، إن تنظيم صفات الشخصيات ومعوقات الانسجام الداخلي التي منحت لها، تضفي عليها ميزة خاصة في تجريب المواقف وكشف المنطق الاجتماعي الذي يحركها.

ومع ذلك، إذا كنا ننطلق من معيار يميز بين الإبداع السينمائي الأميركي والإبداع السينمائي الفرنسي، وربما كان هذا المعيار هو الأهم، فإن الطريقة التي تتشكل فيها معوقات الانسجام، تختلف بشكل واضح على ضفتي الأطلسي. ففي المسلسلات الفرنسية، تتصرف الشخصيات تبعاً لمنطق يحدده عدد من الخصائص التي تسمح بتحديد مكانها في الحيز الاجتماعي إضافة إلى الأصناف النفسية المحددة والثابتة، بينما تُكشف هذه الخصائص في المسلسلات الأميركية من خلال المواقف. لقد حاولنا مع كارول غاييه- ڤيو وكلود روزنتال (C. Gayet – Viaud, C. Rosental)، أن نجعل من هذا التناسق موضوعاً للبحث نفسه، من خلال الملاحظة المتأنية للطريقة التي

يعبر فيها أبطال مسلسل ٢٤ ساعة عن الأهمية التي يولونها لمختلف الخيرات: الارتباط بالبلد، احترام القوانين: الواجب المهني، الرغبة بالنجاح، مسارهم المهني، الارتباط بالأصدقاء، أزواجهم، أولادهم، المال، الرفاهية، إلخ. كان علينا أن نعرف شبكة الأوليات بالنسبة لكل شخصية، في بداية المسلسل، ثم النظر إذا كان من الممكن أن نتوقع تصرفاتها بشكل استنتاجي. ونلاحظ أن تكرار صيغة ردود فعل ثابتة ما لدى الشخصية، بالرغم من التنوع في المواقف التي تتعرض لها، سيمنح هذا الشعور بالانسجام. على عكس شخصيات المأساة التي لا تستطيع تجاوز التناقضات إلّا بالموت، يتطور أبطال المسلسلات، ويشكل تطورهم موضوع الحلقة نفسها: ويجري التذكير بمواقفهم من خلال الاقتباسات المقدمة قبل اللحن المميز الذي يقدم خارطة المعلومات المتاحة، ومواقف كل منهم حول الأحداث السابقة. فلا نعرف فقط ما حدث سابقاً، بل الطريقة التي تحكم فيها الشخصيات على المواقف، أيضاً. وعلى عكس ما يمكن أن نظنه، ليست المواقف المدهشة وحدها (اصطدامات، سيارات تقع من الأبنية، والمراكز الحرارية التي تنفجر، إلخ) ما يشكل مركز الاهتمام، بل تبقى مسألة المحافظة على انسجام الشخصية أكثر أهمية. ونشعر بالشك حول تصرف شخص، يبدو فجأة غير مفهوم. إن التناقضات تظهر في عالم يسيطر عليه الشك لأن كلاً منا، أو كلاً منا تقريباً، قادر على أن يكون غير ما يبدو عليه. ويزيل مسار الحلقة فكرة التناقض نفسها من خلال إضافة عناصر من السياق. إن التشويق الذي يقوم، في الرواية البوليسية، على اكتشاف مؤشرات مادية متناثرة هي آثار الجريمة، يستند، هنا، في الواقع، إلى عناصر معلومات. ونصل إلى فهم التصرفات الجارية في أثناء هذه التذبذبات، من خلال إعادة ملاءمة هذه التصرفات مع المعلومات المقدمة سابقاً. وبقول آخر، ونعتبر هذا الأمر اكتشافاً، إن انسجام الشخصيات يشكل جوهر التشويق نفسه.

يشعر الكتَّاب بالدين تجاه هذا الانسجام، فهو يرتب عليهم التزامات،

لذلك فإن أي تقصير يستوجب تعويضاً. فحين ترتكب شخصية ما بعض الأفعال التي تبدو بعيدة عن الانسجام مع طبيعتها، كما ظهرت في أثناء الحلقات الأولى، فإن المشاهدين سيحتجون ضد كاتب السيناريو. وتشهد التعليقات المرسلة على المواقع الإلكترونية بذلك الانزعاج. إنها تشير إلى أنه من المحتمل أن تتصرف هذه الشخصية أو تلك بهذه الطريقة أو تلك، وتلوم الإنتاج لأنه وضعها في هذا الموقف، وتشعر أنها مسؤولة عنها، وتعاقبها بسبب انحرافها عبر احتجاجات حانقة على المواقع الإلكترونية. غير أن ذلك يتم بطريقة أكثر إغفالاً، من خلال الانفصال عن الشخصيات لينتهي الأمر بهجر المسلسل.

إن لهذا الالتزام بالانسجام إذن، تأثيرات على استمرار حياة المسلسل نفسه. وتساهم واقعة أن على الشخصيات أن تكون أكثر التزاماً بالانسجام من الكائنات البشرية العادية في المواقف الطبيعية، في التقليص التدريجي لإمكانياتها في التصرف. ويجد كتّاب السيناريو أنفسهم في مأزق: إما أن تصبح تصرفات الشخصيات تكرارية بحتة، وإما أن يوسع شعاع ردود فعلها الكامن لتصبح غير واقعية. وبما أن الشخصيات تُنسج انطلاقاً من أنموذج ما، يشكل شيئاً يشبه شبكتها الوجودية، فإن إمكانياتها في العمل تتناقص عبر المواسم. إذ يتحدد أفق تصرفها من خلال التزامها بالانسجام مع خياراتها السابقة. أضف إن الإتيان بعناصر سياقية لا يمكن أن يكون بلا حدود. لذلك فإن مصادرها تقل من موسم إلى آخر. وإذا أصبح سلوكها مكرراً، فإن استباق ردود فعلها يصبح أكثر سهولة لدى الجمهور، أما إذا كانت غير واقعية، فلا يكون بالإمكان توقع ما تفعله لدرجة لا يعود ذلك ممتعاً. فيَمل الجمهور من الشخصيات ويبتعد عنها ويفشل المسلسل. وبقول آخر، يحدد الالتزام بالانسجام دورة حياة قصيرة بالنسبة إلى المسلسلات الجيدة[1]: إذ

(١) إن هذا ما يميز مسلسلات الحلقة ذات الموضوع الواحد (Série)، من مسلسلات الحلقات المتتابعة (feuilleton)، ومن المسلسلات التي تعتمد النماذج النفسية والعقدة القائمة على المواقف (Soaps) التي تتجاوز هذه المعوقات لاسيما من خلال إضافة شخصيات.

يعيش أبطال المسلسلات سبع أو ثماني سنوات، أي أقل بكثير من أي إنسان. إنها عيشة كلب.

النمذجة والملاءمة

تبقى للشخصيات طريقتها في الدخول إلى حياة من يواظب على مشاهدتها، حتى لو كانت حياتها قصيرة، ما يرتب علينا الوصول إلى توصيف هذه الطريقة. تمتلك الشخصيات، في الواقع، عدداً من الصفات تجعلها تنسجم مع ما يمكن أن نسميه «النماذج»، وفاقاً للمنهجية ذات النزعة الفينومينولوجية التي يستخدمها ألفرد شوتز (A. Schütz). ترسم النماذج صوراً، انطلاقاً من ملامح بارزة تشكل شبكة قراءة تساهم، هي نفسها، في الشعور بشكل أكبر ببعض مظاهر الواقع. إن مسار النمذجة يتطابق مع تصور فعال وموقت لتشكل الأصناف (شوتز، ١٩٦٢).

«تلكم بْري!» (Bree!). لنستعد هذا المثال، المذكور في بداية هذا النص. تعني هذه الصرخة بالنسبة إلى الساكنات المجتمعات حول فنجان قهوة في منطقة من الضواحي، أن المرأة الشابة التي قرعت الباب كاملة وأن حلواها من أفضل الحلوى، وأنها آخر الواصلات إلى هذا الاجتماع الصغير، ليس لأنها تأخرت، بل لأنها أرادت أن تتأكد من إحداث تأثيرها، وأنها ترغب في الخروج منتصرة في موقف التنافس الخفيف الذي تمارسه مع جاراتها، وأن رغبتها بالكمال لا تخلو من بعض التسامح المتعجرف، وأن الأشخاص المجتمعين في ذلك المساء، متحدون من خلال هذا الرابط الخاص لعلاقة الجوار الذي يمزح بين الحميمية والأسرار. غير أن هذا لا يعني أيضاً، وعلى طريقة البطلة نفسها، أن المدعوة ربما تذهب بعيداً في الحرص على الكمال لدرجة تنتهي معها باعتماد أوليات مضحكة. لقد أخذت المرجعية طابعاً نقدياً. فقد ضحك الجميع في هذا المجتمع الصغير لأن التعبير قد أصاب هدفه.

لقد أصبحت «بْـري» أنموذجاً لأن بعضـاً من صفاتها قـد اختير أنموذجاً نقياً بسـبب نوع من الملاءمة الناتجة من التشـارك بين الشـخصية ومشـاهديها، بالمعنى الذي يعتمده ألفرد شـوتز لهـذه المفاهيم. ليسـت كل صفات «بْري» ملائمة (وبهذا الصدد، ما من أهمية لكونها صهباء بالنسبة إلى الوضع). غير أن هذه الصفات تصبح ذات أهمية في ظرف آخر. إن اسـتدعاء الشـخصية يمكن أن يكون ملائماً للبعض وليس ملائما للبعض الآخر. ويمكنها أن تكون كذلك في الماضي ولا تصبح كذلك في المستقبل، أو على العكس، يمكنها أن تكون كذلك على المدى المتوسـط. ويمكن لشـخصية ألّا تكون ملائمة لشـخص، وألّا تصبـح كذلـك أبـداً، لأن كاتب السـيناريو قد فشـل في مشـروعه، أو لأن الإنتـاج قـد أحبط هذه الشـخصية، أو أنها فُقـدت، في مكان مـا، على الطريق الطويـل للتجسـيد، ولأن الاندماج مع الممثل لم يحـدث إلخ، أو لأنها غرقت في الجمهور الذي يتزايد شـيئاً فشيئاً. ويمكننا أن نستنتج، من هذا الرجوع إلى «شـوتز» الذي اعتمدناه حرفياً، في هذا المثال، عناصر أساسية لتعريف برنامج اجتماعي لوسـائل الإعـلام يجد جذوره في علم الاجتمـاع العام، ويقوم على مقاربة شوتز لمفهوم الملاءمة.

يقـوم تعريـف أبطـال المسلسـلات التلفزيونيـة باعتبارهـا دعائـم عملية النمذجـة، فـي الواقع، علـى هـذه المقدمات الأوليـة التي يمكن أن نسـتخدم خصائصها، بعد الآن، والتي تعتبر أيضاً شروطاً لعملها. إن أبطال المسلسلات هؤلاء أكثر تعبيراً من الكائنات العادية، في المواقف المعتادة، لأن مشـاعرهم تتبدى على وجوههم. إنهم أكثر شفافية، لأننا نعرف عنهم كل ما يجب أن نعرفه. ومن الواجب أن نكون على علاقة حميمية مع شـخص كي نتابعه في لحظات خاصـة من وجـوده. إنهم أكثر تنميقاً، لأن بعض ملامحهـم قد أُبرزت بشـكل مقصـود. إنهم، كما رأينا، أكثر انسـجاماً، ويخضعـون لعملية إدماج من خلال التعود (بواسـطة الاسـتمرار الطويل وبشـكل كاف، الذي يضفيـه عليهم تعدد المواسـم). غير أن صيغة تشـكل الأبطال معقدة، بشـكل خاص، لأن الثوابت

التعريفية للشخصية يمكن أن تكون كثيرة التنوع. إذ لا تختصر الشخصية في التنظيم المتناغم لمعايير ضرورية وكافية. فهي تنطلق من الأبعد إلى الأقرب، ومن الخارجي أكثر إلى الأكثر حميمية، كما تفترض تنظيماً مسبقاً لشبكة بنى فعالة ومتداخلة وتراتبية. نستوعب هنا بعض النقاط الثابتة ضمن مجموعة غير متجانسة وغير متناهية ضمنياً، بكل تأكيد (أن تكون مثلاً: سلحفاة وتأكل البيتزا، أن تكون من المافيا وتحتاج إلى تحليل نفسي، أن تكون طبيباً وتقع في إدمان الپاراسيتامول، إلخ). لا تمثل هذه النقاط، مع ذلك، الطبائع بشكل كامل (بالمعنى الذي تُقدم فيه وتُعرف في علاقتها مع معايير ناتجة من تصنيف أخلاقي ممنوح للشخصية) بل هي، بالأحرى، طريقة ثابتة نسبياً وملحة، في تعريف بعض من أولياتها.

إن لشخصيات المسلسلات صفات تقربها مما هي عليه النماذج في العلوم الدقيقة، مثل علوم الاجتماع، طالما أنها تختزل تعقيد الواقع في بعض الملامح البارزة، وطالما أنها واضحة ومنسجمة. إلّا أنها أكثر تعقيداً من الواقع، لذلك فهي أكثر واقعية. إن تنوع النقاط التي يمكن اختيارها من أجل تعريف الشخصية، هي مصدر غنى بالنسبة إلى طرائق أخرى جافة في نمذجة الحياة الاجتماعية، طرائق شديدة التجريد أو ضعيفة الإيحاء. كما أنها تختزل هذه الشخصيات في صنف واحد ذهني صرف من الفعالية (مصالحها وليس تناسقها)، إذ تحمل انفعالات ومشاعر ورغبة جنسية. أضيف أنّ الأنموذج نفسه فعال، ما يعتبر أمراً مميزاً بالنسبة إلى بقية طرائق نمذجة الحياة الاجتماعية. لأن الشخصيات تتطور عبر المواسم، وحين يرجع الجمهور إليها، فإنه يأخذ في الاعتبار هذه التطورات. كما تعتبر مقامات تفكير: إن الشخصيات تفكر بما ينشط الشخصيات الأخرى، وتحاول فهم أغراضها وتسعى، بنشاط، إلى اكتشاف السياقات التي تسمح بتأويل أسباب أفعالها. ويحاول المشاهدون فهم ما تفهمه الشخصيات، غير أنه يمكن لهذا الإجراء أن يكون أكثر تعقيداً لأن المشاهدين يسعون لفهم ما تفهمه الشخصيات،

في مـا يتعلق بشـخصيات أخرى، إلخ. إنهـا إجراءات معقدة تسـعى إلى زيادة وجهات النظر، وهي تسلسـلها وتركبها، وتربطها بعضها ببعض. وهناك القليل من العلوم الاجتماعية التي تصل إلى هذه الدرجة من الكثافة التوصيفية.

لا يمكن أن تمتلك شـخصيات المسلسـلات كافة، هذا الاستعداد لتكون أساساً لهذا النوع من النمذجة. إن الشخصيات المهمة، أي التي تفرض نفسها، هـي تلـك التي تشـكل تركيباً غيـر متوقع وواضـح وجديد، في الوقت نفسـه، للصفـات التي لا تكون مشـتركة في الحالة العادية. تقوم بعض الشـخصيات، فـي الواقع، وبسـبب وجودها التكويني، بعملية نشـر بعض مـن صفاتها تصل إلـى درجـة العبثية («تيتوف مهـووس تماماً»). فيما تقوم أخـرى بعملية فصل للملامـح، لتبرز الصفات المشـتركة عادة، ضمن أنمـوذج ثابت مألوف. ليس «دكتور هاوس» طبيباً مخلصاً. إنه «طبيب ممتاز، وسـافل إنسـانياً»، في الوقت نفسه. إن رفضه المطلق للعلاج يقود إلى التفكير حول ما ننتظره حقاً من طبيب، إلخ. غير أن آخرين يقومون بعملية تجميع أكثر تحديداً: بينت شخصية «كيري ويفر» في مسلسـل طوارئ أن باسـتطاعتها أن تكون امرأة متسـلطة ومسؤولة، وأن تختار أن تحمل طفلاً من علاقة مثلية جنسية، في الوقت نفسه. (لم يمنعها هذا الأمر من التأثير في تغيير رأيي حيال الأبوة المثلية جنسياً، كما صرح بذلك شخص مستجوب).

إذا كانت الشـخصيات نمـاذج تابعة، أي إنها تضع بالاسـتخدام ترابطات معروفة استهلكت طاقتها في توضيح الواقع، أو تم تجاوزها من خلال تغييرات الواقع الاجتماعي، فإنها سـتبقى، بكل بسـاطة، ضعيفة الفعالية وخامدة. ومع ذلـك، فـإن بإمكانها أن تُسـتدعى من قبل أشـخاص حافظت مـن أجلهم على إمكانيـة التوضيـح هـذه - ولأسـباب تعود إلـى الحالـة الخاصـة «لاحتياطي تجاربهم».

أما إذا ما «تجذرت»، أي إذا ما أثارت التفكير الانعكاسي والشغف، فإنها تـزداد عدداً، وتتوالد بعضهـا من بعض، من خلال عملية انقسـام. بذلك تظهر

الشخصيات الجديدة التي تولد من صفات سابقاتها: يعرض «جول دوريان» بطل حقير، أطبيباً كان أم لا (*Scrubs, Toubib or not Toubib*) (حيث يجري اللعب على المقولة الشكسبيرية «To be or not to be» عبر جناس ناقص)، شخصية كارتر في مسائل التعلم ومسارات الاختيار؛ أما مسلسل الدكتور غرَيْ: دروس في التشريح (*Grey›s Anatomy*) فهو نسخة مسخ عن مسلسل **طوارئ**؛ ويختبر نيك توپ (Nick Tup)، على العكس من ذلك، الجراحة على أجسام غير مريضة. ونرى، ومنذ عام ٢٠٠٣، ظهور شغف بشخصية رومانو على المواقع الإلكترونية، والذي تذكر سماجته، بسماجة «هاوس»، ويقدم مسلسل **أصدقاء** (*Friends*) أمثلة عن الطريقة التي تدار بها العلاقات الغرامية، والصداقة خلال العشرين سنة الإضافية، وعن أثر هذا التمديد في الشباب، وقد كان أبطال مسلسل **كيف التقيت والدتك** (*How I met your mother*)، أكثر دقة من سابقيهم حول تنظيم الحياة الجنسية شبه الزوجية أو الموازية للحياة الزوجية في مواقف المساكنة؛ ويأخذ مسلسلا **ماك بيل، والجنس والمدينة** (*Ally Mac Beal, Sex And the city*)، على عاتقهما القلق العاطفي والجنسي للنساء الشابات العازبات العاملات من سن الثلاثين الواحدة تلو الأخرى، فيما يشير مسلسل **الجناح الغربي** (West Wing) إلى ما يعنيه رئيس، إذا كان ديمقراطياً حقاً.

ربما فهمنا ذلك، ضمن اقتراح تأويل القوة الفعلية للمسلسلات التلفزيونية هذا، إذ يقوم تأثير الخيال في الرابط الحميمي والشخصي معاً، مع الشخصية ومع حصتها **الأنموذجية**، ذلك أن هذه الحصة تمثل ما هو مشترك. فالمعارف الأنموذجية وحدها قادرة على أن تكون مشتركة، وفاقاً لشرح شوتز. وبما أن هذه الأنظمة حافظة للمعرفة الاجتماعية ومنظمة لها، تأخذ هذه النماذج بعداً أدائياً، فهي ذات قيمة استكشافية وأخرى استباقية، تماماً، مثل أي أنموذج، إنما بطريقة أكثر انفتاحاً ومرونة. ويسمح تبديل مستمر استعاري ومقنع على موقع **الشارع ٨٩**

(*Rue 89*) برؤية الرئيس بالمر يتحول إلى «باراك أوباما»[1]. وبعد عدة مواسم، يظهر «جاك باور» مضطراً إلى ممارسة التعذيب لإنقاذ بلده المهدد، من خلال استنفار النظام الكلاسيكي لموقف الدفاع عن الذات. ولم يضطر «جاك باور» لممارسة هذه التجاوزات فقط، بل أقنع مساعديه الماهرين إلى حد ما، بقدرتهم على السيطرة على تجاوزاتهم، بهذه الوسائل، وحصل على قبول رئيسة الولايات المتحدة المثالية والضعيفة، والمؤمنة بفرضية أهون الشرين، بأن تتغاضى عن هذا الأمر، كما أهان لجنة مجلس الشيوخ المكلفة بالتحقيق في الوقائع، معترضاً على المؤسسات الأساسية للحياة السياسية الأميركية، محولاً إياها إلى مقام بيروقراطي مدقق وغير واقعي. بيّن «جاك باور» أن بالإمكان أن تكون مواطناً أميركياً، مخلصاً بجسدك وروحك للوطن، وألّا تخدم عمل المؤسسات الديمقراطية الواردة في الدستور الأميركي، في الوقت نفسه. إن هذه الصيغ هي من دون شك، أكثر فعالية من النقاش الأخلاقي أو التماهي المباشر. إن إلزام الجمهور لا يتم من خلال اختيار صعب ولا من خلال سلوك بناء، إنه ينتج عن زمالة طويلة ضمن تآلف أعيد تشكيله. تصبح الشخصيات، بذلك، عناصر تغيير، لأنها تعبر عن التلاؤم القابل للحياة، أو المرغوب، كما تعبر عن الصفات التي لم تشكل موضوع تفكير شامل حتى الآن. ألا يغرق التغيير الاجتماعي، اليوم، في الرواية التلفزيونية ومن خلالها، بواسطة هذا الالتفاف؟

كيف ننقد المسلسلات التلفزيونية؟

تغيرت المسلسلات التلفزيونية. فاغتنت وتنوعت وتحسنت في فترة وجيزة، في خلال خمسين سنة. كما أنها وسعت، وبشكل كبير، قائمة الموضوعات المعالجة، وتطورت في مجال الفعالية السردية. غير أن وصول البعض منها بسهولة إلى الحقل السياسي، قد قاد إلى التساؤل حول الوسائل

---

(١) أنظر المقالة «هل بالإمكان وجود باراك أوباما من دون مسلسل "٢٤ ساعة لغيّميتّ فور"» ٩ آب ٢٠٠٨، راجعناها في أيلول ٢٠١٢ www.rue89.com/rue89-culture/2008/08/09

التي نمتلكها للتفاعل مع ما يعتبر، بحق، نشراً، في الحيز العام، لقوائم براهين ذات مضمون إنساني ضعيف. ونبقى من دون رد. ذلك أن شخصيات الرواية تحتمي ببعدها الروائي: لذلك فهي تسمح لأنفسها باتخاذ مواقف غير مقبولة أبداً وبطريقة علنية، ضمن النقاش العام، حين يتخذ الناشطون الاجتماعيون هذه المواقف. كيف نعمل من أجل النقد، إذا احتمت الشخصية وراء درع هويتها الروائية؟ وبالمقابل، كيف نتخلى عن النقد إذا أصبحت تلك الشخصية أداة التغيير الاجتماعي والسياسي القوية، وحملت في جعبتها ما يغير رؤية العالم؟ تبدو المصادر النقدية المتوافرة أدنى بكثير من الرهانات التي تبينها هذه المؤلفات. فقد تكوَّن نقد وسائل الإعلام، في الواقع، ضمن تقاطع السيميولوجيا والنظرية النقدية. واستعار من الأولى فكرة تقول إن الخطابات تشكل عالماً مستقلاً قابلاً للتحليل بعيداً عن العالَم الاجتماعي، وفاقاً لقواعد خاصة به، من المطلوب استنباطها. وأخذ عن الثانية فكرة تقول إنه إذا كانت الخطابات تبني رابطاً اعتباطياً مع ما تتحدث عنه، فهي تحمل مع ذلك، ومن دون أن تدري، دلالة خفية تقتصر على علاقات قوة وسيطرة، تقوم مهمة المحلل على كشفها. لقد تحرر النقد جزئياً، من خلال اعتماد هذا الموقف، وفقد سيطرته على العوامل التي أراد أن يصفها. وقد أصبحت مفرداته قديمة، نوعاً ما، وأصابه الجمود، في الوقت نفسه الذي تعقدت فيه مضامين الأعمال المندد بها، ما أدى إلى زيادة التباعد بين علم البلاغة الثابت والخامد، وكتلة تزداد غزارة من الأعمال الأكثر تنوعاً. وما يثير الخوف أننا نستخدم المفردات نفسها، من أجل التنديد بالروايات التي تقدم شابات من ستينيات القرن الماضي، وأبطالاً إيجابيين من ذوي العقل الراجح، من تسعينيات القرن نفسه، وكذلك رافعي جثث في المسلسلات الحديثة. لقد استُهلك النقد الأيديولوجي لأنه ذو اختصاص محدود، لا يترك مجالاً للتمييز بين خصائص الإبلاغ، ولأنه احتفالي بشكل زائد، لدرجة تتكيف معه المسلسلات الفكاهية البطيئة، ذات الشخصيات الغامضة والأبطال غير المتوازنين، ولأنه لا يترك مجالاً

للاكتشاف، ولا يأخذ في الاعتبار تعددية أنماط التلقي، وإمكانية الجماهير في متابعة أصوات ضعيفة، وأخيراً لأنه يسمح لنفسه، بطريقة عشوائية، بجميع الانزياحات الممكنة ذات المضامين الواضحة لدرجة الوصول إلى الانقلاب الواضح والبسيط - وهذا ما تقوم عليه حقيقة شكل هذا النقد الأصلي. أما النقد الجمالي، فقد اكتفى بالحكم على المسلسلات وفاقاً لأصالة الموضوع، وصدقية الشخصيات والتجديد في العِقَد ودور الممثلين ونوعية البناء والإثارة، ولا يعتبر هذا كله من مستوى الرهانات.

إن هناك القليل من الفرص في إيجاد إجابات مناسبة طالما اعتبرنا الشخصية مركّباً صرفاً في نظام سردي، وطالما بقينا ضمنيين، وقمنا بتوسيع نطاق الرواية كي يستوعب أبطال ذلك المسلسل التلفزيوني المنمذج، باعتبارهم أعضاء جداً في العائلة الكبرى للشخصيات، من دون الأخذ في الاعتبار خصوصيتها الجذرية. إن أبطال المسلسلات أشخاص أكثر منهم شخصيات. وإن العلاقة التي يقيمها الجمهور معهم، تنتشر ضمن نطاق أرحب من لحظة الانغماس الروائي، ووفق صيغ أكثر تعقيداً من تلك المقبولة عادةً: التأثير (حيث كل القوة من طرف الشخصية) والتماهي (حيث الحركة من جانب المشاهد).

وعلينا، من أجل إعادة تعريف النقد، أن نقبل أن الحياة اليومية تقبل الروايات وتأخذها في الاعتبار، من خلال تصور أنظمة بحث مناسبة لهذا الوضع. وهناك طريقتان ممكنتان. تتمثل الأولى في إدماج هذه الأنظمة في علم اجتماع عام، داعية أولئك الذين يصادفونها في حقولهم، إلى عدم إضاعة خيوطها، وتصور أنظمة غير متجانسة، ترافق انحرافات الجماهير حين يروون تجربتهم في التلقي. وتقوم الطريق الثانية على الأخذ في الاعتبار «للقسم الحي» من أبطال المسلسلات. وبما أن هؤلاء الأبطال شركاء في علاقة - شركاء خاصون نوعاً ما، بالطبع/ مسطحون، وعناصر صور، بلا تضاريس ولا رائحة، يملكون أصواتاً بعدد البلدان التي قاموا بدبلجة مسلسلاتها -

غير أنهم شركاء أحياء، علينا، كي نفهمهم، أن نستدعي جميع موارد العلوم الاجتماعية. ويفترض هذا الأمر توصيف الطريقة التي يقوِّمون فيها الأوضاع التي يعيشون فيها، ومعرفة أولوياتهم ومطالبهم في العدالة، وطموحاتهم، ومسؤولياتهم. علينا إذن أن ننزل إلى عوالمهم، والقيام بدراستها إتنوغرافياً، بالدقة نفسها التي نستخدمها في العمل مع المجتمعات البعيدة.

يشترك أبطال المسلسلات التلفزيونية، مع مشاهديهم، في حيز من التآلف يمتد سنوات. ومن خصائص هذا التآلف أنه لا يصنع ما هو مشترك في النقاشات فقط، بل في البديهيات الثانوية بشكل أساسي. ويتم العمل على الخيال، ضمن هذه العوالم المألوفة، في إطار صيغة حوارية تشمل مجمل الحياة. يموت أبطال المسلسلات. إنهم ينطفئون حين تنفد الطاقة الاستكشافية لانسجامهم، غير أن المقترحات التي يقدمونها (حول الشخصيات والمواقف والتفاعلات والبراهين والبديهيات) لا تختفي معهم. وإذا بدت المقترحات ملائمة، فهي تسمح بالتبادلات وبالتجارب الفكرية، وتفتح إمكانات جديدة. فعلينا أن نستجوبها كي نفهم التداخلات بين تجربة المسلسلات وتجربة الحياة، وإذا ما اقترحت، عند الاقتضاء، عالماً غير قابل للحياة، علينا أن نرفع الحصانة الروائية عن أبطال المسلسلات.

المراجع

Caïra Olivier, 2011, *Définir la fiction. Du roman au jeu d'échecs*, Paris, Éditions de l'EHESS (coll. «En temps & lieux»).

Chalvon-Demersay Sabine, 2011, «Enquête sur l'étrange nature du héros de série», *Réseaux*, 165, p. 181-214.

Claverie Élisabeth, 2003, *Les guerres de la Vierge. Une anthropologie des apparitions*, Paris, Gallimard (coll. «NRF Essais»).

Cottereau Alain, 1999, «Dénis de justice, dénis de réalité. Remarques sur la réalité sociale et sa dénégation», dans Pascale Gruson et Renaud Dulong (eds.), *L'expérience du déni. Bernard Mottez et le monde des sourds en débat*, Paris, Éditions de la MSH, p. 159-189.

COTTEREAU Alain et MARZOK Mokhtar Mohatar, 2012, *Une famille andalouse. Ethnocomptabilité d'une économie invisible*, Paris, Bouchène.

GOFFMAN Erving, 1991 [1974], *Les cadres de l'expérience*, trad. par Isaac Joseph, avec Michel Dartevelle et Pascale Joseph, Paris, Minuit (coll. « Le sens commun »).

LE SAULNIER Guillaume, 2011, « Les policiers réels devant leurs homologues fictifs : fiction impossible ? Pour une sociologie de la réception dans la sphère professionnelle », *Réseaux*, 165, p. 109-135.

MORIN Edgar, 1972 [1957], *Les stars*, Paris, Seuil, 3e éd., (coll. « Points »).

PRUVOST Geneviève, 2007, *Profession : policier, Sexe : féminin*, Paris, Éditions de la MSH (coll. « Ethnologie de la France »).

SCHAEFFER Jean-Marie, 1999, *Pourquoi la fiction ?*, Paris, Seuil (coll. « Poétique »).

SCHÜTZ Alfred, 1962, *Collected Papers*, 1, *The Problem of Social Reality*, 2, *Studies in Social Theory*, La Haye, Martinus Nijhoff.

SOURIAU Étienne, 2009, *Les différents modes d'existence*, préf. d'Isabelle Stengers et Bruno Latour, Paris, Puf (coll. « MétaphysiqueS »).

VAN DE VELDE Cécile, 2008, *Devenir adulte. Sociologie comparée de la jeunesse en Europe*, Paris, Puf. (coll. « Le lien social »).

جيورجيو بلوندو
Giorgio Blundo

ليس الملك من ذوي القربى

المساءلات المتعددة في قلب الدولة ما بعد الاستعمارية في أفريقيا

فاتيك، السنغال، بداية ٢٠٠٢. المفوض الفني للمياه والأحراج عبدو (ن). رئيس فرقة (ت)، مناوب في مركز مراقبة الأحراج، عند مدخل المدينة. يتم التفتيش بشكل نظامي. يوقف عبدو العربات، عربات النقل، وعربات الركاب الصغيرة والشاحنات التي تنقل منتجات الأحراج (فحم الحطب، خشب التصنيع، وخشب التدفئة، ومنتوجات القطاف). ويتأكد من توافق إجازات الاستثمار والانتقال الممنوحة من الإدارة ويضيف تأشيرته إلى الوثائق، كي يعلم مركز المراقبة التالي أنه قد قام بعمله، على أكمل وجه. ويدقق في مضمون الحمولة بطريقة سطحية، باحثاً عن بضائع مهربة، أو ممنوع استثمارها. وهكذا مع نهاية الصباح، يكتشف زورقاً مصنوعاً من جذع، في شاحنة - إنه إنتاج حرجي مصنع من شجرة ساقطة - تجاوز زمن السماح بنقله. يعلن عبدو الذي لم يقتنع كثيراً بتبريرات السائق أن هذه المخالفة تستدعي دفع غرامة، وأن عليه أن ينظم محضر ضبط بذلك. ويطلب إلى السائق أن ينتظره في مركز المراقبة، فيما يبتعد ليوقف عربة تقترب. وبعد مرور عدة دقائق، عاد السائق إليه وقدم له هاتفاً محمولاً: إن حاكم منطقة «فاتيك»، شخصياً، يود الحديث إلى رئيس الفرقة. يشرح الموظف السامي لعبدو، بنبرة مهذبة، أنه

يعرف جيداً السائق، فهما يتحدران من القرية نفسها، وأن «الولد» قد فهم تماماً خطأه، ويجب العفو عنه. لقد فهم عبدو تماماً وضع الحاكم: في السنغال، من غير المناسب «لابن المنطقة» الناجح أن يرفض مساعدة «قريب» في وضع صعب. وهو لا يستطيع، مع ذلك، لوحده، أن يتخذ قراراً يمكن لرؤسائه أن يلوموه عليه لاحقاً، بخاصّة وأن الاتصال بمفتشه الجهوي الذي خرج في مهمة متعذر في الحال. لذلك قرر أن يطبق على السائق - الحد الأدنى من الغرامة ٢٥ ألف فرنك، وأكد للحاكم أنه لن يزعج رجله، في مناسبة التفتيش القادم في مركز بارنيي (Bargny).

يُستدعى عبدو، بعد عدة أيام، من قبل مفتش جهوي، مأخوذ جداً على خاطره. ذلك أن الحاكم، الذي دفع من جيبه الخاص الغرامة المفروضة على محميه، قد أعلمه بالتصرف المتشنج لرئيس الفرقة. وبما أن المفتش يخضع للتقويم السنوي للحاكم في ترفعه الوظيفي، فقد اضطروا إلى الاعتذار وإعادة مبلغ ٢٥٠٠٠ فرنك. وقد أُعفي عبدو من مهامه بعد شهرين، من هذه الوقائع. ونقل إلى مركز أقل أهمية، في منطقة أخرى.

لقد أصبح مفهوم «المساءلة»، في السنوات الأخيرة، مركزياً في التفكير حول ممارسة السلطة[1]. وهو يسيطر أيضاً على النقاشات حول إصلاحات الدول الأفريقية، ولكن بطريقة يمكن أن نحكم عليها بأن ثمة ازدواجية تشوبها: من جهة، يحاول خبراء «الحاكمية الصالحة»، انطلاقاً من

---

(١) إن كلمة (accountability) ليس لها مقابل في اللغات الأوروبية الأخرى، وقد تلقت ترجمات مختلفة باللغة الفرنسية: الالتزام بتقديم حساب، التبعية/ المسؤولية غروندفالد ٢٠٠٧، الولاء (لافارج، ٢٠١٠، بنيت - غبافو Benit, Gbaffou) تقديم حسابات (مانان، Manin ،١٩٩٥). وفي سبيل التوافق حول المصطلحات ستتحدث عن ولاء حين نرجع إلى الفكرة العامة التي ترى أن على الذين يمارسون سلطة أو مسؤولية سياسية أو إدارية أو اقتصادية - أن يقدموا تقريراً عن أفعالهم أمام أولئك الذين يمثلونهم و/ أو الذين يحكمونهم. إن مصطلح «تقديم الحساب» سيستخدم للإشارة إلى الآليات الخاصة بالتنفيذ.

ملاحظة «عجز في المساءلة» في الإدارات العامة الأفريقية، تطوير الآليات المستخدمة في الديمقراطيات الغربية، من أجل مراقبة السلطة وتقليص تجاوزاتها؛ ويقترح بعض الباحثين في العلوم الاجتماعية، من جهة أخرى، أن تستلهم إصلاحات الخدمة العامة في أفريقيا، أشكال المساءلة المحلية ومنطقها، القائمة على التقاليد القديمة (التحكم الإلهي بالتعذيب، السلطات الرهبانية، البعد السياسي لعلاقات القرابة، إلخ). إن فقرة التوصيف الإتنوغرافية التي قدمناها تفرض ضرورة مواجهة الأشياء بطريقة أخرى. ذلك لأن مأساة رئيس الفرقة، عبدو، لا تعبر بكل تأكيد، عن الافتقاد إلى المساءلة، بل عن «مبالغة» فيه. كما أنها لا تدل على سيطرة منطق مساءلة قديم حقاً بل على تركيب معقد لمساءلات من نماذج مختلفة. وهي تدعونا لبذل الجهد من أجل فهم ظاهرة المحاسبة التي تنطوي في النهاية على تبعات ومترتبات معيارية وسياسية.

وأرغب في السطور التالية، بمحاولة تحديد معنى هذا التصور الجديد وأهميته. فمن خلال العديد من المعطيات المستقاة من بحث إتنوغرافي أقوم به منذ عام ٢٠٠٥، حول مصلحة الأحراج والمياه في النيجر والسنغال، سأبين، بشكل خاص، أن مفوضي المياه والأحراج - الذين ليسوا ملزمين بتقديم تقاريرهم بشكل رسمي إلّا لرؤسائهم - وضمن الممارسة الفعلية لسلطاتهم الاستنسابية، يتأثرون بشدة بالتدخلات الآتية من مجموعة مؤسسات وأشخاص رسميين وغير رسميين. وسأحاول أن أحلل نتائج تعددية منطق الولاء على سلوك الموظفين وعلى استخدامهم للإجراءات الإدارية[1].

---

(١) لقد تم إعداد المعطيات التي جرى تحليلها في هذا المقال في إطار برنامج (Africa Power and Politics » (APPP)) وهو فريق بحث موله القسم البريطاني للتنمية الدولية (DFID) والمعونة الإيرلندية (IA). إن الأفكار الواردة هنا لا تعكس، بالضرورة مواقف هذه المؤسسات. وأرغب في شكر پاسكالّ هآغ وسيريل لوميو وجان-پيير أوليڤييه دوساردان لاقتراحاتهم وشروحهم.

الخبرة والعلوم الاجتماعية:

رؤيتان متعارضتان

منذ زهاء عقدين، اجتاحت الدولةَ ما بعد الاستعمارية، بقوة، مساراتُ العولمة التي شهدت التأثير المتنامي، على المستوى العالمي، للمؤسسات والمنظمات العابرة للقوميات والتي تنتقل من خلالها المعايير وتكنولوجيا الحكم والعقوبات والموارد المالية المتمحورة حول مفاهيم «الحاكمية الصالحة» والدمقرطة. ويقترح، ما ينتجه خبراء (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالات التعاون الثقافي، إلخ)، في هذا الإطار، على حكومات تعتبر «فاشلة» أشكالاً محددة من المساءلة ثبتت فعاليتها في بلدان الشمال. وتشجع المعونة الدولية، بذلك، على القيام بإصلاحات لا مركزية تعتبر مساعدة على التقارب بين الحكام والمحكومين؛ كما تراقب هذه المعونة التنفيذ الجيد للإجراءات الانتخابية؛ وتشكل، أو تدعم مؤسسات المراقبة والتحقق (ديوان المحاسبة، وسيط الجمهورية، المفوضية العليا لمحاربة الفساد، المحقق العام). وتفكر مؤسسات مثل البنك الدولي، في السنوات الأخيرة، بالالتزام المدني باعتباره أداة فعالة لتحسين المساءلة الاجتماعية. لذلك فهو يدعم منظمات المجتمع المدني، بأمل تحويلها إلى سلطة مضادة (أكرمان، ٢٠٠٥).

ويدافع بعض الباحثين في العلوم الاجتماعية، في مواجهة هذا الإنتاج من الخبرات، عن فكرة ترى أن المناطق الاجتماعية السياسية في بلدان الجنوب تملك صيغة المساءلة الخاصّة بها، التي تقوم على التقاليد السياسية المحلية (پولوها وروزندال، ٢٠٠٢، Poluha, et Rosendahl). وأكد مؤرخون (لونسدال، ١٩٨٦، Lonsdale) وعلماء سياسة (كيلسول، ٢٠٠٣ و٢٠١١ Kelsall)، أنه في أفريقيا ما بعد الاستعمار، تخضع سلطة الرؤساء لمعوقات مثل التهديد بالهجرة والعقوبات الأخلاقية المرتبطة بالقسم الطقسي الاحتفالي، أو بالعقوبات الرهبانية (مثل التعذيب والشعوذة). يرى كيلسول (٢٠١١، ص ٢٩): «وهكذا، تظهر في التفاعل بين ردة الفعل (القائمة على

منح رعاياهم امتيازات اقتصادية وتنظيمية وايديولوجية) والمسؤولية (القائمة على إمكانية الاعتراض أو الفرار أو الهجوم) المساءلة السابقة للاستعمار[1]. أما في أفريقيا ما بعد الاستعمار، فإن نماذج الولاء السياسي، التي غالباً ما تذكر، فتتمثل في مساءلة «الرجل الكبير»، والزعيم السياسي الذي يخضع لتقويم رعاياه، وفق مقياس قدراته على إعادة التوزيع الزبائني لموارد الدولة (شابال ودالوز، ١٩٩٩، ص ٧٩ Chabal et Daloz؛ كيلسول ٢٠١١، ص ٢٣١-٢٣٣) على طراز زعيم العائلة الذي يحاكم من خلال قدراته على التوزيع، ضمن العائلة الموسعة (لوسون وراكنر، ٢٠٠٥، Lawson et Rakner).

تنبع أهمية هذه الدراسات من أنها أكدت تعددية أشكال الولاء السياسي في أفريقيا، وتلك ملاحظة تجريبية بنيت عليها تحليلي الخاص أيضاً. وتختلف، بالمقابل، وجهات نظرنا، فيما يتعلق بالنتائج التي علينا استخراجها من هذا «الاكتشاف». ويتساءل كيلسول، الذي يرى مثلي أن من الممكن للتحليلات الأنتروبولوجية أن تساهم في إعادة توجيه سياسات الإصلاح، عما إذا كان بالإمكان التفكير في اعتماد وسائل محلية و«استخدامها لإلزام شكل مستورد من الإدارة المحلية[2] بتحمل المسؤولية» (٢٠٠٣، ص ١٩٣). ويقارن بين إجراء طقسي يمارس في منطقة جبل ميرو في تنزانيا، يدعى محلياً «كسر الفخار»، ويقوم على لعنة تقع على المذنب الذي ارتكب عملاً مداناً، والتصرف البيروقراطي لديوان المحاسبة والمالية في الحكومات المحلية التنزانية. ويعترف أنه إذا كان هذان النوعان من تقديم الحساب يحملان صفات مشتركة عديدة- فهما يقومان على أفعال تحقق تسعى إلى إظهار الحقيقة وتحديد المسؤوليات، كما يقومان على امتلاك المعارف الباطنية

(١) لقد قمت شخصياً بالترجمة عن الإنكليزية (المؤلف). *« It was thus in the interplay between responsiveness (based on providing economic, organisational and ideological benefits to their followers) and responsibility (based on the possibility of dissent, desertion or attack) that precolonial accountability could be found. »*

(٢) *«An imported form of local government could be rendered accountable by indigenous means.»*

وعلى أهمية الثقة (م ن، ص ١٧٤-١٧٥)- يصبح طوباياً التفكير بأن الدولة التنزانية ستقبل باستخدام الاجراءات الطقسية هذه في التحقق من ميزانيات المجموعات المحلية. ويتجاوز «كيلسول»، في مقالة، أكثر حداثة، الحد، مع ذلك، من خلال اقتراح مأسسة تصرفات الموظفين الأفريقيين وتشجيع المستخدمين الذين يمتون إليهم بعلاقة قرابة أو نسب وهمية أو حقيقية، من خلال إحداث «وزارات متعددة الوظائف للعلاقات العرقية»، يتشارك من خلالها مقدمو الخدمة ومن يتلقاها ضمن علاقات تضامن أقوى، مما كان عليه الحال في الماضي[١] (كيلسول ٢٠١١ ص ٢٤٢).

وتتعارض رؤيتان، رؤية تتمثل في سياسية المساعدة الدولية التي تهدف إلى تقوية صيغ الولاء الرسمية، والمؤسساتية المستوحاة من المفاهيم الغربية للحاكمية، وتلك التي يحملها الباحثون في العلوم الاجتماعية والتي تطالب بتنظيم بعض النماذج المحلية لتقويم تصرفات الحكام ومراقبتها. إن موقفي مختلف، ويمكن التعبير عنه من خلال الأسئلة التالية: ما أن تقوم الملاحظة على وجود تعددية في منطق الولاء الذي يحكم السير اليومي للإدارات، نتساءل: كيف تتفاعل هذه الأنماط المختلفة من المنطق ؟ وما تأثير تفاعلها في تحرير الأملاك والخدمات العامة ؟ إي نوع من الضغط يمكن أن يمارسه المواطنون في مثل هذه السياقات؟[٢]

شرطة الأحراج وسياسة التدخل في النيجر والسنغال:

لا يقدم مفوضو مصلحة المياه والأحراج الذين قمت بدراستهم، أي تقرير رسمي، إلّا لرؤسائهم التراتبيين (إنه الولاء البيروقراطي). وهم

(١) *« Multi-functional ministries of Ethnic Affairs, in which providers and recipients would be bound together by bonds of solidarity stronger than hitherto.»*

(٢) أنظر بالنسبة إلى الحالة الصينية، تساي، ٢٠٠٧، Tsai؛ وبالنسبة إلى بنغلاديش، حسين، ٢٠٠٩، Hossain.

خاضعون ضمنياً أيضاً، باعتبارهم جسماً إدارياً، لقاعدة تقديم التقارير لمؤسسات التحقيق الرسمية، مثل ديوان المحاسبات، والتفتيش العام للدولة (الولاء الإداري). غير أن هذه الآليات الرسمية قليلة التأثير، ذلك أنه نادراً ما يقرأ الرؤساء تقارير النشاطات، إذا ما أعدت أصلاً، وكذلك الحال بالنسبة إلى تقارير (IGE) التي تحفظ بحرص في محفوظات الرئاسة وتنشر فقط من أجل التخلص من خصم سياسي، وتأخذ العلاقات ضمن الهرم التراتبي، في الواقع، وغالباً، طابع علاقات الرعاية الخاضعة لقاعدة طلب المساءلة أيضاً. يرتبط الموظف، وفاقاً للدرجة والمركز الذي يحتله، بعلاقات شخصية مع السلطة التي عينته، والتي تستطيع أن تنقله. ويدين المدير العام بمنصبه للرئيس، ويُعين المهندسون ومهندسو الأشغال من قبل الوزير، بينما يرتبط المفوضون الفنيون في المياه والأحراج، في تعيينهم، بالمدير العام. ويتحدث توماس كانتنس (Th. Cantens)، الذي يوصف النظام نفسه المطبق في جمارك الكميرون، عن نظام (ن-٢/ N-2) بقوله «الديك علاقات مميزة مع رئيس رئيسك» (٢٠٠٩، ص ٨٧). وأخيراً فإن المفوضين الذين يعملون في المصالح المتفرقة خاضعون هم أيضاً لنوع من المراقبة من قبل سلطات القيادة الإقليمية (نائب المحافظ، والمحافظ والحاكم).

غير أن جهاز المياه والأحراج يتعرض لضغوط أخرى، إنها طلبات ولاء تقوم على منطق مختلف عن المنطق الذي ينظم العلاقات وسط الإطار البيروقراطي. إن دراسة الحالات التي سنعرضها تتعلق بنشاطات المراقبة وشرطة الأحراج. ويتعرض مجال عمل مفوضي المياه والأحراج، في الواقع، للكثير من الاحتجاج. فهو يشكل موضوعاً لطلبات المحاسبة المتعددة والمتناقضة. ترهق الخدمات غير المركزية، والموزعة على مجموع أراضي البلدين الخاضعين للدراسة (على مستوى المنطقة والدائرة والمحافظة) كاهل شرطة الأحراج التي تمضي نصف الوقت المخصص لعملها ضمن شروط غاية في الهشاشة. فوسائط نقلهم بالية، كما لا يصرف لهم سوى كمية

قليلة من المحروقات، أما ميزانية الصيانة والإصلاح فهي تافهة. كما يشتري الأفراد لباسهم الرسمي من الجيش ويصنعون شارات رتبهم الخاصة بأنفسهم أحياناً. أما المكاتب فهي خالية من التجهيزات وغير عملية، فيما تشبه مراكز المراقبة ملاجئ موقتة، والسلاح قد عفا عليه الزمن، فيما تنقص الذخائر في كل مكان.

يميل المفوضون، القابعون في مراكزهم، رغماً عنهم، إلى عدم التحرك على الأرض، إلّا حين يثقون بأنهم سيحصلون على «صيد سمين»، بسبب نقص الوسائل والوقود. لذلك تحدد الحملات، في الغالب، من خلال وشايات شبكة صغيرة من المخبرين المحليين، أو تقتصر على «مداهمات» مفاجئة، على مواقع المرور التي تعتبر إستراتيجية.

وتُفرض غرامة على مخالفات «قانون الأحراج»، أما في الحالات الأكثر خطورة، فهناك عقوبة السجن. ويمكن للمفوضين المحلفين، أيضاً، أن يقرروا حجز منتوجات الغابة المخالفة أو مصادرتها، وكذلك الأدوات التي استخدمت في استغلالها (البلطة والعربة وحيوانات الجر، إلخ). ويتمتعون في هذا المجال، بهامش كبير من حرية تقدير القيم، وبسلطات هامة مكتومة. فبإمكانهم، من أجل تحديد قيمة الغرامة التي يمكن أن تتراوح، بالنسبة إلى الجرم نفسه بين ١٠ آلاف و٣٠ ألف فرنك CFA (عملة الاتحاد المالي الأفريقي)، مثلاً، أو بين ١٠٠ ألف فرنك إلى مليون، أن يستندوا إلى درجة معرفة القانون، من قبل المرتفق، وإلى طبيعة تكرار الجرم، وموقف المرتفق من المفوض، إضافة إلى عناصر تقدير أكثر ذاتانية، مثل مكانته الاجتماعية والاقتصادية وأصله الجغرافي وانتمائه العرقي. ويمكن أن ينتهي مسار العقوبة وفق التالي: أ) اعتراف «المنحرف» (وفاقاً لمصطلح مفوضي الأحراج) بذنبه بعد مفاوضات حادة تقوم على المطالبة بتسامح الموظف. يقترح الموظف كاتب الضبط مصالحة، توقف بموجبها إدارة الأحراج الملاحقات القانونية، مقابل دفع مبلغ من المال هي من يحدده. وكما يشير إلى ذلك البند ٢٦ من

قانون الأحراج السنغالي: «يتوقف الإجراء العام من خلال التبادل». أما في حالة الرفض فيحال الجرم إلى قانون العقوبات؛ ب) يتوصل مرتكب المخالفة إلى إيجاد حل خارج الشرعية، مع مفوض الأحراج، بمنحه «ثمن الكولا»، وهو مبلغ من المال يصل إلى جيب الموظف، وتختلف قيمته، تبعاً لخطورة الجرم موضوع المخالفة، وفاقاً للقدرات المالية للمخالف؛ ج) يسعى المخالف إلى تجنب العقوبة بطلب المساعدة والحماية من وسيط لدى الإدارة، مطلقاً بذلك آلة التدخل.

تلقيت، في خلال بحثي الميداني، عشرات القصص من موظفين ومرتفقين من الإدارة، تتحدث عن تدخلات أدت، في الغالب، إلى إلغاء قرار إداري أو تغييره. إن أنموذج العلاقة بين المرتفق والوسيط، وكذلك المكانة الاجتماعية أو السياسية، لهذا الأخير تحدد صيغ المحاسبة المساقة من قبل التدخل، أما أكثرها تكراراً فهي صيغ المساءلة التمثيلية والفردية والزبائنية/ المحسوبية والحرفية.

المساءلة التمثيلية

لقد أصبح الممثلون المحليون وسائل مركزية، في حل القضايا المحلية، بما في ذلك تنظيم الموارد البيئية، وذلك بفضل الإصلاحات اللامركزية القديمة، في السنغال (١٩٧٢)، أو الأكثر حداثة في النيجر (٢٠٠٤). وتنظر إدارة الأحراج، التي تؤمن بأن البيئة يجب أن تبقى من صلاحية الدولة، بعدم الثقة إلى الدور الجديد الذي أُسند إلى الإدارات المحلية المتهمة بعدم الاهتمام بالقضايا البيئية، وعدم طلب الدعم للفرق في موازناتها، وعدم استشارة موظفي الأحراج، وسوء استخدام صلاحياتها الجديدة لغايات سياسية غير نزيهة أو من أجل الإثراء الشخصي.

يشكو رئيس مركز في النيجر قائلاً: إن ما يؤلمني، أن العمدة، قد اتهمنا، ضمن الاجتماع، بأننا لا نحول دون تدمير الأحراج في منطقته، وقال إننا

نرى الناس يستخرجـون الفحم ولا نفعل شيئاً ضدهم. وهـو ذا العـمدة نفسه، الـذي اتهمنـا بالإهمـال، حيـن نـتصـرف، يتدخل ليطـلـب اسـتعادة المنتج، يا للغـرابـة! إلّا أنـنــي أفهمــه، إنـه رجل سياســي، ويخضع لواجـب مراعاة ناخبيه. ذلـك أنه إذا لـم يـفعل شيـئاً، فسيتهمه الناس بعدم الاهتمام بمشاكلهم.

يتعارض موقف العمدة ورؤساء المناطق الريفية بشكل جذري مع موقف مفوضي مصالح الأحراج، فهم يلومون المفوضين بسـبب عدم الشفافية في ما يتعلـق بالدخول الناتجة من الدعـاوى القضائية- حيث يعود جزء منها، قانوناً، إلى الإدارات المحلية- كما يلومونهم بسـبب استخدامهم شرطة الأحراج من أجل القمع بدل التحسيس، وبسبب عدم حماية الموارد الطبيعية التي تتراجع، وعـدم إعـلام الممثلين المحليين بإجراءاتهم، وأخيراً لأنهم فاسـدون. وإذا ما تدخلـوا لمصلحة المواطنين، كما يؤكدون ذلك، فإنما ذلك يتم من أجل تنفيذ العقد السياسي الذي يربطهم بناخبيهم.

وعلينا أن نشير إلى أنهم حين يقيمون علاقات تعاون مع مصالح الأحراج غير المركزية، فإن الممثلين المحليين يطلعون بشـكل غير منتظم على طلبات التدخـل. يرفـض رئيس منطقـة ريفية في (كور بـاكا) في السـنغال، وهي إدارة مشـكلة في جزء منها، في منطقة حرجية واسعة حوِّلت إلى محمية، الدفاع عن الأفراد الذين ينتجون الفحم بطريقة غير شرعية: «لا أستطيع، بصفتي مسؤولاً، الزعم بأنني أدافع عن المصالح المحلية ضد تراجع الغابات، وأنا أخرب عمل موظف المياه والأحراج في الوقت نفسـه» (٥ كانون الأول، ٢٠١٠). لا تلبي مصلحة المياه والأحراج، في الحقيقة، طلبات السـلطات المركزية، إلّا قليلاً، كما بين ذلك ريبو (٢٠٠٩، Ribot)، في حال السنغال. ويمكن لهذه المصلحة أن تبدو أكثر تأثراً بالضغوط حين لا يقودها منطق المساءلة التمثيلية، بل منطق المساءلة القروية[1].

---

(١) أشكر جان-بيير أوليفييه دو ساردان الذي اقترح عليَّ هذا المصطلح.

المساءلة القروية

تستوقف هذه الصيغة من المساءلة كل فرد باعتباره فاعلاً اجتماعياً ضمن العديد من شبكات الانتماء الغريب. إنها تفرض على «القائمين» بدراسات والمتحدرين من المنطقة نفسها أو من المجموعة العرقية نفسها، وأعضاء الجمعية نفسها أو الفريق السياسي نفسه، الالتزام الغامض بالتعاون المتبادل، تحت طائلة عقوبة ذات طابع أخلاقي: إن مطلب التضامن، ضمن شبكة، قوي لدرجة أنه إذا لم يحترمه شخص ما تجاه عضو من الشبكات التي يتبعها، فإنه يتعرض للّوم ويخضع لضغط قوي ومستمر من قبل جميع أعضاء الشبكة (أوليڤييه دو ساردان ١٩٩٦، ص ١٠٥).

يجد الحاكم السنغالي، في الحالة المعروضة في مقدمة هذا النص، نفسه مضطراً، من خلال اتباع هذا المنطق، للتدخل لمصلحة رجل متحدر من قريته نفسها، ينقل بشكل مخالف، زورقاً مصنوعاً من جذع شجرة. وانسجاماً مع المبدأ نفسه، يستنجد فلاحو قرية «دوبا» بابن قريتهم عمدة قرية كونغول بشكل دائم، بالرغم من أنهم خارج سلطته القانونية، حين يفاجئهم مفوضو الأحراج، وهم يستصلحون في غابة مصنفة.

يحكم هذا المنطق مجموعة التراتبيات الإدارية والسياسية، كما يبين ذلك التاريخ المعيش من قبل رئيس فرقة (لور إيسكال)، في السنغال (مقابلة، ٨ كانون الأول، ٢٠١٠). فقد ضبط هذا المفوض ذات يوم، اثنين من الرعاة من عرق «الفُلا» (Peuls)، وهما يشعلان النار في الخرج. وذلك جرم يعاقب عليه قانون الأحراج بشدة. وطلب أحد الموقوفين، وهو المستشار الريفي في دارا ضيوف، مدير مكتب وزير البيئة دجيبو كا للمثول أمامه، والوزارة هذه مسؤولة عن مصلحة المياه والأحراج. وكان المدير من قوم «الفُلا" أيضاً. يطلب مدير المكتب من المفوض وقف تنفيذ التوقيف. ويبلغ المفوض رئيس قطاعه. يتصل الوزير، في ذلك الوقت، بالمدير العام للمياه والأحراج ليطلب إطلاق سراح «محسوبه». وينقل المدير الأمر إلى المفتش الجهوي الذي

ينقلـه، بـدوره، إلى رئيـس الفرقة. غيـر أن (الفُلا) كان قد دفـع نصف الغرامة، وحين عاد ليطالب بماله، كان الوقت قد فات، ذلك أنه قد «قطع الوصل».

يسـتجيب الوسـطاء، في الحالتين، إلى طلب مسـاءلة من عضو في شبكة الانتماء، ويسـعون إلى التأثير فـي العمل الإداري، من خـلال الدوائر التراتبية الرسـمية، باسـم علاقة المسـاءلة البيرقراطية التي تربطهم بمرؤسيهم. غير أنه يمكن لمبدأ المسـاءلة القروية أن يطبق مباشـرة علـى الموظف حين يعمل في المحلة أو المنطقة التي ولد فيها.

> حيـن تكون فـي بيئتك هناك تدخلات. وحـين تعتقل فرقـة مخالفاً قريباً لك، فهنـاك دوماً هذا التـدخل. يجـب أن يلجـأوا إليـك كـي يحلّوا المشـكـلة، فيما الرجل قد ارتكب مخالفة. أنت بين المطرقة والسندان، إنها المشكلة[1]

وبمـا أن المصالح الحرجية مكلفة أيضاً بالتنمية المحلية ومهام الشـرطة، تحاول الإدارة تنفيذ مداورة منتظمة للمفوضين، كل ثلاث سـنوات، من حيث المبدأ، مـن أجل التوفيق بين مطلبين متناقضين: التشـبع بالحقائق الاجتماعية والبيئية للمحلة، من دون إقامة علاقات إلفة مع الناس تسيء إلى فعالية العمل الإداري (بلوندو، 2011b).

وتقتـرح دراسـات حديثـة العهـد، بالمقابل، أنـه إذا كان أحـد الموظفين «مرتبطاً» بقوة بالشبكات الاجتماعية لمكان عمله، فإنه سيشعر بالتزام أخلاقي قـوي فـي العمل من أجل المصلحـة العامة (تسـي، ٢٠٠٧، Tsai). لقد جرى هذا النقاش في النيجر. وقد قرر وزير، منذ سنوات، أن يعين على رأس الإدارة الجهويـة للبيئة موظفين محليين. لقد سـعت هذه السياسـة إلى الحصول على الدعم المحلي لبنى الإدارة ومنح الشرعية للخدمة العامة في أعين المستفيدين. إلّا أنه، حسـبما أفاد عدة موظفين في مصلحة الأحراج، «إن المواطن المحلي يعمل بشـكل أفضل مـن الغريب، لأنه يعرف أنه يعمل مـن أجل منطقته، حين

---

(١) المدير العام المساعد للبيئة ومكافحة التصحر لـ«م»، النيجر ١٣ أيلول ٢٠١٠.

سيعود بعد التقاعد، وسيُحكم عليه تبعاً لأفعاله» (مفوض فني، النيجر، ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٩). ومن جهة أخرى، حين ينغمس مفوضو الأحراج بعمق في الحياة الاجتماعية للمحلة، يميل الناس إلى عدم ارتكاب مخالفات احتراماً لهم، كي لا «يسيئوا» إلى عملهم. وسيشعر الناس «بالخجل» من ارتكاب المخالفات تحت نظر قريب لهم، لأن الدولة المتجسدة في «هذا القريب» تستحق احتراماً أكثر. ويشكّل الطابع الثقافي للخجل، «الناظم القوي ووسيلة الضبط الاجتماعي» في أفريقيا (أوليڤييه دو ساردان ١٩٩٦، ص ١١٠)، بذلك العقوبة الرئيسة (الإيجابية أو السلبية)، في صيغة المساءلة القروية التي تكشف هنا عن ازدواجيتها الكاملة: فهي تحث على الالتفاف على قوانين الدولة، كما على التقيد بتطبيقها بحذافيرها.

المساءلة الزبائنية

إن على مصالح الأحراج -والإدارة العامة- أن تبلغ، بحكم الواقع، السلطات الدينية أو التقليدية بأفعالها، حيث تعمل هذه الأخيرة بصفة وسيط لدى تابعيها ورعاياها، أو تدافع عن مصالحها الخاصة، على الرغم من أنه ليس من نص قانوني يفرض ذلك. تقوم أسس هذا المساءلة الزبائنية، عموماً، على تبادل مشترك للخدمات، التي أسستها الدولة الاستعمارية: منح مناطق ذات استقلال ذاتي حرية الوصول المميز إلى موارد الدولة، مقابل الاستقرار الاجتماعي والسياسي المتحقق من خلال مراقبة المواطنين/ الرعايا.

في السنغال، حل مرابطو الأخويات المسلمة محل السلطات السياسية القديمة التي هزمها الاستعمار وأزاحها بشكل نهائي ليبولد سيدار سنغور (Léopold Sédar Senghor) مع استقلال البلاد، عن دورها الوسيط بين السلطات المركزية والشعب. وقد حل محل العقد الاجتماعي الاستعماري، الذي يسمح للمرابطين بالتوظيف المالي بنجاح في اقتصاد الفستق مقابل دعم مشروع التحسين، وتجنيد العسكر من أجل الحربين العالميتين،

بعد الاستقلال، تحالف دائم مع الحزب الحاكم. يؤمن المرابطون الدعم الانتخابي من تابعيهم، لحزب السلطة الذي يكافئهم من خلال توزيع الثروات والامتيازات والإفلات من العقاب. وتتوقف سلطة الدولة السنغالية، في أيامنا هذه على بعد كيلومترات من (طوبا) العاصمة المقدسة لإحدى الأخويات الأكثر نفوذاً، المريدية، عاصمة الحج ومركز كل أنواع التهريب.

إن الحقل الذي نهتم بدراسته هنا، أي إدارة الموارد الطبيعية، غني بالأمثلة. ونذكر، ببساطة، تنازل الرئيس عبدو ضيوف عام ١٩٩١ عن غابة مبيغي المصنفة (خلكوم) للخليفة العام السابق للمريدين، كي يحولها إلى مشروع استثمار زراعي ضخم. وتكشف ملاحظة دقيقة من التنظيم اليومي لإدارة الغابة، أنها تقدم خدمات أخرى للمرابطين: إذ تضع تحت تصرفهم شاحنات لتأمين المياه لأتباعهم في أثناء الحج إلى مدينة طوبى (ويطلق على المناسبة اسم المغال الكبير)، وبذلك، تنحرف الشاحنات عن استخدامها الطبيعي في إطفاء الحرائق في الأحراج، كما تمنحهم رخصاً مجانية من أجل نقل فحم الحطب، مع اقتراب موسم الأعياد الدينية، وتمنح الموافقة على العديد من مطالب الاسترحام تجاه زبائن السلطات الدينية. وهكذا ينقل لي الرئيس الحالي لقطاع (خ) تجربته في التسعينيات من القرن الماضي، في محافظة تيڤاوان، عاصمة الأخوية التيجانية). لقد طلب إليه مرابط من المنطقة ثلاث مرات، أن يطلق سراح طالبيه (مريديه)، بعد أن احتجزوا بسبب قطع مخالف للحرج أو بسبب التصنيع غير المشروع لفحم الحطب، وقد حصل على ما طلب.

ويمكن لهذه الطلبات التي توجه مباشرة، في الغالب، إلى المسؤول المحلي، أن تمر أيضاً من خلال سلسلة إدارية وتستند إلى علاقة زبائنية تربط رئيساً بسلطة دينية.

> لقد أوقفت، في العام المنصرم، عرباً يرعون قطيع جمالهم في الغابة المصنفة في (ر) [...] وطلبت منهم أن يتبعوني إلى (ر) كي أتمكن من تنظيم ضبط.

وقبل أن أصل إلى حدود فرقة (ر)، ذهب بعضهم لرؤية شريف (ر). وبعد ذلك، ذهب الشريف ليرى نائب المحافظ، الذي دعاني ليطلب مني أن أعفو عنهم. وقال لي إن الشريف كان مرابطاً. وبما أن نائب المحافظ هنا في (ر) هو سلطتنا الإدارية فقد امتنعت عن كتابة الضبط وأنهيت المشكلة بطريقة ودية.[1]

ويبدو أن تدخل المرابطين مباح أكثر من تدخل المفوضين الذين يشاركون بالتجربة الدينية نفسها لمواطنيهم، لأنهم هم أيضاً، وفي الغالب، طالبو أحد المرابطين ووفاقاً لبعض المسؤولين في مصلحة الأحراج، فإن الأتباع يستغلون حسن نية السلطات الدينية للقيام بأعمال غير شرعية؛ وتدل ضغوط المرابطين، في الحقيقة، على منافسة شديدة مع السلطات، يمكن أن تؤدي إلى تهديدات جسدية. ولا تزال الذكرى حيّة، في إدارة المياه والأحراج، للمغامرة التي عاشها المساعد في التفتيش الجهوي للمياه والأحراج في (سان لوي) ومفوضاه الاثنان اللذيان تجرآ على توقيف الشيخ مودو كارا مباكي، صاحب النفوذ القوي والملقب بالـ«جنرال»، والذي كان يصطاد بصحبة حوالى عشرين من طالبيه في حرج مصنف في المنطقة. لقد اضطروا، بعد أن أُنقذوا من خطر السحل، من قبل ميليشيا هذا المرابط، في اللحظة الأخيرة، إلى إخراج سيارته رباعية الدفع من الوحول، ذلك المرابط الذي كان يقول لهم بأنه لا يهمه أمر أحد حتى لو كان رئيس الجمهورية.

بقيت «الرئاسة الإدارية» في النيجر (رؤساء القرى، ورؤساء المقاطعات ورؤساء القبائل ورؤساء المناطق)، حتى قدوم السلطات المحلية عام ٢٠٠٤، المؤسسة الوحيدة الممثِّلة للسلطة المركزية في البيئة الريفية. ونتحدث هنا على «رئاسة» تقليدية جديدة من أصل استعماري، استمر تأثيرها حتى يومنا هذا. ليس على رئيس المقاطعة الذي يدير ولايته وفقاً لصيغة حاكمية ترفع من قيمة الإرث والنهب المعاد توزيعه والمحسوبية، أن يقدم، من حيث المبدأ،

(١) رئيس فرقة الأحراج (ر)، السنغال (٤٥) ٢٥ أيلول (٢٠٠٩).

تقريـراً، لسـلطة مركزية قـادرة على صرفـه من الخدمـة (أوليڤييه دو سـاردان 2009b, ٢٠٠٩). غير أن ضرورة الإنفاق على محاسيب كثر، التي تمثل رهان نجاح مهمتـه، تقود رئيس المقاطعة الـذي يقوم أيضاً بدور الحَكَـم في النزاع وبدور قاضـي صلـح، إلـى التدخل بشـكل منتظم في الخلافـات بيـن إدارة الأحراج والفلاحيـن. وعلى عكـس ما لاحظناه بخصوص تدخـل الممثلين المحليين، فـإن تدخل الرئاسـة الإدارية يعتبر شـرعياً من أعوان المياه والأحراج ويسـتند إلى توافقات شبه مؤسسـاتية بين المواطنين والزعامات المحلية. فبالنسبة إلى رئيس مركز أحراج في شرق النيجر:

> نعمل مع الكتلة الريفية، ويرأس هذه الكتلة رئيس تقليدي [...]. وإذا ما ضبطتُ شـخصاً بالجرم المشـهود، أفضـل الذهـاب أمـام رئيس المقاطعـة أو رئيـس القـرية [...] وأطـلب من أي منهما ما علينا القيام به تجاهه [...]. وبذلك تبقى فـي منصبـك، ولا تحدث أي مشـكلة، مع أي رئيس لمقاطعـة، ذلـك، أن كـل شـيء يحـدث أمـامه ولـكن إذا أصـررت على ضرب رجل من رعيته، فستواجه المشـكـلات دوماً. لأن من الواجب أن تعيد منح هؤلاء الرؤسـاء قيـمتهم. وإذا ما تصالحت مع شـخص على مبلـغ ٥٠ ألـف فرنك، وجاء الرئـيس ليراك كي تخفـض المبلغ، إذاك يعترف هذا الشخص بقـيمة الرئيـس [...]. أنتم تعرفـون أنني لا أستطيع أن أقول لا لرئيـس أمام الـجمهور. فهذا أمر يسخفه.[١]

يسـمح تقديم فلاح أمام رئيسـه أيضاً بالحصول على ضمانات حول دفع الغرامـة وكذلـك أيضـاً بالقيام بالتحقيق أمام شـهود شـرعيين لأنـه، و«ضمن العالم السياسـي الذي نحن فيه، علينا أيضاً أن نملك وسـائل ضبط أخرى كي نعمـل. فإذا لم يكن لديك، شـاهد ذو مصداقية، سيشـك الناس في ذلك مهما كانت أقوالك[٢]».

لذلـك يقوم الرهـان لدى موظفي الأحـراج، كما الرؤسـاء، عموماً، على

(١) مفوض الأحراج تيلاّبري، النيجر، ٢٢ شباط، ٢٠١٠.

(٢) قائد الفرقة الجهوية لمارادي، النيجر، ١٦ أيلول ٢٠١٠.

«إيجاد توافق يرضي الجميع»، أي حل محلي للخلاف بين الإدارة اللامركزية والفلاحين:

> يُحل هذا هنا. من دون الوصول إلى الإدارة سنجد توافقات بيننا هنا. اقتيد، منذ أيام رجال من «الفُلا» الذين قاموا بالزراعة متجاوزين حدود حقولهم، وقد استدعاهم المفوض هنا على مستواي. وكان يتوجب عليهم دفع مبلغ ٢٠ ألف فرنك. علينا ألّا نكتب أنهم لم يدفعوا المبلغ[١].

المساءلة الحِرَفية:

يمكن أن نصنف ضمن هذه الفئة، الضغوط التي يتلقاها المفوضون من قبل زملاء آخرين في العمل أو من منظمات تشارك في مجال الفعالية نفسها. إن استخدام تعبير «زميلي العزيز»، تلميحاً لعبارة اللباقة التي تستهل بها رسالة التوصية التي يبرزها السائقون المخالفون في مركز المراقبة، منتشر لدى موظفي الأحراج كما لدى رجال الجمارك في باكو- أريفاني (Bako-Arifari، ٢٠٠٧، ص ١٩٣). ويكفي أحياناً أن تكون لديك علاقات جيدة مع عائلة حارس الإدارة الجهوية للمياه والأحراج (حالة لوحظت في سان لوي) كي يخفض مبلغ الغرامة إلى حد كبير:

> لقد حددت الغرامة بمبلغ ٥٠ ألف فرنك في البداية غير أنه لما كان المخالفون جيراناً لأقارب الحارس، فكان من الصعب عليّ، إرغامهم على دفع مبلغ الغرامة. وبما أن البند الذي يحدد المبلغ يفرض غرامة تتراوح بين ١٠ آلاف و٣٠ ألف فرنك، فقد طلبت دفع مبلغ ٢٠ ألف فرنكاً.[٢]

إن علاقات التبادل التي يقيمها موظفو الأحراج مع تعاونيات إنتاج الفحم الخشبي في السنغال أو فحم التدفئة في النيجر، تدفعهم أيضاً إلى القيام بتدخلات لمصلحة مرتكب المخالفة.

---

(١) رئيس كانتون S، النيجر، ١٥ أيلول سبتمبر ٢٠١٠.

(٢) رئس فرقة الأحراج المركزية لبلدية سان لوي- السنغال.

قوة المساءلات الضعيفة[1]

إن هـذه الأنمـاط من المسـاءلات غير الرسـمية تختلف جذريـاً عن تلك الرسـمية. وتتعلق علاقات المسـاءلة، في هذه الصيغ الثانية، بشـكل أساسـي، بالمؤسسـات أو مجموعـات الفاعلين؛ ويتأتـى تأثير آليات تقديم الحسـابات عـن صفتهـا العامـة (شـيدلر، ١٩٩٩، ص ٢١، Schedler)، كمـا أن مجـال الكفاءات الخاضع لإلزامية المساءلة محدد بشكل جيد نسبياً (ليندبرغ، ٢٠٠٩ Lindberg,)؛ وطلبات تقديم الحسـابات واضحـة وإمكانيات العقوبة حقيقية سواء أكانت إيجابية أم سلبية.

وتبيـن الأمثلـة المعروضـة سـابقاً، بالمقابـل، أشـكالاً من المسـاءلة بين الأشـخاص (المسـاءلة وجهاً لوجه) دَيْ وكلاين، ١٩٨٦، ص ٢٤٩، Day et Klein). تعتبـر النزعـة التدخلية فـي الحيز العام في أفريقيا، فـي الواقع، نتيجة مباشـرة للتطرف في شـخصنة العلاقات الإدارية (بلوند وأوليڤييه دو ساردان، 2007b، ص ١٠١). وتنتـج هذه الشـخصنة من تمثيل خـاص للدولة يلخصه بشـكل جيد قول شـعبي سـنغالي: «ليس الملك أو (الدولة) من ذوي القربى» (Buur du mbokk)، لذلـك علينـا الحـذر منـه، إذ يمكـن «أن يضحي بأقرب الناس إليه من أجل مصالحه» (كولون، ١٩٨٣، ص ٢٠، Coulon). تقوم ردة فعل المرتفق، في مواجهة إدارة ذات سـلوك ضبابي وغير متوقع، على البحث عـن حـامٍ وشفيع وسيط لأن «من لديه ملعقة لا يحرق أصابعه» (بلغة الولوف، *ku am kuddu du lakk*). وتفيض السيميولوجيا الشعبية في السنغال والنيجر بالعبـارات التـي تترجم ابتذال هذه الإسـتراتيجيات في تدجين سـلطة الدولة: «ذراع طويلة»، «حزام أمان»، «مداخل» (بلوندو وأوليڤييه دو ساردان، 2007c، ص ١٣٤). ويصبـح الوصول إلى قمة الدولة، بالنسـبة إلى من لديهم مداخل، ممكناً بشـكل لافت، ومن المحتمل أن يُستحضر لأتفه الأسباب. في يوم أحد

(١) كي نستعير العبارة الشهيرة لغرانوفتر.

من آب ٢٠٠٨، حاول رئيس محمية الزرافات في كوريه بالنيجر، تسجيل مخالفة بحق وفد من منظمة الصحة العالمية يرافقه موظفون نيجريون، كانوا يقومون بزيارة الموقع من دون دفع رسم الدخول، ومن دون دليل رسمي. غير أن آلة التدخل قد انطلقت فوراً. فبعد إبلاغ وزير الصحة، قام هذا الأخير بالاتصال بوزير التربية الحيوانية، ثم برئيس مكتب وزير البيئة، الذي كان في مهمة خارج النيجر، ليطلب إليه الاتصال بالأمين العام للوزراء. في ذلك الوقت اتصل وزير التربية الحيوانية بوزير المياه الموقت، الذي اتصل بدوره بالأمين العام. وأخيراً، تدخل المدير العام المساعد العام للمياه والأحراج ليقول لمفوض كوريه: «إنسَ هذه القضية يا بني». وفي العموم، فقد استُنفر ثلاثة وزراء وثلاثة موظفين رفيعين، في يوم عطلة، من أجل إلغاء غرامة تساوي عدة آلاف من الفرنكات.

تتوقف أبعاد هذه الإستراتيجيات عند مستوى الفرد: فليس وجود شفيع فعال أمراً سهلاً على كل الناس. ما يثبت أنه، وفي تحليل أولي، لا يمكن لهذا العدد الكبير من طلبات كشف الحسابات الفردية والمميزة، أن يتحول إلى ضغط جماعي من أجل خدمة عامة أفضل أو أكثر عدالة.

نحن هنا، في الواقع، أمام إجراءات تفتقد إلى الطابع الرسمي. فهي مطبوعة بطابع السرية، مثل «سر الدولة» توسيغ، ١٩٩٩، Taussig). يعرف الجميع كيف تسير الأمور، غير أن تحديد حالات ملموسة للتدخل يعود إلى البحث الإتنوغرافي المعمق. تحسن هذه الإجراءات أحد أوجه المساءلة - تفعيل الإدارة في مواجهة طلبات المواطنين «المرتبطين» بالشبكات الصالحة- على حساب الوجه الآخر للمساءلة، الشفافية وإمكانية النقد المفتوح (بينيت غبتافو، ٢٠١١، ص ٤٥٨، Bénit- Gbaffou). يرفع مستوى المراقبة الجماعية في المفاوضات المتعلقة بالعمل الإداري، ويقود إلى توافقات منظمة ومقدرة ومقبولة من مجموع الفاعلين المحليين.

ويؤدي الطابع غير المعلن، أيضاً، إلى ضعف عنصر آخر مهم في علاقة

المساءلة: إنها العقوبة من خلال تشويه سمعة العامل الرسمي المرتكب (شيدلر، ١٩٩٩، ص ٢١). إلّا أن الولاء البيروقراطي هو المجال الوحيد الذي يطبق عقوبات محددة ونظامية، في سياق هذا التحليل: يمكن أن يعاقب مفوض المياه والأحراج لعدم تطبيقه قانون الأحراج، أو لأنه، وبشكل أدق، قد طبقه، ولكن بشكل صارم، أو حتى لأنه قد أضر بمصالح أحد الرؤساء، المسؤول بدوره، تجاه شخصية نافذة. وفي كل الأحوال، إن التهديد بالعقوبة غامض ومرتبط بالموقف. ففي مثال الزورق المصنوع من الجذع، كان باستطاعة الحاكم أن يرفض بشكل لائق، التدخل لمصلحة «قريبه» أو أن يتظاهر بأنه فعل ذلك، من دون أن يسيء ذلك بشكل واقعي إلى سمعته باعتباره «ابن البلد» الصالح، شرط أن يتوسط، في مناسبات أخرى من أجل «أقرباء» آخرين. وحتى في الأمثلة التي قدمتها، إذا كان المرابطون قد فازوا في مواجهة مصالح الأحراج، فهناك حالات أخرى، لم تسمح فيها رسالة رسمية من الخليفة العام للمريدين، أي السلطة العليا في الأخوية، لهؤلاء السائقين الذين ينقلون الفحم المخالف، بالتهرب من دفع غرامات باهظة ومصادرة الحمولة (المفتش الجهوي في (خ)، ٢٧ يوليو/ تموز، ٢٠٠٩)، إذ تصل هذه الضغوط إلى حائط مسدود، حين تعترضها إدارة سياسية قوية.

إن ما يمنح القوة لهذه الأشكال الضعيفة من الولاء، ليس فعاليتها الداخلية إذن، بل حقيقة أن من المقبول عموماً أن تكون فعالة، سواء من جانب الموظفين أو من جانب من يتحدث معهم. وهي تستقي شرعيتها من أنها تقوم على المعايير الاجتماعية المشتركة (واجب التعاون المعمول به في المساءلة القروية والحِرَفية) أو على علاقات سياسية تندرج في المدى الطويل (في حالة المساءلة الزبائنية). ومع ذلك، فإن الموظفين ينظرون نظرة ريبة إلى ممارسة التدخل. فهم يعتبرون أنه يخرب عملهم من جهة، وينشر ثقافة الإفلات من العقاب، ويحرض مرتفقين آخرين على الإساءة إلى المصادر الطبيعية. ويقبلونه، من جهة أخرى، باعتباره تصرفاً اجتماعياً دارجاً، بل

ومحمـوداً: «إنه من ثقافتنا بل من ديننا نفسـه». علينا أن نحاول، قدر الإمكان، أن نخفف العقوبات. هناك تدخلات دائمة، وهذا الأمر ضمن تصورنا للأشياء [...]، عليك أن تسـتمع إليهم».[١] إن رفض الاستماع، أو التفاهم يصل بنا إلى العـار الاجتماعـي: «حين لا يتدبـر المفوض الأمور، يعتبر الأسـوأ في العالم. فهو أكبر الكفار الذين يمكن أن يعيشوا على سطح الأرض».[٢]

المساءلات المتعددة

إيعازات متناقضة ومعايير عملية

لقـد رأينـا أن من المحتمـل، أن يحتوي أي قـرار بيروقراطـي، في طياته، علـى إمكانيـة تفعيل آليـات ولاءات متزامنـة: تتفاعل الـولاءات البيروقراطية أو الزبائنيـة أو القرويـة أو التمثيلية أو الحرفية، ضمن سلسـلة تدخلات تربط، أحيانـاً، بين قمة الدولة ومركز المراقبة في الغابة البعيدة. فإذا تمت الاسـتجابة لطلـب التوفيـق بيـن الموظـف المحلـي والطالب/ الشـفيع، يمكننـا أن نعتبر أن مقتضـى المسـاءلة من زميل أو سـلطة دينيـة تجاه القائد السياسـي، يتجاوز مقتضاها تجاه رؤسائه. غير أن هذه الأشكال من المساءلة غير الرسمية، تستند، في الغالب، إلى منطق المساءلة البيروقراطي أو تندمج فيه، بدل أن تحل محله، متطفلة نوعاً ما عليه، مع إفراغه من مضمونه. يأتي الأمر بتخفيف «الصفقة» أو إلغائهـا، في الواقع، من رئيس تراتبي، المدير العام أو الوزير. فمن خلال تنفيذ هـذا الأمـر، يلتزم المفوض أو المسـؤول المحلـي، شـكلياً، بمتطلبات تقديم الحسـاب البيروقراطي حول موضوع وحيد، إنه احترام التراتبية، بالتناقض مع الموضـوع الثاني للمسـاءلة البيروقراطية، أي تنفيذ القانـون، وهو يتخلى، من خلال ذلك، وبشكل موقت، عن استقلاله في اتخاذ القرار وسلطاته الواضحة، لمصلحة رؤسائه.

---

(١) القائد، داكار ١٥ نيسان أبريل ٢٠٠٥.

(٢) رئيس فرقة مادارونفار النيجر.

تتعـرض إدارة الأحـراج فـي عملهـا الميدانـي، وبشـكل يومـي لإيعازات متناقضة (بيرشنك، Bierschenk, 2010): تطلب الإدارة العامة من المفوضين المحلييـن الحصول على دخل لمصلحة خزينة الدولة والإدارات المحلية، غير أنها تحرمهم من الوسـائل المادية والبشـرية اللازمة من أجل تنفيذ هذه المهمة! وتطلب التراتبية من الموظفين موقفاً صلباً في قمع الجنح في الأحراج، غير أنها تقبل هي نفسـها الضغوط السياسـية والاقتصادية والاجتماعية. ويبتدع مفوضو المياه والأحراج، في مواجهة هذه الإيعازات المتناقضة التي تخيبهم وتزعجهم، «معايير عملية» (أوليڤييه دو ساردان، ٢٠٠٨)، أي صيغ تنظيم بديلة عن القواعد الرسمية، هي نتيجة تجميع للمعايير الرسمية والمهنية وتهجين لها.

وتساعد [هذه المعايير العملية]، «ضمن هذا السياق غير المستقر والخطر ضمنيـاً والذي تغـرق فيه مؤسسـات الدولة، فـي «انتظام» وتعزيـز الطابع غير المتوقع للموقف بالنسـبة إلى جميـع العاملين المعنييـن»[1] (تيتيكا ودوهرت ٢٠١٠، ص ٥٨٨، Titeca et De Herdt).

يمثل هذا الفسـاد الأنموذج الأول لهذا المعيـار العملي. وعلينا أن نعرف أن إلغـاء الصفقة النظامية يحرم المفوض كاتب الضبـط والمخبر من المكافأة المنصـوص عليها في القانون بهذا الشـأن، والتي تصـل إلى ٣٠٪ من الغرامة. ويفضل بعض المفوضين، بسـبب معرفتهم بأنهم سـيفقدون هذا المبلغ، تلقي رشوة بدل ترك رؤسائهم يستفيدون من ذلك.

هناك نوع آخر من المعيار العملي، إنه البحث عن حل وسـط يقوم رهانه، في الوقت نفسـه، على إنقاذ سـمعة المصلحة وتغذية موازنة الدولة، وتسـهيل قبول العقوبة أو القانون، بشـكل أكثر شـمولاً، إنه تصرف دارج في النيجر كما في السـنغال، عندما يرتكب عدة أشخاص المخالفة نفسها حيث «تفرض كتلة

(١) *« In the "unstable" and potentially dangerous and unpredictable context in which state institutions are embedded, they help to "regularize" and increase the predictability of the situation for all concerned. »*

من الغرامات» كي تتيح لكل مخالف أن يدفع مبلغاً أدنى من الحد الأدنى المحدد بالقانون. ويكتب الضبط بحق مخالف واحد، وبشكل وهمي بينما يتقاسم الجميع الغرامة. ويمكن أيضاً، أن يطلق سراح شخص واحد ولا تحجز الحمولة، بل تدفع نفقات انتقال الفرقة فقط. وإذا ما احتجزت المنتوجات، يجري تزييف بيعها في المزاد العلني للسماح للمالكين بشرائها، من خلال اللجوء إلى استعارة اسم.

تعتبر هذه المعايير العملية إذاً مهارات وترتيبات وعادات وإجراءات يجري تعلمها «ميدانياً»، في أثناء التكيف الاجتماعي المهني لمفوضي المياه والأحراج لتصبح جزءاً مكملاً من ثقافتهم المهنية: إنها تعلم التعامل مع مختلف نماذج السلطة، والمساومة على عقوبة قانونية، وتفضيل التفاوض على التشدد واحترام قوانين اللياقة المحلية، والاعتماد على وسطاء في تواصلهم مع الجمهور، والقبول بأن عليهم بخاصّة، وبحكم الواقع، أن يشرحوا أعمالهم لمؤسسات وعاملين، بعيداً عن الدولة.

ويتداخل العمل الإداري عموماً مع حزمة علاقات معقدة مع عاملين فرديين وجماعيين يملكون صيغاً خاصة من المساءلة، ويطالبون بحصتهم من إنتاج الدولة. ويمكننا أن نشير إلى أن غاية طلبات المساءلة التي جرى تحليلها هنا، تختلف عن الغاية التي يستند إليها الأدب ذو النزعة التنموية والذي يرى «أن مساءلة الموظفين مبدأ أساسي يحقق الحاكمية الصالحة[1]» (البنك الدولي، ٢٠٠٤، ص ٧). تتعلق الحالات الموصفة بالتدخلات التي لم يكن هدفها إدارة أقل فساداً بل إدارة أكثر «انغماساً» في المجتمعات المحلية. وبدل أن تؤدي هذه المسارات إلى انحلال الدولة أو إلى ذوبانها في الشبكات الاجتماعية، السياسية أو المافيوية، فهي تعبر عن شكل خاص من العقد الاجتماعي الذي ينعته نوغنت (٢٠١٠، ص ٤٣-٤٤) Nugent

(١) *« The principle element that assures good government is the accountability of public officials. »*

بـ«المبيح»: تختار الدولة عدم ممارسة صلاحياتها وحقوقها السيادية بشكل كامل للحصول على رضى رعاياها، مع الاحتفاظ بهذه الصلاحيات والحقوق السيادية. وهكذا يمكن لجهاز المياه والأحراج المحافظة على صورة الإدارة المستقلة القائمة على معرفة تقنية متخصصة عصية على الضغوط، مع التراخي في الميدان. وتنتج الضغوط التي تعرقل العمل العام أو تحبطه، ومن خلال المساهمة في تهدئة العلاقات بين الدولة والمواطنين، وضعاً عاماً لا يستهان به: إنه الاستقرار الاجتماعي.

هذا الغوص الخاطف، الذي اقترحناه تواً، في جوهر الحياة اليومية لبعض الموظفين الأفريقيين (أنظر بلوندو 2011a و2011b أيضاً) يندرج ضمن مشروع أوسع يسعى إلى إعادة منح مضمون تجريبي لأنتروبولوجيا الدولة التي أهملت، وهي تتجدد، إتنوغرافيا «المألوف البيروقراطي» (كوبانس، ٢٠٠١؛ بلوندو ٢٠٠٦؛ بلوندو ولومور ,Copans, Blundo, Le Meur). 2009b إن دراسة «الحاكمية الحقيقية» للأجهزة البيروقراطية الخاصة (أوليڤييه دو ساردان، 2009a) بالدولة «في الحياة اليومية»، أو «قيد الإنشاء» (بيرشنك، ٢٠١٠) تتوافق مع رهان مضاعف. إن المطلوب أولاً ملء فراغ تجريبي: إن إتنوغرافيا مختلف الأجهزة الوظيفية مادة مهملة، بخاصّة في أفريقيا. لذلك فالمطلوب قلب المنظور الذي جاء به جيمس سكوت (James Scott) في كتابه: **النظر كنظرة الدولة**(*Seeing like a state*, 1998): فيما قام هذا الأخير بتفكيك الإجراءات التي تسمح للدولة بإعادة «المقروئية» إلى «عالم اجتماعي معقد ومجزأ»، يسعى البحث بالأحرى إلى جعل الدولة نفسها قابلة لأن «يقرأها» المرء متوسلاً مراقبتها من خلال الممارسات الملموسة للموظفين.

نأمل أن نكون قد بيّنا أن هذه الطريقة أتاحت تقديم تباينات نقدية، في مواجهة منظومة آراء خبراء «الحاكمية الصالحة» كما في مواجهة الذين يحللون الدولة الأفريقية ممن تسلحوا بالنزعة الثقافية. ويتفق أولئك وهؤلاء على واقعة أن «الدولة ليست من ذوي القربى»، باستثناء اختلاف واحد، ألا

وهو أن المحللين، هولاء على عكس الخبراء، يتمنون أن تصبح كذلك. تحمل هاتـان الرؤيتـان المتعارضتـان، في ذلك، العيب نفسـه: أي التوجـه المعياري الـذي يفضـل منطقاً واحـداً للمسـؤولية على حسـاب أنواع المنطـق الأخرى العديـدة والمتناقضـة التي تمـارس فـي الإدارة. إن إتنوغرافيا الدولـة الواقعية لوحدها، والتي نفهمها من خـلال أفعال وتصورات أولئك الذين «يصنعونها» بشـكل يومي، قـادرة على إنتـاج أنتروبولوجيا الدولة التـي لا تضحي بالهدف الوحيد الذي يمنح معنى لممارستنا كباحثين، على مذبح الطموحات النظرية: أي إنتـاج تأويـلات قريبـة مـن معطيات الحقـل التي تشـد انتباه من ندرسـهم وندرسـهن، وتؤدي إلى نقاشات نقدية داخلية تستطيع أن تقود إلى إصلاحات أكثر فعالية في مصالح الخدمة العامة.

المراجع

Ackerman John M., 2005, « Responsabilisation sociale dans le secteur public. Réflexion conceptuelle », *Social Development Papers*, 82, Washington, Banque mondiale.

Bako-Arifari Nassirou, 2007, « "Ce n'est pas les papiers qu'on mange !" La corruption dans les transports, la douane et les corps de contrôle », dans Giorgio Blundo et Jean-Pierre Olivier de Sardan (eds.), p. 179-224.

Bénit-Gbaffou Claire, 2008, « Démocratisation et participation locale à Johannesburg : la voix et les voies de la société civile face à des institutions participatives dysfonctionnelles », *Revue Tiers Monde*, 196 (4), p. 759-778.

— 2011, « "Up close and personal". How does local democracy help the poor access the State ? Stories of accountability and clientelism in Johannesburg », *Journal of Asian and African Studies*, 46 (5), p. 453-464.

Bierschenk Thomas, 2010, « States at work in West Africa : Sedimentation, fragmentation and normative double-binds », *Working Papers of the Department of Anthropology and African Studies of the Johannes Gutenberg University Mainz*, 113.

Blundo Giorgio, 2006, « Dealing with the local State : The informal privatization of street-level bureaucracies in Senegal », *Development and Change*, 37 (4), p. 799-819.

— 2011a, « Une administration à deux vitesses. Projets de développement et construction de l'État au Sahel », *Cahiers d'études africaines*, 202-203 (2-3), p. 427-452.

— 2011b, « Comme un ballon de foot. La gestion quotidienne des ressources humaines dans les services forestiers en Afrique de l'Ouest », dans Nikolaus Schareika, Eva Spies et Pierre-Yves Le Meur (eds.), *Auf dem Boden der Tatsachen. Festschrift für Thomas Bierschenk*, Cologne, Köppe Verlag (Mainzer Beiträge zur Afrikaforschung, 28), p. 377-394.

Blundo Giorgio et Olivier de Sardan Jean-Pierre (eds.), 2007a, *État et corruption en Afrique. Une anthropologie comparative des relations entre fonctionnaires et usagers (Bénin, Niger, Sénégal)*, Paris, Karthala.

— 2007b, « La corruption quotidienne en Afrique de l'Ouest », dans Giorgio Blundo et Jean-Pierre Olivier de Sardan (eds.), p. 79-117.

— 2007c, « Sémiologie populaire de la corruption », dans Giorgio Blundo et Jean-Pierre Olivier de Sardan (eds.), p. 119-140.

Blundo Giorgio et Le Meur Pierre-Yves, (eds), 2009, *The Governance of Daily Life in Africa. Ethnographic Explorations of Public and Collective Services*, Leiden, Brill.

— 2009b, « An anthropology of everyday governance : Collective service delivery and subject-making », dans Giorgio Blundo et Pierre-Yves Le Meur (eds.), p. 1-37.

Cantens Thomas, 2009, « Être chef dans les douanes camerounaises, entre idéal-type, *titular chief* et *big katika* », *Afrique contemporaine*, 230 (2), p. 83-100.

Chabal Patrick et Daloz Jean-Pascal, 1999, *Africa Works. Disorder as Political Instrument*, Bloomington, Indiana University Press.

Copans Jean, 2001, « Afrique noire : un État sans fonctionnaires ? », *Autrepart*, 20, p. 11-26.

Coulon Christian, 1983, *Les musulmans et le pouvoir en Afrique noire*, Paris, Karthala.

Day Patricia et Klein Rudolf, 1987, *Accountabilities : Five Public Services*, Londres, Tavistock.

Granovetter Mark S., 1973, « The strength of the weak ties », *American Journal of Sociology*, 78 (6), p. 1360-1380.

Grünewald François, 2007, « Morale, éthique et déontologie dans les contextes de la solidarité et de l'action humanitaire », *Revue internationale et stratégique*, 67 (3), p. 113-120.

Hossain Naomi, 2009, « Rude accountability in the unreformed State : Informal pressures on frontline bureaucrats in Bangladesh », *IDS Working Paper*, 319, Brighton, Institute of Development Studies, 35 p.

Kelsall Tim, 2003, « Rituals of verification : Indigenous and imported accountability in Northern Tanzania », *Africa :*

Journal of the International African Institute, 73 (2), p. 174-201.
— 2011, « Going with the grain in African development ? », *Development Policy Review*, 29 (S1), p. 223-251.

Lafarge François, 2010, « La révision générale des politiques publiques : objet, méthodes et redevabilité », *Revue française d'administration publique*, 136, p. 755-774.

Lawson Andrew et Rakner Lise, 2005, « Understanding patterns of accountability in Tanzania », *Final Synthesis Report*, Oxford, Oxford Policy Management, Bergen, Chr. Michelsen Institute, 41 p.

Lindberg Staffan I., 2009, « Accountability : The core concept and its subtypes », *Working Paper*, 1, Africa Power and Politics Programme, 23 p.

Lonsdale John, 1986, « Political accountability in African history », dans Patrick Chabal (ed.), *Political Domination in Africa. Reflections on the Limits of Power*, Cambridge, Cambridge University Press, p. 126-157.

Manin Bernard, 1995, *Principes du gouvernement représentatif*, Paris, Calmann-Lévy.

Nugent Paul, 2010, « States and social contracts in Africa », *New Left Review*, 63, p. 35-68.

Olivier de Sardan Jean-Pierre, 1996, « L'économie morale de la corruption en Afrique », *Politique africaine*, 63, p. 99-116.
— 2008, « À la recherche des normes pratiques de la gouvernance réelle en Afrique », *Discussion Paper*, 5, Africa Power and Politics Programme, 23 p.
— 2009a, « State bureaucracy and governance in francophone West Africa : An empirical diagnosis and historical perspective », dans Giorgio Blundo et Pierre-Yves Le Meur (eds.), p. 39-72.
— 2009b, « Gouvernance chefferiale et gouvernance associative dans les campagnes nigériennes », dans Jean-Pierre Olivier de Sardan et Mahamam Tidjani Alou (eds.), *Les pouvoirs locaux au Niger*, 1, *À la veille de la décentralisation*, Paris, Karthala et Dakar, CODESRIA, p. 15-36.

Poluha Eva et Rosendahl Mona (eds.), 2002, *Contesting « Good » Governance : Crosscultural Perspectives on Representation, Accountability and Public Space*, Londres-New York, Routledge Curzon.

Ribot Jesse C., 2009, « Authority over forests : Empowerment and subordination in Senegal's democratic decentralization », *Development and Change*, 40 (1), p. 105–129.

Schedler Andreas, 1999, « Conceptualising accountability », dans Andreas Schedler, Larry Diamond et Marc F. Platner (eds.),

The Self-Restraining State : Power and Accountability in New Democracies, Boulder-Londres, Lynne Rienner Publishers, p. 13-28.

Scott James, 1998, *Seeing like a State. How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed*, New Haven, Yale University Press.

Taussig Michael T., 1999, *Defacement. Public Secrecy and the Labour of the Negative*, Palo Alto, Stanford University Press.

Titeca Kristof et De Herdt Tom, 2010, « Regulation, cross-border trade and practical norms in West Nile, North-Western Uganda », *Africa*, 80 (4), p. 573-594.

Tsai Lily L., 2007, « Solidary groups, informal accountability, and local public goods provision in rural China », *The American Political Science Review*, 101 (2), p. 355-372.

World Bank, 2004, « State-Society synergy for accountability. Lessons for the World Bank », *World Bank Working Paper*, 30, Washington.

أوليڤييه رومو
Olivier Remaud

تناقضات
عقل المواطنة العالمية

لقد استخدم مفهوم المواطنة العالمية لغايات متعددة. كما تغيرت أهدافه إلى ما لا نهاية. فكل يتفحصها بمقياس مصالحه المعرفية، على طريقة جهاز المشكال (جهاز يولد، عبر مرايا متعددة، أشكالاً وألواناً مختلفة)، الذي علينا أن نطابقه دوماً مع النظر. إذ تتداخل الألوان وتضطرب الرؤية سريعاً، حين نحاول أن نأخذ في الاعتبار عدة مقاربات في الوقت نفسه. ويمكن القول من أجل التوضيح، إن علم التأريخ للنزاعات ينقسم إلى اتجاهين رئيسين متناقضين. يؤكد بعضهم، ضمن الخط القويم للتقليد الثقافي، أن مفهوم المواطنة العالمية أفضل ترياق لرغبات التجذر المبالغ فيها جداً. ويرى بعض آخر، ضمن اتجاه اجتماعي أقوى، أن المدافعين عن هذه المواطنة العالمية نفسها، يقعون، في الغالب، في نزعة مثالية لا تكاد تخفي نفسها. ويُختار، في ذلك، الميل الشمولي لرغبة ما بالاستقلال من جهة، ويُلام موقف أخلاقي يعتبر شديد الإلزام، بعيداً عن الوقائع اليومية، من جهة أخرى.

يعكس هذا التوتر سعة التجربة الأساسية للمواطن العالمي التي تعتبر تجربة مقارنة حين تتحرك مشاعر «تعددية أصوات الطموحات» (نيتشه، ٢٠٠١، § ٢٣). لم نعد نسعى اليوم إلى تنويع زوايا الفهم فقط، وتحرير الحقول الثقافية من إطارها الوحيد، المتماسك علمياً، بشكل تقليدي - أي قضايا المكان والزمان. لقد تجاوزت حمى المقارنة، التي أشار إليها نيتشه

بخصوص عصره الذي اكتشف التداخل الثابت بين التأثيرات الإنسانية، عوائق التبحر التقليدي. ويبدو أنها قد تسللت إلى تقاليدنا لدرجة سيطرت معها على معظم تصرفاتنا العفوية. ويتطلب توصيفنا كمواطنين عالميين، أكثر من أي وقت مضى، أن نشعر «أننا مرتاحون وسط التنوع» (سينّت، ١٩٧٩، ص ٢٦، Sennett).

يبقى، مع ذلك، سؤال ذو طابع نقدي مجهولاً: كيف نثبت فكر المواطنة العالمية الذي يقترح القيام بتعريف شعورٍ مشترك، من دون حل مسألة الحالة الطبيعية التي يبدو أنها تسيطر بين العلوم من جانبها الصحيح؟ يتطلب هذا التعبير عن تعارضات خفية، وإبراز الفرضيات والمناقضات التي تفصل مجالات المعرفة بعضها عن بعض، وتقطع أوصال عقل المواطنة العالمية من خلال إرغامه على الدفاع عن أقوال متناقضة حول الموضوع نفسه. وأتلمح من أجل الوصول إلى الجوهر، ثلاث مناقضات معتمدة في النقاشات المعاصرة: **نقيضة الاستقلال ونقيضة التضامن ونقيضة التداول**. تنطبق الأولى على شرط مواطن العالم الذي يبدو مغترباً ومتحرراً من الالتزامات، حيناً، ومتجذراً، من جديد، ومرتبطاً بثقافات أخرى أحياناً. وترتبط النقيضة الثانية بالتعاطف الذي يقوم جوهره على معرفة الآخر الإنساني، ولكننا ننقده أيضاً بسبب طابعه المصطنع. أما النقيضة الثالثة فتجعل من المواطنة العالمية صنفاً من الدراسات المتجاوزة للقوميات تتعلق بحركة الأشخاص والأفكار، فيما تبرز بعض الدراسات حول المواطنة العالمية مجموعة من المشكلات الخاصة بها.

أعرض هنا هذه المناقضات بطريقة صفائية حتماً، خشية الضياع في غابة من الموضوعات. وأختار أن أشذب البراهين المتبادلة من خلال بناء صور تعارضية تختار فن المسرحة من أجل الكشف الأفضل عن العقد الأساسية للمواجهة ذات الطابع الوثوقي. ولا أناقش المؤلفين بخاصّة، ولا أعارض المذاهب، كما ليس المقصود هنا القيام ببحث لتسجيل الآراء، بل بناء ديكور بعض التعارضات غير المنظورة التي توحي بسوء التفاهمات، في

مرحلة أولى، وكشف الأشكال الخفية للنزاعات التي تستدعي مرجعيات متنوعة جداً، متجاوزة بذلك العصور. إن الهدف هو التوجه ضمن خريطة النزاعات، الخيالية نوعاً ما، انطلاقاً من مواقف ضمنية ومن الأنماط الخاصة من الإشكاليات التي أصبحت ظاهرة. وأتصور، مستوحياً المعنى القانوني الأصلي لكلمة أزمة (Krisis) اليونانية (الأعراض الشديدة للمرض)، مشهداً من قبيل «مع وضد» حيث نحاول أن نميز ما يتم التنازع عليه - لا توضح، إذن، الموضوعات النزاعات، بل «الخلافات» التي تصطدم بها وحدات الخطابات المختلفة (ليوتار، ١٩٨٣، Lyotard). وإضافة إلى حقيقة، أن من المستحيل، في هذا السياق، الوصول إلى كمال ما، فإن بإمكان أسماء العلم أن تظهر في المواقع التي لا نتوقع وجودها فيها، فيما يمكن لبعض الأسئلة أن تبقى محتجبة.

إن المنهجية نقدية، في هذا النص، لاعتبارين عامين. نتجنب أولاً عقبة التقسيم الآلي بين ما يفترض أنه حديث، وما هو ليس كذلك. إن الأثر الجانبي لتوزيع الأدوار هذا يتمثل في تثبيت النظرية التحليلية، في غالب الأحيان، ضمن الحدود الخاصة للفروع العلمية حصراً، وتكوين عوازل أكثر عرْضية ضمن خيارات البراهين التي لا تحترم استخداماتها الفعلية. إن الهدف الأول هو تجنب نزاعات الملكات. والثاني عدم الخلط بين روح الطريحة (أو الدعوى Thèse) التي تعتبر عالمية شأنها شأن النقيضة (نقيض الطريحة أو الدعوى Antithèse)، إضافة إلى القليل من نزعة مناهضة للمواطنة العالمية (لن نتحدث عنها في هذا النص). ثم سننسب المواقف المثارة حول تحديد طرائق التفكير التلميحية التي تملأ مجالات ثقافتنا حول المواطنة العالمية، إلى مناطق التفكير هذه التي لا تعتبر واضحة بشكل حقيقي ولا غامضة تماماً، حيث لا تنكر النماذج الجامدة المنطق، وحيث الأفكار المسبقة لا تشبه معبود القبائل (Idola tribus) (وفاقاً لتعبير الفيلسوف البريطاني فرانسيس باكون)، بل تشبه، بالأحرى، صوراً فضفاضة للمعنى، غير واضحة وربما

متناقضة، يستحوذ عليها المخيال الجمعي. يتمثل الهدف، بذلك، في الانتباه إلى بعض هذه الأشكال مما هو اجتماعي. ما إن يوصف مشهد (مع وضد) هذا، وبالاستناد إلى تحديد أفق خروج ممكن من المتناقضات، حتى ننتقل إلى الجانب الآخر من الستارة. وسنترك حيز ضياع الخطابات حول المواطنة العالمية من أجل اعتماد وجهة نظر المواطن العالمي ومن أجل التوصيف الأفضل لمعنى النقد. وسيجري، من هنا، تعريف المواطنة العالمية.

المناقضات الثلاثة

المناقضة الأولى: الاستقلال

الطريحة أو الدعوى (Thèse): المواطن العالمي متحرر من كل رابط، ذلك أنه لا يتبع أية سلطة ولا يخضع لأي مبدأ قوة.

ولا تهتم الطريحة، من حيث المبدأ، بالتوصيف الاجتماعي للفرد. فهي لا تسمح بتحديد هوية المواطن العالمي ولا بالحكم بشرعية ما لناشط اجتماعي في أن يكون مواطناً عالمياً. فالمهم تحديد حركة أساسية، أي موقف أصلي (attitude cardinale). وتشير الطريحة إلى سلوك توجيهي وقرار وجود. ولا تنفصل عن بلاغة إعلانية لنظام الكلام التوكيدي. كما تنطبق على كل فرد يؤكد أنه يتصرف باعتباره مواطناً عالمياً. يحتوي هذا الإعلان على دفاع عن الحرية الإيجابية. فلا يقتصر المواطن العالمي على تقييم الغياب القسري وفاقاً لمفهوم الحرية السلبي (برلان، ١٩٦٩، Berlin). وهو يريد أن يستفيد من قدرته على العمل، قبل كل شيء. ومن البديهي أن يتذوق عدم إزعاج الآخرين له في تحركاته. كما أن أكثر ما يستمتع به هو أنه سيد نفسه وأنه لا يتبع سوى نفسه. وتتبع المواطنة العالمية في هذه الفرضية إعلان الاستقلال، قبل أن تشرع في نقد التأثير الاستلابي للقوانين المؤسساتية. وهي تشير إلى طريق إثبات الذات قبل أن تقترح برنامج انعتاق.

ترافق هذه النزعة الفردية إلى الاستقلال مع مديح الانتقال إذ يطالب

المواطن العالمي بحريته تجاه السلطات السياسية والضرورات الاقتصادية والمعايير الاجتماعية وحتى التقاليد الثقافية، كي يتذوق، بشكل أفضل تنوع العالم. ويكون فضل السفر مضاعفاً، هنا (موتيني، ١٩٧٨، 9، III Montaigne)، فهو يسمح للمواطن العالمي باكتشاف مظاهر الحضارة الإنسانية التي لا يشك في وجودها. كما يسمح له أيضاً بملاحظة ما اعتاد ألّا يراه، عبر رمادية الروتين اليومي. يضيء السفر إذن الزوايا المظلمة للقدرات المعرفية، ويوقظ الأحاسيس المتبلدة، ويسهل قراءة كتاب الأرض الكبير. إن الافتراض المسبق هو التالي: كلما تحمل المواطن العالمي واجباته الوطنية أكثر والتي تفرض نفسها على كل مواطن بشكل طبيعي، صار أقدر على العودة إلى الرقود. وكلما اهتم بالأنظمة أو الرتب، قلت قدرته على تسلق دروب العالم. وإذا ما اتبع نفسه، فإن بإمكانه، على العكس من ذلك، التكيف مع ظروف عالم هو نفسه في حركة دائمة.

لا يرتبط مواطن العالم بمكان بسبب ولادته فيه. فهو لا يدين بشيء لأصوله ويعمل أحياناً على محو آثار أصله. فالخيال يتيه بسهولة أكبر إذا ما تحرر من التقاليد. وعلينا ألّا نهمل، مع ذلك، نقاطاً ثلاثاً. لا شيء يؤكد أولاً أن الحركة مصدر سعادة غير مشروطة. فيحدث أن يتحقق مواطن العالم من الكلمة التي تقول إن حزننا لا يأتي من الراحة، بل من التصرفات التي نستخدمها للهروب من الجمود- إنه معنى غاية التسلية لدى باسكال (١٩٩١). وإذا لم نتوقف عن اختراع علاجات سيئة لتجنب المواجهة مع الذات، فمن الأفضل أن نقبل أن تستفيد طبيعتنا من التغيير المنظم للمكان. وبذلك نزيد من حظوظ الشعور بالراحة في كل مكان. إن عدم الرغبة في الارتباط بواجبات، تعني الابتعاد عن اكتئاب محتمل يتولد عن حركة نادرة جداً. ويخفي الاحتفال بالتيه، بعد ذلك، أحياناً، نوعاً من عدم الثقة بالجنس البشري. لا يقلص الإبحار حول العالم، بالضرورة، من طغيان الأحكام المسبقة. أضف أن الطريحة لا تسعى إلى حماية المواطنة العالمية ضد ادعاءات كره البشر، فيما يسعى المواطن

العالمي الماجن، الذي يطالب بحريته الإيجابية، بذلك، إلى استبعاد سخف الأمم (فوجريه دو مونبرون، ٢٠١٠، ص ١٠٩، Fougeret de Montbron). وهو يستفيد في المشهد الدائم للعالم، من دراسة البشر بشكل سطحي. ويتعرف، من خلال زيادة معرفته، إلى عدد زائد من الرذائل، ويتعرض لخطر الانزلاق في اللامبالاة. يمكن للسفر إذن أن يؤكد ما لا تستطيع غريزة الثقة أن تعبر عنه دوماً. وأخيراً، فإن المواطن العالمي لا يتصور عالماً فوضوياً إلّا فيما ندر. فهو يدرج، بالأحرى، رغبته في حريته ضمن عالم منظم. ويكون للفرد المتحرر من كل ارتباط، في الغالب تصوراً عن الكون. فإذا لم يكن هناك فرق في العيش هنا أو هناك، حين تكون مواطناً عالمياً (مارك أوريل، ١٩٦٢، X، ص ١٥، Marc Aurèle)، فذلك لأن العالم هو الوحيد الذي يسن القواعد، ويمثل، بذلك، الوطن الحقيقي.

وبالتضاد، يبرر هذا الشعور بالانسجام، النقد الاجتماعي لعدم الانسجام الذي تتحدث عنه الطريحة. فحين طلب ديوجين دو سينوب (Diogène de Sinop) من الإسكندر الأكبر الابتعاد حتى يستفيد من أشعة الشمس، أوحى للأمير أن العالم غير قابل للسيطرة من خلال الغزو، وأن هناك مفارقة في الإحساس بالمتعة في الشعور بعدم الرضى الذي ينتج من الاكتشاف الدائم لأماكن لم تخضع بعد. لقد استنتج الإسكندر، من هذا اللقاء المرتجل - غيرة عميقة تجاه هذا المشاغب الغريب المحروم من كل حق والمكتفي بالقليل. ضمن هذا المشهد البدائي لنقيضة الاستقلال، ثمة تصرّفات تجاه العالم يتعارضان: تصرف الإسكندر الذي أراد أن يجمع الشعوب جميعاً في دولة واحدة، من جهة، وتصرف ديوجين الذي رغب في إنذار البشر من النتائج السيئة لتصرفاتهم، من جهة أخرى. ويتقابل بذلك موقف تحذير مع موقف سيطرة مكشوفة. إن الطريحة التي تجمع الرغبة بالاستقلال ونقد السلطات، تقوم على الموقف الأول، مقابل تهميش استفزازي غالباً. وبذلك انطلق البرنامج اللاحق لحقوق الفكر، تلك السلطة التي تتجاوز الطبيعة. أسرّ

فريدريك فون شيلر (Friedrich von Schiller) لصديقه فريدريش جاكوبي (F. Jacobi)، أنه إذا كان الغلاف الجسدي يذكرنا جميعاً بانتماءاتنا الأولى، فمن واجب من يرغب في التحرر من الأحكام المسبقة ألّا يرتبط أبداً بأي أمير وأن يتثقف من أجل إزالة ارتباطاته بشعب ومكان وزمان، بشكل خاص (رسالة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٧٩٥، أنظر شيلر، ١٩٥٨). فمن خلال الجسد، نحن «مواطنو عصرنا» (Bürger unserer Zeit). ومن خلال الفكر، نصبح أحراراً «معاصرين لجميع الأزمنة».

نقيض الطريحة (أو نقيض الدعوى): ليس مواطن العالم متحرراً من كل رابط، لأنه يشعر بحاجة إلى انتماءات. يقوم النقيض، على عكس الطريحة، على إرادة رسم صورة اجتماعية للمواطن العالمي. ونخضع لعدة استجوابات حول الأفراد: عمّن نتكلم حين نشير إلى صفة المواطن العالمي: عن المعزولين، المنفيين، اللاجئين، النخب المعولمة أو السياح؟ ماذا يعني أن تكون مواطناً عالمياً؟ في زمن تنافس فيه الآثار اليومية للعولمة الأجندات البيروقراطية للحاكمية العالمية؟ هل من الواجب إطلاق اسم «مواطن عالمي» على المهاجر الذي يحافظ على ذكرى نقطة انطلاقه في حين لا يعود يستطيع أن يتصور أي نقطة يحط الرحال فيها؟

يتحقق نقيض الطريحة من سمة رئيسة للمجتمعات المعاصرة: فيما يزداد تجوالنا بشكل دائم مكرهين أو بإرادتنا، فإننا نسعى إلى إعادة خلق مناخات اجتماعية مألوفة في مكان آخر. كما يزداد، أكثر فأكثر، عدد الأفراد الذي يغتربون ويندمجون من جديد. وتضطر غالبية النساء والرجال الذين يتجاوزون الحدود بهذه الطريقة، إلى إدراج وجودهم ضمن شمولية أكثر اتساعاً لعالم لا حدود له. إن «المواطنة العالمية المندمجة» تترافق مع شعور «بأخلاقيات نزعة تمزج المحلي بالعالمي» (Glocalisme) (بيك، ٢٠٠٣، Beck). ففي نقيض الطريحة، لا يعود العالم خيالاً. فهو يقدم، بامتياز، إطار «علاقة متعددة الثنائيات» مسؤولة أُسياً، يقيمها المواطن العالمي مع الحيّز كما مع الثقافات (بويْن، ٢٠٠١، Boyne).

وبصفته مستهلكاً للثقافة، فإن المواطن العالمي يمتلك «أجنحة وجذوراً» في الوقت نفسه.

ومع ذلك، ليست هذه الحركية واضحة الدلالة على الإطلاق: فلا يكفي القول إنك مواطن عالمي حتى تعبر عن سلوك عالمي. يعترض نقيض الطريحة على ما تشكله البلاغة الإعلانية من توضيح للطريحة. فلا يمكننا أن نكتفي، من جهة، بتأكيد امتلاك هذه الصفة أو تلك من أجل الحصول على الدمغة الاجتماعية التي تناسبها. فليست المواطنة العالمية، أيضاً، قضية كلمات بل أفعالاً تندرج في منطق التصرفات المتبادلة المتمايزة ضمن سياق اجتماعي. إن الإخراج الآيل إلى إظهار الذات يتبع المواقف أكثر من اتباعه الكلام. ومن جهة أخرى، ليست القدرة على اختيار أسلوب الحياة وفق حرية الحركة التي ترمز إلى غياب كل رابط، معياراً يسمح بالكشف عن سلسلة مواقف المواطنة العالمية. ولا يتيح مجرد الانتقال أي مفتاح من أجل قراءة صالحة للعولمة. يمكننا أن نكون حضراً نسبياً، وأن نطور نمط حياة يعكس التغييرات المستمرة في حجوم المجتمعات المعاصرة. ويتبدى التعارض بين الثبات والسيولة غير ذي جدوى، هنا، من وجهة نظر علم الاجتماع.

يهتم نقيض الطريحة، بالحري، بالأساليب التي يسعى الأفراد من خلالها إلى تجميد تيار التبادلات وتثبيت حدود في مواجهة اندفاع العولمة. يتطلب الوصول إلى مرتبة المواطنة العالمية عدم السعي بأي ثمن وراء التملص من الروابط التي تمنحها الأماكن، ومن الشعور بأنك محروم من المحيط الاجتماعي الذي يمنح الحقوق المدنية. ويفرض الاندماج في ثقافة جديدة بالنسبة إلى المهاجر، حداً أدنى من وجود الدولة الأمة. وإذا هو لم يشارك، من خلال نظام الحماية الاجتماعية أو حق التصويت، بالمسؤوليات القومية، فإنه يفقد، أو لا يحصل على الحقوق الأساسية التي تسمح له بالبقاء في الإقليم. إن الرغبة في «التحديد المكاني» للمواطنة العالمية تتطلب بالنتيجة عدم منح صدقية زائدة لاستعارة الترحال. إذ لم يعد مصطلح ترحال كلمة أساس:

فإما أنه يخفي غموضاً علمياً، وإما أنه يكشف النقاب عن تطرف في تنظير منفلت من عقاله (سكربيس، كندال وورودوارد، ٢٠٠٤، Skrbis, Kendall Woodward). هذا ولا تمنح حرية الحركة أية شهادة بالمواطنة العالمية.

يركز نقيض الطريحة على المواطنة واكتمالها، من أجل ضم شعوب جديدة إليها. ويحتاج المواطن العالمي إلى الحقوق التي لا تزال مرتبطة غالباً بالحدود المرسومة حين يصل إلى بلد غير معروف، حتى حين يعيش ما وراء الحدود. وبدل أن يكون مواطناً لا مكان له، يشعر أنه في بلده أينما حل، فهو يعاني، غالباً، أهوال الغريب الساعي وراء حقوق وواجبات. وإن رغبته بالانتماء أو بالاندماج تميزه من السائح المعاصر. إن مفهوم الفرد المتمتع بحقوق مدنية من شأنها أن تدفعه للبحث عن انتماءات يشكل لبّ روح المواطنة العالمية، في نقيض الطريحة. وإذا تضمن النقيض هذا المفهوم، فإن الوضع الحديث للسائح يجعل من هذا المفهوم، إلى حد كبير، مفهوماً نسبياً. وفيما تدعو المواطنة العالمية كلاً منا إلى مناقشة المواطنة والكرامة التي يتساوى فيها جميع الأفراد، في جميع الدول الخاضعة للعولمة، سواء كانت دول ما بعد الاستعمار أم لا (أپّياه، ١٩٩٨، Appiah)، يميل السائح إلى اعتبار هذه الموضوعات معطيات طبيعية، امتلكها الناس جميعاً. وهو يهتم بحقوق أخرى. بخاصّة تلك التي تتعلق باستهلاك الخيرات أو باستخدام التقانات المتنوعة. ويتجذر نقد السياحة، من جهة أخرى، في الشعور بأن الإقامة القصيرة في مكان ما لا تكفي على الإطلاق من أجل توكيد وجود اهتمام حقيقي بالغيرية. إلّا أن موضوع الغيرية هذا يحرض على إعادة تشكيل رؤية عالم منظم.

يتيح نقيض الطريحة لنفسه، في الواقع، وسائل إعادة تكوين الشعور بالحدود، من وجهة نظر السكان المتحدرين من مناطق استعمرت سابقاً. كما يثير، بتكاليف جديدة، مسائل البناء الوطني والتعددية الثقافية والعزل والانتماءات المتعددة والرغبة المحتملة في إعادة الاندماج، عبر هذا

الإخراج للغيرية، في إطار ما بعد الاستعمار (كوهلر، ٢٠٠٦، Köhler). ويسيطر الاهتمام بالارتباطات البيتية والتنقلات العابرة للقوميات، وتظهر بذلك زوايا نقد أخرى للسلطات، فيما يدور محور العزلة. محل الفرد الذي كان يقوم بهذا الدور من خلال المخاطرة بالقيام بتأملات مضطربة، تحل مجموعات أشخاص ضمن المؤسسات غير الحكومية، التي تهتم بالسكان المهجرين وضحايا الكوارث الطبيعية أو التي تحتج بعفوية أكبر، في كل بلد، على شروط الحياة الحديثة وعلى العقيدة الغامضة القائلة بعالم موحد. لم يعد الظهور على المسرح للفيلسوف المشاغب، من فئة الفلاسفة الكلبيين القدامى (باكيه، ١٩٨٨، Paquet)، بل للمهاجر المتجاوز للقوميات أو المتظاهر المجهول الهوية و«الساخط» على المجتمعات المعولمة.

المناقضة الثانية - التضامن

الطريحة: تمثل الشفقة التي يعبر عنها المواطن العالمي انفعاله بامتياز، لأن هذا الانفعال يشهد، عن بعد، على الوحدة التضامنية للجنس البشري.

وتتطور الطريحة في إطار إيعاز أخلاقي يقوم على تحديد أماكن الشر العابر للقوميات. كما تفرض الشفقة جرعة من التحسس الجغرافي يصل إلى خامة واضع خرائط، أحياناً حين تبدو أماكن الفواجع المخفية صعبة الاكتشاف، كما هو الحال في الأنظمة السياسية التي تمارس التعذيب. إن المطلوب تحديد أقاليم الوباء - وكشف النقاب عنه من أجل المساهمة في تداركه. غير أن استباق المعاناة ليس مرتبطاً بعمل فردي، إنما يتحقق بواسطة لوائح دولية، ويستند إلى شعور بوجود جماعة عالمية. ويمكن لهذه الأخيرة أن تبدو متماسكة لدرجة يشعر معها العالم كله بانتهاك للقوانين (كانط، ١٩٩٢، ص ٣٣، Kant). وبذلك تمنح الشفقة العالم فضيلة الرنين. وهي تؤسس للفرضية التي تقول إن الحساسية البشرية تشكل المقام الوحيد الذي يسمح بالاستماع إلى رجع الألم البعيد الصاخب. تطلب الشفقة، ضمن بنية الصدى هذه، من

كل فرد أن يتخيّل أن بإمكان العالم أن يُنظم صوتياً، بهذه الطريقة، وألّا يطول ذرف الدمع من دون أن يلقى استجابة.

ويفترض الاقناع بوجود عالم الألم، قراءة تطور البنى النفسية. وهي تتغذى من الاقتناع الضمني بأن المجتمعات الحديثة التي عرفت مسارات مركزية، قد عدلت، بالتوازي، سكونها الانفعالي. إن استيعاب معايير المراقبة الذاتية قد جعل الفرد قادراً أن يسيطر على عدوانيته وعلى طرد المتعة المحتملة التي يشعر بها من مشاهدة القسوة (إلياس، ١٩٩١، Elias). واليوم، تضفي الشفقة على الآثار الذاتانية لهذا المنطق الاحتكاري للعنف من قبل الدولة الحديثة، صفة شمولية. إلّا أنها لا تفترض، فقط، أنه كلما كانت المقامات الاجتماعية مستقرة، كان بإمكان الأفراد الارتقاء بعاداتهم. كما أنها تنقل النتائج الأخلاقية للعقلنة إلى حيز الأعمال الدولية. لا تكتفي الشفقة بتعميق الانعكاس الشرطي المكتسب لنشر السلام، بل تجعله واقعياً. وهي تُخضع التصرف البشري في التباعد الانفعالي إلى مطلبين: أن نلفت انتباه كل فرد إلى أشكال التداخل في الألم غير المبرر، من جهة، وأن نسهم في تكوين حالة فكرية جماعية تقودها اليقظة، من جهة أخرى.

تعتبر الشفقة، من وجهة نظر أخلاقية، شعوراً بالنزاهة، وهي تقدم الأداة الأولى للعدالة من أجل الجميع، في عالم يتصف بعدم المساواة، كما تمنح الشرعية لرغبات كائن ما بالتصرف خارج الحدود. إذ تتطلب، بالطبع، أن تُرسم حدود للآلام كي تعرف أين تستخدم فرجارها العاطفي. ومع ذلك، فهي تحول جغرافيا الانفعالات إلى شيء عرَضي. وبالقدر الذي يكون فيه انتماء المواطن العالمي انتماءً للجنس البشري، فهو لا يستطيع الابتعاد أو الاقتراب من إنتاج مقياس أخلاقي للانفعالات. وإذا ما حدث أن تضاءل اهتمامنا بمن هم أقرباء لنا، فمن المناسب أن ننسب هذا الوضع إلى مقياس الإنسانية. وينظم الهدف من الوحدة العضوية والأصلية للجنس البشري الشفقة، وهو يذكّر بأن الإنسان قد خلق كي يخدم أقرانه، حتى حين يصبحون أعداءً له

(فيرنـغ، ١٩٧٦، Fiering). إن علـى المواطنة العالميـة ألّا تأخذ في الاعتبار، فـي ردة فعلها، الحجم الجغرافي لمن هو قريب أو أقل قرباً. إذ تتطلب مبادئها الأخلاقيـة اهتماماً متوازياً، بالأشـكال المتنوعة التي يمكـن أن تأخذها مجرّد واقعة الألم.

تقـوم المواطنـة العالميـة الأخلاقيـة للشـفقة، مع ذلـك، علـى اقتراحين يجسـدان النزاهـة ويوسـعان، بشـكل غيـر مباشـر، مـدى تأثيـر الانفعـالات الاجتماعـي. يأتي المقترح الأول من المدرسـة الرواقية الرومانية: وينطلق من عـدم اعتبار شـخص ما غريبـاً، إذا كان خارج حلقة اهتمامنـا. ويعبر الثاني عن تقليد عريق يوصي بالأخذ، بواسـطة اللجوء إلـى الخيال، بوجهة نظر الآخرين عن طريق التعاطف تارة ومشاركة الآخر وجدانياً تارة أخرى.

وتوصي الشـفقة كلاً منا بالتسلل خيالياً إلى عقل الآخرين لمحاولة تفسير أفعالهـم. وتتطلب هذه المسـلّمة الاعتراف بأن الانفعالات هـي، في العموم، أحكام قيمة. وفيما يتعلق بالشـفقة، فهي تفرض وجود حكم من ثلاثة أطراف. علينـا أولاً أن ندرك أن الموقف جدي، وأن شـخصاً مـا في خطر، وأن من غير المناسب أن نتركه لمصيره. وعلينا بعد ذلك أن ندرك أن الموقف غير طبيعي، وأنه أيضاً غير عادل بالقدر الذي لا يستحق فيه شخص الألم الذي فرض عليه، ومن المناسـب أخيراً أن نتسـاءل فيما إذا كان ما يعيشه هذا الشخص، لا يمكن أن يحـدث لنا يومـاً (نوسـباوم، ٢٠٠٣، Nussbaum). وعلى الألم كي يكون موضوع اهتمام، أن يشتمل على معنى موضوعي وآخر ذاتاني، ويجب أن يبدو بديهياً لدرجة يصبح معها بإمكاني ألّا أنسـبه إلى حياتي الحميمية. ويفسـر هذا الجانب «السـعيد" للشـفقة قدرتنا علـى رؤية الألم. وهو يبرر سـلطة الانفعال التي تتجاوز كل بعد. وتأخذ الغاية التقليدية للشـفقة أشـكالاً عدة. فهي عنصر التعبيـر (البلاغـي) عن التنديد والسـخط، وهـي أداة تقويم جمالي أو أسـاس مسـرحة الحنان (بولتانسـكي، ٢٠٠٧، Boltanski). كمـا تضـم إليها خدمات مشـاعر الخجـل والذنب التي تسـاهم فـي تناغم بنى الشـخصية مـع المعايير

الاجتماعيـة، مـع مراعـاة النسـبة فـي ذلـك (لينكليتـر، ٢٠٠٧، Linklater). ويؤكد عنصر السعادة، بالنتيجة، التمييز بين مشاركة الآخر وجدانياً والتعاطف لمصلحـة المصطلـح الأول. وفيمـا يبـدو أن التعاطـف يتوقـف عنـد الحدود الخارجيـة للعلاقة بين الأفراد، فإن مشـاركة الآخر وجدانيـاً تعبّر عن فهم أكثر عمقاً يسـمح بالتماهي. ومهمـا كانت القواعد العامة للشـفقة، فإنها تثبت مبدأ شـخصنة النزاهة. فحين يجري حدث مأسـوي، يلاحظ الفـرد المتعاطف إلى أية درجة تساهم التأثيرات الأخلاقية للفرد المفقود في فقدان وجوده الخاص.

نقيـض الطريحة: لا تمثل الشـفقة انفعـال المواطنة العالميـة بامتياز، لأن هشاشتها تنزع القناع عن حلم وحدة تضامنية للجنس البشري. ويرفض نقيض الطريحة الافتراض المسبق للطريحة لأنه يرى فيها طريقة في استجواب الشفقة تهمـل غموضها المؤسِّـس. وهو يسـعى إلى كشـف اللغز التالي: لِـمَ يُضعف الابتعـاد في الزمان والمكان دوماً الانفعال (غينزبورغ، ٢٠٠١، Ginzburg؟) إن الشـفقة قصيـرة المدى باعتبارها انفعالاً. كما أن أسـبابها لا تقاوم المسـافة أبـداً. فهـي تُسـتهلك بشـكل طبيعـي، وتعـرف ردود الفعـل بين السـكان، في حـالات الهجمات الإرهابية أيضاً إيقاعات مشـابهة: فهنـاك أولاً مراحل أولية للصدمـة، يُظهـر كل شـخص مـن خلالهـا عواطفه وكأنـه ذرة حرة، ثـم هناك لحظات تماسـك طقسـية تتبعها مراحل هسـتيرية جماعية، تظهر في إجراءات الوقايـة، وأخيراً، هناك أفول بطيء للانتباه (كولنس، ٢٠٠٤، Collins). لسـنا بحاجة على الإطلاق أن نلعب لعبة الشـعور بالشـفقة كي نكشـف هشاشـتها. كما يتعرض الشـعور بالرفـق لمخاطر الخيبة المتوقعة، علـى الرغم من طابعه الغيري. وحتمية الزمن نفسه هي التي تجعل الانفعالات سريعة الزوال. لذلك تزول الشفقة من ذاتها مثل كل الأشياء التي تدوم.

ويشـرح نقيض الطريحة سـرعة زوال الشـفقة بطريقتين أخريتين. تسيطر على الشـفقة الرغبـة في تحويل ألم الآخرين إلى مناسـبة سـرية وأنانية للتعبير عـن الكرامـة، من جهـة. ففيها تنبت فكـرة المكافأة المنبثقة مـن تجنب الألم،

أو التمتع، التي ترتبط بها صورة الذات التي تعكسها مساعدة مقدمة للآخرين (موين، ٢٠٠٦، Moyn). لا تقاوم الكوسموبوليتية الأخلاقية فكرة أن الرضى الشخصي يدعم الانفتاح على الآخر، وأن الرفق مرآة الغرور. ولا تختفي من مجتمعاتنا الحديثة، ضمن نقيض الطريحة هذا، الرغبة القديمة في النأي بالنفس، والرغبة اللطيفة التي يشعر بها الفرد الذي يراقب، واقفاً على الشاطئ، حادثة غرق (لوكريس، ١٩٩٣، II, 1-6, Lucrèce). ومن جهة أخرى، تحمي الشفقة مثالية سلبية لكائن متحرر من مطلب الانسجام، وحر في تحمل التزامات وهمية. وحين تتسارع حركة التاريخ، تصبح حلقات ردود فعلنا أكثر قصراً، وشكل انفعالاتنا أكثر غموضاً. إن موضوعات الحافز النرجسي متعددة. ولا تقدر الشفقة، اليوم أكثر من الأمس، على تقديم معايير للعمل، فيما يبدو مبدأ الرغبة بالشفقة غير قادر بنحو متزايد، على التعبير عن قوة الإلزام المجرد من الغرض، في الوقت الذي تزداد فيه قوة ميولها التي تتغير بالتوازي مع طغيان الضرورة الملحة. لا تستطيع الشفقة تفسير سبب اهتمام الوعي الأخلاقي لفرد بهذا الحادث المأسوي، فيما يهمل حدثاً آخر. إنها لا تسمح للأفراد بالتصرف باعتبارهم مواطنين عالميين، من خلال مساعدتهم، بشكل مناسب، على رفع الظلم الذي أدت إليه العولمة. (دوبسون، ٢٠٠٦، Dobson). وفي أفضل الأحوال، تقتصر الدعوة إلى إنسانية مشتركة من خلال إحساس «سعيد»، على استدعاء شكل من الكوسموبوليتية المقيّدة تقييداً ضئيلاً (thin cosmopolitanism). ولأن الشفقة لا يمكن أن تكون كلانية، فإنها لا تفرض أي مقيّد حقيقي.

يحث نقيض الطريحة على الشك في أن العولمة تطور مواقف المواطنة العالمية من خلال وسائطها الإعلامية. ولئن كانت العولمة تُدخِلها البيوت، فلا شيء يثبت أن إطلالة أوسع للألم البعيد على المشاهدين تكفل استثارة ردة فعل لديهم. والسبب في ذلك بسيط، إذ تحدث الشفقة في الجغرافية حتماً. فقد أشار ممثلو التقاليد الاسكتلندية للفلسفة الأخلاقية، من فرانسيس

هوتشسون إلى آدم سميث، إلى الشفقة التي تزداد شدة حين يكون الألم قريباً. ومع ذلك، لا يدافع النقيض عن فكرة أن العلاقات البشرية تتميز بالبرود وأن مفتاح التضامن يبرز ضمن حدود الجماعة أو القومية، فقط. ويؤكد النقيض، على عكس ذلك، أن ما ينتج دوماً هو اختلاف في العيش في مكان وأن مواطناً عالمياً، لا ينتمي أبداً إلى فئة مواطن بلا وطن. ويعتبر الحلم بوحدة الشفقة في الجنس البشري بمثابة أوهام أخلاقية. ويتمثل الخطر الأكبر في النظر إلى الحياة الاجتماعية على أنها لحن عاطفي تحوِّل، من خلاله، الرغبات المشتركة لذاتانية متبادلة وانفعالية ولصدق غير مشروط، جميع الكائنات إلى حميمية.

لا تشتمل الشفقة على أية قيمة سياسية (أرندت، ١٩٨٦، Arendt)، طالما أنها تُقاد من خلال أخوة شمولية. وهي لا تمنع البشرية من التناقض مع ذاتها، كما لا تمنعها من الوقوع في الحرب أو الإبادة. ويأتي طابعها غير السياسي من أنموذج الاندماج الذي يحكمها ويجعلها صامتة. تبتلع الشفقة الفرد ضمن ألم متجسد. وهي تعرف أنها نقيض الكلام بسبب استعدادها للحوار (م ن). غير أن الكلام يدعم وحدة المجال العام من خلال تجنب التمييز بين الكائنات. ولا يقدر أحد أن ينقل أفكاره وعواطفه من دون الثغرات التي يحدثها الكلام (الذي ينتمي بذلك إلى الفعل). ولا تستطيع الشفقة إظهار ألم الآخرين لأنها غير قادرة على تحديد ردة الفعل في عملية البرهان. فهي تخطئ في النهاية في تقدير المسافة. وفيما توجه، غالباً، نظراتها نحو البعيد، فهي تهمل المسافة الحقيقية، أي البعد عن القريب الذي يسمح للأفراد بإدراك مسافات التبادل اللغوي. ومن الأفضل تطوير الانفعالات التي تساعد على الكلام، كي نتجنب غياب التوازن بين المسافة والقرب الذي يتحدث العالم المشترك من خلاله.

المناقضة الثالثة- التداول

الطريحة: إن المواطنة العالمية شكل من تجاوز القوميات، لأن شبكة تجاربها الاجتماعية متشابهة.

تتطـور الطريحـة، بداية، فـي إطـار النقد ما بعـد الاسـتعماري للحصرية الأوروبيـة. وتعتبر المواطنة العالمية، برهاناً علـى تقاليد تعليمية محصورة في حـدود قـارة وحيدة صنعـت طموحاتُها الاسـتعمار. وفيما تتناقـض الغاية من العقل البشـري الشـمولي مع أصله المحلي، يجري إنكارها، أيضاً، من خلال البعد بين إعلان القيم الديمقراطية وحقيقة مسارات العبودية. وتتأذى مثل هذه الفكرة الأوروبية عن الحداثة، من مثل عدم التوازن هذا. ومن الممكن أيضاً أن نكشـف ميلاً إلى التدمير الذاتي في هذا البناء للعقل الذي يشتمل على سخرية يصعـب سبر أغوارهـا. إن فكرة المواطنـة العالميـة التي قامت عليهـا التربية والتي حركها هدف عالمٍ مسـالم، تراجعت وغابت مع ظهور نسختها الحربية، بخاصّـة. وبالرغـم من محاولات إقامـة حكومة عالمية، لم يسـتطع هذا الفكر إيقاف الآلة العسكرية، كما لم يمنع مآسي التاريخ. ويكشف هذا الفشل علاقة تضامن نزاعي بين المواطنة العالمية والنزعة القومية. لذلك تسـعي الدراسات مـا بعـد الاسـتعمارية إلى نحت كلمـات فارغة، وهـي تميل، من أجـل القطع مـع سـيطرة الإرث الأوروبي، إلـى الرهان من جديد علـى تواريخها المحلية، وإضفـاء قيمة على غمـوض مفهوم المواطنة العالمية. وهي تشـجع هذا البعد عـن التوصيـف المبالغ فيه لهذا المفهوم من أجل ملئـه بتواريخ أخرى (پولّوك وآخرون، ٢٠٠٠). تؤشـر هـذه الرغبة في الـدلالات الفضفاضة إلى حاجات مستكشـف حريـص على عدم التوقـف في الأماكن نفسـها: يتطلب اكتشـاف أرض غيـر معروفـة (terrae incognitae) الخـروج مـن الـدروب المطروقة وإلغاء الخرائط المرسـومة سـابقاً ونسـيان المعالـم المألوفة. ويسـمح تعليق المراجـع الأوروبية بإدراك أنواع من المواطنـة العالمية كانت غائبةً حتى اليوم عن الأطالس التي تعتبر مشتركة.

تسعى المقاربة المتجاوزة للقوميات إلى كشف الوحي الأصيل الآتي من مناطق أخرى من العالم، وإلى تجميع مؤشرات تداول الأشخاص والأفكار أو الممارسـات التي شـكلت الثقافات المختلفة، وإلى إظهار الحلقات المتنوعة

للتبادلات البشرية التي تقاطعت أحياناً بطريقة غير متوقعة. وهي تشاطر طلب استبدال النظرة الوحدانية (المواطنة العالمية) بتعددية الآفاق (المواطنات العالمية). وتفضل، بالطريقة نفسها، الروايات الصغيرة المنتشرة في زوايا العالم الأربع على الرواية الكبرى للعقل. غير أنها تواجه الغاية الكلاسيكية لضرورة «تقطيع» أوروبا في مرحلة ما بعد الاستعمار د. شاكرا بارتي (Dr. Chakrabarty) بضرورة إلغاء التقطيع العابر للقارات في العالم اليوم (هونغ وآخرون، ٢٠١٠). وحين تعمم النظرة غير المركزية، فإنها تطالب بعالم ذي دلالات كاملة. كما تتطلب التوافق مع جميع التقاليد، وأن ندرس، للغاية نفسها، الطرق حيث يتناثر الانعكاس القومي عبر العالم من خلال المفردات الثقافية للحضارة (دوارا، ٢٠٠١، Duara). لم نعد نسعى إلى حذف التواريخ الوطنية المعرقلة، بل إلى إسقاطها على الجدول المفصل للتنقلات الشاملة خارج حدودها. إن المدافعين عن المقاربة المتجاوزة للقوميات مقتنعون، إذن أيضاً، بأن من اللازم تقليص البرنامج المعياري للمواطنة العالمية وتقليص حجم ادعاءاته الشمولية. غير أن اهتماماتهم بالأنواع الجديدة من المواطنة العالمية التي تظهر، تدعوهم إلى استعادة التشكيلات التاريخية للرابط بين الأمة وما يتجاوزها أو يحيط بها.

يمتلك إنشاء الأماكن المتجاوزة للقوميات مستويات متنوعة- محلية، وقومية ودولية وشمولية. وتضخم المقاربة المتجاوزة للقوميات الانحراف الأنتروبولوجي للمواطنة العالمية التي تدعو إلى تجاوز حدود الفصل الاعتباطية بين المناطق والبلدان، وتسعى إلى تجاوز المعنى النخبوي لتقسيم الطبقات الاجتماعية الذي ينبثق عن النظام القومي، بين «مواطَنات عالمية مثقفة» و«محلية أقل ثقافة» (كليفورد، ١٩٩٨، Clifford).

ويمكننا انطلاقاً من ذلك، الاهتمام بتصرفات المهاجرين الذين يعيشون بين دولتين والذين يجدون في آليات التناوب أو التبادل أو التضامن مصادر لتجنب الاستيعاب والعودة (فيست، ٢٠٠٠، Faist). كما يمكننا أن نركز

علـى حادثـة (Princeps)، إنهـا الحـرب الكبـرى، وإظهار السلسـلة المتنوعة مـن التصورات التي كونها الجنود الهنود على الجبهة عن المجتمع الفرنسـي، حيـث تعرفـوا إلـى سـكان المناطـق الداخليـة. إن ما ظهـر بذلـك، من خلال الكتّـاب المترجميـن الذيـن كتبـوا الرسـائل، هـو «نزعـة غربية من الأسـفل» (*occidentalism from below*) تجهلهـا النخـب الهنديـة المثقفـة، و«النزعة الأوروبيـة مـن الأعلـى» (*occidentalism from above*) (ماركوفيتـس، ٢٠١٠، Markowits). ومهمـا كان التوجـه العلمـي، يقـل اهتمـام المقاربـة المتجـاوزة للقوميات بالفصل التقليـدي بين الأحداث أو الأوضاع، فيما تركز على أشكال المعرفة العملية غير الملاحظة، مسبقاً، والتي جرى الحديث عليها سـابقاً، وتقلـل هـذه المقاربة أيضاً من أهميـة الأنظمة أو القوانيـن أو التواريخ أو المعاهـدات، وتعيـد الاعتبار لأطر التفكير أو الفعـل، وكذلك لنقاط التأثير الحميمـي التي تنتج من عوالم موازية للتداول. وهي تفضل اسـتمراريات غير مرئية على آثار القَطع المتواضع عليها. ويجب أن نحترم عدة متطلبات معرفية: علينا تفتيت الصخور الضخمة العازلة القائمة (الغرب مقابل الشـرق)، وتنويع حركة التأثيرات الإقليمية وإسقاط جدران عدم التناظر المصطنع (مركز مقابل الأطراف، والمحلي مقابل العولمي، ومسـتعمِر كوسموبوليتي مقابل محلي)، واسـتبدال الأفكار التي نعتبر أنها تنتقل من ذاتها بالتأثيرات التاريخية للتواصل بيـن الأفـراد، واكتشـاف النشـطاء الوسـطاء الذيـن يصعـب تمييزهـم والذين يشكلون مواقع الاندماج الاجتماعي خلف الصور المرئية.

تـؤدي هـذه الطريحة التي بُنيت على هذا الأسـاس، إلى نتائـج أربع أقله. يدحـض، بداية، ظهور أماكن معروفة الـرأي الذي يقول إن العولمة قد قلصت رؤيتنا للعالـم، أو أنها قد قلصت، موضوعياً، الحيّز الذي يمكن التحرك ضمنه. إن صعود الخرائط المتعدد المراكز قد وسـع الشعور بالمكان الذي نعيش فيه، حتـى أنـه خصَّب الخيال بغناه المسـتقبلي، بفضل كنـوزه القديمة التي ظهرت حديثـاً. كما أن إدخال أجزاء أخرى من العالـم التاريخي قد سـمح بإعادة قراءة

التاريخ الأوروبي بعينين صافيتين، نوعاً ما. وقد بدد الابتعاد عن إرث حاضر، بشكل زائد عن الحد، النظرة التي نوجهها إلى هذا الإرث. وسمح تحرير المخيال الأوروبي بدراسة النماذج المرجعية القديمة، ضمن أطر جديدة- نذكر منها أنموذج الإمبراطورية. أضف أن المقاربة المتجاوزة للقوميات، تساهم في الانفتاح بين العلوم، فتقوم بالتحليلات الاجتماعية خارج البنى القومية. وتؤكد، على سبيل المثال، أن بإمكان بيئة التاريخ الاجتماعي (وعليها) أن تتوسع إلى «مناطق التفاعل» الشمولية (أوسترهاميل، ٢٠٠١، Osterhammel). وأخيراً، فإن الفرد يصنع وجهات نظر مواطنية عالمية عن وجوده، انطلاقاً من الأماكن التي يعبرها ضمن ممارسة تخوض، فيها، المواطنة العالمية مجال تحليل التداولات كي تعمل على إظهار التشكيلات الفردية التي تنشأ عن اللقاءات والتي تعدل صيغ أماكن العيش. وهي تذوب في المقاربة المتجاوزة للقوميات لتصبح تعبيراً ممكناً على المستويات كافة. ولا شيء بعد ذلك يفرق بينها.

نقيض الطريحة: ليست المواطنة العالمية شكلاً من النزعة المتجاوزة للقوميات، لأن معايير إعداد وجهات نظرها مختلفة.

يقفز النقيض إلى إحدى ملامح المقاربة المتجاوزة للقوميات. فهو يعارض الفكرة التي ترى أن مفهوم «المجتمع» مرادف لمفهوم «الحركة» وفاقاً لرأي (أوري، ٢٠٠٠، Urry)، ويحتمل أن يعتبر المصطلح الثاني (الحركة) مناسباً بشكل أفضل من أجل توصيف الظواهر التاريخية والمعاصرة. إلّا أنه يوحي بالحرص على المحافظة، على تمييز منهجي بين دائرة التوصيف ودائرة التقويم. وبإمكان المرء أن يلاحظ أن الأعداد المتزايدة من الأفراد الذين يجتازون الحدود تصبح مألوفة في ثقافات عدة، كما أنها تمتلك معرفة تاريخية عن مسقط رأسها الأصلي، وأن حالة إتنية جماعية عابرة للقوميات تتشكل بهذا المعنى. ومن الصعب مع ذلك، تجاوز التساؤل النقدي الذي يلبد ضمير المواطنة العالمية: هل الحركة المتجاوزة للقوميات مرادفة للانفتاح

الفكـري؟ إن على كل محاولة إجابة أن توضـح الصورة الأنموذجية للمواطن العالمـي. فإذا كان هذا المواطن يتصف بحالة فكرية ضمنية، فهو ليس بطبيعته فـرداً مثقفاً، وأن بإمكان أي عامل اجتماعي أن يحل، بأدواته الخاصة، الجدلية السـياقية، التـي تعرضه لهـا صيغة حياتـه، والتي تقوم بيـن القيم التـي يعتبرها شمولية، والالتزامات التي يشعر أنها أقل تحديداً. ليست المواطَنة العالمية، في عالـم متجاوز للقوميات قابلة للتحليل من خلال مفردات الطبقات الاجتماعية فقط (ڤيربنر، ٢٠٠٨، Werbner)، إنها تشير أولاً إلى مجموعة أفعال وقناعات فردية.

يؤكـد نقيض الطريحة أن تزايد التبادلات بين القوميات لا يزيد بالضرورة نسبة مواقـف المواطَنـة العالميـة. ولا يتضمن تحويـل الأشـكال العديدة من الوجـود إلى مواطَنة عالميـة، فعلياً، المبررات التي تدفع فـرداً ما إلى التصرف باعتبـاره مواطنـاً عالميـاً. إن المواطنية المزدوجـة هي حقاً، دليـل على صيغة حياة متجاوزة للقوميات. وتشهد المظاهر التالية على قدرتنا على تنميط بعض تأثيرات العولمة مثل: التذوق اليومي للمطبخ العالمي، واسـتخدام وسيلة نقل تسـمح بالوصول إلى منطقة في الجهة المقابلة من العالم، والتواصل من دون عائقَيْ الزمان والمكان. ويرتبط **التحول إلى المواطنة العالمية هنا بالتحول إلى تجاوز القوميات.** إلّا أن منطق الارتباط بثقافة وأرض وجماعة يعرف درجات. وتمنـع هذه الدرجات تشـبيه جميـع الأفـراد المتجاوزين للقوميـات بالأفراد المواطنين العالميين. وتكشـف **علاقة اسـتمرار** مع كل فاعل، مواقف متنوعة. ووفـق المقيـاس المعتمد (شـمولي، دولـي، حميمـي)، تتراكـب الخيارات، وتعبـرِّ طرائق الإجابة عن تأثيرات العولمة، سـواء كانت دفاعية أم ضمنية، عن التوجهات الخاصة للفكر. ولهذا السـبب لا يشـبه مجتمـع متجاوز للقوميات بشـكل حتمـي، مجتمعـاً للمواطنة العالمية (ونسـتطيع أن نذكـر بعض الأمثلة عن الأشـكال المتجـاوزة للقوميـات ذات النزعـة القومية). وعلى المسـتوى الإدراكـي، يتميـز بنـاء وجهـة نظـر مواطنة عالميـة مـن التجـارب المتجاوزة

للقوميات (رودمتوف، ٢٠٠٥، Roudometof). ويمكن لسيرورة «التحول إلى المواطنة العالمية» «الكامنة»، بعض الشيء، وضمن هذه المنهجية الانعكاسية الصرف، أن تصبح «واعية»، وأن تعدل اللهجة العامة للآراء العامة (بيك، ٢٠٠٦، Beck).

إن عوامل الحركة والانسلاخ وعملية تمازج عدة ثقافات متصلة بعضها ببعض، تشكل إذاً جزءاً من المواطنة العالمية، من دون أن تصبح مع ذلك العناصر السائدة. تتشكل وجهة النظر الكوسموبوليتية أيضاً، بطريقة أخرى، مثلاً، كردة فعل على التقتير المفرط في منح الحقوق للأجانب. ويضع نقيض الطريحة الهجرة في مركز التفكير السياسي. ويؤكد أن الضيافة تتطلب مفهوماً تركيبياً للعدالة يحدد معايير الانتقال عموماً (حقوق المواطنة والإقامة والدخول). ويظهر التحدي من خلال عدم الاحتفاظ بهذه المجموعة القانونية للأعضاء الذين يشكلون الشبكات الخاصة للفعاليات المتجاوزة للقوميات- الكنائس والحركات الاجتماعية إلخ. لا تتطابق غايات مجتمع مواطَنة عالمية مع مطالب مجموعات أفراد. ومن الممكن دوماً، ضمن هذا الإطار، أن تتجاوز قيم عامة للضيافة مسائل الهجرة والتبادلات المتجاوزة للحدود (ديريدا، ١٩٩٧، Derrida). ولا يقلل هذا الأمر من ضرورة إخضاع هذه المطالب للضرورات السياقية لسياسة مساواة في الحصول على الحقوق (ڤان دن أنكر، ٢٠١٠، Van den Anker). ويبدو مشروعاً، على هذا الأساس أيضاً، البرهان على وجود إنسانية مشتركة، وبقول آخر، حول معنى شامل، شرط أن لا يقدم تعريفاً للعدالة. ويزيد مجتمع ما من فرص تقليص المسافات بين مراحل الأسى شرط أن تؤطر العدالة علاقات الندامة والتعاطف. ويُفسر جزء من القلق الذي يشعر به المهاجر، بالمقابل، من قبل المحبطين من العدالة الشمولية (بخاصّة أقنعة الحقوق الوطنية)، التي تجد صعوبة في تحديد الإطار الدستوري لاستضافة متجاوزة للحدود. تنتشر الدراسات حول المواطَنة العالمية بذلك، على دروب القلق الذي ينوّم الحيوات المتجاوزة

للقوميات، والمعزولة عن مواقع القانون. إن الحنين إلى وطن، مرض أنموذجي يرافق شروط الانتقال (المنفي، أو المعزول أو اللاجئ). وهو يُغرق الأفراد في أهوال الذكريات ويشهد بصعوبة المحافظة على معنى الهوية، حين ينهار نظام العالم المألوف، أو يبتعد، بكل بساطة (مات، ٢٠١١، Matt).

إذا ما تحرك نوع من القلق في قلب المواطنة العالمية، فتلك مقدمة أخرى يقول بها نقيض الطريحة. وتتطلب تجربة عدم الاستقرار في الواقع، دوماً تعريف وجهة النظر. ونجد هذه المعادلة، على المستوى المنهجي، في الحديث عن الحرب الكبرى. يبزغ خطاب الوحدة حول أوروبا أحياناً، ضمن إطار قومي، مختَرَق هو نفسه من منطق توسع يؤكد الصعود القوي لسياسة الهيمنة لدرجة تجد المواطنة العالمية الأوروبية المناضلة، للبعض، نفسها ضمن عملية تصحيح مستمرة، ترددها نزعة قومية جذرية يحملها الآخرون (فريفير، ٢٠٠٥، Frevert)، ويجوب، أحياناً، ممثلو «مواطنة عالمية ثقافية» (مثل ر.طاغور، R. Tagore)، مدركين أن تأثير الحرب الكبرى يتجاوز في أهميته النتائج المتوقعة لتصفية الاستعمار والاستقلال الوطني، العالم من أجل جمع المكونات الشمولية للثقافات، ويتمايزون عن «أصحاب النزعة التقليدية» الذين يطورون، بأنفسهم، التبادلات المتجاوزة للقوميات، عبر رفض الإيمان بجوهر الحضارات، أو عبر استبعاد النقد المبالغ فيه للإرث الغربي (زاخسنماير، ٢٠٠٦، Sachsenmaier). تعبر التنقلات المتجاوزة للقوميات هنا عن ديكور العمل المسرحي الذي ينتج وعياً بالانحلال المفاجئ للعالم، وبالانبثاق الموازي للروابط الاجتماعية غير المعروفة. ويمكننا أن نختار التمسك بهذه الخيمياء ضمن حدود مجموعة إقليمية (أوروبا) وربطها بالدور الذي تقوم به فيها أمة (ألمانيا)، وجعلها مستقلة، بالأحرى، عن التأثيرات الشاملة. وحين يتطلب الأمر إعادة بناء عالم مشترك على أنقاض ذاكرة رائعة، يكون بإمكاننا أيضاً، أن نبينّ أن الأوضاع الإبداعية تتمازج مع التصورات الغامضة للمجتمع- في نهاية المطاف. إن البعد السياسي لخيار

المجتمـع هـو ما يميـز (بالنسـبة إلى الملاحـظ) إعـداد وجهة نظـر المواطنة العالميـة، في مواجهة سلسـلة تجـارب متجاوزة للقوميـات، أو ما ينتج، على العكـس من ذلك، تركيبها (بالنسـبة إلى الممثل). وبـدل المعادلة الأولى بين أمة عضوية وتقاليد منحوتة في الرخام، يتصور المواطنون العالميون أشـكال التعـاون الدولـي على هـذا النحو. فـكل مهاجر يمـارس تجربـة الحاجة إلى القديم والخوف من الجديد والرغبة في المستقبل.

محاولة موجزة لحل المناقضات

ليـس المقصـود الاختيـار بيـن الطرائـح (جمـع طريحـة) والمناقضات. فليس هذا دور المنهجية المسـتخدمة هنا. ويسـاعد إخراج المناقضات، الذي تم وفاقاً لطريقة تشـحذ التباينات انطلاقاً من فرضياتها المسـبقة الفاعلة، على تحديـد المصطلحـات التي تحكم، بشـكل مسـتمر، عدداً مـن النزعات حول المواطَنـة العالميـة. غيـر أن فضيلـة النقد تثبـت أيضاً فـي تأثيراتها الكاشـفة، بالمعنـى الفوتوغرافـي للكلمـة. لأن المتناقضـات تُظهر، في نهايـة المطاف، قاسماً مشتركاً في معادلة الاستقلال والتضامن والتداول: ولنراجع.

يقوم مسـار النقيضة الأولى على هدف الاسـتقلال. يُعاش التساؤل حول التـداول ذي الطابـع البدوي، ويُحكـم عليه باعتباره بديلاً ممكنـاً لقاعدة هوية الانتماء. وهو يخص صيغة العيش التي تظهر أكثر انسجاماً مع رغبة إقامة رابط مباشـر بين الذات والكون- من دونِ المرور بالحلقة الوسـيطة للوطن. وحين ننقد الحلم بالاسـتقلال، فإننا نفعل ذلك كي نصرّف بالجمع نقيضه (التبعية)، وكـي نعيد إدراج الفرد وسـط سـيناريو أنسـاب اجتماعية ومدينيـة. وتتناقض صـورة المهاجر، رغم أنفـه، مع خيال المواطن العالمـي المتحرر من كل حق كمـا من كل واجب. ويشـكل الأفراد في مجتمع ما، دوائـر العمل. وعلى هذا المهاجـر، أيضاً، أن يعيد قاعدة التمييز التي توصّف المجتمعات الحديثة، إلى وجودهـا المتصـف بالعرَضية. كما عليه أن يجد الرابـط الصحيح بين المعايير

المرجعية للثقافة المشتركة في مجتمع ما والنظام المعقد للولاءات التي شكلها على مدى تداولاته.

ويحتل **التضامن** مركز المناقضة الثانية. ويندمج، من خلال هذا المسار، موضوع صيغ العيش الفردي في تفكير حول المعنى المشترك للإنسانية. فإما أن نفترض أن الفرد يتصور، خلال الانفعالات، الرابط بالجنس الذي يكون عضواً فيه، وتقوم الشفقة، عندئذٍ بدور مركزي في حلقة التعاطف الإنساني، بحيث أن من المطلوب هو أن تقوم الشفقة بتوسيع التعاطف، من خلال حذف وهم المسافة، وأن تقوم بدعمه من خلال تنمية معنى المسؤولية الجماعية. وإما أن نؤكد أن الشفقة تجهد في تجاوز المبررات الأنانية، وأن الأفراد يتأملون أنفسهم في المرآة التي تقدمها الشفقة لهم. في مثل هذه الحالة، نبين أن الشفقة لا تقدم أي جواب مُرضٍ على التساؤل الذي تحمله طبيعة التزامات المواطَنة العالمية، من أجل تعريف الشعور العام. ونقارن، بالأحرى، بين رؤية الالتزام الأخلاقي والعدالة الاجتماعية والشعور بالإحسان وتصورٍ للمساواة ومبدأ إنسانية التقمص الوجداني.

يقدم مفهوم **التداول**، فيما يخصه، مؤشر الترابط للنقيضة الثالثة التي تتعلق بهامش المفاوضات التي يمكن إقامتها بين التجارب الاجتماعية والنظرة التي نحيطها بها. وبما أنها أقل صرامة من سابقتيها، فهي لا تقابل بين توصيف التبادلات المتجاوزة للقوميات وتركيب وعي المواطَنة العالمية. وتعيد، بالأحرى، المعارف حول الحركات عموماً، إلى الأشكال الخاصة بالذاتانية- التي أربطها بوجهة النظر. تتمايز المواطنة العالمية والنزعة المتجاوزة للقوميات، بطرائقهما في تكوين علاقة تراتبية بين هذه العوامل. وتكون وجهة النظر صيغة داخلية للانتقال أحياناً، وتتشكل في قاع مستوياتها المختلفة. ويكون الانتقال منسجماً مع وجهة النظر أحياناً أخرى. فهو يشكل إطاراً للتفكير القلق المتعطش للمعايير. وتغلق مناقضة التداول، بذلك، مسألة مخطط تعريف ذاتانية ربما كانت مواطَنة عالمية.

وبذلـك تجتمـع المناقضـات الثـلاث حول تسـاؤل عـن الطرائـق، التي يكون فيها المرء ذاته يقود حياته في مجتمع مؤلف، في غالبيته، من أشـخاص مجهوليـن، قريبين أو بعيدين. وعلينا أن نعود إلى هذه الكلمة الأخيرة، بإيجاز فـي الخاتمة، لأنهـا تعيدنا إلى الفاعل الاجتماعي، وتسـمح لنـا بتحديد معنى النقد. وأقول، كي أركز على ما هو أساسي، إن المواطَنة العالمية تعيد أساليب سعي المرء كي يكون ذاته، إلى رغبة في عيشة اجتماعية مفروضة. وإن إحدى فرضياتها تقوم على أن أغلبية «من مواطني العالم» تعيش الصعوبة الأنموذجية «لوضع الاقتراب» (شـوتر، ٢٠٠٣، Schütz) حين تحط رحال مواطن ضمن مجموعة، ويسـعى لأن يقبل انضمامه إليها، ويتحمل ردود فعل سـوء الضيافة فيهـا. إن المواطنة العالميـة، باعتبارها مجموعة أفكار يوجههـا، بالطبع، حلم توافـق الـذات مع الآخريـن، ومثاليـة العلاقات الشـفافة. غير أنهـا، باعتبارها فسيفسـاء من المواقف والانفعـالات، فثمة ما ينخرها، وهـو متمثل في إدراك البعد عن العالم والشعور بغياب التسويات وبالاستقلالات الخادعة. وتضفي زيادة شـبكات التـداول، غالباً، الغموض على الاسـتعداد للتمسـك بالثقة في الحركـة الأبديـة. وتزيد التجـارب الاجتماعية البيئية والأوضـاع الانتقالية من قلـق الواصلين الجـدد الذين يجهلون كل شـيء عن الحيّز العـام الذي عليهم أن يعيشـوا فيه. وندرة هـم المواطنون الذي لا يعيشـون اليوم في حالات عدم الاسـتقرار هـذه ولا يمرون بتجـارب هذا الخرق حيث تنطلق دواليب البشـر. ربمـا أصبح الشـعور بالغرابة تجاه الـذات الملمح الرئيـس لوجودنا؛ إنه ثابت عالمنا الحالي، إذا صح القول إن الحدود التقليدية لما هو مألوف وحميمي لم تعـد موجودة (بومان، ١٩٩٧، Bauman). وينتمي مجتمع المواطنة العالمية، بهـذا المعنـى، إلى مجتمع مـن الأجانب ينتشـر فيه انطبـاع بتمايـز حتمي بين الـذات والعالم، وذلك شـرط توضيح أن هذا المجتمع نفسـه سـيبذل الجهد، فـي الوقت نفسـه، من أجل تعريـف معايير تقليص هذا التمايز- على مسـتوى الحقوق بخاصّة.

يدفع تأثير الشعور بغرابة الذات الفردَ إلى إيجاد المعادلة الأفضل بين وجهة النظر وتجارب اجتماعية، بين نوع من المعرفة وسلسلة استخدامات. وعليه أن يتوصل، بالتدريج، إلى تنسيق بين العالم الذي يفهمه والعالم الذي يعمل فيه. إن الرهان أنتروبولوجي وتفسيري في الوقت نفسه. وهو يرتبط بنوع من الأنتروبولوجيا، لأن المواطَنة العالمية ليست معرفة نظرية ولا استخداماً بسيطاً للعالم، «فهي تسعى، بالأحرى، إلى معرفة ذرائعية» لهذا الاستخدام، أي للأساليب التي «يدخل فيها كل فرد اللعبة» مسلحاً بوجهات نظره (كانط، ١٩٨٨، ١١). يرتبط الرهان بمنهجية تفسيرية، لأن لا أحد منا يملك رؤية شاملة تسمح له بالتوجه، بشكل مسبق، ضمن التركيب المعياري لثقافة غير معروفة. فكل إدراك هو، أولاً، موقت ومجزأ. ويتم اختيار التفاصيل التي نسعى إلى نسبتها إلى شمولية دلالية مفترضة، ثم ننطلق وراء عناصر جديدة يمكن أن تؤكد محاولتنا الأولى في القراءة الشاملة. وينفق المواطن العالمي وقته كله تقريباً، في تنظيم دخوله إلى العالم وخروجه منه، وفي استباق معنى عمله في نظر الآخرين، وفي أن يكون خارج اللعبة الاجتماعية ووسطها، في الوقت نفسه. ويتشكل الشعور العام، ويتطور، بفضل عملية الانتقال التجريبية هذه بين معرفة نظام معايير العالم واستخداماته. ونتسلح، في مواجهة المواطنة العالمية، من وجهة نظر ذرائعية، بالوسائل التي تجعل التعارض بين «النظري» و«العملي»، نسبياً. ونقلل، من خلال التركيز على التأويل الجزئي لاستخدامات العالم، من التعارض الذي أصبح مألوفاً بين «المواطنة العالمية من الأعلى» و«المواطنة العالمية من الأسفل». ونجد، من جديد، الدورين العامين للمنهجية النقدية المطبقة على عالم الخطابات، تلك المنهجية التي تحبذ الرهان، من جديد، على الصراعات بين الأنظمة القانونية وعلى النزاعات بين القدرات، من أجل توجيه الانتباه نحو أشكال حكم متناقضة تنتظر حلاً (انظر بداية المقال).

ومن زاوية أخرى، يبين تحليل المواقف الاجتماعية أن مسألة الحكم

تحتل لبّ النقد. ويجري السعي عندئذٍ إلى تعريف تصرفات الفرد في وضعية المواطنة العالمية، وإلى حصر الإستراتيجيات التي تسمح له بالخروج من المتاهة التي تشير إليها المناقضات . يعني المواطن العالمي إطلاق حكم في سياق حياة أيضاً، سياق لا يبدو مألوفاً، كما يعني التساؤل حول المضمون الانعكاسي لهذا الحكم. إنه محاولة إيجاد مكان في عالم غير معروف بواسطة فعالية قضائية. ويعيد المواطن العالمي الفرد الاعتبار للوظيفة النقدية للحكم في سياق وضع ما، من أجل تنظيم عمل، من دون أن يكون من الضروري دوماً، إعداد خطاب متوافق مع ذلك. وهو يرى أن على الحكم، أن يكون قادراً على القيام بدور يصله بالحياة، وأن يساعد على تفسير العلاقة التفاضلية التي يقيمها مع العالم، تلك العلاقة التي تكون، نزاعية تارة، وحيادية تارة أخرى، وتائهة في الغالب، على أنها لا تكون محايدة أبداً. ولا يستوعب المواطن العالمي حين يصل إلى حيّز اجتماعي مجهول، ما هو مختلف، بشكل مباشر، فهو يمنح، بالأحرى، قيمة للفرق حين يجده، وذلك من أجل تطبيقه في فهم العالم وفهم نفسه. والسبب في ذلك بسيط: ذلك أن الوجود الاجتماعي نادراً ما يُفسر، في نظره، من خلال مصطلحات العقد ووفاقاً لصورة الهوية. وبما أنه مضطر، في الغالب للانطلاق من الصفر، فهو لا يستعين بخيال المجتمع القائم والذي يتأكد وجوده في سرد أصوله- وفاقاً للنزعة العقدية الكبرى. يرى هذا المواطن أن المجتمع يتأسس، بالأحرى، ضمن تجارب التيه وغياب كل تناغم مسبق بين الأفراد والعالم. وليس النقد هنا بديلاً عقلانياً عن عالم معايير تغطيه الأوهام. كما أنه لا يُختصر في النضال ضد سلب السلطة. بالنسبة إلى الفاعل الاجتماعي الذي مر بتجارب المواطنية العالمية، بخاصّة حين لا يكون الانتقال أو الهجرة أو عدم توافر مكان إقامة ثابت إدارياً بسبب إرادي، فإن الشكل النقدي لأحكامه يتضمن مخاطر «حالة اللاكونية» (a-cosmie) إضافة إلى صعوبة بناء نظام أولويات بين غايات

الفعل. ويشـير النقد بالتوازي إلى الإلزام بالتفكير الانعكاسـي الذي يمكن أن يقدم لهذا العمل قواعد توجيهية مناسبة من أجل تسيير حياة.

وفـي عالـم تكتنف الاضطرابـات المتزايـدة أنظمتـه الاجتماعية، تصبح الغرابـة ضمنية أكثر. فهي لا تتضمن في العقول فقط، بل في فجوات شـروط الحيـاة المعاصرة أيضاً. فكيف نقيم، والحـال كذلك، رابط ثقة في مجتمع لا أحـد يعرف فيه نفسـه بشـكل صحيح، بل إنّ كل واحد يحتـاج إلى العديد من الغربـاء الذين يحيطون به كي يصبـح فرداً؟ إن المواطنة العالمية، القائمة على هذا القلق البنيوي لا تشير فقط إلى هدف مجتمع تنظمه قوة القوانين، ويحركه ميـل إلـى الكمال، وهي لا تقتصر أيضاً على الرغبة فـي بقاء أنظمة مجتمعات مسـتقرة- نظام سـلام عالمي تحكمـه حقوق الإنسـان، اتحـاد أوروبي يمثل مرحلة نحو حاكمية تتجاوز القوميات. وهو يوصّف مقاربة للإنسـانية انطلاقاً من صورها الملموسة وعاداتها المألوفة وأنظمتها المسرحية وهوامش عملها التـي تنتج من شـعور ثابـت بالابتعاد عن العالـم. لا يرتبـط المواطن العالمي عضوياً برؤية لتطور البشـرية، بمعنى وحيد ولا بنظام غايات مؤسساتية، كونه يشعر أنه في غير مكانه، وأنه يعيش بين غرباء، وأنه يشعر أنه غريب في العالـم. وتعلن المواطنة العالمية، عن نفسها، بشكل ذي دلالة، في مراحل أو سياقات التغيير، حين تُسـتهلك الروايات المنسقة وتهدد القبول التائه بالاستسلام أمام العزلـة والدمار وغيـاب التهذيب، وأمام ردود الفعل العدوانية. وهي تشـتمل علـى اضطرابـات فـي الوعي تنتج مـن حدث مؤسـس (مأسـاة تاريخية، نفي قسـري، هجرة داخلية). إنها ترسم، بشـكل متوازٍ، العديد من التصرفات التي تسـاعد على صنع أشـكال إعادة إصلاح أكثر مصداقيـة. إن المواطنة العالمية نوع من المحفوظات من أجل إعادة توجيه الذات في المتاهة الكبرى للبشرية، وهي لا تنفصل عن وعي بالأزمة التي تسعى دوماً إلى حلها.

مراجع

Appiah Kwame A., 1998, « Cosmopolitan Patriots », dans Pheng Cheah et Bruce Robbins (eds.), *Cosmopolitics: Thinking and Feeling Beyond the Nation*, Mineapolis, University of Minnesota Press, p. 94-115.

Arendt Hannah, 1986, « De l'humanité dans de "sombres temps". Réflexions sur Lessing », dans *Vies politiques*, trad. par Barbara Cassin et Patrick Lévy, Paris, Gallimard, p. 11-41.

Bauman Zygmunt, 1997, « The making and unmaking of strangers », dans Pnina Werbner et Tariq Modood (eds.), *Debating Cultural Hybridity. Multicultural Identities and the Politics of Anti-Racism*, Londres, Zed Press, p. 46-57.

Beck Ulrich, 2003, « Rooted cosmopolitanism: Emerging from a rivalry of distinctions », dans Ulrich Beck, Nathan Sznaider et Rainer Winter, *Global America? The Cultural Consequences of Globalization*, Liverpool, Liverpool University Press, p. 15-29.

— 2006, *Qu'est-ce que le cosmopolitisme?*, trad. par Aurélie Duthoo, Paris, Aubier.

Berlin Isaiah, 1969, « Two concepts of liberty », *Four Essays on Liberty*, Oxford, Oxford University Press.

Boltanski Luc, 2007, *La souffrance à distance. Morale humanitaire, médias et politique*, suivi de *La présence des absents*, Paris, Gallimard.

Boyne Roy, 2001, « Cosmopolis and risk: A conversation with U. Beck », *Theory, Culture and Society*, 18 (4), p. 47-63.

Clifford James, 1998, « Mixed feelings », dans Pheng Cheah et Bruce Robbins (eds.), *Cosmopolitics: Thinking and Feeling Beyond the Nation*, Mineapolis, University of Minnesota Press, p. 362-370.

Collins Randall, 2004, « Rituals of solidarity and security in the wake of terrorist attack », *Sociological Theory*, 22 (1), p. 53-87.

Derrida Jacques, 1997, *Cosmopolites de tous les pays, encore un effort!*, Paris, Galilée.

Dobson Andrew, 2006, « Thick cosmopolitanism », *Political Studies*, 54, p. 165-184.

Duara Prasenjit, 2001, « The discourse of civilization and Pan-Asianism », *Journal of World History*, 12 (1), p. 99-130.

Elias Norbert, 1991 [1939], *La civilisation des mœurs*, trad. par Patrick Kamnitzer, Paris, Calmann-Lévy.

Faist Thomas, 2000, « Transnationalization in international migration : Implications for the study of citizenship and culture », *Ethnic and Racial Studies*, 23 (2), p. 189-222.

Fiering Norman S., 1976, « Irresistible compassion : An aspect of eighteenth-century sympathy and humanitarianism », *Journal of the History of Ideas*, 37 (2), p. 195-208.

Fougeret de Montbron Louis-Charles, 2010 [1750], *Le cosmopolite ou le citoyen du monde*, Edouard Langille (ed.), Londres, Modern Humanities Research Association.

Frevert Ute, 2005, « Europeanizing Germany's twentieth century », *History and Memory : Studies in Representation of the Past*, 17 (1-2), p. 87-116.

Ginzburg Carlo, 2001, « Tuer un mandarin chinois. Des conséquences morales de la distance », *À distance. Neuf essais sur le point de vue en histoire*, trad. par Pierre Antoine Fabre, Paris, Gallimard, p. 165-180.

Hong Young-Susan, Jenkins Jennifer L., Kim Hoi-eun *et al.*, 2010, « Forum : Asia, Germany and the transnational turn », *German History*, 28 (4), p. 515-536.

Kant Emmanuel, 1988 [1795], *Anthropologie du point de vue pragmatique*, trad. par Michel Foucault, Paris, Vrin.

— 1992 [1798], *Projet de paix perpétuelle*, trad. par Jean Gibelin, Paris, Vrin.

Köhler Benedikt, 2006, *Soziologie des Neuen Kosmopolitismus*, Wiesbaden, VS Verlag für Sozialwissenschaften.

Linklater Andrew, 2007, « Distant suffering and cosmopolitan obligations », *International Politics*, 44, p. 19-36.

Lucrèce, 1993, *De la nature*, trad. par Janine Kany-Turpin, Paris, Aubier.

Lyotard Jean-François, 1983, *Le différend*, Paris, Minuit.

Marc Aurèle, 1962, *Pensées*, dans *Les Stoïciens*, Pierre-Maxime Schuhl (ed.), trad. par Émile Bréhier, Paris, Gallimard (coll. « Bibliothèque de la Pléiade »).

Markovits Claude, 2010, « Indian soldiers' experiences in France during World War I : Seeing Europe from the rear of the front », dans Katrin Bromber, Heike Liebau *et al.* (eds.), *The*

World in World Wars: Experiences, Perceptions and Perspectives from Africa and Asia, Leiden-Boston, Brill, p. 29-53.

MATT Susan, 2011, *Homesickness: An American History*, New York, Oxford University Press.

MONTAIGNE Michel de, 1978, *Les Essais*, 3 vol., Paris, Puf.

MOYN Samuel, 2006, « Empathy in history, Empathizing with humanity », *History and Theory*, 45 (3), p. 397-415.

NIETZSCHE Friedrich, 2001 [1878], *Humain trop humain (Un livre pour les esprits libres)*, dans *Œuvres philosophiques complètes*, Giorgio Colli et Mazzino Montinari (eds.), trad. par Marc Buhot de Launay et Robert Rovini, Paris, Gallimard, t. 3.

NUSSBAUM Martha C., 2003, « Compassion and terror », *Daedalus*, hiver, p. 10-26.

OSTERHAMMEL Jürgen, 2001, « Transnationale Gesellschafts-geschichte. Erweiterung oder Alternative ? », *Geschichte und Gesellschaft*, 3, p. 464-479.

PASCAL Blaise, 1991, *Pensées, Œuvres complètes*, Jean Mesnard (ed.), Paris, Desclée de Brouwer, vol. 6.

PAQUET Léonce (ed.), 1988, *Les Cyniques grecs. Fragments et témoignages*, Presses de l'Université d'Ottawa, Ottawa.

POLLOCK Sheldon, BHABHA Homi K., BRECKENRIDGE Carol A. et CHAKRABARTY Dipesh, 2000, « Cosmopolitanisms », *Public Culture*, 12 (3), p. 577-589.

ROUDOMETOF Victor, 2005, « Transnationalism, cosmopolitanism and glocalization », *Current Sociology*, 53 (1), p. 113-135.

SACHSENMAIER Dominic M., 2006, « Searching for alternatives to Western modernity-cross-cultural approaches in the aftermath of the Great War », *Zeitschrift für moderne europäische Geschichte*, 4 (2), p. 241- 259.

SCHILLER Friedrich von, 1958, *Schillers Werke*, Nationalausgabe, t. 27 (Briefwechsel, Schiller Briefe 1794-1795, G. Schulz Hg, Weimar).

SCHÜTZ Alfred, 2003 [1944], *L'étranger*, trad. par Bruce Bégout, Paris, Allia.

SENNETT Richard, 1979, *Les tyrannies de l'intimité*, trad. par Antoine Berman et Rebecca Folkman, Paris, Seuil.

SKRBIS Zlatko, KENDALL Gavin et WOODWARD Ian, 2004, « Locating cosmopolitanism: Between humanist ideal and

grounded social category», *Theory, Culture and Society*, 21 (6), p. 115-136.

URRY John, 2000, *Sociology Beyond Societies: Mobilities for the Twenty-First Century*, Londres, Routledge.

VAN DEN ANKER Christien, 2010, «Transnationalism and cosmopolitanism: Towards global citizenship?», *Journal of International Political Theory*, 6 (1), p. 73-94.

WERBNER Pnina, 2008, «The cosmopolitan encounter: Social anthropology and the kindness of strangers», dans *Id.*, *Anthropology and the New Cosmopolitanism: Rooted, Feminist and Vernacular Perspectives*, ASA Monograph 45, Oxford, Berg Publishers.

القسم الثاني

إظهار الخطأ

جان - پيير كاڤاييه
Jean - Pierre Cavaillé

من أجل استخدام نقدي للأصناف في التاريخ

«التاريخ استخدام الفردية عبر الشموليات».
پول ڤين، كيف نكتب التاريخ، ١٩٧١.

نرغب هنا في مواجهة مشكلة أساسية في كتابة الماضي، يجد كل مؤرخ نفسه في مواجهتها: إنها مشكلة الأصناف الواجب استخدامها من أجل توصيف النشاطات الاجتماعية والكيانات الجمعية التي يدرسها. ويبدو أن هناك مفهومين يسيطران في هذا المجال، يمكن أن نسميهما على التوالي الواقعي والاسمي (من دون أن نسعى إلى إقامة رابط مع الصراع الوسيطي الشهير، خارج هذين المصطلحين). ونرغب أن نبين هنا أن هذين المفهومين يقودان إلى مآزق. لم يأخذ المفهوم الأول حقه من التنظير إلّا قليلاً، غير أنه بقي، من دون أدنى شك، الأكثر استخداماً، وهو يقوم على العمل وكأن على الأصناف المعتمدة من المؤرخ أن تتلاءم تماماً مع بنية الحقيقة التاريخية المدروسة ونظامها، كما أن بإمكانها ذلك. أما الثاني والذي يمكن أن نسميه «تفكيكياً» (والذي يبدو لنا، وكأنه شكيٌّ بالضرورة، من وجهة نظر منهجية)، وهو، من دون شك، أكثر عمقاً وانعكاساً. ويقوم على اعتبار أن المؤرخ، الذي يعيد استخدام كلمات الماضي ويعيد توظيف البنى الخطابية الموروثة من المصادر، يقع حتماً ضحية إجراءات التزوير والوهم التي أُعدت في حمأة النزاعات من قبل فاعلي التاريخ، إستجابة لضرورات المعركة وإقناع الجمهور. وبعيداً عن هذه المقارنة بين ادعاء استخلاص الحقيقة التاريخية من

خلال بناء الأصناف التي تعتبر منسجمة مع الطريقة التي قامت عليها حقيقة الماضي، وتحديدها، من جهة، وإدانة التيه في عالم من الأوهام والأكاذيب التي تفصلنا بشكل قاطع عن الحقيقة التاريخية من جهة أخرى (إذا كانت هناك حقيقة تاريخية)، نريد أن نسعى إلى رسم طريق ثالثة، هنا. تقوم هذه الأخيرة على اعتبار صراعات الأصناف التي تظهر في المصادر مؤسِّسة للحقيقة التاريخية التي علينا دراستها. ويقوم هذا الموقف على اعتماد واقعة أن الحقيقة التاريخية المعينة هي نتاج لعلاقات نزاعية بامتياز (وما يرافق ذلك: من مفاوضات وحلول وسط) بين أفراد ومجموعات يتمظهرون ويعملون من خلال اللغة. سواء ارتبط الأمر بالمتابعة عن قرب لجهود المتخاصمين من أجل فرض بعض التسميات على معارضيهم، ومن أجل إطلاق تسميات ذاتية على أنفسهم. ونظن أن هذه وسيلة لتجنب الخطأ القائم على اعتبار المصطلحات التي نطلقها عليها فاقدة لكل مسند إليه حقيقي[1].

الأصناف التأريخية الداخلية

تتم عملية التصنيف، من وجهة نظر المؤرخ، من خلال مصطلحات مستقاة من المصادر نفسها (الداخلية) أو مستعارة من خلال خطابات ومعارف معاصرة (خارجية). ويستخدم الباحث، في الغالب، هذا المفهوم أو ذاك، بخاصّة حين يسعى إلى إنتاج تعاريف - حين أعيد تصنيف «لوطيّي» النظام القديم في التاريخ الفرنسي باعتبارهم «مثليين»، مثلاً، أو حين أعاد التاريخ الماركسي تصنيف التسول باعتباره «البروليتاريا الرثة». إن أحد ردود الفعل الأكثر شيوعاً يتمثل في التعبير عن عدم الرضا عن عمليات إعادة التأهيل للأصناف هذه، والتي كانت عبارة عن عمليات ترجمة وتفسير في الوقت نفسه. ونلفت بذلك

(١) يدين هذا التفكير بالكثير لحلقة بحث جماعية لمجموعة البحث المتعددة الاختصاصات حول تاريخ الظاهرة الأدبية في مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية، والمخصصة لموضوع «الكتابة والعمل» (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩). ويصدر قريباً كتاب يحمل هذا العنوان.

إلى أن صنف اللواطة، في اللغة القانونية للقرن السادس عشر، يتجاوز كثيراً ما نفهمه اليوم من المثلية الجنسية، أو أن المتسولين لا يمكن أن يُفهموا بشكل مناسب على أنهم بروليتاريا رثة في حقبة سابقة للتصنيع.

ومع ذلك تثير إعادة الاستخدام التأريخي للمقولات الفاعلة في المصادر، مشكلة معرفية شائكة، نرغب هنا في مواجهتها من خلال التركيز على التصنيف، عبر فعل التسمية، إنها مشكلة المجموعات والجماعات البشرية، كما تندرج في الوثائق، وكما تستعاد في نص التاريخ. ذلك أنه من شبه المستحيل، في الواقع، بناء تحليل تاريخي، أو تأليف سرد تاريخي من دون اللجوء إلى الأصناف التي تسعى إلى منح الموضوعية لتسميات تستخدم في المصادر، من أجل إدانة المجموعات الاجتماعية أو نزع الشرعية عنها، ومن أجل تكوينها على شكل مجموعات منفصلة أولاً، من خلال تهمة تخريب المعايير عموماً (التقليدية والدينية والأخلاقية والسياسية والفكرية، إلخ) المعترف بها. لنفكر أولاً بكلمة مثل (marrane) التي تستخدم للشتم المباشر (خنزير)، أو كلمة «arrabiati» (مسعورون) التي تعني المعارضين أنصار «آل ميديتشي» في ساڤونارول (Savonarole)، وهي كلمة «مسعورون» نفسها المستخدمة في أثناء الثورة الفرنسية للإشارة إلى الثوريين الأكثر جذرية. وتعتبر التسمية، في هذه الحالات شعاع اتهام سياسي، كما تعتبر تحدياً واستفزازاً أو علامة إذلال تجاه الهدف، وفي جميع الأحوال، إنها تعتبر سلاحاً في نزاع، كما هي في الوقت نفسه محرك تحديد ومكوِّن مجموعات، بالنتيجة، ومخترع لها بالنتيجة.

يفترض هذا التفكير، بذلك أولاً، «مساراً نقدياً ذاتياً». ونود لفت الانتباه إلى مسألة أن المؤرخ يميل، في الغالب، إلى نسيان أن الأصناف التي يستخدمها تبقى تابعة، سواء في مضمونها كما في وجودها التصنيفي نفسه، للأسماء التي أُنتجت في حمأة النزاعات المتأتية هي نفسها عن التفاعلات النزاعية. ويبدو لنا هذا النقد، أو هذا النقد الذاتي، وقد تملك خصائص استكشافية.

يعيدها الانتباه للأسماء، في الواقع، إلى الوقائع التاريخية، بدل أن يبعدنا عنها. وبعيداً عن أن يقودنا هذا النقد إلى تاريخ للمفردات والتصورات أو المفاهيم المبعثرة لتاريخ الممارسات والأفعال البشرية، فإنه يضطرنا إلى بناء تاريخ اجتماعي لممارسات التسمية والتصنيف، حيث تساهم أفعال القول، بشكل تام، بالتفاعلات التي تشكل لحُمة حياة البشر في المجتمع نفسه. ذلك لأن التسميات النزاعية تجعلنا ندرك بشكل ملموس وتجريبي فعالية النزاعات الاجتماعية والثقافية والأيديولوجية التي تجمع بين الفاعلين في التاريخ وعلاقاتهم غير المستقرة في السيطرة والتحالفات والحلول الوسط التي تجمعهم في اختلافاتهم وخلافاتهم.

علم اللغة الاجتماعي للتسميات ونظرية التصنيف

تنطبق نظرية التسمية في علم الأداء بشكل جيد جداً على الطريقة التي نحاول من خلالها أن نعالج مسألة تسمية المجموعات ضمن الأزمات:

> لا تعني التسمية أن نحدد مكاننا تجاه الموضوع، فقط، إنها أيضاً اتخاذ موقف تجاه التسميات الأخرى للموضوع نفسه، والتي من خلالها يتخذ المتكلمون موقفاً؛ إنها بالنتيجة اتخاذ موقف تجاههم (سيبلو، ١٩٩٧، ص ٥٥، Siblot).

ويتخذ الفاعلون- المتكلمون موقفاً في جميع أفعال التسمية مهما كانت الموضوعات المطروقة، كما يتخذون مواقف بعضهم من بعض، بخاصّة حين تكون «الموضوعات» المسماة موضوعات لغوية، أفراداً أو مجموعات بشرية. تبدو لنا هذه المقاربة للتسمية، التي تأخذ شكل ممارسة اجتماعية، فعالة جداً من أجل التوصيف المتزامن لواقعة أن هذه الأسماء تشكل موضوع نزاعات وتبادلات مستمرة، ولقدرتها الكبرى على تغيير معناها في الحيز الاجتماعي (وفاقاً لموقف المتكلم) وفي الزمن.

تتعارض هذه المقاربة بشكل كامل مع مفهوم التسمية بمعنى تصنيف

الواقع. إن مفهوم «الممارسة» (Praxèmes) الذي يحل محل الرمز السوسوري (نسبة إلى فردناند دو سوسور) يشهد بذلك، فقد سمي كذلك لإظهار أن إنتاج المعنى إنما يتم ضمن السلوك اللغوي (تُعرَّف «الممارسة» على أنها «أداة إنتاج المعنى»)، وندرك بذلك، من مفهوم الممارسة، وبشكل عفوي، أنه يعني الممارسة الاجتماعية المرتبطة بجميع الممارسات البشرية، في مواجهة كل نزعة شكلانية. إن فعل التسمية، في إطار علم الأداء، لا يمكن أن يفهم هكذا إلّا ضمن التفاعلات بين متكلمين اجتماعيين يواجهون بعضهم بعضاً. إن هذه التفاعلات نزاعية في العمق حتى حين تقود إلى إعادة التفاوض وإلى ترتيبات مستمرة، ضمن ما يسميه منظرو علم الأداء «التحيين» أي فعل التسمية نفسه في حمأة الحياة الاجتماعية: «إن إنتاج المعنى الذي يعود إلى الممارسة اللغوية، يتم ضمن العلاقة مع الممارسات الاجتماعية الأخرى، التي تقوم الممارسة اللغوية بتشذيبها».

تتوضح هذه الملاحظة من خلال الطريقة التي ينعت من خلالها عامل منجم مضرب من لوديف (Lodève)، مجيباً عن سؤال عالم لغة، «جماعته» و«آخرون» بنبرة نزاعية، ليشير بذلك إلى أولئك الذين، كمثله، قد اختاروا الإضراب الفعلي - «المضربون» - وجميع العمال «الآخرين»، «الثعالب»، أولئك الذين يرفضون الإضراب، أو يقومون بإضراب سلبي - نستخدم مصطلحات الباحث - يلاحظ الكاتب الفروق الكبيرة في التصنيف التي أدت إليها أفعال التسمية هذه، في علاقتها مع التمييز بين مضربين وغير مضربين الذي فرضه الخطاب المسيطر المعتمد من قبل عالم اللغة بشكل عفوي في مواجهة التصنيف واللغة الخاصة بمن يجري عليه البحث (برس، ١٩٩٣، ص ٥٥، Bres).

تقدم النظرية التفاعلية للانحراف في علم الاجتماع والتي أعدها هوارد ساول بيكر (Howard S. Becker)، ضمن هذه الأدوات، التي نحاول أن نتسلح بها من أجل مواجهة ظواهر تسمية المجموعات وتأثيراتها التأريخية، إضافة ثمينة لنظرية الأداء (Théorie praxématique) في التسمية. وتعتبر

هـذه المقاربة في صيغتها الدارجـة، باعتبارها نظرية تصنيـف، فيما يراها بيكر (١٩٨٥) خاطئة (abusive)، تسـميةَ الانحراف نتيجة للتفاعلات الاجتماعية، وليسـت تصنيفاً لواقع مبني بشكل مسبق (وليست إنتاجاً لحقيقة اجتماعية من خـلال التصنيف[١] على عكس ما يراه نقـداً دارجاً). إذ يعاد تكوين المجموعة المنحرفـة مـن خلال التسـمية التي تحمـل الإدانـة، وجميع الإجـراءات التي ترافقها، من اضطهاد أو نفي أو تهميش (لأن المجموعة تتكون في الغالب، إلّا أنها تأخذ شكلاً آخر قبل إدانتها (أنظر لاحقاً).

يكتـب بيكـر: «إن المنحـرف هـو من يطبـق عليه هـذا التصنيـف بنجاح، والسلوك المنحرف هو الذي تلصق به الجماعة هذه الصفة» (١٩٨٥، ص ٣٣). وبقـول آخر، ليس هنـاك من انحراف في ذاته، ويعتبر منحرفاً، في الجوهر، من يتلقى اسم هذه الصفة في مجتمع ما: مدمن، منحرف، زنديق، إلخ. ولا يشكل الانحراف أبداً موضوع توافق تام. ذلك أن المنحرف يعترض أولاً، بشكل عام علـى جـزء من الانحـراف الذي يهتـم به أو عليه كلـه. أضف أيضـاً أن بإمكان التسميات المنسوبة إلى الانحراف، أي بإمكان الأسماء نفسها، وفاقاً للمتكلم، أن تدل على أفراد أو مجموعات متميزة، أو أن ترد، بشـكل انتقامي على الذين صنفوها أنفسهم، ذلك أن استخدام الاسم الذي يحمل التهمة نفسها يمكن أن يستخدم بدرجة عالية من الجدة أو بدرجة عالية من التسامح، أو بسخرية تامة، كما يمكنه أن يصبح التعبير العام عن الفخر. إن الظواهر المعروفة تحت اسـم «زواج المثلييـن»، على سـبيل المثال، قد بدأت على شـكل مطلب اسـتخدام التعبير الملطف السـاخر «مثليّ» الذي كان قد اسـتخدم، فـي البداية، من أجل السـخرية من التصرفات الجنسـية المعتبرة شـديدة «التحرر» ثم للإشـارة إلى المثليين الجنسيين في انكلترة.

---

(١) أنظـر حول هذا الموضوع ملاحظـة لاكاز التوضيحية (Lacaze ،٢٠٠٨). يبدأ المقال بإعادة للنقاشـات حـول النظرية المعروفـة بالتصنيف، بدءاً من المدرسـة التفاعليـة الأميركية حتى يومنا هذا.

غير أن بيكر يلح بخاصّة، على واقعة أن ظواهر الانحراف تؤدي إلى تفاعلات ثابتة لدى أولئك الذين يعملون أولاً على تحديد تسميته كما هو، ويضعون نصب أعينهم ملاحقة المنحرفين (إنهم مقاولو الأخلاق) والمجموعات المستهدفة نفسها (التي لا تكف عن الرد وإعادة تعريف نفسها وفاقاً لهذه الهجمات)، ومجموع المجتمع الذي يعود إليه في النهاية رفضه وإجهاض مشاريع الإصلاح الأخلاقي، في نهاية المطاف. لذلك من الهام جداً، في جميع الأحوال «دراسة جميع الأطراف المشاركة في موقف وكذلك علاقاتها» (بيكر، ١٩٨٥، ص ٢٢٤).

الفخ «الاسمي»

يبدو هذا التصور التفاعلي للانحراف، الذي يعتبر، في الوقت نفسه، تصوراً تفاعلياً للتصنيف، وللتسمية النزاعية إذن، مفيداً جداً من أجل تجاوز ميل تحريفي قوي (نستخدم هذا المصطلح بطريقة حيادية جداً على أنه تحريف قاس لرواية تاريخية صلبة) يتعارض بكل تأكيد مع كل «واقعية» للتسميات، غير أنه لا يرى في التسميات سوى أسماء، أي تصورات زائفة، ما يقوده إلى التقليل من أهمية المسار الفعال لاختراع الواقع التاريخي الذي تشكل فيه الأسماء جزءاً فعالاً ومكملاً. لقد جرى انتقاد هذا الموقف، غالباً، باعتباره «اسمياً»، رغم أنه لا يشكل من حيث المبدأ شيئاً تجاه «النزعة الاسمية» الوسيطية التي واجهت النظرية «الواقعية» للشموليات، معتبرة هذه الأخيرة، كلمات بسيطة، ومؤكدة الطبيعة الفردية لكل واقع[1].

ويظهر لنا، عبر هذا المثال، ما يميز بعض المقاربات المعاصرة للهرطقة، باعتبارها «اختراعاً» فردياً للسلطات التي تحددها وتتابعها. من المؤكد أن باستطاعتنا أن نتفق مع جوليان تيري (٢٠٠٢، ص ١٠٥ Julien Théry)،

(١) لنقل، بشكل عام، إن «النزعة الاسمية» كمصطلح كما مصطلحات «التحريفية» أو «الوضعية» تستحق الدراسة باعتبارها أصنافاً نزاعية ضمنية في الخطاب التأريخي.

حول واقعة «أنه، وفيما يتعلق «بالهرطقة» لا تعني الإشارة إلى تأثيرات الكلمة باعتبارها وسيلة تثبيت للشيء، تطويراً لنزعة اسمية متطرفة». تُقدم الهرطقة في هذه الدراسات على أنها «إنتاج» لخطاب رجال الدين والقضاة، أو أنها «إنشاء نصي». ويعكس تعريفها وتوصيف خصائصها، بذلك وبشكل خاص، إن لم يكن حصرياً، اهتمامات رجال الدين والبابوية ووساوسهم وهواماتهم وإستراتيجياتهم: ذلك أن المجموعات المسماة هرطقية، ضمن هذا المخطط، محصورة بحكم الواقع، ضمن سلبية الضحية، ومعفاة من «الأخطاء» التي تتهم بها، وكذلك من كل سلوك ومن كل اقتناع شاذ ومنحرف، إن لم يكن بسبب الخمول أو النزعة المحافظة (رفض الأنموذج الجيورجي الجديد في الفصل بين رجال الدين والعلمانيين، إلخ[1]. ويظهر الهراطقة في النهاية على شكل صفحة بيضاء كتبت عليها السلطة الدينية وعدالة محاكم التفتيش ما طاب لها.

إن اختزال الهرطقة هذا، بل إلغاءها، قابل للنقد على المستوى الأخلاقي كما المنهجي. فمن وجهة نظر أخلاقية، في الواقع، تؤدي هذه المنهجية إلى إلغاء «الهراطقة» مرة ثانية، من خلال استبعاد فكرة أنهم كانوا ذوات فاعلة في انحراف أو انشقاق واعٍ. بخاصّة وأن هذا الانشقاق لا يتطابق مع التصور الذي تقدمه عنه السلطة الكنسية، مما لا يؤثر في وجوده حتى حين يواجه المؤرخ ندرة المراجع أو صمتها. تنسى المقاربة التي ننتقدها هنا، من وجهة نظر منهجية، قاعدة أنتروبولوجية أساسية: لا يمكن وصم مجموعة بشرية بالسلبية، أي بأنها لا تنتج خطاباً من ذاتها، وبأنها، وبشكل أعم، لا تصنع تاريخها، حتى ضمن المواقف التي تتعرض فيها إلى أقصى درجات الاضطهاد والإبادة (وهذا ما لا

---

(١) إنه، مثلاً، اتجاه مؤلف جماعي زيرنر (Zerner, 1998) . فعلى الرغم من أن الغاية المنهجية تبقى حذرة إلى حد ما، في الانطلاق من «فرضية ترى أن الأدب المعادي للهرطقة هو إنشاء خطابي كنسي أكثر منه انعكاس مباشر للقضايا التي أثارتها الهرطقة» (م ن، ص ١٠). أنظر ملاحظة برونون (٢٠٠٠، ص ٨١-١٠٠، Brenon)، وروكبير (Roquebert ،2005)، حول المقتضيات المنهجية المختلفة عن مقتضياتنا.

يجعل منها مع ذلك طبعاً - غير أن علينا أن نبتعد عن النزاعات غير المجدية - وبأية طريقة كانت، أداة منتجة للاضطهاد والإبادة).

وكما يبين ذلك علم الاجتماع التفاعلي، فإن إنتاج الانحراف يتطلب المواجهة بين ثلاث مجموعات متميزة أقله، وبدقة أكثر،بين ثلاث مجموعات يتم التمييز بينها في حمأة التفاعل النزاعي: مجموعة المتهَمين ومجموعة المتهِمين ومجموعة الجمهور الذي يأخذ موقف الحَكَم. وعلينا أن نذكر أخيراً أن معظم المجموعات الموصومة كانت موجودة اجتماعياً قبل وصمها وقبل تسميتها. فالشيفرات اليهودية كانت موجودة، بالطبع، قبل اضطهاد اليهود، باعتبارهم خنازير، في إسبانيا القرن السادس عشر، وكذلك الحال بالنسبة إلى التيار الإيراسموسي (نسبة إلى الفيلسوف إيراسموس Erasmos) قبل أن ينطلق الاضطهاد ضد **الألومبرادوس** (Les alumbrados)[1].

غير أنه، حتى حين نستطيع القول أن ليس بقدرتنا أن نستشهد بـ«مجموعات موجودة بشكل مسبق»، بالمعنى الصحيح للكلمة، أو بمجموعات تشكلت بعد ذلك، من الممكن أن نؤكد أن هناك دوماً عدم توافق وانشقاقاً ونزاعاً لصيقاً بكل حياة اجتماعية. وذلك هو البرهان الرئيس ضد الغواية التبسيطية والمتفردة التي تقوم على استبعاد إمكانية الانحرافات الوثوقية والعقائدية الأساسية نفسها (ما من مكان لشريعة ثنائية في نظام وحداني، ولا لملحدين حقيقيين في مجتمع مسيحي، ولا لجمهوريين في فرنسا مستبدة، إلخ) تحت شعار «ذهنية» ثقافة أو حضارة محددة.

إن التأكيد على تفاهم واتفاق عام ووجود ثقافة أحادية وذهنية وحيدة، هو أولاً فعل تفرض سلطة ما نفسها من خلاله، سواء كانت هذه السلطة دينية أو سياسية أو تاريخية تسجيلية. إن مسارات التجريم لم تأت بذلك قطّ، من العدم، إنها الاستغلال المتطرف والكاذب، بالقدر الذي نريد، من

(١) أنظر برونون (٢٠٠٠، ص ٨٤) حول الكاتار.

قبل الأفراد والمجموعات والمؤسسات المسيطرة لنزاعات كامنة أو معلنة. لم توجد المشعوذات، طبعاً بالمعنى الذي مارسن فيه بشكل حقيقي السبت (اجتماعهن مع الشيطان) وعقدن اتفاقات معه، غير أن استمرار الطقوس الزراعية والممارسات السحرية الغريبة جداً عن المسيحية المؤسساتية أو التي لا تربطها بها أية علاقة، تؤكد وجود خلفية حقيقية للممارسات المنحرفة من دون أدنى شك، والتي نجدها جاهزة، بمعنى ما، ونجد وجودها ضرورياً أيضاً، كي نستطيع انجاز مسار الشيطنة المشعوِذة.

ونستطيع القبول بأن الانحراف نتاج خطاب السلطة التي تصنفه كما هو، شرط القبول بأن الثقافة الإنسانية هي نتاج دائم للممارسات والخطابات والقناعات المنحرفة في علاقتها مع المعايير القائمة التي لا تتوقف عن التحول. وإذا اعتبرنا التنوع والانزياح معطيات ثابتة، بشكل دائم وفي كل مكان، سنقبل أن الظروف تبقى دوماً قائمة من أجل مطاردة المشعوذات، وتصنيع الهراطقة والمنحرفين. ولا يبقى بذلك معنى للقول الدقيق، باختراع الانحراف من العدم.

سلطة الأسماء

ما إن يتم تثبيت هذه المبادئ الأولية حتى نقبل، من دون تناقض، أن يقرر فعل التسمية، باعتباره مسلّمة عامة، وإذا ما توج بالنجاح (أي إذا ما قبله عدد كبير من المتكلمين) وجود المجموعة التي يسميها، الفاعلُ، أيا يكن، الذي يقوم بهذه التسمية (الخصوم أو أعضاء المجموعة نفسها)، ومهما كان الرهان المباشر لهذا الفعل: تشويه سمعة الآخر، وإدانته وتهديده، أو، على العكس، الإعلان عن النفس وتقديم النفس أمام الآخرين. بذلك يمكننا التأكيد أن مجموعة لا يمكن أن تكون موجودة قبل تسميتها، **على الشكل الذي يفرضها الاسم عليه، لأن الاسم لا يعني هوية فقط، بل يكونها** ويشكلها.

ومع ذلك، لا نشهد اختراع أو إظهار جوهر مشترك، ذلك أنه ليس هناك،

فـي حلبـة الكلمات مـنْ معنى واحـدٍ ومعتمدٍ. إن مـا يفخر بعضهـم بوجوده، يصبح، في فم الآخرين، في اللحظة نفسـها أو في زمن آخر (مع أخذ العلم أن هـذه الأوقـات يمكن أن تكون أكثر قصراً، كما أكثر طولاً) من أسـوأ الشـتائم، ويمكـن أن يظهر في بعض الظروف من أكبر الأخطار على سـمعة من يدفعون ثمنـه وحياتهم. والتاريخ السياسـي للقرن الماضي، كمـا لقرننا، مليء بالأمثلة علـى ذلك: الشـيوعيون والفاشـيون والفوضويون والليبراليـون والمحافظون والبيئيـون، إلخ. إذا نحن أهملنا الحديث عن تسـميات المجموعات البشـرية التي نسبت إليها هويات عنصرية أو عرقية: يهود، غجر، إلخ.[1]

ولكن هل هناك، في الاسـتعمالات التأريخية الضرورية طبعاً، لهذا النوع مـن الأصناف، شـكل كتابـة يمكن أن يحيِّد شـحنتها النزاعية وإحبـاط قدرتها الجرمية، أو على العكس من ذلك، قوتها المقدسة، والتي لا يمكن أن تبلعهم، أولاً، مـن خـلال الواقعـة نفسـها التي ترى أن هذه الأسـماء كانـت، وهي، في الواقع، لا تزال موضـع رهان لامتلاكات نزاعية ومتناقضة؟ نقترح، بكل طيبة، أن تقوم الإمكانية الوحيدة للمحافظة على مسـافة ما بين الاسـتخدام التصنيفي للأسماء وقوتها النزاعية، على محاولة توصيف هذه العقدة النزاعية نفسها، في استمراريتها (أي أن نجعل منها سرداً إذن) وعلى القيام بتحليلها.

ولا يكفـي طبعـاً أن نبدأ، من أجـل القيام بذلك، كما نرى هـذا الأمر، مع ذلـك، في العديد مـن المطبوعات، وكما تقوم بذلك المذكرات الموسـوعية، بعمليـة تدقيق «لأصـل» المصطلحات، تقتصر عموماً علـى تلخيص نقاش أو

---

(١) قـدم بابـوف (Babeuf) هـذه الملاحظـة حـول مجموع المفـردات: «ذلك هو حـال قاموس القصـور والحصـون والمنازل، إذ إن التعابير نفسـها تُقـدم دوماً، تقريباً، عكـس الدلالة التي نجدها في الأكواخ». مجلة خطيب الشـعب (*Le Tribun du peuple*) العدد ٣٦، ٢٠ فريمير من السـنة الرابعة (١١ ديسـمبر ١٧٩٥) ص ١١٦. اقتبس من المقالة الهامة لموريس تورنييه من أجل تاريخ اجتماعي للمفردات كلمات من أجل الإضراب. أحاديث في علم الاشـتقاق الاجتماعي (١) باريـس كلينكسـيك، ١٩٩٣، ص ٧-١٥ وهنـا، ص ١٠. تلخـص هـذه العبارة، من جهة أخرى، بشـكل مناسـب خط دراسـة المجلة الضرورية التي يديرها تورنييه (Tournier): كلمات.

نزاع حول الأصول («هل تعني كلمة كاتار (cathare)، نقياً» أم عابداً للشيطان على شكل هر؟) قبل الانتقال من الكلمة إلى الشيء عبر تقديم الملامح الموضوعية التي تسمح بتعريف هوية المجموعة، والشروع بتاريخها الإيجابي. وهكذا فقد عُرف «الكاتار» من خلال مرونة معتقداتهم وممارساتهم الخاصة (Consolament, etc.)، (طقس كاتاري)، وهكذا نستطيع أن نسرد تاريخهم منذ الأصول البوغوميلية (Bogomiles) (المفترضة أو المشكوك فيها) حتى الاضطهادات العسكرية أو اضطهادات محاكم التفتيش من القرن الثالث عشر وحتى الاستئصال النهائي. وعلينا بالتأكيد أن نقر أنه من أجل الشك بهذه الهويات المعاد تصنيفها، وهذه الروايات القانونية «الكبرى»، يصبح عمل التأريخ ثميناً، سواء كان تفكيكياً أو «اسمياً».

لقد عرفنا أن «الكاتار» المزعومين لم يطلقوا على أنفسهم هذا الاسم قط، بل كانوا يقولون عن أنفسهم «الرجال الصالحون» و«المسيحيون الصالحون». من البديهي أن تكون مسألة التسمية الذاتية ونزاعاتها مع التسميات الخارجية أساسية، إلّا أنها ليست إشكالية إلّا فيما ندر: إذ يبقى «الكاتار» «كاتاراً»، وكأن المطلوب، أيضاً ودائماً، استخلاص الهوية الأساسية للحركة. ويُعتمد في هذه المهمة، غالباً، على أصل الاسم، غير ذلك يتم ضمن البحث عن الأصل الأصلي الذي يكشف تماماً جوهر الحركة أو المجموعة التي ندرسها.

وعلى عكس هذه النزعة الكراتيلية (Cratylisme) التأريخية، الأكثر انتشاراً مما نتوقعه، لا تأخذ علوم اشتقاق الكلمات والنزاعات حولها، في المنهجية التي نود أن نقترحها هنا، من معنى إلّا بالقدر الذي تُستدعى فيه، في المصادر، من أجل إثارة النزاعات أو تغذيتها، والتي تُعتبر التسميات تعبيراً عنها وتجسيداً لها. عندئذ، وفي كل لحظة من التحليل والسرد التاريخي، وليس في الإعداد، يتدخل الانتباه في طرائق تسمية المجموعة وفي عمل كل ما يساهم في تعريفها، ذلك أن هذه الأفعال اللغوية تساهم بشكل كامل

في حقيقة ما تسميه، أي إن لها تأثيراً على حياة وموت الأفراد الذين ينسبون إلىهويةالمجموعة.

ونود أن نمتحن الأفكار السابقة من خلال الاستخدامات النزاعية، وإعادة الاستخدام التأريخي لتسميتين من العصر الحديث: إنها تسمية «إباحي» (libertin) وتسمية «الساعي للمساواة» (niveleur). إن دراسة التسمية الأولى تسمح بتحديد تحليل نقدي لصنف شيء، من خلال العودة إلى استخداماته النزاعية المتنوعة في المصادر. أما دراسة التسمية الثانية فتسمح لنا بتركيز انتباهنا على ظاهرة حاضرة في الحالة السابقة، وبشكل خاص، تتمثل في تملك لهوية تسمية شائنة.

في البحث عن الإباحيين

ظهر في سنة ١٨٨٠ صنف «الإباحيين»، في عناوين كتب التاريخ الأدبي للإشارة، بشكل رئيس، إلى مجموعة من الكتاب الفرنسيين، في القرن السابع عشر يجمعهم خروجهم على الأعراف وتحررهم تجاه الدين القائم، وتجاه المعايير السائدة في مجتمع «القرن العظيم»، بشكل أوسع، ما اضطرهم إلى الحديث همساً. ويشير عنوان طليعي لجاك دوني (Jacques Denis) إلى الأسماء: غاساندي، غابرييل نودي، غي باتان، لاموت لوڤايي، سيرانو دو برجوراك[1]. (Gassendi, Gabriel Naudé, Guy Patin, la Mothe le Vayer, Cyrano de Bergerac).

إلّا أن ما يجمع الإباحيين في هذه المؤلفات هو شيء مرتبط بشكل قوي بخروجهم على الأعراف، وبحريتهم النزقة، وبميلهم إلى التجاوز، وربما، تخفّيهم، بخاصّة: إنه خلل «في الحس الأخلاقي». يُقدَّم الإباحيون، في الواقع، على أنهم فصل من تاريخ «الشعور الأخلاقي» في فرنسا النظام

(١) دوني (Denis، ١٨٨٤)؛ غروسيه (Grousset، ١٨٨٦)؛ پرّنس (Perrens، ١٨٩٦).

القديم، إنه تاريخ يرغب في أن يكون وسيلة لفهم تنوع الأحاسيس الأخلاقية في الزمن (يمكننا أن نكشف فيه، على ما يبدو، مقدمات تاريخ الذهنيات، وتاريخ الانفعالات، الأكثر حداثة)، وكذلك تقدمها، مما يسمح له إصدار أحكام أخلاقية على البشر. يبدو لنا هذا التاريخ، في الواقع، من خلال نظرة ارتدادية، أخلاقياً بشكل كبير، إلّا أن هذا لا يمنعه من أن يقوم بدور حاسم فيما يفهمه التاريخ التسجيلي من كلمتي إباحيين وإباحية. يظهر «الإباحيون» في هذه المؤلفات الأولى، في الواقع، من خلال ملامح سلبية بشكل أساسي، لا تخص العادات، بدرجة أولية، بل الرذائل الفكرية والأخلاقية معاً: العقول الوضيعة، الجبن، ضعف الإرادة، الكسالى والخانعون، الذين يدمرون سراً المبادئ الدينية والسياسية والأخلاقية «للقرن العظيم»، من دون أن يجسدوا قوة إيجابية للتغيير والتجديد[1].

من المؤكد أنه قد أعيد الاعتبار للإباحيين منذ ذلك التاريخ، كما سعى عدد من مؤرخي الأدب والأفكار لإظهار جسارة منهجهم النقدي، وغناهم المعرفي وأصالة فكرهم. ولا يمنع هذا من القول إن الفهم الأول السلبي «للإباحيين» قد ألقى بثقله على الطريقة التي حُددت بها هذه الفئة وعرّفت، وحتى يومنا هذا، وذلك من خلال استبعاد أهم الكتّاب والمفكرين، ضمن الانقلاب البسيط الذي حلَّ بالقيم المتعلقة بالمحددات الفلسفية، في النظرية الشكية والنظرية الإبيقورية (مذهب اللذة) بخاصّة، التي تكشف، لدى هؤلاء المؤرخين، المذكورين أعلاه ضعف الفكر الإباحي، من خلال عدم الوضوح أو الرخاوة الممتعة.

غير أنه من السهل بيان أن صنف «الإباحيين» قد امتلك، في أول تسجيل تاريخي لهم لا ينفصل عن الإدانة التي ترافقه، مصدراً مباشراً وثابتاً للاستعمالات الأكثر رواجاً للمصطلح في بداية القرن السابع عشر في فرنسا،

---

(١) أنظر بخاصّة لاشيفر (Lachèvre ،١٩٦٨). وبعيداً عن هذا التطرف، نجد الموقف السلبي نفسه لدى پنتار (Pintard ،١٩٨٣).

بخاصّة في أدب الخصومات الدينية، مصدراً يجمع في تهمة واحدة التحرر الأخلاقي، والمروق.

ويدين جميع مؤرخي الإباحية الأوائل هؤلاء، بخاصّة، للصورة الشائنة التي رسمها الجيزويتي غاراس (Garasse) عن الإباحيين في كتابه **المذهب الغريب لأدباء هذا الزمان** (١٦٢٣)، والذي هاجم بوضوح الشاعر تيوفيل دو ڤيو (Théophile de Viau) وأصدقاءه مؤلفي كتاب **الپارناس الساخر لشعراء هذا الزمان** (١٦٢٢)، وهو عبارة عن ديوان من الشعر الإباحي. إن كتاب غاراس قرار اتهام عنيف جداً يدين إلحاد تيوفيل وأصحابه وسلوكهم اللوطي وسكرهم، ويسعى بوضوح لتوجيه ضربات العدالة إلى رؤوس هؤلاء الإباحيين الشباب الذين يتمتعون بحماية الطبقة الأرستقراطية العليا، وقد نجحت هذه العملية، من خلال اعتقال الشاعر والدعوى التي أقيمت ضده. إن تسمية «إباحيين» تحتوي وتبلور كل اعتراضات الأب الجزويتي على المجموعة التي يهاجمها، والتي يشكلها في مجموعة من خلال الهجوم عليها تحت هذا الاسم كما تحت تسميات أخرى ساخرة أو شاتمة («أدباء»، «ذبابات الحانة» إلخ).

هذا إذن، من دون أي شك، المصدر المباشر للصنف في أول دراسة تأريخية فرنسية، وقد أصبح غير مباشر، ومنسيّاً في الغالب (كمصدر) في التأريخ في نصف القرن الأخير، المخصص «للإباحية». وحين يقبل هذا العلم استجواب أفكاره التاريخية الخاصة المسبقة، فهو يظن أنه قادر، بطريقة شرعية، على إظهار أنه قد خلّص موضوعه من جميع مركباته الاتهامية والنزاعية والأخلاقية. ومع ذلك، فإن ما لا يدركه، هو أن الصنف نفسه، وعبر معايير الاختيار التي تسمح بالقول إن هذا الكاتب «إباحي» وأن هذا الآخر ليس كذلك (وتلك نسبة خاصعة في الغالب للنقاش من دون أن يقود هذا الأخير، غالباً، إلى استجواب الصنف نفسه)، والواقعة نفسها التي ترى أن الصنف يرتبط حصرياً تقريباً «بالكتّاب» (أو أقله بالموسوعيين)، يرتبطان بشدة

بالطريقة التي تكوَّن فيها هذا الصنف في علم التسجيل التاريخي الأول، من خلال العودة إلى المقالة النقدية التقريظية للأب غاراس.

وكي نكون أكثر دقة، فإن غاراس لا يعتبر مصدراً وحيداً، لذلك علينا أن نذكر أيضاً، أقلّه، قاموس بَيْل التاريخي، الذي سيسمي، لاحقاً «إباحيين» كُتّاباً تدخلوا بعد قضية تيوفيل، وكانوا مختلفين تماماً على حلقة شعراء البلاط الذين استهدفهم غاراس. نحن هنا أمام موسوعيين وفلاسفة من ذوي العادات ذات السمعة الحميدة، غير أنهم لا يحترمون كثيراً الأفكار السائدة والعقائد الشرعية. وقد ظهر تمايز (سمح لبَيْل (Bayle) ببناء صور الملحد الفاضل) أدى، في التأريخ، إلى التمييز بين إباحية العادات وإباحية الفكر، بين إباحية الشعراء الفضائحيين «المتوهجة»، وإباحية «الموسوعية» (وتلك تراكيب انجزها پنتار) الخاصة بعلماء المكاتب المتكتمين. وعلى الرغم من الجهد الإستراتيجي الذي بذله بَيْل كي يجنب حرية الأفكار العقوبة الأخلاقية، فإن هذه الأفكار قد وَرِثت، في التأريخ، من هذا الخلل في الشعور الأخلاقي الذي يميز إباحيي العادات، بخاصّة وأن هذه الحرية قد أصبحت لديهم قضية إدراكية، رخاوة وضعفاً فكرياً. وهكذا، إذن، تكوَّن في كلمتين، وباختصار شديد، صنف «الإباحيين» في ظل غاراس.

ما كان بالإمكان لهذا التشييء التأريخي لصنف نزاعي بامتياز، أن يمر مرور الكرام، وعلينا أن نحيّي كتاب لويز غودار دو دونڤيل (Louise Godard de Donville, ١٩٨٩)، الذي لم يثر، بكل أسف، النقاش الذي يستحقه. تعتبر هذه الكاتبة أن الإباحي «نتاج المبررين»، فهو إنشاء نُسج من نماذج خلافية انبثقت عن علم آباء الكنيسة، من دون أي رباط موضوعي مع أولئك الذين نلصق بهم هذا التصنيف الشائن: إن الإباحي خرافة، شخصية أدبية[1]. و«كلمة» الإباحي لا تشير إلى كائن واقعي، وهي لا تملك سوى قيمة «استعارية»، ومن

(١) من أجل دقة أكثر، غودار دو دونڤيل (١٩٩٠، ص ٩٧٣ - ٨٧٤).

جهـة أخرى، فإن الوقائع الأخرى المدعاة كذلك تدل عليها كلمات أخرى في الحقبة نفسها («ملحدون»، «فكر راجح»، «أديب» إلخ).

ويبـدو لنا أننـا نقف هنا علـى حدود هـذه المقاربة. فالكلمـات غير قابلة للتبـادل، فهـي تحمـل معنـى دقيقـاً فـي سـياق محـدد ووفاقـاً لمـن يلفظها. وبالمناسـبة، وفي لغة المبررين (apologètes) بداية القرن السـابع عشر، تعني كلمة «إباحي» التي تمّ إدماجها في مفهوم واحد، حرية العادات (على مسـتوى عـادات القول والكتابة)، وتحرراً مزعوماً للفكر. كما أن الكلمة ليسـت علامة نلصقهـا أو ننزعهـا وفاقاً للرغبة، إنها جزء لا يتجزأ من الواقع الذي نشـير إليه، من خلال اسـتعمالها نفسه. وإذا كانت الفرضية التي قدمتها المؤلفة صحيحة، أي إن اسـتخدام المصطلح كان أكثر انتشـاراً في السـنوات التي تبعت صدور كتـاب غـاراس، ممـا كان عليـه سـابقاً، فإن مـن الواجـب علينـا أن نعترف أن الكلمة تساهم في تعديل الطريقة التي تعود بها إلى الأفراد الذين تطبق عليهم، وبالنتيجـة، فإنها تعـدل علاقات هؤلاء الأفراد أنفسـهم مع مـن يتهمهم، ومع بقيـة أعضـاء المجتمع. من البديهي أن تشـكل التسـمية النزاعية، دومـاً، جزءاً مـن كوكبة المصطلحـات والتراكيـب والمرجعيات الاتهاميـة. وربما كان من العبثي أن نفصلها عنها. كما تجد التسـمية نفسـها ضمن نمـاذج أفعال خاصة، لا تعود منفصلة عنها، مثل مشـاريع النشـر والمناورات السياسـية القانونية. لم يكـن بمقـدور تيوفيل وأصدقائه إلّا أن يردوا على هـذه المجموعة من الأفعال التـي تشـكل الكلمات المنطوقة والمنشـورة جزءاً منها. وبذلـك، وعلى مدى النزاع حول قضية تيوفيل، وضمن وثائق هذا العمل القضائي نفسها - الظروف القاسـية جـداً لسـجن الشـاعر والاسـتجوابات التي خضـع لها، إلـخ - جرى التعرض للكلمة الشـائنة المنشـورة والتي (أعيد) عرضها بشـكل كبير من قبل غاراس، وبذلك تجد الكلمة نفسـها وهي تسـاهم بشكل كامل في هذه الوقائع الفعليـة. إن حذف كلمة تحت ذريعـة أنها تعبر عن محاكمة نيات، وأنها تخفي

نزاعات سياسية، يعني أن نحرم أنفسنا من جزء من الحقيقية التاريخية نفسها. لذلك من المشروع، بل ومن الضروري أيضاً، أن نعير الانتباه إلى هذه الكلمة الشائعة كما إلى غيرها، من أجل الوصف الصحيح لرهانات النزاع وتحليله، والذي على إثره غادر الشاعر الحياة، بعد فترة وجيزة من إطلاق سراحه، ذلك النزاع الذي رسخ مرحلة حاسمة في مسار المراقبة المتنامية للنشر وللكلام العام، وكذلك مرحلة جديدة في وضع رجال الأدب تحت الوصاية، والذي لم يعودوا تحت حماية أسيادهم «النبلاء»، وأصبحوا أكثر ميلاً إلى البحث عن «خدمة العِلم»، لدى أعلى قمة في سلطة الدولة[1]. أما في ما يتعلق بما يوصف بـ «إباحي»، مع كل التطرف المرافق للشتيمة، فلا يمكننا القول أنّ ليس له علاقة جوهرية مع «الإباحية» طالما أن المقصود بما هو مستهدف من خلال الكلمة: الأشعار المتحررة في ديوان پارناس الساخر، والخطابات المتحررة حول الدين والأخلاق والسلوك المعتبر متحرراً بلا مبرر لشعراء شباب، رواد لساحة باريس وحاناتها، إلخ.

غير أن هناك ما هو أكثر من ذلك. فإذا ما عدنا إلى استعمالات المصطلح في المصادر، يبدو أن قضية تيوفيل، التي تَوَسّع علم التأريخ التسجيلي انطلاقاً منها نحو ما سيسميه، بعد پنتار، الإباحية الموسوعية، ليست سوى واحدة من الحلقات العديدة لانتشار المصطلح في أوروبا واستخداماته النزاعية بين عامي ١٥٢٠ - ١٥٣٠ ونهاية القرن الثامن عشر (وذلك من أجل وضع حد اعتباطي للاستخدامات النزاعية للكلمة «بشكل مباشر»)[2]. يواجه الباحث بذلك العديد من الاستخدامات، المرتبطة أو غير المرتبطة بعضها ببعض، ويمكن لهذه التعددية أن توحي بالانطباع بتفتت وبتعددية دلالية تاريخية،

---

(١) أنظر من بين آخرين في أعمال غودار دو دونڤيل نفسها حول تيوفيل. إن ما كتب حول الموضوع غزير نسبياً، غير أننا نذكر بخاصّة كتاب ڤان دام (Van Damme, 2008).

(٢) انظر كاڤاييه (2009b,) حول بعض الاستخدامات «المعاد تسخينها»، للمصطلح.

إذن، وجغرافية للمصطلح (كاڤاييه، 2009a). ويبدو أن هذا الموقف ينزع كل قيمة عن المحافظة على هذا الصنف، وكذلك عن ملاءمة الدراسات التي تقارن بين استعمالاته المتناثرة في أزمنة وأماكن مختلفة. من الممكن إظهار شبكات العلاقات الإدراكية والواقعية، وتوصيفها، في الوقت نفسه من خلال تداول الأشخاص والكتابات... وتأخذ هذه العلاقات منحيين، إذا صح القول: يمكن أن نوصّف، مثلاً، تداول الموضوعات المعادية للإباحية نفسها بين الطوائف، وكذلك تواتر متطلبات الحرية نفسها والمراجع نفسها المستقاة من الثقافة المسيحية (القراءات الاعتراضية للقديس بولس) أو القديمة (نشر الموضوعات الشكّية والإبيقورية والرواقية، إلخ) التي لا تتوقف عن التلاقي والتقاطع[1].

لا يسمح هذا الأمر بالطبع، باستنباط شيء يمكن أن يعتبر حركة دولية مناهضة للإباحية، كما لا يسمح بكشف تيار «إباحي» أوروبي بل يتيح الاستخدام المراقب، أي النقدي والسياقي للصنف في محاولة للتعبير محلياً عن هذه العلاقات من زاوية القضايا المثارة من قبل الاستخدام النزاعي للكلمة، كما قمنا بعرضها: قضايا الطاعة والتحرر، والخضوع للسلطة والبحث عن الاستقلال، والحقيقة الحقيقية والحقيقة المزيّفة، ونحن لا ننظر إليها في ذاتها، ولا في النصوص وحدها، ذات الطابع الفلسفي أو النظري، على طريقة تاريخ الفلسفة أو الأفكار، بل نراها في ترابط النصوص وجميع أشكال التوثيق الأخرى، وذلك من أجل تحديد التفاعلات الاجتماعية حيث يتوجه الاهتمام بالإباحية ضمن مواقف ملموسة، ويذهب ويتكون ويتفكك.

بذلك تصبح التسميات أدوات كشف لدراسة النزاعات من كل الأنواع، وكذلك لحلولها ومعاوداتها وانتقالها. وتسمح هذه الأدوات بوصول هذه التحليلات إلى غاياتها، تلك التحليلات التي لا تستبعد، من حيث المبدأ، أي

(١) أنظر مثلًا المؤلف الجديد المخصص للجذريين الڤالديزيين (Valdesiens).

نـوع من المعطيات، غير أنها تقوم بذلك من خلال القيام بدور التاريخ الجزئي والمحلي، للسرد الشبكي والمتقطع في الوقت نفسه، كي تقع في هموم التاريخ المصغـر. إن الانتباه لهذه التسـمية أو تلك وإلى الكوكبـة المفرداتية والدلالية التي تعود إليها هذه التسـمية يتحمل المسـؤولية الكاملة في عدم اعتماد سوى زاويـة نظر بين العديد مـن الزوايا الممكنة. تلك الزاويـة التي تزعم، مع ذلك، أنها ليست وجهة نظر خارجية حول أشياء الماضي، لأن أداة الرؤية والتحليل، في هذا السياق، ترتبط هي نفسها بالماضي الذي نسعى إلى شرحه.

دعاة مساواة ودعاة مساواة حقيقيون

نـود أن ننهي بتفحص حالة عن قرب، من أجل كشـف بعض من الظواهر الأكثـر بـروزاً في هـذه المعـارك. غير أننا سـنقدم ملاحظـة في البدايـة. هناك مراحـل تتميـز بفعالية إبداعية كبرى في اختراع التسـميات النزاعيـة: إنها دوماً لحظـات النزاع الحاد والاضطـراب الكبير، لحظات الاحتيـاج والتغيير حيث تتغير الأشـياء بسـرعة، تلك اللحظات التي تتميز بتدخل العديد من الناشـطين الملتزميـن في مجموعات متخاصمة أو متحالفـة، ضعيفة البناء أو متينة البناء. إنهـا بخاصّة حالة اللحظات التي توصّف بالثوريـة أو حالات العصيان، الغنية جداً بالتسـميات الجديدة النزاعية، وكذلك بتشكيلات المجموعات الجديدة من الرجال والنسـاء الملتزمين بالعمل. لا يـزال جميعنا يتذكر جزءاً، أقله، من المصطلحـات الكثيفـة التـي جرى إنتاجها إبان الثورة الفرنسـية (بلا سـروال، مسـعورون - مبالغون - متسـامحون، إلخ)، أو ما هو أقـرب إلينا - مع مراعاة الفـرق - فـي أثناء اضطرابـات أيار ١٩٦٨ (مسـعورون، كاتانغيـون، ماويون، تروتسكيون...).

وحدث الأمر نفسـه في خلال سنوات الحرب الأهلية في انكلترا والثورة والكومنولث الأول، حيث ظهر العديد من التسميات، بخاصّة من أجل تسمية

ومحاربة جميع من رفض الكنيسة الأنغليكانية للدولة («الأساقفة») والبديل الذي قدمه الكالڤينيون (نظام السينودوس الپرسبيتاري) في الوقت نفسه. ومن اللافت أن هذه التسميات ترتبط، في الغالب، بأفعال تعتبر تخريبية أو/ ومحقِّرة: محرضون، مشاغبون (Agitators)، دعاة مساواة (Levellers) حفّارون (Diggers)، غوغائيون، معنفون (Ranters)، كويكرز، رجّافون (Quakers) إلخ. لقد تركت معظم هذه الأسماء بصماتها العميقة في المفردات السياسية والدينية الإنكليزية والدولية، لأسباب متنوعة جداً.

إن الكويكرز (Quakers)، تلك الجماعة المتطرفة التي ارتبطت، بداية، بمن كان يسمى الغوغائيون، المعنفون (Ranters)، والذين اعتمدوا اللفظ بسرعة، من خلال نزع طابعها المحقِّر، قد شكلوا، كما نعرف كنيسة، تسمى، بشكل أكثر حيادية، جمعية الأصدقاء (Society of friends). وقد انتقل مصطلح «المشاغبون»، الذي أشار أولاً إلى ممثلي الجنود في اللحظة التي أراد البرلمان الفيكتوري حل جيش (new model army جيش من الطراز الجديد) بات محرجاً، وقد دخل، بعد ترجمته إلى العديد من اللغات، إلى اللغة الشائعة، عموماً، محافظاً بقوة على المعنى السلبي جداً الذي يدل على من يسيء إلى النظام العام من خلال تنظيم ثورات شعبية، على الرغم من أنه، وفي سياق الثورة الروسية والنظام السوڤياتي، أخذت الكلمة معنى إيجابياً تماماً (مع قسم الاضطرابات والدعاية). أما تسمية دعاة مساواة (Levellers)، التي أطلقت على الحركة التي طالبت، بين عامي ١٦٤٧ - ١٦٥٠ بتعديل الدستور على مبدأ الاستفتاء شبه العام للمواطنين الذكور، فقد بقيت أيضاً مرجعاً في الذاكرة التاريخية لبعض الحركات اليسارية المتطرفة في إنكلترا والولايات المتحدة، ولا يدهشنا، إلّا قليلاً، أن عدة فرق تعزف موسيقى الروك قد حملت اسم Levellers وDiggers.

وتستحق ظواهر التجاوز والتقوية وإعادة الاستعمال وإعادة التملك والتفعيل، الدراسة مع الانتباه في الوقت نفسه إلى الذاكرة التاريخية الطويلة

وإعـادة التعبئـة الممكنـة دومـاً لمصطلحـات مودعـة ومترسـبة فـي التاريـخ الجمعي. وكما سنرى بالنسبة إلى تسمية «دعاة مساواة» يبقى أن هذه التسميات تظهـر غالبـاً وكأنها عمليات تحديـث للنزاعات، في اللحظـة التي تفرض فيها نفسـها. إن هـذه الكلمات هـي أيضاً أصنـاف تأريخية في نظـر مؤرخي الثورة الإنكليزيـة. ويمكن لهذا التصنيف أيضاً أن يشـكل موضوع خصومات حادة، كما كان الحال بالنسـبة إلى تسـمية Ranters (غوغائيون، معنفون)، في كتاب كولـن دافيـس ١٩٨٦: الخوف والأسـطورة والتاريـخ (Colin Davis, Fear, Myth and History)، الـذي اختزل هذا التيار في خيال نزاعي يدعمه التأريخ الماركسي لأسباب إيديولوجية صرف.

وعلـى الرغم من أن التاريـخ التحريفي الإنكليزي قد عمـل كثيراً ودوماً، على التقليص الزائد للأهمية التاريخية لصنف «دعاة المساواة» وتأثيره[١]، فإن هـذا الصنـف لم يوضع موضع الشـك قطّ، في حد ذاته، حسـبما نعلم. غير أن من الممكن أن يكون كذلك! إن هؤلاء الدعاة قاوموا، في الواقع، بكل حيوية، شـرعية الاسـم الذي فـرض عليهم، مـع الاعتـراف بأنهم مجموعـة أو حركة مسـاواتية بين الطبقات (ما يمنعنا من الذهـاب بعيداً في المقاربات التي يمكن أن نقيمها مع إباحيي كالڤين أو غاراس).

ويبدو أن الكلمة قد نُشرت أولاً من قبل رئاسة أركان الجيش لاتهام أعضاء الجماعـة بالعمل على تحضيـر التمرد والتحريض على المسـاواة الاجتماعية والاقتصادية[٢]. ويؤكد جون ليلبورن (John Lilburne)، الذي يعتبر من أشهر الوجـوه الكارزمية لدعاة المسـاواة، من خلال العودة إلى هـذا التاريخ القديم الـذي لا يتجـاوز عمره خمـس سـنوات، أن كرومويل وأيرتـون (Ireton)، قد أطلقـا تسـمية «دعاة المسـاواة» على المحرّضيـن، لإقناع الشـعب الإنكليزي بأننا، حسـبما يقول: «مطالبون حقيقيون بالمساواة بين النساء والقضاة والدولة

---

(١) أنظر، من بين آخرين، كوندرن (٢٠٠١، Condren؛ وبخاصّة ١٩٩٤، الفصل الخامس).

(٢) تعتبر دراسة ووردن (Worden) الأكمل حول هذه المسألة (2001b، الفصلان ١٢ و١٣).

وكل نوع من العلاقة [غير المتكافئة]» (أترجم هنا حرفياً، وبشكل مقصود ص ٧١): إننا إذن أنصار جماعية النساء (communauté)، و(ليس المساواة)، والمساواة في الاقتصاد والمجتمع، ويضيف (ص ٦٨ - ٧١)، فيما أعلن أدعياء المساواة دوماً أن هذا «المفهوم، حول المساواة في الملكية والقضاء، رأي سخيف جداً ومجنون»، لدرجة يصبح معها من المستحيل على رجل متعقل أن يستطيع الدفاع عن هذا الرأي. وفي الموضع نفسه، يرجع ليلبورن إلى نص كتبه عام ١٦٤٩ مع صديقيه وليام والوين وريتشارد أوفرتون (W. Walwin, R. Overton) بعنوان تظاهرة (A Manifestation)، حيث ينفي الزعماء الثلاثة للحركة، والذين سجنوا في برج لندن، رغبتهم في «المساواة في الشروط كافة» وأنهم «ضد أي نظام حكم، ومع الفوضى الشعبية» وأنهم أيضاً، ووفاقاً للاتهامات التي انهالت عليهم، عملاء سرّيون للملك و«ملحدون» و«أعداء الكتب السماوية»، لا بل أسوأ من ذلك - أنهم «يسوعيون حقيقيون» (وتلك شتيمة كبرى في إنكلترا منذ مؤامرة «الپاودرز» Pouders أقله).

في مقالة نقدية أخرى تعود إلى عام ١٦٤٩، تحمل عنوان **دعاة المساواة (ادعاء مزيف) يطالبون** (*The Levellers (Falsy so called) Vindicated*) (من التزييف أن يقول المرء إنه بريء) كتبها شخص يدعى جون وود (John Wood)، ضد الاضطهاد الشديد الذي يتعرض له الجنود المحتجون، يفضح الكاتب حملة «التشنيع» بالمحرضين على الفوضى تحت تسميات مثل «المناهضين للكتابات المقدسة، الإباحيين، الملحدين، العصاة، والموحدين إلخ». لقد أُدمجت هذه الاتهامات، الانتفاضة والإباحية، مع المساواة الاجتماعية والمشاركة في الأرزاق، كما يظهر ذلك في نص آخر أيضاً عام ١٦٤٩، كتبه والوين، حيث يشكو هذا الأخير مما شاهده لدى ممثلي الجنود، مما هو أسوأ من «اليسوعيين» أو، مما كتبه «دعاة المساواة، الذين يريدون أن يكون كل شيء مشتركاً، النساء وما تبقى، كما هو الحال لدى جاك كاد، ووات

تيلر (J. Cade, W. Tiler) وأنصار تجديد العماد في مونستر Munster». وبذلك فقد جرى الربط بين دعاة المساواة والثورات الفلاحية لعام ١٣٨١ ضد العبودية وضريبة الانتخابات (poll tax) وبينهم وبين الانتفاضات الشعبية لعام ١٤٥٠ وحادثة مونستر؛ كلها مخاوف تُشهر لفضح جنون أولئك الذين يطمحون إلى المساواة الاجتماعية والمشاركة في الأرزاق، و«فوضويتهم» (ويتكرر هذا المصطلح، غالباً، في المقالة النقدية السياسية الإنكليزية للقرن السابع عشر).

ونعرف، أكثر من ذلك، أن اسمي دعاة مساواة وحفارين قد استخدما في بداية القرن، عام ١٦٠٧، للإشارة إلى الفلاحين الثائرين الذين دمروا «الأسيجة»، أي جدران الفصل التي أقيمت من قبل ملاك الأرض الذين استولوا على الأملاك العامة، الـ(communs). وقد انتهت الثورة بالنتيجة، باضطهاد قاس، وموت الرئيس المفترض للعصاة المدعو القائد پوتش (Pouch). ولم يكن الملكيون ملزمين بشيء، في هذا الاستخدام الفاضح للاسم: فقد استخدموا المصطلح من أجل شيطنة جموع الجيش البرلماني، من خلال إدانته بتهمة تدمير النبلاء والمساواة في الشروط، من أجل تبرير هروب الملك من هامبتون كورت عبر التهديد بمساوة تمر عبر قتله.

لقد حملت تسمية «داعية مساواة» أكثر الاتهامات خطورة، ما يفسر من دون شك، أهمية جهود الإنكار. ويمكننا مع ذلك التساؤل عن درجة تسلل أفكار المساواة، بما في ذلك الاقتصادية، إلى البيئات الموحدة (المزعومة). لقد أشرنا، في الواقع، لدى البعض منهم، والوين بخاصّة، إلى مثل نزعات المساواة هذه، ويمكننا أن نتساءل، بشكل مشروع، فيما إذا كان جهد الإنكار مناسباً للاقتراب الفعلي لبعض أعضاء الحركة من المواقف الجذرية الداعية للمساواة. وهناك أسماء من الصعب استيعابها فعلياً في السياقات التاريخية التي تستخدم فيها، حتى لو لم تكن غريبة عن أفكار وإستراتيجيات عمل الذين

تشير إليهم هذه الأسماء. غير أنها يمكن أن تصبح، بين يوم وليلة، موضوعاً لظروف جديدة ومسار امتلاك وإعادة تعريف. وهذا تماماً ما حصل مع اسم «داعية مساواة».

في كانون الأول/ ديسمبر ١٦٤٨ وآذار/ مارس ١٦٤٩، ظهرت مقالتان نقديتان مُغفَلتان (شعاع شمس في بوكنغهامشاير وشعاع شمس إضافي في بوكنغهامشاير) يدافعان عن أفكار المساواة ويدينان الملكية ويمتدحان «دعاة المساواة»: «إن من نسميهم «دعاة مساواة» ومبادئهم القائمة على تحرير جميع البشر من العبودية هم الأكثر عدلاً والأكثر شرفاً فيما يتعلق بالحرية». ويظهر في ذلك الوقت إعلان وينستانلي (Winstanley) وأصدقائه، الذين شرعوا في احتلال الأراضي العامة في سان جورج هيل في سورَيْ (Surrey). لقد عرض هذا الإعلان بشكل واسع لنزعة المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي اتهم بها دعاة المساواة، وحمل عنوان **اللواء المنشور لدعاة المساواة الحقيقيين أو الحالة الشيوعية المعروضة والمقدمة لأبناء البشر** (وينستانلي، ١٦٤٩)، إن أولئك الذين شرع في تسميتهم حفّارين (Diggers) بالارتباط مع ممارستهم حفر الأرض بالمَجرفة، وكذلك بسبب سلوكهم السابق المرتبط بتسوية الأسيجة من أجل استعادة الأملاك العامة، سيبدون، إذن، وكأنهم «دعاة مساواة حقيقيون»، أولئك الذين يتبنون الأفكار التي اتهم بها ليلبورن وأصدقاؤه والذين جعلوا منها رايتهم بدل أن يخفوها.

وهاكم مثال لافت عن الطريقة التي يمكن بها لاسم مخصص كي يصم أذني خصمٍ سياسي أو يحيده، أن يصبح، في فترة زمنية قصيرة جداً تسمية ذاتية يحملها ناشطون جددٌ يرفعون، نوعاً ما، تحدي الاتهام: «قلت «مساواتيون"؟ - حسناً، نعم، نحن هؤلاء «المساواتيون» الذين تفضحونهم وتخشونهم قبل كل شيء». ذلك هو، في الجوهر، معنى عنوان المقال النقدي الشهير

لونستانلي، كما نجد موضوعة التوحيد نفسها في كتابات بعض الغوغائيين (Ranters)، مثل أبيزر كوپ (١٩٨٧)[1].

إن هذا المثل الذي من الواجب تحليله بعمق أكبر، يسمح بفهم فعالية القيام بتسمية المجموعات في حمأة النزاعات الاجتماعية والسياسية. إن الأسماء المفروضة على الخصوم أسلحة فتاكة طبعاً، غير أنها لا تكون فعالة في نزع الثقة منهم وشيطنتهم إلّا إذا توجهت باللوم لخصائص يعترف لهم الجمهور بها، سواء كان ذلك خطأ أم صواباً (أي فكرة المساواة العزيزة جداً، في الواقع، على «دعاة المساواة» حتى لو اقتصرت، على مستوى الحقوق لوحده، علانية). إلّا أنها أسلحة يمكن أن نسرقها من العدو ونجعل منها راية، في الواقع. لم يكن دعاة المساواة التاريخيون، قادرين على ذلك إلّا قليلاً، فقد مضوا في عملية إنكار لهذا الاسم الخطر جداً والمحقِّر جداً والمضخَّم جداً... وهكذا كان من الممكن، نوعاً ما، لآخرين ممن يملكون الجرأة والشجاعة أو قلة الاحتراز، الأخذ بها للإعلان عالياً وقوياً أنّ ما يقدم على أنه غير مقبول بشكل مطلق في السياسة – مطالب المساواة الاجتماعية والاقتصادية – يمكن أن يتحقق ويمكن أن يفرض، بحكم الواقع، من خلال الكلمات، وفي الأفعال، باعتباره مقبولاً بعد الآن في اللعبة السياسية. وسيفقد من سيبقى من أجل المستقبل تحت اسم الحفارين الثقة، بشكل مباشر، طبعاً وسيُذل ويُلاحق. ويبقى أنهم قد حركوا الحدود من خلال امتلاك اسم شائن. نأمل أن نكون قد أوضحنا أنه من أجل ملاحظة هذا النوع من الظواهر، ليس من الضروري طبعاً رفض عمل التصنيف، بل الخروج من الفخ المضاعف الذي يخفيه، سواء أكان جوهرياً أم اسمياً، كي نلتصق بالاستعمالات الفعلية للأسماء في صخب القرون.

---

(١) نحيل هنا إلى المفاهيم القريبة من «نقيض الملكية» و«إعادة تشكيل الدلالة» و«إعادة التقويم التي نحتها بوتلر (Butler) للإشارة إلى واقعة أن خطاب الكراسية لا يحكم على هدفه بالعجز: «إن إعادة تقويم مصطلح «Queer» (مشتبه فيه، مثليّ)، يبين أنه يمكن أن «يُرد» الخطاب إلى قائله على شكل مختلف، ويمكن أن يُذكر في تناقض مع أهدافه الأولى، محققاً بذلك انقلاباً في تأثيراته» (بوتلر، ٢٠٠٨، ص ٦٥).

المراجع

BECKER Howard S., 1985 [1973], « La théorie de l'étiquetage : une vue rétrospective », article en appendice à la traduction française de *Outsiders. Études de sociologie de la déviance*, trad. par Jean-Pierre Briand et Jean-Michel Chapoulie, Paris, Métailié.

BRENON Anne, 2000, « Le catharisme méridional : questions et problèmes », *Le pays cathare. Les religions médiévales et leurs expressions méridionales*, Paris, Seuil, p. 81-100.

BRES Jacques, 1993, « La production conflictuelle du sens dans la nomination du même et de l'autre », dans Paul Siblot et Françoise Madray-Lesigne (eds.), *Langage et praxis [Colloque des 24-26 mai 1990, organisé par Praxiling]*, Université Paul-Valéry, Montpellier, p. 141-146.

BUTLER Judith, 2008 [2004], *Le pouvoir des mots. Discours de haine et politique du performatif*, trad. par Charlotte Nordmann, Paris, Éditions Amsterdam.

CAVAILLÉ Jean-Pierre, 2009a, « Libérer le libertinage. Une catégorie à l'épreuve des sources », *Annales HSS*, 64 (1), p. 45-80.

— 2009b, « La polémique anti-libertine et anti-libertaire contemporaine : catholiques, libéraux, libertariens », *Les Dossiers du Grihl*, Les dossiers de Jean-Pierre Cavaillé, Libertinage, athéisme, irréligion. Essais et bibliographie, http://dossiersgrihl.revues.org/3495 (consulté en septembre 2012).

CONDREN Conal, 1994, « Will all the radicals please lie down, we can't see the seventeenth century », *Language of Politics in Seventeenth-Century England*, Basingstoke, Macmillan.

— 2001, « Radicals, Conservatives and Moderates in early modern political thought : A case of the Sandwich Islands syndrome ? », dans Michael Mendle (ed.), *The Putney Debates of 1647 : The Army, the Levellers, and the English State*, Cambridge, Cambridge University Press.

COPPE Abiezer, 1987, *Selected Writings*, Andrew Hopton (ed.), Londres, Aporia Press.

DAVIS James Colin, 1986, *Fear, Myth and History : The Ranters and The Historians*, Cambridge, Cambridge University Press.

DENIS Jacques, 1884, *Sceptiques ou libertins de la première moitié du XVII^e siècle : Gassendi, Gabriel Naudé, Guy Patin, La Mothe le Vayer, Cyrano de Bergerac*, Mémoires de l'Académie de Caen.

GODARD DE DONVILLE Louise, 1989, *Le Libertin des origines à 1665 : un produit des apologètes*, Biblio 17, Papers on French

Seventeenth Century Literature, Paris-Seattle-Tübingen.

— 1990, *Dictionnaire du Grand Siècle*, Paris, Fayard.

GROUSSET René, 1886, « Les libertins », *Œuvres posthumes, Essais et poésies*, recueillis et publiés avec les notices par R. Doumic et P. Imbart de La Tour, Paris, Hachette.

LACAZE Lionel, 2008, « La théorie de l'étiquetage modifiée, ou l'"analyse stigmatique" revisitée », *Nouvelle Revue de psychosociologie*, 3 (5), p. 184-199.

LACHÈVRE Frédéric, 1968 [1909-1928], *Le Libertinage au XVII^e siècle*, 15 vol., Paris, Genève, Slatkine.

LAFONT Robert, 1978, *Le travail et la langue*, Paris, Flammarion.

LILBURNE John, 1652, *An Apologetic Narration* (s. l.).

PERRENS François Tommy, 1896, *Les Libertins en France au XVII^e siècle*, Paris, Léon Chaillez.

PINTARD André, 1983 [1943], *Le libertinage érudit de la première moitié du XVII^e siècle*, Genève, Slatkine.

ROQUEBERT Michel, 2005, « Le "déconstructionnisme" et les études cathares », *Les cathares devant l'histoire, mélanges offerts à J. Duvernoy*, Cahors, L'Hydre Éditions, p. 105-133.

SIBLOT Paul, 1997, « Nomination et production de sens : le praxème », *Langages*, 31 (127), p. 38-55.

THÉRY Julien, 2002, « L'hérésie des bons hommes. Comment nommer la dissidence religieuse non vaudoise ni béguine en Languedoc », *Heresis*, 36/37, p. 75-117.

VAN DAMME Stéphane, 2008, *L'épreuve libertine. Morale, soupçon et pouvoirs dans la France baroque*, Paris, Éditions du CNRS.

VEYNE Paul, 1971, *Comment on écrit l'histoire*, Paris, Seuil.

WINSTANLEY Gerrard, 1649, *The True Levellers Standard Advanced or the State of Community Opened, and Presented to the Sons of Men*, Londres.

WORDEN Blair, 2001a, « The Levellers in history and memory, c. 1660-1960 », dans Michael J. Mendle (ed.), *The Putney Debates of 1647 : The Army, The Levellers and the English State*, Cambridge, Cambridge University Press.

— 2001b, *Roundhead Reputations : The English Civil Wars and the Passions of Posterity*, Londres-New York, Allen Lane-Penguin Press.

ZERNER Monique (ed.), 1998, *Inventer l'hérésie. Discours polémiques et pouvoirs avant l'Inquisition*, Nice, Z'éditions.

ماريون كاربل

Marion Carel

هل الخطاب الأمين خدعة أيضاً؟

من أجل نقد جذري للنزعة المنطقية.

كثيرون هم المناطقة أو الفلاسفة أو علماء اللغة الذين تساءلوا حول عدم التوافق بين المضامين التي تعبر عنها خطاباتنا، بسبب تركيبها النحوي، والمضامين التي يرغب قائلوها بنقلها. فهل تسمح اللغة لنا بنقل أفكارنا؟ هل تضطرنا إلى نقل اقتراحات لا نرغب في نقلها؟ أم أن خمولنا يقودنا إلى إنتاج خطابات لا تنسجم مع أفكارنا؟ إن المجالات اللغوية التي عالجها هذا التساؤل عديدة ومتنوعة، بدءاً من المفردات وصولاً إلى الظواهر الأكثر التصاقاً بالقواعد مثل الأوصاف المحددة. وسأهتم، بعد تحليل سريع لهذه الأوصاف، يسمح بإظهار نماذج الإجابات على مسألة فعالية اللغة، بقضية البراهين اللغوية، التي قيل في الغالب، إنها لا تنقل المنطق الذي يعلن المتكلمون أنهم يعبرون عنه. وسأدافع، ناقلةً ما كتبه بوزيه (Beauzée) بخصوص الزمن النحوي الذي نسميه «الماضي الناقص» (imparfait)، بالقول إن براهيننا اللغوية خاطئة وفاشلة، وتهتم بالطريقة التي ندركها فيها أكثر من اهتمامنا بما هي عليه. لا تعبر الوظيفة اللغوية لأدوات الوصل التي تعبر عن النتيجة (إذن، لأنه، نتيجة لذلك، إلخ donc, parce que, du coup) عن مسار. فليس فيها أي برهان أو نتيجة لدرجة أنها لا تعبر عن أي تقدم، بسبب استحالة تقسيمها إلى حكمين. يبدو أن هذه الفرضية، حتى ولو كانت تنسجم مع بعض المواقف المعادية

للنزعة المنطقية، تتجاوز بكثير الأشكال المألوفة للنزعة المعادية للمنطق، والتي تقوم على القول إن البلاغات (اللغوية) لا تحمل الصفات الضرورية من أجل تكوين براهين قادرة على نقل حقيقتها إلى النتائج، وأنها تنتظم بشكل آخر. إن ما نرغب فيه هو الإنكار، نفسه، لوجود أي تقدم في صيغ التتابع التي تقول «أ إذن ت».

خديعة الأوصاف

المعرّفة غير الفردية

إن الأوصاف المعرّفة، والتي تأخذ شكل ال + **كلمة عامة** أو أيضاً **هذا+ كلمة عامة** (*le + terme commun, ce + terme commun*) والتي تدل على كائن، وكائن وحيد من هذا العالم، قد قادت بخاصّة إلى نقاش حول إمكانية أن تكون حقيقية. فأي كائن من العالم يدل على الجمال؟ ما الذي يحتويه تعبير موقع پيير؟ وهل هناك شيء يمكن تسميته إرادة المشتكي؟ عمَّ تتحدث البلاغات اللغوية التالية: الجمال صفة، موقع پيير يتحسن، يجب أن نصغي إلى إرادة المشتكي؟ يجيب بنتهام (Bentham) إننا أمام «كيانات خيالية» يجب تمييزها من الكيانات الخرافية (ذلك أن العالم معني بما يفيده بلاغ «موقع پيير يتحسن»)، كما عن الكيانات الحقيقية والتي يعرفها على النحو التالي:

> لا يرغب [المتكلم] في الحقيقة والواقع، أن ينسب الوجود [إلى الكيان الخيالي]، بالرغم من أن التركيب النحوي للخطاب الذي نستخدمه حين نتكلم عنه، ينسب إليه (بنتهام، ١٩٩٧).

هل تشوه خطاباتنا أفكارنا حتى حين تكون أمينة؟ ذلك أن بنتهام لا يريد الإشارة، مرة أخرى، إلى أننا قادرون على استخدام اللغة من أجل الكذب والمديح واتهام الضعفاء والسيطرة الفكرية والخداع. إن ما يشير إليه هو أن اللغة تفرض على المتكلمين متطلباً يقودهم إلى تأكيد مضامين لا يرغبون في إيصالها، من خلال استخدام الكلمات فقط. وتقع على المتلقي، بعد ذلك،

مهمة كشف ما أراد المتكلم قوله وما أجبرته اللغة على قوله ضمن كل بلاغ. وتصبح خطاباتنا خدعة، ذلك لأن اللباس اللغوي للفكر يقودنا بالضرورة إلى قول ما لا نريد قوله. يبدو (فريج، ١٩٧١، Frege، أقل تسامحاً مع المتكلم ويرى في هذا القصور في اللغة، وسيلة، وليس معوقاً، بالنسبة إلى كل منا، من أجل خلق كائنات غير موجودة والكلام، بذلك، بلا استحياء عن ما هو ليس بشيء.)

واجه مؤلفو كتاب **منطق پور- روايال** (Port-Royal) مشكلة مشابهة - واتخذوا موقفاً معارضاً لموقف بنتهام - بخصوص أسماء الأمكنة وأسماء الأنهر، أو كذلك بخصوص بعض استعمالات الأوصاف المحددة التي تزعم، بسبب تركيبها النحوي، أنها تشير إلى كائن وحيد، فيما تستهدف في الواقع عدة أشياء. ألا نقول ونحن نشير إلى نهر صاف جداً: كانت هذه الماء موحلة بالأمس، فيما لسنا أمام الماء نفسها؟ ألا يسمح الكلام العادي بالقول، من دون أي تناقض، كان هذا الجسم مكوناً، منذ عشر سنوات، من بعض المواد، وهو اليوم مركب من أجزاء مختلفة تماماً - فيما لم يبق شيء، اليوم، من جسد العشر سنوات الماضية؟ لم تر مدرسة پور- روايال مع ذلك في اللغة أداة فاشلة. وما من شك في أن شكل خطاباتنا يميل، أحياناً، إلى خداعنا كما يمكنه أن يوحي بأفكار لا يريد المتكلم أن ينقلها - هوية الماء بالأمس وهوية ماء اليوم، هنا، أو هوية الجسد منذ عشر سنوات وهوية الجسد الحالي. غير أننا هنا أمام نتيجة لم تتأتَّ عن نقص أولي في اللغة، بل عن واقعة أن هذه الأخيرة قد اعتمدت مبدأ ينظم استخدامات، ألا وهو مبدأ الاقتصاد، فوفاقاً لهذا المبدأ: يسعى المتكلمون إلى التعبير عن أفكارهم بأقل عدد ممكن من الكلمات، فيما تتبنى اللغة بعضاً من هذه الاختصارات، ويكفي أن يكون المرء مترجماً نبيهاً كي يفهم أن بعض التراكيب النحوية ليست جداول تعكس حقيقة فكرنا، ويعترف هنا بوجود عمليات حذف أصبحت غير ذات قيمة. وهذا ما طوره أرنو ونيكول (Arnauld et Nicole)،

بمناسبة تحليلهما للتركيب القرباني هذا هو جسدي (Ceci est mon corps): وسيشكل «الكهان» البروتستانت جزءاً من هؤلاء المترجمين الفاشلين الذين ينسون أن اللغة، ذلك الانعكاس الأمين لفكرنا، تسمح لنا أيضاً بالقيام بهذه الاختصارات.

يقوم النقاش، بشكل رئيس، على المعنى الذي علينا أن نمنحه لفعل الكون (être) في عبارة السيد المسيح، أما مسألة التركيب اللغوي وفعاليته فتتدخل فقط، وبشكل عرضي بخصوص الضمير هذا (ceci)، فهل تعني (est) الهوية، كما حين نقول إنه يوليوس قيصر، ونحن نشير إلى يوليوس قيصر، أم نأخذ (est) بمعنى يمثل، كما حين نقول هذا يوليوس قيصر مشيرين إلى تمثال ليوليوس قيصر؟ ترى الفرضية البروتستانتية، وفاقاً لپور-روايال، أن عبارة السيد المسيح، إذا فهمناها بمعنى (est) الهوية تعني أن الشيء نفسه هو من خبز وجسد في الوقت نفسه، ما يعتبر عبثياً: لذلك علينا أن نفسر (est) بمعنى يمثل، كي نتجنب نسبة هذه العبثية للسيد المسيح. خلاف هذا يعني عدم رؤية،، وفاقاً لپور-روايال، إن هذا (ceci) كلمة غامضة مثل أسماء الأنهار أو الأماكن، فهي تشير، ومن أجل غايات اقتصادية، إلى أشياء مختلفة تحت التسمية نفسها. إن ما تعنيه عبارة السيد المسيح هو أن (ceci) التي هي إخبار في ذلك الوقت، يبدأ به الكلام، وهي جسد في الوقت الآخر الذي ينتهي فيه الكلام، ونجد الآن كائناً آخر يحمل المظهر نفسه وهو الجسد، في مكان كائن كان خبزاً – ما يعتبر معجزة، وليس تناقضاً. لقد فهم البروتستانت كلمة هذا (hoc) بمعنى وحدة الشيء، فيما وحدة الكلمة وسيلة بسيطة تسعى إلى الاقتصاد. وليس ذلك لأن السيد المسيح قد تكلم بطريقة متراخية. بل على العكس، فقد جاءت عبارته طبيعية جداً. ونجد الاستخدام نفسه لمفردة وحيدة من أجل الإشارة إلى شيئين مختلفين في عبارات عادية مثل: إن روما التي بنيت من قرميد، هي اليوم من رخام وتلك عبارة تعني أن هناك مدينة من قرميد، ونجد في مكانها الآن مدينة شبيهة، من رخام. إن هوية المفردة روما تقودنا إلى التفكير بهوية

الشيء، إلّا أننا أمام مفردة «غامضة»، كما نجد الكثير منها. لقد تحدث السيد المسيح، أيضاً بشكل عادي جداً من خلال القول هذا هو جسدي، بشكل عادي وحرفي، وقد أخطأ الكهان، ليس من خلال اللغة نفسها، بل لأنهم لم يأخذوا بالحسبان أن اللغة قد استجابت لميلنا إلى الاقتصاد، وجعلت بذلك من التركيب القصير ceci est mon corps تركيباً نحوياً، كما هو الحال مع التركيب الطويل، في مكان كائن كان خبزاً منذ برهة، نجد الآن كائناً مماثلاً هو جسدي.

لغة خادعة، واستعمالات خادعة، ضمن استعمالات لا تنسجم مع الفكر، ضمن لغة تعلن أنها تعكس هذا الفكر بأمانة، تلك هي التناقضات والكذبات أو أقله التهديدات بالتناقض والكذب الذي تحتويه خطاباتنا بسبب شكلها اللغوي نفسه، والتي أعمل على دراستها، بخصوص حقل للكلام الكلاسيكي مثل حقل الأوصاف المحددة: إنه مجال البرهنة.

برهنة بلاغية برهنة لغوية

هناك غموض في معنى كلمة **برهنة** عليّ أولاً أن أزيله، من خلال التمييز بين ما سأسميه البرهنة البلاغية والبرهنة اللغوية، من خلال الاستخدام الحر لمصطلحات دوكرو (Ducrot، ٢٠٠٤).

أوصّف بالبرهنة البلاغية كل خطاب يسعى إلى الإقناع. وأهمل بذلك الحالات التي يستخدم فيها الخطاب وسائل أخرى - الصورة والحركة أو حتى الإيماء - كي يسعى للإقناع، وكذلك الحالات حيث يهدف الخطاب والصورة والحركة إلى دفعنا إلى العمل وليس إلى إقناعنا. ولا يقول تعريفي للبرهنة البلاغية، من جهة أخرى، شيئاً، عما يسعى الخطاب للحصول على قبوله، ولا عن صاحب الجهد الإقناعي. أقبل، طبعاً، أن للبرهنة البلاغية عموماً، مستقبلاً ومرسلاً. ومع ذلك فليس هذا ولا ذاك، بالضرورة، فردَيْن يشار إليهما بـ **أنت** و**أنا** على التوالي، كما أنهما ليسا كائنين قادرين على امتلاك

موقف أو رغبة نفسية، لذلك فقد فضلت الحديث عن **خطاب** يسعى إلى الإقناع، بدل الحديث عن **متكلم** يرغب في إقناع **مخاطب**.

لقد لوحظ، غالباً، بخاصّة منذ أبحاث كيربرات - أوريكيوني (١٩٩٠) (Kerbrat - Orecchioni). أنه يمكن ألّا يكون متلقي البرهنة المخاطب، أي ذلك الذي يبادر بالكلام بعده، بل شخص ثالث، حاضراً، ضمن التبادل، لأنه فقط الشخص الذي يريد المتكلم أن يقنعه بخطابه: هذا ما يحدث بشكل لافت جداً في النقاشات السياسية المتلفزة حيث كل واحد لا يسعى إلى إقناع المخاطب الذي يمثله المناقش الآخر، بل شخصاً ثالثاً، يشار إليه أحياناً بالغائب من خلال مجموعات اسمية **المستمعون** أو **الفرنسيون**، الذين يتكونون من مجموع المشاهدين الحقيقيين للنقاش، أو المحتملين، بالأحرى. ولكن كيف لنا أن ننسب قناعات لـ «مشاهد محتمل»، وما معنى القول إن المشاركين بالنقاش قد حاولوا إقناعه؟ أضف إن صاحب البرهنة البلاغية ليس بالضرورة من يقول **أنا**. لقد ألصق على حافلات باريس، منذ عدة سنوات، إعلان صنع من ورق دهني كتبت عليه هذه الكلمات: **أستحق سلة الزبالة**. نحن هنا أمام برهنة بلاغية تهدف إلى إقناع قراء الإعلان بأن عليهم أن يتخلصوا من الأوراق الدهنية. ليس المؤلف من يقوله مع ذلك، **أنا**(الورق الدهني). وهو ليس أيضاً من صنع الإعلان، ولا من كانت لديه فكرة تتابع الكلمات: إن المؤلف هنا هو بلدية باريس، كائن مختلف عن العمدة نفسه، ويشمل المساعدين وأغلبيته وجميع مستشاريه، وربما، أنه كائن بلا بعد نفسي غايته الإقناعية، بدورها، صعبة التعريف. لقد قلت، من أجل تجنب هذه الصعوبات، وبطريقة محددة قليلاً (منافقة قليلاً) إن برهنة بلاغية «هي خطاب يسعى إلى الإقناع».

ونشير أخيراً أيضاً إلى أن الغاية الإقناعية لخطاب ليست دوماً معلنة/ لدرجة أنه من الصعب أحياناً الحسم فيما إذا كان خطاب ما يشكل برهنة بلاغية، وذلك بسبب غياب الآثار اللغوية أي المؤشرات المادية الواضحة. إن وضع الجزء الأول من رواية كلود غو (Claude Gueux) قابل للنقاش، بهذا الصدد،

إذ يروي فيه هوغو، في الواقع، بالماضي البسيط (le passé simple) من دون أيـة أداة وصـل تعرف بـ«المنطقيـة» مثل إذن (donc) أو غيـر أن (mais) أيضاً، قصة رجل، كلود غو، سجن بسبب سرقة، وقتل مدير ورشته وحاول الانتحار، إلّا أنـه أُنقذ وحوكم وأدين وأعدم بالمقصلة. يتبـع هذا النص في الجزء الثاني نصٌ نضالي ضد عقوبة الإعدام، لا يُشك في نظامه القائم على البرهنة البلاغية - ونتذكر الجملة الأخيرة: «إن رأس رجل الشـعب هذا، ارعوه، اسـتصلحوه، أرووه، خصبـوه، نـوروه، علمـوه الأخـلاق، اسـتخدموه، فلسـتم بحاجة إلى قطعـه». ولكـن ماذا كان حال الجزء الأول؟ هل علينـا ان نتعرف فيه إلى رواية بسـيطة وننسـى أنه كان يحضر للجزء الثاني من خلال إظهار الدور الذي قام به المجتمع الظالم - والقاسي أحياناً - في مصير كلود غو؟ هل علينا أن نرى فيه برهنة بلاغية وننسى أننا أمام قصة، على عكس الجزء الثاني؟

فيمـا تقـوم البرهنـة البلاغية بوظيفـة محددة، وتأخذ شـكلاً معكوسـاً غير محدد كما رأينا، فإن البرهنة اللغوية تأخذ، على العكس من ذلك شـكلاً محدداً وتقوم بوظيفة متنوعة. سأنعت، في الواقع، بالبرهنة اللغوية كل تتابع من جملتين تربطهمـا أداة ربـط مثـل إذن، لذلـك، وبالتالي (*donc, par conséquent du coup*)، وبالتعميـم كل تتابـع جمل مترابطة، مـن دون أن يُبدل معناها من خلال مثـل هـذه الأداة[1]. وبذلك فـإن تتابعاً مثل: أن لا تجتهد كفايـة في البيت، هناك خطر في انخفاض درجاتك، وكذلك التتابع بيير لا يجتهد بشكل كافٍ لذلك فقد انخفضـت درجاته، يعتبران برهانين لغويين. وعلى العكـس من ذلك، إن تتابعاً مثل اختفت في الهواء مثل دخان، ولم أعد أراها، يختم به سـارد لتيوفيل غوتتيه رواية مغامرته مع «الميتة العاشـقة» (La Morte Amoureuse)، لا يشكل برهنة لغوية لأننا لا نستطيع أن ندخل فيه إذن (donc) من دون أن نغير المعنى.

---

(١) إن هذا الاسـتخدام لتعبيـر «برهنة لغوية» هو بذلك محدود أكثر من الاسـتخدام المقترح في «نظرية الكتل الدلالية» حيث أقبل أيضاً «براهين لغوية» باسـتخدام مع ذلك (pourtant)، في حين (cependant) أو بالرغم من (bien que) أيضاً.

لقد اعتقدنا، غالباً، أن البرهنة اللغوية هي حالة، واضحة، من البرهنة البلاغية: يستخدم المتكلم إذن (donc) بهدف الإقناع بمضمون بلاغه الثاني: إن أدوات الوصل التي تعبر عن النتيجة مثل إذن تعتبر مؤشرات مادية على البرهنة البلاغية. وليست هذه، مع ذلك دوماً، وظيفة الخطابات التي تحتوي على أدوات الوصل هذه. أولاً: لأن بعض البراهين اللغوية تشكل، بالأحرى، شروحاً (راجع پيير لا يجتهد بشكل كافٍ لذلك انخفضت درجاته). ولأن بناء خطاب بواسطة أدوات الوصل التي تعبر عن النتيجة يمكن أن يسعى، من جهة أخرى، إلى تحقيق هدف أكثر أنانية من الهدف الساعي إلى زيادة عدد معتقدات شخص ثالث، أي هدف تحسين فهمه الخاص للموقف. وهذا ما تبينه أبحاث دوري (Doury, ٢٠١٢)، مثل التحليل الذي تقترحه حول مناقشة جرت بين تاجر وزبونين، بعد تطبيق الدول للقانون حول التحرك التناوبي، ذلك القانون الذي ينص، على أنه في حالة التلوث، على المركبات أن تتحرك بالتناوب وفاقاً للنمرة التي تحملها (النمرة التي تنتهي برقم فردي في يوم، والنمرة التي تنتهي برقم زوجي في يوم آخر):

التاجر - ما رأيك بالقانون؟ [...]

الزبونة - اسمع، سأعبر لك عن شعوري، علينا القيام بذلك بشكل دائم، في باريس.

ويرد التاجر - بشكل دائم.

الزبونة- هكذا. حسن، نحن جميعاً متفقون.

الزبونة - أنا أرى أن هذا رائع. أولاً لأنه، أخيراً...

يتبع ذلك برهنة لغوية (نشير إلى **أولاً، لأنه** *d'abord, parce que*) تقودها الزبونة، ثم الزبون، ويمكن تلخيصها بالعبارة إن **التحرك التناوبي يحمل هذه الصفة وتلك، إذن القانون جيد**. لا يسعى أي من المتكلمين إلى إقناع الآخر، ولا شخص ثالث، على ما يبدو. ويؤكد الزبون بنفسه **جميعنا متفقون**، وتتطور البرهنة اللغوية لتسمح لكل فرد بأن يوضح موقفه فقط. بما أن البراهين اللغوية

متنوعة في وظائفها، فإن ما يميزها إذن هو تركيبها لوحده، مشكِّلة بذلك نظيراً شكلياً للبراهين البلاغية المحددة بوظيفتها فقط.

إنني أهتم هنا بالبراهين اللغوية، وبشكل أدق، بالفرضية، التي أنعتها بالعقلانية، والتي ترى أن هذه البراهين تشكل مجموعات من حكمين أقله يسمح الأول بفرض الثاني. وتتشارك المقاربات المنطقية إضافة إلى البراهين التواصلية مع هذه الفرضية، التي تقول بوجود تطور في براهيننا يسمح بالانتقال من البرهان إلى النتيجة. حين نبني قوة الحكم المنجز على مفهوم منفصل عن الحقيقة، أو على قابلية لدى الجمهور، فإننا نقبل أن تكون البراهين خطابات معقدة تفرض مضمون أحد مكوناتها بفضل ارتباطاتها بالمكوّنات الأخرى. ويبدو أنه قد تمت المحافظة على الفرضية العقلانية أيضاً من قبل مقاربات «المنطق الطبيعي» التي ترى أن هناك قواعد دلالية لتنظيم براهيننا اللغوية تدفعنا إلى فرض نتيجة، أو «إظهارها» بالأحرى، على بعض البراهين التي تعتبر تنظيماً للموقف. سأدافع، على العكس من ذلك، بالقول إن البراهين اللغوية لا تقبل التفكيك إلى مضامين عدة، وتشكل، من أول كلمة إلى آخر كلمة، حكماً واحداً ووحيداً.

النزعة المنطقية والتواصلية والمنطق الطبيعي: أشكال ثلاثة للفرضية العقلانية

لقد عَرَفت الفرضية العقلانية التي ترى أن البراهين اللغوية إنما تعكس مسارات (أمنح كلمة «مسار» هنا المعنى الواسع جداً لتركيب يربط البرهان بالنتيجة، سواء أكانت قواعد التركيب تقوم على مصطلحي الصحيح والخطأ للمعتقدات المشتركة أم على «الإنشاء الصحيح» بكل بساطة) نجاحات مؤكدة، مثل السماح بالتمييز بين تتابعات تربطها الأداة إذن (*donc*) وتلك التي تحتوي على (و) (*et*) أو في شرح سبب إمكانية استخدام برهنة لغوية لغايات الإقناع أيضاً. ويكون غياب المسار، في الواقع، ما يميز الإضافة البسيطة

الطقس جميل، وسيأتي پيير ليراك: *Il fait beau et Pierre viendra te voir*)، عن البرهنة اللغوية الجو جميل إذن سيأتي پيير ليراك (*Il fait beau donc Pierre viendra te voir*): يكتفي من يستخدم (*et*) بتأكيد قدوم پيير، فيما يدعم من يستخدم البرهنة اللغوية تأكيده بتأكيد الجو الجميل. أضف إن وجود المسار يفسر إمكانية استخدام البراهين اللغوية ضمن براهين بلاغية. وحتى حين لا تدعم البرهنة اللغوية بالضرورة جهد الإقناع، كما رأينا، وحتى حين - وكما يردد ذلك علم البلاغة بأسره - لا يحقق استدعاء العقل نجاح الجهد الإقناعي، فإن البرهنة اللغوية تبقى وسيلة ممكنة للإقناع: أي دعم المضمون من خلال واقعة ظهوره في نهاية مسار. إن هذين النجاحين التوصيفيين يفسران من دون شك حقيقة أن الفرضية العقلانية حاضرة بقوة في الدراسات اللغوية، الكلاسيكية كما المعاصرة، مثل الفرضية التي تعترف بمفردات تشير إلى كائن وكائن واحد في هذا العالم، في الأوصاف المحددة. وسنرى مع ذلك، أن الفرضية العقلانية، كما هذه الأخيرة، تقود إلى استبعاد العديد من خطاباتنا باعتبارها خادعة، سواء كان ذلك في تركيبها المنطقي الكلاسيكي، المدان غالباً لهذا السبب، أم في أشكالها المعاصرة. وبالرغم من أن المقاربات التواصلية المنبثقة عن أبحاث پيريلمان (Perelman, ١٩٨٨)، كما أبحاث المنطق الطبيعي المنبثقة عن أبحاث غريز (Grize, ٢٠٠٢)، قد صممت ضد النزعة المنطقية من أجل إعادة الاعتبار لبراهيننا، إلّا أنها قد فشلت في مشروعها وأدت، مرة أخرى، إلى القبول بأن اللغة خادعة.

لنبدأ بالشكل المنطقي للفرضية العقلانية، التي ترى أن أداة الوصل إذن (*donc*) هي علامة محاكمة عقلية برهانية تسمح بأن ننقل الحقيقة المكتسبة بالبرهان إلى النتيجة. وهي مقبولة، على هذا الشكل، من علم الدلالة المعاصر عموماً، حتى لو أنها أدت إلى إفشال معظم براهيننا. لأن من المؤكد أن التأكيد الوحيد **الجو جميل** (*il fait beau*) مثلاً، في بداية البرهنة اللغوية **الجو الجميل إذن** سيأتي پيير ليراك (*Il fait beau donc Pierre viendra te voir*) لا يمكن

أن يكفـي لتأكيد حقيقة أن بيير سـيأتي ليراك. علينا أن نقبـل، أقله، مقدمة عامة تـرى أن الجو الجميل يأتي ببيير ليرى المخاطب. غير أن مفهوم الجو الجميل الـذي يتنوع من فرد لآخـر، غامض جداً، لدرجة أن اسـتخدامه غير المؤكد لا يسـمح ببنـاء تعميم حول سـلوك بيير. وبقول آخـر، إذا ما تمسـكنا بالفرضية المنطقية التي ترى أن البراهين اللغوية تعكس انتقالات الحقيقة، فإننا سنضطر إلى القول إن البرهنة اللغوية **الجو جميل إذن بيير سيأتي ليراك** تعلن في الوقت نفسـه، ومن خلال وجود إذن (*donc*)، أنها تعكـس مثل هذا الانتقال، وأنها لا تعكـس أيـاً منه في الوقت نفسـه. هناك خديعـة، كما كانت هنـاك خديعة حين اسـتخدِم توصيـف محـدد مـن دون أن يفترض المتكلـم وجود الكائـن الفرد المشار إليه أو وحدانيته.

وسـأقدم توضيحاً حول هـذا التوازي بين كذب البراهيـن اللغوية وكذب الأوصـاف المحـددة. بما أنـه ليس بإمكاننـا تجنب الأوصاف المحـددة، فقد اسـتطاع بنتهـام أن يرى في اسـتخدامها عقبة في وجه خطاباتنـا. وليس الحال كذلك بالنسـبة إلى إذن (donc)، التي يستطيع أي متكلم أن يفضل عليها و(*et*) دوماً. إن السـبب الوحيد للخديعة يكمن في طريقة استخدام أداة الوصل هذه. إنهـا طريقة خادعة، وهي، بدقة أكثر، غير نزيهة، ووفاقاً لفريج (Frege) الذي لا يـرى في براهيننا اللغوية سـوى تخف مخيب قادر علـى إقناع مخاطبينا أولئك وحدهـم، الذيـن لا يقيمون وزنـاً للعقـل، والخاضعين للموقـف الاجتماعي العقلاني الذي يسمح استخدام إذن لنا أن ننسبه لأنفسنا.

لقـد حـاول العديد مـن المنظِّريـن، الذين رفضوا اسـتبعاد جـزء كبير من براهيننا اللغوية، دفعة واحدة، منح المرونة لمنطق الصحيح والخطأ من خلال ربطـه بالقواعـد التواصلية أو مـن خلال اسـتبداله بقواعد جديـدة تواصلية أو دلاليـة. ومـع ذلك، فقد تمسـكوا جميعـاً بالفرضية العقلانية وفشـلوا، بذلك، بمنح الشرعية لاستخدام إذن (*donc*).

لقـد كان أول الكتـاب الذين حاولـوا تبرير اسـتخداماتنا المعترض عليها

لكلمة إذن (*donc*) علماء المنطق أنفسهم، الذين أضافوا إلى القواعد المنطقية القواعد التواصلية. وهكذا فبدل أن تتحدث مدرسة پور-روايال عن خديعة تحدثت عن اقتصاد في براهيننا اللغوية. تلك البراهين التي تشكل التراكيب الأكثر قصراً لخطابات أكثر طولاً كان من الممكن تركيبها، إلّا أننا أهملناها تحت تأثير المعوقات التواصلية التي نجد بينها أيضاً الرغبة في جعل الخطاب «أكثر قوة وأكثر حيوية». ويذكر المؤلفون، بهذا الصدد، بيت شعر من قصيدة ميديا (Médée) لأوڤيد (Ovide) .

لقد استطعت المحافظة عليك، سأستطيع إذن أن أفقدك؟ ويؤولونه (بطريقة غير ثابتة ربما) على أنه قياس إضماري يعادل: **إن من يستطيع المحافظة على الشيء، قادر على فقده: طالما أنني استطعت الاحتفاظ بك، أستطيع إذن أن أفقدك**، وهو خطاب «فقد كل ما فيه من رشاقة»:

> تفضل طبيعة الفكر البشري أن يُترك لها شيء تكمله، وألّا نتصور أنه بحاجة كي نعلمه كل شيء [...] إن القياسات الإضمارية هي إذن الطريقة المعتادة التي يعبر البشر بواسطتها عن محاكماتهم العقلية، من خلال حذف الفرضية التي يعتبرون أن من السهل الاستعاضة عنها (أرنو ونيكول، ١٩٧٨).

إذا لم تكن براهيننا اللغوية العادية لوحات محاكمات منطقية إيضاحية، فلا يعود السبب في ذلك إلى أن اللغة فاشلة ولا لأننا خدّاعون أو خاملون، بل لأن للبراهين وظيفة أخرى غير المحاكمة الإيضاحية، إنها وظيفة نيل إعجاب من تتوجه إليهم. وسيخطئ فقط من يؤول خطأ، أي من لا يعترف باختيار الأسلوب الحيوي، ويرفض بذلك ضم البدايات الضمنية إلى التركيب الظاهر.

وقد حاول علم اللغة المعاصر أيضاً أن يضفي شيئاً من النسبية على خديعة براهيننا اللغوية، وذلك ضمن اتجاهين، الأول تواصلي يبرز وظيفة براهيننا،كما فعل ذلك سادة مدرسة پور-روايال، والآخر دلالي يبحث في براهيننا عن التعبير عن تراكيب «طبيعية" ظاهرة وصالحة، ضمن منطق مختلف عن منطق الصحيح والخطأ.

يعتبر **علم البلاغة الجديد** الذي أسسه بيريلمان مثالاً عن المنهجية التواصلية التي اختارت أن تحكم على البراهين العادية من خلال قدرتها على الحصول على قبول المتلقين، وليس من خلال بناء حقيقة نتائجها بشكل فعلي. ولم يمنع هذا الأمر بيريلمان من بناء تراتبية قيمة بين البراهين: يعتبر مبرراً ومقنعاً البرهان الذي يمكن أن يصل إلى تلق شمولي، ومقنع، فقط، البرهان الذي لا يدرك سوى متلقين خاصين. وبذلك تصنف البرهنة اللغوية الفعالة **الجو جميل إذن بيير سيأتي لزيارتك**، بين البراهين ذات الطابع «الإقناعي»، مهما كان بطلانها المنطقي. ولا تعتبر خطاباتنا خدعة إلّا بالنسبة إلى المحليين الذين لا يرون أن لها وظيفة في سعيهم للبحث عن شكلها المنطقي. ويذهب بذلك بيريلمان أبعد من أرنو وينكول. لم يعد المطلوب، في الواقع، ملاحظة أن الجهد الساعي للإقناع يمكن أن يفضل تركيباً ناقصاً وغامضاً، على شكل سليم وثقيل، متيحاً مع ذلك، للمُؤوِّل اكتشاف المحاكمة التي يجري التعبير عنها. لقد أُهملت الإشارة إلى متطلبات المنطق، وتم الحكم على البراهين اللغوية من خلال نجاحها بالحصول على القبول. ونشير، من خلال ربط قيمة البرهان باتساع حقل التلقي الذي يغطيه، إلى أن لهذا المنهج نتيجة، تقليدية وتهكمية، في الوقت نفسه، تشجع الخطابات المكررة على حساب البراهين التجديدية. أضف إن هذه المنهجية لا تصلح للبراهين اللغوية التي لا تقوم وظيفتها على الإقناع.

ومع ذلك فقد فتحت أعمال بيريلمان طريقاً جديدة تتمثل في البحث عن الانتظام في البراهين التي أدانتها المقاربة المنطقية. ونتساءل، هكذا، حول إمكانيات فرض حكم عام انطلاقاً من أمثلة خاصة (**ندعم بكل تأكيد الحكم بيير دوماً مريض** *Pierre est tout le temps malade* **بإضافة لقد أصيب بالأنفلونزا في عيد الميلاد، وكان غائباً في أثناء تدشين المكاتب الجديدة، وقد أجرى عملية جراحية في عيد الفصح**). ومهما كانت هذه الإنشاءات ذات طابع إقناعي، فهي لا تشكل دوماً براهين لغوية (تربطها أداة الوصل *car*،

إذ تؤدي الفقرتان السابقتان إلى تغيير في المعنى): وكما أن بعض البراهين اللغوية ليست بلاغية، فإن بعض البراهين البلاغية ليست لغوية. ومع ذلك، فإن التساؤلين يتقاطعان، أحياناً، ويمكن أن نرى في البلاغة الحديثة أصل الأبحاث الدلالية حول البرهنة اللغوية. يأخذ البرهان الوازن الذي يمكن أن نلخصه وفق المخطط ع لأن ص قال ع، وهو خبير بذلك، شكلاً لغوياً دقيقاً، كما بين ذلك بلانتان (Plantin, ١٩٩٠). إن فعل قال (أو فكّر) الذي يتدخل لا يفترض حقيقة ع: من المستحيل البرهنة: **عليك إطعام الهر كمية أقل. بيير يعرف أن على الهررة أن تبقى نحيلة، وهو طبيب بيطري**، فيما البرهان يصبح ممكناً إذا استبدلنا فعل **يعرف**، بفعل **يفكر** - أو فعل **يقول**. وكذلك فإن عدداً من الأجناس النصية ترغمنا على حذف **إنه خبير بذلك**: إنها حالة الخطاب العلمي حيث الاقتباسات والمراجع تشكل في الغالب علامات برهان وازن إضافة إلى أنها تسمح للمتكلم بالظهور بمظهر العالم. يتيح اكتشاف قواعد من هذا النوع، سواء أكانت لغوية أم نصّية، إدراك منطق طبيعي يؤكد أن البراهين الوازنة، إضافة إلى البراهين اللغوية اليومية ليست خادعة، وذلك من خلال تعقيد استخدام *donc* آخذاً بالحسبان مقام الإبلاغ. وتنضم آمال علماء التواصل إلى آمال علماء الدلالة مثل غريز (Grize). ترغم الأداة (*donc*) مستخدمها على تبسيط الموقف الذي يستخدم برهاناً، إلى حد ما، أو تفرض على المؤوّل البحث عن أنموذج، بين معتقداته الاجتماعية والعائلية والشخصية، على شكل «كلما كان الطقس جميلاً كثر خروجنا» أو ربما «الجو الجميل يجعل الخروج ممتعاً»، يسمح، حتى لو كان لا يشير إلّا إلى توجه وليس إلى قانون، بالسير من نقطة **الجو جميل** حتى تصل إلى **بيير سيأتي لرؤيتك**، إن الخطاب **الجو جميل إذن بيير سيأتي لرؤيتك**، ينقل، بشكل ضمني محاكمة عقلية طبيعية صحيحة. فليست اللغة ولا استخداماتنا للغة خادعة، في مجال البراهين.

وتبقى صعوبة، كما كنت قد أشرت إلى ذلك. فالمقاربات الثلاثة التي

سبقت، المقاربة المحافظة لمدرسة پور- روايال، والمقاربة التواصلية على طريقة پيريلمان، والمقاربة الدلالية على طريقة غريز تقبل أن الناطق بالبرهنة اللغوية على منوال أ إذن ج يشير ويسلك طريقاً ذاهباً من أ إلى ج. فجميع هذه المقاربات تحافظ على فرضية أن البراهين اللغوية تجمع أحكاماً مستقلة. غير أن ما تبينه أبحاث دوكرو، هو أن وجود مثل هذه المسارات بعيد عن أن يكون بديهياً. وحتى حين نفترض، بشكل متواضع جداً، أن لـ **إذن** معنى واحداً يشير إلى الانتقال من الفرضية أ إلى الفرضية ج، فعلينا، من جديد أن نستنتج أن براهيننا اللغوية خادعة، لأنها تفتقر إلى مثل هذه المسارات.

تغطي أمثلة دوكرو حالات كثيرة التنوع. وسننظر في مثال حيث تظهر أداة التعديل *trop* (الزائد عن الحد) وفي مثال حيث تتشابك بشدة مفردات البرهان والنتيجة، ليصبح من المستحيل، من خلال قبول أ، أن نرى تقدماً ونمواً للمعرفة في قبول ج. لننظر أولاً إلى العبارة: **تقود بسرعة زائدة، قد يحصل لك حادث**. ماذا تعني القيادة **بسرعة زائدة**؟(trop vite) . ما يلاحظه دوكرو أن معنى **القيادة بسرعة زائدة** نفسه مرتبط بالنتيجة اللاحقة. نحن هنا أمام وقوع حادث: فمع بداية البرهان تعتبر السرعة سبباً للحادث، لدرجة يعود من المستحيل معها أن ندرك مضموناً أولاً مختلفاً عما تم استنتاجه، ضمن هذا البلاغ. ويُختزل معنى البرهان في الإشارة إلى أنه يقود إلى النتيجة، وهناك صفة أخرى للسرعة يقدمها البلاغ **أنت تقود بسرعة زائدة، قد تحصل على مخالفة**. وبالمقابل فإن معنى النتيجة، مرتبط، هو أيضاً بمعنى البرهان. وهكذا فإن المخالفة المتوقعة في البرهنة الثانية هي أنموذج محدد من المخالفات، إنها مخالفة السرعة الزائدة، ومن السخرية أن تقول للسائق، إذا ما أدين لأنه لم يضع حزام الأمان: **أرأيت، لقد حذرتك**. إن هناك ترابطاً دلالياً بين البرهان والنتيجة في البرهنة اللغوية، وتحدث هذه الظاهرة، كما رأينا، حتى حين لا يستخدم المتكلم أداة التعديل **زائد**؟(*trop*). لنأخذ أيضاً النعتين **قريب، بعيد** (prés, loin). لنتصور أن كلاً من عمرو وزيد يريدان الذهاب إلى مكان حيث

الموقع والمسافة معروفتان تماماً من الاثنين. يقترح عمرو الذهاب إليه سيراً على الأقدام. إذا كان زيد موافقاً، فسيجيب **نعم إنه قريب**، وإلّا أجاب **لا، إنه بعيد**. إن اختيار النتائج **نعم**، **لا**، مندرج في تواصيف المسافات من خلال **بعيد** و**قريب**. فليس هناك أي مسار. ويُختزل معنى المفردات **قريب السير على الأقدام** أو **بعيد عدم السير على الأقدام**، في روابطها البرهانية المتبادلة. لا يوجد، في البرهنة: **إنه قريب، لنذهب سيراً على الأقدام**، أية معلومة مسبقة، أي توصيف كمي للمسافة تجعلنا نقبل بالانتقال سيراً على الأقدام، طالما أن من المقبول أن ما هو قريب يمكن أن يدرك سيراً على الأقدام. إن البلاغ **إنه قريب** لا يعني سوى **إذن لنذهب إليه سيراً على الأقدام**.

إن ملاحظات دوكرو هذه، التي تجذر موقف غريز من خلال **عدم رؤية شيء**، في معنى البرهان، **سوى** أننا أدركنا النتيجة، تظهر أن الفرضية العقلانية، في أي شكل من أشكالها المحافظة أو التواصلية أو الدلالية، تقود حتماً، إلى مراجعة تقويم براهيننا اللغوية لأن أياً منها لا يشكل مساراً. وهذا ما قاد دوكرو، الذي قبل بالفرضية العقلانية في مقالة حول البرهنة البلاغية والبرهنة اللغوية (٢٠٠٤)، إلى النتيجة الفريجية (نسبة إلى المنطقي، مؤسس المنطق الرياضي Frege):

> المغارة الحقيقية هي تلك التي تقطع كل رباط بيننا والحقيقة، إنها تلك التي تفرض علينا العيش في وسط «الظلمات»، إنها، في رأيي، اللغة. يأمل [... عرضي] في تطوير عودة إلى أفلاطون وإلى نزع الثقة «الجذري» مع الخطاب.

تحليل غير عقلاني

للبرهنة اللغوية: التحليل الإخباري

أؤكد، من بعد دوكرو، أن هناك تداخلاً دلالياً بين البرهان ونتيجة البرهنة اللغوية، عموماً. ولكنني أعتقد أن علينا التقدم خطوة وإهمال الفرضية

التـي تقـول إن **إذن** تشـير إلى مسـار. إن أداة الوصـل **إذن** (*donc*) تقوم بوظيفة أخـرى: إنها الوصـل بين الجزءين النحوييـن الذي يربط بينهمـا نحوياً لدرجة يشـكلان معها وحدة دلالية. هذا ما أسـميته «براهين» لغوية، إخلاصاً للتسمية الكلاسـيكية، إخـلاص مذنب طبعاً، ولكـن كيف لنا أن ننتقـد مقاربة من دون اسـتخدام المفاهيم نفسها للمقاربة الخاضعة للنقد؟ - فليست هذه الخطابات براهين ولا تدعي أنها كذلك.

إلى من ينسب المتكلم، في الواقع، المسار الذي تقول به الفرضية العقلانية ومفهوم «البرهنة» نفسه؟ ذلك أن بإمكان الناطق بعبارة: **كان اجتياز النهر خطراً، إذن سـارع بيير بالقيام بذلك** أن يكون شـخصاً مهووسـاً بالخـوف ولا يظن أن الخطـر يمكن أن يكون جذاباً. هل بالإمـكان القول إنه بيير؟ غير أن المتكلم لا يدعي أن بيير، الذي توقف لحظات على ضفة النهر، قد لاحظ الخطر، ثم، وبعد العودة إلى قناعاته الخاصة، قد اسـتنتج، صوريـاً، أن عليه أن يُقدم على الفعل. لقد قيل إن بيير قد تصرف بشكل انفعالي وانسجاماً مع طبيعته المتهورة. أضف هـل يفكـر لافونتين أم الحذّاء في العبارة **إذا أحدث هر ضجة، فهل يسـرق الهر المـال**؟ المتكلم وحده يعرف أن الهر يحدث الضجـة، فيما الحذّاء وحده يظن أن الضجة المنبعثة من منزل يحتوي المال، هي إشـارة على السـرقة. هل يبقى من الجائز الحديث على مسـار حين لا يكون المسـؤول عن البرهان والضمان واحـداً؟ وبدل أن نفترض، مرة أخرى، أن خطاباتنا خادعة وأن المنشـئ لبرهنة لغوية يدعي توصيف مسـار شخص ما، من دون أن يكون، في النتيجة، شخص هناك يمكن أن يكون صانع المسـار، أُفضل القول إن البراهين اللغوية لا تدعي أنها تعكس أي مسـار. فليسـت هذه وظيفتها. إن أداتي الوصل إذن وإذا (*donc, si*) لا تشـيران إلـى أي إيضـاح، أو محاكمة، «طبيعية» كانـت أم لا، ولا إلى أي انتقـال، ولا يسـمح أي إصلاح للمفهـوم المنطقي للمحاكمـة العقلية بوصف براهيننا اللغوية، في الواقع ولا في الغاية.

ما هـي إذن البراهين اللغويـة، ومن وجهة إيجابية؟ أؤكـد أنها أحكام. إن

القول بخصوص پيير: **كان الاجتياز خطراً، وإذن أسـرع پيير في فعل ذلك**، هو فقـط طريقة مفصَّلة وسـياقية للقول: إن پيير متهـور. إن الأداة **وإذن** تجتمع مع مفردات مثل خطر وأسرع للإشارة إلى إخبار الإسراع بسبب الخطر، المنسوب لاحقاً إلى پيير. فليس في هذه الأداة برهان ولا نتيجة ولا تجمع مضامين. إنها لا ترسم الموقف كي تظهر النتيجة **بعد ذلك**. وهي تشكل في مجموعها حكماً يمكـن أن نعبـر عنه أيضاً بصيغة موجـزة **كان پيير متهـور**). إن البراهين اللغوية ليسـت براهين، وتلك مفارقة في مصطلحاتي التي تحتفظ بقسـم من مفردات المقاربة الخاضعة للنقد.

ويمكننا أن نرسم، بشكل أكثر شمولية، الخارطة البرهانية للمفردات التي تربط الألفاظ على شـكل مجموعات ثلاثية تظهر بذلك القرابة بين البراهين اللغوية والجمل البسـيطة نحوياً. ويبـدو لفظا خطر، وصنع (*dangereux et faire*)، فيهمـا، مرتبطيـن بمفردة متهور، ومبينين بذلـك أن الحبكة البرهانية للمفردتيـن الأوليتين تعبر عن إخبار برهاني يرتبط بدلالة اللفظ الثالثة: يعني أن يكون المرء متهوراً أن يقدم على ما هو خطر، بسبب هذا الخطر. وبالطريقة نفسها، إن عبارتي **غير مفيد** (*inutile*) و**عدم الشراء** (*ne pas acheter*) هما في علاقة مع مفردة **مقتصد** (*économe*)، لأن التشـابك البرهاني للمفردتين الأوليتين يعبر عن إخبار: لا -تشـترِ-لأن- ذلك- ليـس- مفيداً إخبار يعود إلـى دلالة المفـردة الثالثة: أن يكون المرء مقتصداً، إنه، من بين أمور أخرى: لا تشـترِ ما ليس مفيداً. والأمر نفسـه أيضـاً مع عبارتي مـرور الزمن وفقدان الوجود (*écoulement du temps* et *perdre de l'existence*) المرتبطتين بالـ **اختفـاء**(*disparaître*)، لأن دلالـة الفقدان تحتوي علـى إخبار برهاني فقدان – الوجود – بسـبب – مـرور – الزمن. تعكس الخارطة البرهانية هذه – أنها مسـتحيلة التحقق في الواقع، بسـبب اتساع مفردات لغة ما، إلّا أنها ممكنة نظرياً – القرابة بين البراهين اللغوية (**الاجتياز كان خطراً وإذن أسـرع پييـر في** القيام به) والجمل النحوية البسـيطة (**كان پيير متهور**)، تلك القرابة

التي تعكس الطبيعة العميقة للبراهين: فعلى الرغم من تعقيد البرهنة النحوي إلّا أنها تعبر عن حكم واحد مثل أية جملة بسيطة نحوياً.

يلاقي هذا التحليل الإخباري لبراهيننا اللغوية بعض الملاحظات التي قدمت، بشكل مبعثر، سواء في الفلسفة أو في إطار الدراسات الأدبية، حول الاستخدامات الخاصة لـ **إذن** (*donc*). يؤكد سپينوزا، في سياق إثباته أن عبارة **أفكر إذن أنا موجود** تمثل الحقيقة المبدئية، أننا لسنا أمام منطق صوري - ذلك أن المقدمة الكبرى ستكون بذلك أكثر وثوقيه من الحركة الاستنتاجية نفسها - بل أمام فرضية وحيدة مساوية للمقدمة الكبرى **أنا مفكر** (*je suis pensant*). ويعترف جيد (Gide, ١٩٩٣) نفسه، في مجال مختلف، بالدور التوصيفي الممكن لاستخدام إذن نفسه:

> يقول لنا [ستنادال] فيما سبق: «لقد تمكنت العمة والعم دولاميل من جمع رأس مال يعود عليهما بألف وثمانمائة ليرة، من شدة اقتصادهما. لقد كانا **إذن** جد سعداء». تكفي «إذن» الصغيرة هذه لوصفهما تقريباً.

لا تعكس البرهنة اللغوية التي قام بها ستندال أي مسار، كما لا تعكس رأي ستندال نفسه الذي لا يعتقد أن الغنى يجلب السعادة، ولا رأي أقرباء دولاميل. إنها تشكل حكماً وحيداً «وَصَّفَ» ستندال من خلاله أقارب دولاميل من خلال إسناد صفة أنهم -- سعداء - بسبب - غناهم. تقوم فرضيتي على ضرورة تعميم هذه الملاحظات وعلى أن نرى في كل برهنة لغوية إنشاء حكم وليس مساراً. سأتحدث عن «حكم برهاني». وسألح على فكرة أنني لا أريد من خلال هذا المصطلح أن أشير إلى البرهان أو إلى نتيجة البرهنة. اعتبر «حكماً برهانياً» الحكم المبني على البرهنة اللغوية بأكملها.

ما طبيعة هذا الحكم البرهاني؟ نشير أولاً أن المقصود هنا ليس حكماً واقعياً، يدعي القول ما هو العالم، حكماً يصبح بعد ذلك، قابلاً للتقويم وفاقاً لمصطلحات الصحيح والخطأ بالمواجهة مع هذا العالم. إن من المستحيل، مثلاً تقويم الحكم البرهاني الداخلي لعبارة **الشراء كان غير مفيد إذن لم يقم**

بيير بذلك؛ من المستحيل أن نميز بين الوقائع، الطابع المقتصد الذي تنسبه البرهنة اللغوية - إذن الصغيرة، وفاقاً لقول جيد - لسلوك بيير، ومن المستحيل أن نرى فيما إذا كان بيير قد امتنع عن شراء السلعة بسبب عدم فائدتها. إن الأحكام البرهانية، وتلك إحدى خصائصها العامة، لا يمكن تقويمها عبر مصطلحي الصحيح والخطأ. وهي لا تشكل مع ذلك، بما هي عليه، أحكام قيمة، ترتبط بالخير أو بالجمال. يعكس حكم برهاني، بشكل أساسي، تقويماً يقوم به المتكلم، تقويماً يمكن أن نجد أثره في مفردات اللغة حين يتحول إخبار الحكم البرهاني إلى مفردة ويظهر على الخارطة البرهانية للمفردات، التي تحدثنا عنها سابقاً. وهكذا فإن الناطق بعبارة خارت قواي كمثل الناطق بعبارة لقد مضى الزمن وإذن لم أعد أملك القوة، يرى الزمن مسؤولاً عن فقدان القوة ويقدم بذلك وجهة نظر حول فقدان القوة، وجهة نظر، وليس توصيفاً أو حكم قيمة. إن حكمه برهاني. وكذلك الحال فإن الإخبار البرهاني «قم - بشيء - لأن - ذلك - خطر»، مسؤول عن واقعة أن مفردة متهور ليست توصيفية، بغض النظر عن الإنكار الذي تحتويه(من الصعب تقويم الطابع المتهور لشخص ما من خلال مصطلحي الصحيح والخطأ). أو وأخيراً، فإن الإخبار البرهاني «عدم - الشراء - بسبب - عدم الفائدة»، الذي يعود إلى الدلالة اللغوية للنعت مقتصد يُدخل تقويماً ذا طابع برهاني إلى جانب حكم القيمة المتضمن في الكلمة. وينتج، ما وصفه بعض مؤلفينا على أنه غموض في مفرداتنا، في الواقع، عن أن دلالة المفردات المعنية (فقدان، متهور، مقتصد) تتشكل من إخبارات برهانية (فقدان - الوجود - بسبب - مرور - الزمن، الإسراع - بسبب الخطر، عدم الشراء - بسبب - عدم - الفائدة) وليس عن إخبارات توصيفية سيئة وتقريبية، بالنتيجة. تشكل هذه الإخبارات، حتى حين لا ترتبط بالخير والجمال، جميعها، ومن خلال طبيعتها البرهانية نفسها، تقويمات يجريها المتكلم، سواء تم التعبير عن هذه الإخبارات بكلمة (مقتصد) أو بتشابك برهاني للكلمات (من غير المفيد، إذن بيير لم يشترها).

لقد قلت إن التحليل الإخباري للبراهين اللغوية يلتحق، أخيراً بالظواهر التي لحظها دوكرو. ونفهم، في الواقع، لماذا لا يحتوي الجزءان النحويان للبرهنة اللغوية تقود بسرعة زائدة، قد يحصل لك حادث لوحدهما، على أي معنى مستقل. إنهما يدلان معاً على إخبار وحيد، إنه الإخبار البرهاني -«تجازف - بحادث - بسبب - السرعة - المفرطة»، الذي نصف من خلاله سلوك المخاطب. يشكل هذا الإخبار البرهاني، الذري، ما نسميه «كتلة دلالية». وندل عليه من خلال التجريد، بواسطة مفردتين سرعة زائدة (trop vite) وحادث، وهو يشكل، بهذه الطريقة ما تتشارك فيه البرهنة المعلنة والبراهين اللغوية مثل **إذا ركضت بسرعة مفرطة في الشارع، توشك أن تنزلق،** أو **شرب بيير بسرعة كبيرة، إذن بدأ بالسعال،** إنها خطابات تستدعي مع ذلك الإخبار البرهاني نفسه، بالرغم من تنوع أدواتها، وموضوعاتها النحوية وزمنها النحوي. وبالرغم من عدم قابليتها للتحليل، فإن البرهنة اللغوية توصف، من خلال «كتلة دلالية»، موضوعاً، وتعبر بذلك في مجملها، عن اتخاذ موقف أولي.

تأثير التحليل الإخباري للبراهين اللغوية في تقويمها

إن التحليل الإخباري الذي أقترحه، والذي يجعل من كل برهنة لغوية حكماً وحيداً، يمنع كل لجوء إلى مفاهيم البرهان والنتيجة: تبقى «البراهين» وحدها، ضمن هذا الإطار. يؤدي هذا الأمر في علم الدلالة التوصيفي إلى نتيجة مفادها أن تحليل «كلمات الخطاب» يجب أن يعاد: إذ لا يعود بالإمكان توصيفه لكن (*mais*) على أنها رابط بين برهانين من أجل الوصول إلى نتائج متناقضة؛ وحتى (*même*) لا تعود توصّف على أنها رابط بين «برهانين» للوصول إلى «النتيجة» نفسها. والآن ومن وجهة نظر تواصلية، تعيق الفرضية

الإخبارية، التي أدافع عنها، عمل صيغ التقويم المعتادة للبراهين. إن جميع استخداماتنا لـ إذن (*donc*) هي، في الواقع، ظاهرة وثابتة، من وجهة نظري: لسنا بحاجة إلى أي قانون مرور، إذ ليس هناك من مخالفة لقواعد المحاكمة العقلية السليمة تستحق الذكر ولا نستطيع أيضاً عزل البراهين اللغوية المقنعة - أو اليقينية - لأن ذلك يؤدي إلى وصفها من خلال القوة التي تمنحها لنتيجتها، وإلى القبول إذن بأنها تحتوي على نتيجة. ومع ذلك فإن البراهين اللغوية، في نظري، متكافئة جميعاً وتبقى قابلة للتصنيف فيما أسمية براهين الرأي والمفارقة والسياق. وهذا ما يفسر أن بعض البراهين - تلك التي لا تعكس سوى اللغة نفسها - تبدو «أفضل» من غيرها.

إن مفاهيم برهنة الرأي أو المفارقة أو السياق المستدانة في جزء منها، وفي جزء منها فقط، من المقاربات العقلانية للبرهنة، والتي سنراها لاحقاً، لا ترجع إلى معتقداتنا الاجتماعية. وطالما أن البرهنة اللغوية لا تعكس، في رأيي، أي مسار فإنها لا تقوم، في الواقع، على أية مقدمة، وأي حكم مسبق يمكن أن يشكل معتقداً مشتركاً. وستصنف البراهين وفاقاً لطبيعة الإخبار البرهاني الذي تنشئه وذلك بالرجوع إلى الخارطة البرهانية للمفردات التي جرى الحديث عليها مسبقاً. نطلق على برهنة ما صفة «الرأي» حين يرتبط إخبار الحكم البرهاني الذي تعبر عنه بدلالة أحد أطرافه. إن البرهنة، الاجتياز خطر إذن علينا ألّا نشرع به هي بهذا المعنى «برهنة رأي» لأن إخبارها برهاني،«هذا - خطر - و- إذن - علينا - تجنبه» مرتبط بدلالة الخطر نفسها: وتظهر المفردتان **خطر** و**يجب تجنبه** على الخارطة البرهانية للمفردات مرتبطتين بمفردة **خطر** نفسها.

نشير إلى أن المقاربات العقلانية للبرهنة اللغوية تصنف أيضاً البرهنة المستخدمة، في المثال، بين خطابات الرأي - ولذلك سأعيد استخدام مفردة «رأي» doxal. غير أن هذه المقاربات تمنح معنى آخر لهذه الملاحظة. فهي ترى أن البرهنة «برهنة رأي» لأنها تشير إلى معتقد مشترك (تجنب الخطر): إن بإمكاننا الحديث عن منظومة الرأي خارج اللغة. وعلى عكس ذلك، بالنسبة

إليّ، فإن الاعتقاد أن الخطر الواجب تجنبه غير حاضر، إلّا بشكل ضمني، من خلال الاجتياز خطر إذن علينا ألّا نشرع به؛ إن ما يُستدعى هنا وبشكل ظاهر، هو الإخبار «إنه - خطر - و- إذن - علينا - تجنبه». يرتبط هذا الإخبار بدلالة النعت خطر نفسها، لدرجة أن البرهنة توضح معنى أطرافها. هذا ما ألخصه بالقول إن البرهنة برهنة «رأي». ولا تنسجم برهنة الرأي مع الإيديولوجيا السائدة، بل مع اللغة. إنه مفهوم داخل اللغة.

وسنشير أيضاً إلى أن التوافق بين حالات أنظمة الرأي داخل اللغة وحالات أنظمة الرأي خارج اللغة ليس كاملاً. لنأخذ حالة برهنة لغوية جرى شرحها من خلال التركيب الحكمي في التأني السلامة: لنقل، أمضى پيير ست سنوات كي ينجز أطروحته، لذلك فهي جيدة. في التأني السلامة. ترى المقاربات العقلانية في التركيب الحكمي، والمشترك إذن، ضماناً للمسار الذي تشير إليه البرهنة اللغوية، وتصنف، بذلك، هذه الأخيرة بين براهين الرأي من داخل اللغة. وعلى العكس من ذلك، بالنسبة إلي، إن التركيب الحكمي يقدم التعليمات من أجل تأويل البرهنة اللغوية مثل إسناد الإخبار «النجاح - بسبب - السير بتؤدة" إلى پيير: وبما أن هذا الإخبار لا يرتبط بدلالة أمضى ست سنوات للحصول على أطروحته ولا بدلالة جيد (bon)، فإن البرهنة ليست برهنة رأي من داخل اللغة.

لننتقل الآن إلى مفهوم البرهنة المفارقة. لننظر من أجل ذلك إلى البرهنة: الاجتياز خطر وإذن يجب الشروع فيه. ليست هذه البرهنة برهنة رأي لأن إخبارها البرهاني غير متجسد لغوياً، لا في خطر ولا في فعل. إنه متجسد حقاً في متهور، إلّا أنه لا يرتبط بدلالة أي من المفردات المستخدمة ضمن البرهنة اللغوية المعتمدة مثالاً. إن الإخبار البرهاني هناك - خطر - و- إذن - علينا - القيام به، يمثل نقيض دلالة خطر الذي يحتوي على الإخبار البرهاني «هناك - خطر - و- إذن - علينا تجنبه. سأقول إن البرهنة مفارقة.

وأخيراً، ليست بعض البراهين براهين رأي ولا مفارقة: كذلك هو الحال

مع: لقد أمضى پيير ست سنوات للحصول على أطروحته، لذلك فهي جيدة (في التأني السلامة)، حيث الإخبار البرهاني النجاح - بسبب - السير - بتؤدة، لا يرتبط بمفردات البرهنة نفسها. أقول إن مثل هذه البرهنة سياقية.

إن الأمثلة على براهين الرأي أكثر عدداً مما نتوقع للوهلة الأولى، وهي أكثر عدداً، في كل الأحوال، من البراهين السياقية أو براهين المفارقة - وبذلك نجد، على شاخصة توصيفية في مخزن المؤن لقصر بلاندي - لي - تور (Blandy - les - Tours) الشرح التالي:

> احتلت هذه القاعة ذات القبة، والعمود الرئيس والمجهزة بالنوافذ بداية، موقعاً مركزياً تماماً، ما يدعو إلى اعتبارها القاعدة لعمارة رئيسة ممكنة (برج؟) لقصر ريفي صغير.

ينقل هذا المقطع، بطريقة حذرة جداً- أي من دون الإعلان بلاغياً عن مضمونه باعتباره واقعة - الحكم البرهاني نفسه للبرهنة اللغوية الأكثر توكيداً:

> تحتل هذه القاعة موقعاً مركزياً تماماً لأنها شكلت قاعدة عمارة رئيسة.

إن مفردتي **مركزية** و**رئيسة** تشيران فيها إلى الإخبار البرهاني « الوجود في المركز لأنه رئيس»، الذي ينسب لاحقاً إلى العمارة المعيّنة. يرتبط هذا الإخبار بالدلالة اللغوية **رئيس** (أن يكون رئيساً يعني الحلول في موقع مركزي) لدرجة يصبح معها المقطع المدروس منسجماً مع الدلالة البرهانية لمفرداته: إنه مقطع رأي. إن استبدال **عمارة رئيسة** بـ**برج** يؤدي، على العكس من ذلك، إلى برهنة سياقية - تصبح أقل بداهة في الوقت نفسه:

> تحتل هذه القاعة ذات القبة والعمود المركزي والمجهزة بالنوافذ، بداية، موقعاً مركزياً تماماً ما يمكن أن يدعو إلى اعتبارها قاعدة لبرج محتمل في القصر الريفي الصغير.

لا يشكل الإخبار البرهاني «كان - برجاً - إذن - كان - في المركز» في

الواقـع جزءاً من دلالة المفـردة برج، وإن برهنة ثانية سـتتطلب التدعم بإضافة مـن الأنمـوذج **لأن الأبـراج كانت من العمارات الرئيسـة.** نكشـف هنا الفرق، الذي أشـرت إليه في ما سـبق، بين «نظام الرأي» داخل اللغة الذي اسـتخدمه، ومفهـوم «نظـام الـرأي» خـارج اللغة الـذي تسـتخدمه المنهجيـات العقلانية المعروفة. إن ما يعبر عن برهنة «الرأي»، بالمعنى اللغوي الداخلي الذي أمنحه لهذه المفردة، هو الكلمات المستخدمة، وليست الأشياء التي ربما عبرت عنها هذه الكلمات.

علينا ألّا نطلب أي تمتين؛ إن براهين الرأي هي إذن «أفضل» من البراهين السـياقية أو براهين المفارقة (هذا ما يفسر حضورها الكبير)، إنني أقبل بذلك. ولكـن لا يعنـي هذا الأمر أنها تفرض نتائجها، بسـبب اسـتنادها إلى معتقدات مشـتركة. إن لبرهنـة الرأي مظهـراً مقنعـاً لأن الحكم البرهاني الـذي تعبر عنه يوضـح معنـى مكوناتها نفسـه. ولا ننكـر أن من البديهـي التعبيـر بالكلام عن العلاقـات التـي تقيمها اللغـة بين الكلام للحصول على شـيء مـن الوضوح. لنفكـر بالتعبيـر **سـنربح لأننا الأقـوى،** أو بالشـعار **اعمل أكثر كـي تربح أكثر.** إن براهيـن الرأي تسـعد. ليـس لأن اللغة فاشـية وتفرض الـكلام وفاقاً لبعض المعتقـدات التـي حولتها إلـى مفردات تعتبـر مرجعاً لأخرى. إن أي تسلسـل لغـوي ممكن. وتكمن قوة اللغة في أن اسـتخدامها يمكن أن يقوم على تطوير رأي مرتبط بها ويفرض نفسه نتيجة لذلك. لا شيء في اللغة أكثر وضوحاً مما تقوله اللغة نفسها.

*

* *

هـل الخطاب، حتى الأمين، هو بالضرورة خِداع؟ أعتقد العكس وأنضـم، حـول هذه النقطة، إلـى العديد من علمـاء التواصل والدلالـة. ولكن لا يكفي أن نقـول مـع پور- روايـال، إن أفضل المترجميـن أولئك الذيـن يقدرون على اكتشـاف البنى المنطقية التي تعبر عنها خطاباتنا بطريقة مسـتقرة. فلا يكفي أن

نقول، مع علماء التواصل المعاصرين، إن الدلالة المنطقية لخطاباتنا ليست، في النهاية، ما يُؤخذ بالحسبان لتوضيح أسباب الكلام ونتائجه. ولا يكفي أن نقول، هذه المرة، مع جزء من علم الدلالة المعاصر، إن منطق خطاباتنا «طبيعي». علينا أن نرفض الفرضية نفسها التي ترى أن اللغة ذات صيغة دلالية منطقية. فمن خلال اكتشافنا أنموذجاً آخر للدلالة فيها، دلالة خاصة، اسميها «برهانية»، نظهر «مضموناً» للكلام، لا يمكن له إلّا أن يكون منسجماً معه.

مراجع

Arnauld Antoine et Nicole Pierre, 1978 [1662], *La logique ou l'Art de penser*, introd. par Louis Marin, Paris, Flammarion (coll. « Champs »).

Beauzée Nicolas, 1974 [1767], *Grammaire générale: ou exposition raisonnée des éléments nécessaires du langage, pour servir de fondemant à l'étude de toutes les langues*, Stuttgart, F. Frommann.

Bentham Jeremy, 1997, *De l'ontologie et autres textes sur les fictions*, trad. et commenté par Jean-Pierre Cléro et Christian Laval, Philip. Schofield (ed.), Paris, Seuil (coll. « Points »).

Doury Marianne, 2012, « Preaching to the converted: Why argue when everyone agrees? », *Argumentation*, 26 (1), p. 99-114.

Ducrot Oswald, 2004, « Argumentation rhétorique et argumentation linguistique », dans Marianne Doury et Sophie Moirand (eds.), *L'argumentation aujourd'hui. Positions théoriques en confrontation*, Paris, Presses de la Sorbonne Nouvelle, p. 17-34.

Frege Gottlob, 1971, *Écrits logiques et philosophiques*, trad. et introd. par Claude Imbert, Paris, Seuil (coll. « L'ordre philosophique »).

Gide André, 1993 [1946], « En relisant *Lamiel* », préface à Stendhal, *Lamiel*, Paris, Gallimard (coll. « Folio »).

Grize Jean-Blaise, 2002, « Les deux faces de l'argumentation. L'inférence et la déduction », dans Michel de Fornel et Jean-Claude Passeron (eds.), *L'argumentation. Preuve et persuasion*, Paris, Éditions de l'EHESS (coll. « Enquête »), p. 13-29.

Kerbrat-Orecchioni Catherine, 1990, *Les interactions verbales*, Paris, Armand Colin.

Perelman Chaïm et Olbrechts-Tyteca Lucie, 1988 [1958],

Traité de l'argumentation. La nouvelle rhétorique, Bruxelles, Éditions de l'Université de Bruxelles.

PLANTIN Christian, 1990, *Essais sur l'argumentation. Introduction à l'étude linguistique de la parole argumentative*, Paris, Kimé.

SPINOZA Baruch, 1964 [1663], *Les principes de la philosophie de Descartes*, traduit par Charles Appuhn, Paris, Flammarion.

جورج ديدي - هوبرمان

Georges Didi - Huberman

على خطو الخادمة الخفيف

معرفة الصور، معرفة شاذة

تاريخ الفن

باعتباره معرفة محلية أو صغرى

إن تاريخ الفن، كما يدل على ذلك اسمه، هو تاريخ موضوع خاص. خاص أولاً، بمعنى أن موضوع هذا التاريخ ليس محدوداً: فمن يدعي أنه يجد، في عمل فني أو في صورة كل ما قام به مجتمع في لحظة من تاريخه؟ غير أن تميزه يأتي أيضاً من حقيقة أنه يقاوم محاولات التعريف: من سيقول لنا يوماً ما يشكل كل الفن؟ إن التاريخ، من جانبه، وكما يشير إلى ذلك اسمه - أو بالأحرى، كما يشير إلى ذلك غياب تخصيصيته - هو، في الحقيقة، تاريخ كل شيء. سيبدو تاريخ الفن إذن، من وجهة النظر هذه، على أنه فرع علم محلي ضمن السياق الشامل لكل ما ينبثق عن الظاهرة التاريخية، بسبب خضوعه للسيرورة والتغير والتطور أو للثورات. إذا قبلنا، لوهلة، بمتابعة مفردات جيل دولوز (Deleuze) وفيليكس غواتاري (Guattari) في مقالتهما حول خارطة المعرفة ١٩٨٠ (ص ٤٤٦ - ٤٦٤)، سنقول: يعتبر التاريخ نفسه «علماً أكبر»، «علماً ملكياً»، وسيأخذ تاريخ الفن تجاهه صفة العلم الأصغر: يشكل التاريخ «جهازاً» ضخماً للمعرفة، فيما لا يعمل تاريخ الفن، في الحقيقة، إلّا على شكل «آلة» معرفة جزئية، أو مثل مجرد علم ملحق بالتاريخ بما هو عليه.

تتوضح النتيجة الطبيعية لمثل هذه الفرضية في موقع العلم الأقلي الذي يحتله تاريخ الفن ضمن مؤسسة مثل مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية (EHESS): ففي مقابل حوالى مئتي باحث في مركز الدراسات التاريخية، يُعد مؤرخو الفن في مركز تاريخ الفنون ونظريته، على أصابع اليد الواحدة حالياً[1]، بالرغم من أنهم يشكلون جزءاً فاعلًا من كيان أوسع وعرضي - بما في ذلك مؤسساتياً - مركز البحوث حول الفنون واللغة. إن هذا الوضع ناتج، بلا ريب من تاريخ: إنه التاريخ، الفكري والمؤسساتي معاً، للمكانة التي تحتلها التساؤلات حول الفن والصورة في المشهد المعرفي التاريخي اليوم.

نعرف الدور التأسيسي الذي قامت به مدرسة **الحوليات** (Écoles des *Annales*) في تكوين الفرع السادس الشهير «للعلوم الاقتصادية والاجتماعية» في المدرسة التطبيقية للدراسات العليا، عام ١٩٤٨ تحت رئاسة لوسيان فِڤر Febvre (مازون، ١٩٨٨، Mazon؛ لوپوتي، ١٩٦٦، Lepetit). لم يكن اختصاص تاريخ الفن على قائمة التسعة والعشرين مقرراً المقترحة على قائمة تلك السنة الأولى (رڤيل وواتشيل، Revel et Wachtel، 1996b، ص ١٦- ٢٠) - حيث نجد بخاصّة أسماء مثل: فيرنان بروديل أو شارل مورازيه، أو أندره لوروا-غوران، أو إينياس ميرسون أو روجيه كايوا أو ألكسندر كواريه أو كلود ليڤي ستروس (Fernand Braudel, Charles Morazé, André Leroi-Gourhan, Ignace Meyerson, Roger Caillois, Alexandre Koyré ou Claude Lévi-Strauss). غير أن لوسيان فِڤر، الذي عرف پيير فرانكستل (P. Francastel) في تلك الفترة حيث كان يدرس في ستراسبورغ، ضم مؤرخ الفن إلى القسم السادس من المدرسة منذ عام ١٩٥١، كما لخص ذلك جيداً جان - كلود بونّ، ١٩٩٦، ص ٣٥٣).

---

(١) أي ثلاثة مدراء دراسات (جيوڤاني كاريري - Giovanni Careri؛ فرانسوا ليساراغ- François Lissarague؛ إيريك ميشو - Éric Michaud)؛ وأستاذان محاضران (أندره غونتر - André Gunthert)، وأنا.

دافع فرانكستل عن نوع من التاريخ أو - كما سماه من أجل التميز عن تاريخ الفن الأكاديمي -علم اجتماع الفن حسن التنظيم مما يشد انتباه المؤرخين، بالقدر الذي كان يسعى إلى إعادة وضع الأعمال الفنية ضمن الثقافة البصرية للزمن الذي ولدت فيه، مع الرغبة الشديدة في الانتباه إلى «الفكر التشكيلي» الذي يمنحها شكلاً ودلالة.

لقد حاول پيير فرانكستل، في نص كتبه عام ١٩٦٩ تقديماً لكتاب له بعنوان **دراسات في علم اجتماع الفن**، أن يستخرج دروساً منهجية من عشرين سنة من التعليم في الفرع السادس من المدرسة. غير أن النص يبدو استفهامياً بشكل مضاعف، أي إنه غير حاسم بشكل ضمني، وكأنه معلق. فهو يدافع، من جهة، «عن سوسيولوجيا الفن» (م ن، ص ٧، أنا من يشير إلى ذلك)، أي عن وضع **رهانات** بدل تقديم نتائج: إنها طريقة للقول إن هذا الفرع المعني من العلوم يتقدم من خلال متطلباته وتجدد مقارباته، فيما يبقى أقل تطوراً على مستوى النتائج والاكتشافات. كما أن ليس المطلوب، من جهة أخرى، تثبيت مذهب أو موضوع أو منهجية، بل إثارة سلسلة من الأسئلة الهادفة إلى نقل ملاءمة هذه المفاهيم نفسها - «الموضوع»، «المنهجية» - إلى مجال تاريخ الفن. ويتساءل فرانكستل إذن هل هي «منهجية أم إشكالية؟» إنها طريقة في التعبير - كما كان يشكو (م ن، ص ١٠ - ١٢) من أولئك الذين أرادوا منه أن «يعلل طريقة» كما يقال «تعليل» - عن أولية **الإشكالية** أو الإبلاغ الاستفهامي على بلاغ متسرع «للمنهجيات» ونتائجه.

لقد تمت المطالبة بتاريخ الفن، في إطار هذه المؤسسة، إذن أولاً من خلال الأسلوب الحاسم - بل المتعالي - والاستفهامي معاً، الذي اعتمده فرانكستل، ذلك الأسلوب الذي نقع عليه مجدداً، منتعشاً من جديد في كتابات تلميذه هوبير داميش (H. Damisch) في كتاب **أصل المنظور** (١٩٨٧)، مثلاً؛ إنه مؤلَّف مليء بالأسئلة الجارحة وإعادات النظر الفظة، نجد صعوبة في تلخيصه على شكل قائمة من الإجابات الإيجابية حول تاريخ المنظور،

طالما يبقى صحيحاً أنه لا يمكن لمسألة «الأصل»، في نظر داميش (م ن، ص ٤٤ - ١١١)، أن تختصر في سرد بسيط «للتاريخ». إن إثارة المسائل المعرفية العميقة، وإعادة إثارتها و«مناقشتها» من دون نهاية: هو الثمن الواجب دفعه كي لا نبقى أسرى المواقف الإيجابية العتيقة التي يقدمها تاريخ فن يكتفي، بسرد أسماء الفنانين وأعمالهم - أو القصة العائلية، وفاقاً للتقاليد الڤاسارية الكبرى (نسبة إلى مؤرخ الفن الإيطالي ڤاساري).

غير أن هناك ضرورة كبرى يجب أن تؤخذ بالحسبان لمسامية هذه الموضوعات المتناقضة، وأقصد بذلك الصور. لا بل الذهاب أبعد في عملية كل تداخل بين المعارف قائمة على احترام الخصوصيات، ورفض التجاوز، وفق رأيي، وعدم «التوسع» إلّا تحت الشرط المستتر بالمحافظة على استقرار موضوعات كل فن وأسوار حقله. لم يقصر التاريخ في «اعتماد» الصور والأعمال الفنية، وهذا أمر مؤكد[1]، غير أنه حين لا تكون هذه الأعمال في النهاية - والتي تولد دراستها المتعة في الغالب لأنها جميلة وبراقة - سوى «كرزة على حلوى» العلوم الاجتماعية، فهذا يعني أن التبني يفضح نزعتها الأبوية، أي السلطوية والإقليمية وأخيراً عدم فهمها. ويعني هذا، عندئذٍ أن الصور لم تلتقط بسبب ما هي عليه في الواقع، أي باعتبارها موضوعات إشكالية حول كل ما هو تاريخي عموماً، موضوعات من أجل **فتح التاريخ** للوصول إلى جوهر نماذجه في الفهم كما إلى أدواته في التأويل.

تاريخ الفن
باعتباره معرفة نقدية أو شاذة

الفتح: هذا ما يمكن فهمه في معنيين أقله. الفتح بمعنى التوسيع ولكن بمعنى الجرح أيضاً: الأمر ليس نفسه بالنسبة إلى «العلم الكامل» أي التاريخ

---

(١) لقد اضطررت ضمن إطار هذه الدراسة، إلى حذف بعض الصفحات التي توضح، مستعينة بالأمثلة، هذا الصعود «للوثائق المصورة» في إطار مدرسة الحوليات.

أن يقبـل «انفتاحـه» علـى الصور من زاوية التوسـيع أو من زاويـة فتح ثغرات. يعنـي توسـيع حقـل التاريخ ليشـمل الصور، قبـول موضوعات جديـدة، بكل تأكيد، وكذلك أيضاً، القبض عليها وجمعها في إدارة مشتركة سابقة لوجودها. إنـه فهم تداخل المعـارف من وجهة نظر العلاقات الإقليمية فقط، بحيث يعني «الانفتاح» على الصور، تقريباً، توسيع عالم هذا التداخل وسلطته نحو مشاهد جديـدة أو موضوعـات جديدة. أما الانفتـاح الذي يجرح أو يثقـب أو يخترق الحقل الذي يتلقى عمليته، فهو شيء آخر. تمتلك هذه العملية، لوحدها، بعداً نقدياً وقـدرة خارج الإقليم كـي تجتاز الحـدود، وتبدع دروبـاً جديدة وتعدل الثبـات - بـدءاً بالعـادات والتقاليد وعلوم بلاغة السـلطة - فـي الإقليم الذي تجتازه.

نفهم لماذا استطاع تاريخ للصور، الذي يعتبر علماً نقدياً، أن يبقى هامشياً أو غيـر عادي بالنسـبة إلى أصنـاف المعرفة القائمـة، كما بالنسـبة إلى «العلوم المكرسـة» Sciences royales التـي يسـتجوبها. فلـم يتوقف النقـد عن إثارة أسـئلة جديدة كانت موضع نزاع، محققاً بذلك إشـكالية الفلسـفة، أي الطريقة التـي يقوم من خلالها، دومـاً، بإعادة الموضوع، إنه يتجنـب المبادئ المعرفية من خلال طريقة تتغير بشـكل مسـتمر، إنه الاكتشـاف المتجدد أمام كل شيء، وأمـام كل اسـتثناء مـدروس. وبذلك يكـون النقد متحـركاً وخفيفاً وهشـاً في الوقت نفسه، كما يكون غير سلطوي وتجريبي.

سيشكل تاريخ فني مبني على هذا الأساس إذن معرفة قادرة على استخدام كل من المفردتين تاريخ وفن، باعتبارهما أداتين قادرتين على نقد ذاتهما وعلى التحول المتبادل: حين يضع التاريخُ موضع التسـاؤل أرض الفن، وحين تضع الصورُ موضع التسـاؤل مسـألة إقليم التاريخ - وثبات الأشياء نفسه. إن هذا ما يجب، في لحظة ما، أن يثير المسـألة الملتهبة لنماذج التاريخ المسـتخدمة من الصـور، فـي عمليات الذاكـرة والتركيـب أو المفارقات التأريخيـة. (ديدي - هوبرمان، ٢٠٠٠، ص ٩ - ٥٥). ربما كان ذلك بعد - أو ربما قبل - «الأنظمة»

التي وصّفها فرانسوا هارتوغ، ٢٠٠٣ (F . Hartog) من خلال مفردات ترشد إلى «الماضي» و«الحاضر» و«المستقبل».

يصبح تاريخ الفن إذن معرفة نقدية بالقدر الذي يضطرنا إلى استخدام أوراقنا التي اعتدنا، منذ زمن طويل، إخراجها من لعبتنا حين نستخدم كلمة تاريخ أو كلمة فن. وبذلك تنفتح الحدود - المعرفية واللغوية والإدراكية - ويبرز، حتماً، تساؤل حول «الإدارة المركزية» لأرض متروكة، منذ الآن فصاعداً، لمرور البدو الرحل من كل جنس. فإما أن يسعى المؤرخ للمحافظة على احتكاره الاقليمي للصور التي تجتاز مجاله، وإما أن يعدل فيها، وحتى في النماذج النظرية الأكثر رسوخاً. ذلك أنه في تلك اللحظة، لا تعود كليو (Clio) (ملهمة الشعر الملحمي والتاريخ)، وحدها من يرفع صوته، بل تعود أخواتها ليقعن تحت خطر تنافر الأصوات، من دون اعتبار حضور أمهن جميعاً منيموزين (Mnémosyne) (آلهة الذاكرة وأم الملهمات) التي لم تكن ملهمة، وتشكل، كما نعرف، مصدر نهر يقود، مع ليتي Léthé- النسيان - إلى الجحيم، بشكل خطير.

اجتياز الأقاليم: هذا ما قد جرى، في فرنسا مع دخول ميشيل فوكو إلى قلب مجالين - كانا حتى تلك اللحظة محظورين - الفلسفة وعلم التاريخ. تُنسب حفريات المعرفة، المرتبطة بمؤلفات مثل **تاريخ الجنون في الحقبة الكلاسيكية** أو **ولادة العيادة**، فعلياً، إلى عملية نقدية مضاعفة أضفت **الصفة التاريخية** على خطاب الحقيقة (الذي ينسب إلى فلسفة العلوم) مع **إثارة إشكالية** سيرورة الممارسات (المنتمية إلى المعرفة التاريخية). لم يكن هناك ما يثير الدهشة، من هذه الزاوية، في أن نقرأ ما كتبته ريشة ميشيل فوكو: لم تنته بعد «الطفرة المعرفية للتاريخ، اليوم». غير أن ما هو أكثر إدهاشاً أن نقرأ الكلمات التي تتبع بشكل مباشر: «وهي ليست ابنة الأمس مع ذلك» (فوكو، ١٩٦٩، ص ٢١). ماذا يعني هذا سوى القول إن دراسة التاريخ تقوم على الوقوف بشكل ثابت «على حافة الصخرة» وفاقاً للتعبير الجميل لميشيل

دو سيرتو (M. de Certeau) في تعليقه على أعمال فوكو، ذلك التعبير الذي ردده بحصافة ونشره روجيه شارتييه ١٩٩٨ (R. Chartier)؟

ولكن ما علينا أن نقول أيضاً، هو أن «الطفرات المعرفية» في هذا المجال، وأكثر من أي مجال آخر، ربما لم تكن من صنع من سبقونا مباشرة («بالأمس»)، والذين ندخل في النقاش معهم، بشكل عفوي، إنها من صنع أفكار أكثر قدماً أيضاً، أو بعيدة عن أن تكون رسمية؛ أفكار «ماقبل الأمس»، إلّا أنها لم تقرأ بعد أو تعاد قراءتها على مستوى آنيتها الحقيقية. ربما استطاع فرانكستل، بكل تأكيد، رفض سابقه پانوفسكي (Panofsky) (ولد هذا الأخير عام ١٨٩٢، فيما ولد الثاني عام ١٩٠٠) الذي أراد داميش (المولود عام ١٩٢٨) لاحقاً إعادة قراءته وإعادة تقويمه. لقد كان من المنطقي، إذن، أن يخلص جيل لاحق، انتسب إليه، إلى نقد عمل «الآباء» حول - أو ضد - «الأجداد»، على مستوى الأسئلة المثارة من بعض «آباء الأجداد»... هكذا تسير القصة العائلية للمعارف نفسها.

ربما رفض فرانكستل إذن پانوفسكي - ومعه كل التقاليد التي يسميها «إيقونوغرافية» - لأن مؤلف كتاب (*Idea*) قد بنى جميع تأويلاته على المفهوم **الرمز** المركزي، من دون أدنى شك: وهو مفهوم محدد فلسفياً منذ هيغل والرومانطيقية الألمانية، إلّا أنه مفهوم سعى عالم الاجتماع الألماني، بمساعدة شومسكي، لنقله إلى جانب **العلامة** (signe). ثم قام داميش بإعادة النظر بأبحاث پانوفسكي وإعادة تقويمها لسبب نقيض: كان عليه، بعد الآن، توسيع **علامة** اللغويين باتجاه فعالية أكبر، فعالية سيميولوجية، يستطيع **الرمز**، من خلال مساعدة التحليل النفسي، بناءها مفهومياً. غير أن داميش، وضمن منطق بنيوي يُسند «القاعدة» التمثيلية - الإنشاء الإدراكي المعد في تلك اللوحة من عصر النهضة، مثلاً - إلى «تنظيم» رمزي (بالمعنى الذي يقول به لاكان Lacan)، كما قام بذلك فرانكستل من قبل، بإسناد «القواعد» المحلية للتشكيل إلى «بنية» شمولية (بالمعنى النحوي والشومسكي) من «الروابط

القائمة بين العناصر» التي تحكمها هذه القواعد (فرانكستل، ١٩٧٠، ص١٨) داميش، ١٩٨٧ ص٧٩-٩٠).

لقد أهمل النقاش البنيوي حول الصور، مع ذلك، المظهر الأكثر أهمية، من التفكير الرمزي، على ما يبدو لي: ذلك التفكير الذي تم في هامبورغ حول آبي ڤاربورغ (Aby Warburg) ومكتبته الثقافية (*Kulturwissenschaftliche Bibliothek*) حيث عمل، إرنست كاسيرر وإروين پانوفسكي، وإدغار ڤيند وفريتس ساكسل وغرترود بينغ وريمون كليبانسكي (Wartburg, 2001)، من بين آخرين. ويمكن إن نفسر هذا المأزق، من خلال سببين: الأول تاريخي: فكل ما قام به آبي ڤاربورغ قد توقف فجأة مع وصول هتلر إلى السلطة، ولم ينقل، بالنتيجة، أو يترجم في حركة النفي، التي نتجت منه في رأي الكثير. لقد نشر پانوفسكي وساكسل، من دون شك، نصهما الأول الأميركي منذ عام ١٩٣٣، ولكن كان علينا الانتظار ستاً وستين سنة قبل أن تترجم إلى الانكليزية المقالات المؤسسة لآبي ڤاربورغ (پانوفسكي وساكسل ١٩٣٣، ڤاربورغ، ١٩٩٩).

أما السبب الثاني فنظري: إن غياب أي نقل لنصوص ڤاربورغ - تلك النصوص الإشكالية بامتياز، كما فهمنا - لا يعبر عن شيء سوى التنازل أمام الطموح الفلسفي والأنتروبولوجي. ذلك الطموح المتخفي في ثنايا خطوط بعض المقالات الغنية بالمعلومات، طموح متناثر في ألوف الصفحات غير المنشورة، طموح يعتبر، من دون شك، ذا طابع سبري، وكذلك «عبقرياً» - متفرداً أو مرضياً - غير أنه غير قادر على إيجاد شكله النهائي، أي منهجية عامة، وحتى مفردات ثابتة. لم يتخل پانوفسكي الأميركي فقط عن أساليب التفكير الجرمانية بامتياز- البورخاردية (بورخارد/ Burckhardt: مؤرخ ثقافي) والنيشية أو الفرويدية - التي اعتمدها معلمه الهامبورغي: فقد أشار، حتى في صمته، إلى أي حد لم تكن فيه هذه التعابير من صنعه: أما غومبريش، الذي أدار معهد ڤاربورغ في لندن، فلم يستأنف البحث الترجمي الذي قامت به غيرترود

بينـغ إلّا من أجل رمي أعمـال ڤاربورغ في بطلان زمن خيالي (Zeitgeist)، إنه القرن التاسع عشر في رأيه (غومبريش، ١٩٧٠ و١٩٩٩، Gombrich).

لـم يكـن عرضياً أن يتـم الاعتراف بالأهميـة النقدية لعمـل ڤاربورغ، قبل كل شـيء، من قبل مؤرخي الفن الحريصين على بناء آرائهم بطريقة فلسـفية - مثـل إدغار ڤيند، منذ ثلاثينيات القرن الماضي - ومن قبل الفلاسـفة المهتمين بالتاريـخ الثقافـي - مثـل جيورجيو أبامغن بعد خمسـين سـنة (ڤينـد ١٩٨٣، Abamgen ١٩٩٨). وكان كارلـو غينزبـورغ من أول من اعترف بهذه الأهمية في مجال الدراسـات التاريخية: فمن خلال القول الشـهير لڤاربورغ - «يكمن الإله الطيب في التفاصيل» - انطلق الاعتراف الحاسـم «بالأنموذج المرجعي التأشيري» في العلوم الاجتماعية.[١]

غيـر أن غينزبورغ ينطلـق من مقدمة **إقليمية**، وليس **نقديـة**: فقد اعتبر مثل العديـد من المؤرخين أنه يكفي توسـيع الحقل لقبول الصـور والأعمال الفنية باعتبارهـا موضوعـات جديـدة للفعاليـة التاريخية. وقـد اعتبر، بالتـوازي، أن تاريـخ الفن قد اسـتطاع، بدءاً مـن ڤاربورغ وانتهـاءً بغومبريـش، أن ينمو على شـكل **حقل موحد**، يكفي فيه أن نترجم **بعد العيـش** (*Nachleben*)، لڤاربورغ ضمـن التقاليد ذات النزعة الإنسـانية، والتراكيب التفخيمية (*Pathosformel*) إلى أيقنة معيارية[٢].

يعنـي هـذا الأمـر أن ننكـر أن تاريخ الفـن، مثل أيـة معرفة حيّـة، هو أولاً **ميـدان معركة**: إنه عملية اسـتئناف أبدي للنزعـات النظرية حيث تدرس بعض الموضوعـات ضـد أخرى كـي تُثبت بعض النمـاذج التاريخيـة والدلالية ضد أخـرى. وهكـذا، وفي مواجهة **العلامة** الأيقونية التي حولها إرْوين پانوفسـكي إلى رمز أيقوني، تم، بشكل مسبق، وضع فرضية لنظام صور لدى آبي ڤاربورغ،

(١) غينزبـورغ (1989a، ص ٢١٨-٢٩٤) يمثـل اقتباس ڤاربورغ الحاشـية التي اسـتهل بها هذا النص.

(٢) غينزبورغ (b1989). وضد وجهة النظر هذه ديدي-هوبرمان (١٩٩٦).

تقوم على اقتصاد مفارق - اقتصاد بصري، وزماني، ودلالي - للعَرَض الذي بنى فرويد عليه، بشكل متزامن، نظريته الجديدة والبراقة والمثيرة. من المستحيل عليّ، هنا، أن أعود بالتفصيل إلى تعقيد مثل هذا النقاش المعرفي (ديدي - هوبرمان، 2002a، ص ٢٧١-٥١٤). فربما يكفي أن أذكِّر ببعض أسطر التقسيم: حين ينظر پانوفسكي إلى الرمز من خلال التطور المنطقي لموضوع - كما يُظهر ذلك، مثلاً، استنتاجه المثير لأيقونية الحزن لدى دورر (Dürer) انطلاقاً من مقدمات قديمة جرى توليفها من أجل هذه الغاية (پانوفسكي ١٩٨٦ ص ٢٤٥-٢٦٤)، كان ڤاربورغ يبين الأعراض التشكيلية من خلال الانبثاق المفارق لذاكرة حيث تدخل الحركات اللاشعورية في نزاع مع المعطيات البديهية لثقافة مشتركة.

و نقول، باختصار، حيث يجمع الرمز، يفرق العَرَض. وحيث ينسجم رمز مع إقليم ثقافي مشترك، يهيئ العَرَضُ اجتيازاً مضطرباً لهذا الإقليم. وحيث ينتقل الرمز عبر التقاليد، ذات النزعة الإنسانية، مثلاً، يهاجر العَرَض ويثقب المعلومة التقليدية من خلال «حادث» مخالف للتسلسل التاريخي: مثال ذلك البروز غير المتوقع لمنجِّم عربي ضمن سلسلة لوحات جدارية من عصر النهضة (ڤاربورغ، 1990b). حيث ينشأ الرمز من انسجام الصور والخطابات، يتكشف عن العَرَض فيها القدر ذاته من الاختلافات، والثغرات والنزاعات والأمور المتعذر قياسها. وحيث يَظهر عالم الرموز في تناسق وحدته، يستخدم عالَم الأعراض تنوعاً غير متوقع من التركيبات وحالات عدم التجانس. وحيث يدخلنا الرمز في عالم ذي بنية تحتية واسعة تضمنا ويستطيع كل واحد أن يتعرف فيها إلى نفسه، يطلق العَرَض، من الأسفل، عناصر تثقب ومن شأنها أن تفشل، محلياً، مثل هذا التماهي. يمنح الرمز الحاضر معنىً انطلاقاً من ماض ممدد، فيما ينزع العَرَض دلالة الحاضر انطلاقاً من نسيان يتفجر وكأنه تكرار، بعد الأوان، وعودة لما هو مكبوت. علينا أن نفهم أن الاقتصاد النفسي والزمني والبصري، بمجمله، مقسّم هكذا بين الإقليم المتضمِّن للرموز وبين والحركة العابرة - الحركة النقدية - للأعراض.

على خطو الخادمة الخفيف:

نينفا فيورنتينا

هنـاك مثال يوضح بشـكل تـام هذا التنظيـم، كما باسـتطاعته أن يقدم عنه صـورة رمزيـة. إنـه مثال «**الحوريـة**» (*la Ninfa*) التـي عزلها آبـي ڤاربورغ في فلورنسـا فـي حينه - بيـن عامـي ١٨٨٨ و١٨٩٣ - حيث كان يحضِّر رسـالته حول لوحات بوتيتشـيلّي (Botticelli) الأسطورية. رغب ڤاربورغ في أن يقوم بتنقيـب - بصري وأدبـي أو اجتماعي - عـن عصر النهضـة الإيطالية الأولى، انطلاقـاً مـن موضوع جديـد مخصص للعـرض، عمم سـريعاً ليشـمل جميع أشـكال الحيـاة الثقافيـة. كان هـذا الموضوع الحركـة الحيّة، تلك التي سـعى دوناتيلّـو (Donatello) أو مانتينيـا (Mantegna) للبحـث عن نماذجها بطريقة لافتـة، علـى جـدران القبـور الرومانية؛ إنهـا المواقـف الانفعالية لـلآلام، بل وكذلك التوابع الجنسـية أو مآسي الحروب. وهكذا كان ما لفت ڤاربورغ أمام لوحات بوتيتشـيلّي، كما أمام قراءة قصائـد بوليزيانو (Poliziano) المعاصرة، أو أمام الإرشـادات النظرية لليون باتيستا ألبيرتي (L. B. Alberti). «المحاولة الفـذة مـن أجـل تثبيـت الحـركات الانتقاليـة» (ڤاربـورغ، ١٩٩٠c، ص ٥٦، ترجمة معدلة).

لقـد أراد ڤاربـورغ، انطلاقاً من مثل هـذه الواقعة المشـتركة، في مثل هذا التركيـب الرمـزي، تركيز نظره على **خاصية تشـكيلية**، تتكرر، فـي هذا المكان أو ذاك، فـي فـن عصـر النهضة الفلورنسـية، إلّا أنهـا لا تجد من يدرسـها كما هـي، غير أنها تظهر وتلح باعتبارها **تركيباً أعراضياً** يعدل تنظيم الصور بشـكل عميق، سـواء ارتبط الأمر بالتشـابهات الجسـدية أم بالإنشـاءات المنظورية أم بأرجحيات الخرافة (القصة وفاقاً لألبرتي). يعيد الشكل الأعراضي هذا بذلك تمثيـل الحركـة - شـخص يسـير أو يركض مثـلاً - من خلال ملحق مسـارين أساسـيين: المقصود في المقـام الأول، **انتقال في الكثافـة** يتبدى، بخاصّة، في التضـاد غير المتوقـع بين الجمود النحتـي لتماثيل ڤينوس البوتيتشـيلّية، ونوع

الرقص الانفعالي «للملحقات المتحركة» و«التفاصيل المنفعلة» الأخرى، التي تحيط بها، أي الشَّعر المنفوش للغاية، أو هذه الأثواب التي تنتفخ بشكل مبالغ فيه مع الريح (م ن، ص ٥٦-٥٧، ٧٢).

إن المسار الأساسي الآخر لا ينفصل عن السابق: نحن أمام أمر يمكن أن نسميه اجتيازاً غير عادي للقوى الأعراضية الفاعلة وقدرتها على «استبعاد التمثيل» مثل نفخة هواء - سواء أكانت نسيماً أم عاصفة - تكنس الحيز حيث تحدث وحيث تعبر. تحدث أمور كثيرة تبعث على الرعب في الواقع، خارج مركز لوحات عصر النهضة، كما في لوحة الربيع حيث نرى، في أقصى اليمين، زفيراً، خارجاً من الغابة، وقد أخصب الحورية كلوريس، فيما «تتقيأ» هذه الأخيرة باكراً أطفالها على شكل سبحة من الزهور تخرج من فيها... علينا أن نعتبر هذه الأمور الغريبة اجتيازات لأنها تعدِّل، من طرف إلى آخر، كامل الصورة المتأثرة بهذه الحركات سواء على مستوى الألوان وحركية الأشكال أو على مستوى دلالتها. علينا أن نصفها أيضاً بالغريبة بالقدر الذي تأتي فيه، في الغالب، ومن حيث المكان، من أطراف اللوحة، وتشير استعارياً إلى ما أراد ڤاربورغ أن يسميه «السبب الخارجي للصورة» (م ن، ص ٨٣، الترجمة المعدلة). «سبب خارجي» سعى إلى وضع نظرية مضمونه النفسي ضمن الخيال (الفانتازيا) وصور الحلم: صور الذاكرة والرغبة، في الوقت نفسه، صور مرتبطة بالعاطفة، أي بنظام متوضّع ما دون الشعور (م ن، ص ٩٠).

بما أن الريح تبقى شاذة بدل أن تكتسح، بما أن الـ هذا غريب عن الـ أنا ويدخل إليه الاضطرابات، وكما أن العَرَض غريب عن العالم الرمزي حيث حصلنا على رموزنا وعلاماتنا، فإن الحورية، تلك الشخصية المتحركة التي يبدو أنها تنبعث من الكواليس، في صور عصر النهضة، تأتي لتعدل اقتصاد التمثيل كله من خلال تسريب شيء من العاطفة والذاكرة والرغبة إليه. لقد عرف ڤاربورغ العديد من السياقات (كما تشهد بذلك مكتبة صوره): لدى بوتيتشيلّي، طبعاً، وكذلك لدى فيليپّو ليپّي (Philippo Lippi) أو پينتوريكيو

(Pinturicchio) أو مانتينيا (Mantegna) أو ليونـاردو دافنتشـي، پيروجيـن (Perugin) أو رافائيـل (ديدي – هوبرمـان، ٢٠٠٣). ولقد وجد في أحد الأيام على طرف لوحة لـ غيرلندايو (Ghirlandaio) في سانتا ماريا نوفيلّا الفلورنسية، جوهر هذه الظاهرة. ومع ذلك، لم يكن هذا الجوهر سـوى خادمة تحمل طبق فواكه على رأسـها. ومع ذلك، فقد تم وضع صورة هذه الشـخصية الظريفة في إطار جميل وألصقت على غلاف ملف جديد لعام ١٩٠٠ حمل عنوان الحورية الفلورنسية (الصورة ١).

يشـبه المخطوط مجموعة مقاطع عما اعتبره ڤاربورغ مشروع الحوريات (Nymphenprojekt). فقد أخذ هذا المشـروع، أولاً شـكل مراسلات صداقة بيـن مؤرخ الفن وعالم اللغـة أندريـاس جولس (A. Jolles) حول الشـخصية النسـائية لدى غيرلاندايـو، والتي نراها «تدخـل»، انطلاقاً مـن الطرف الأيمن للوحـة كنيسـة تورنابوونـي (Tornabuoni) الصغيرة، في سـانتا ماريـا نوفيلّا، لتمثـل ولادة القديـس حنا المعمدان (الصورة ٢) (ڤاربـورغ، 2010b). ما من شـك في أن جولس، قد ضم إلـى نصه جميع الملاحظـات الجمالية والنظرية المتضمنـة فـي التحليـلات السـابقة لڤاربورغ حـول تمثيـل «الحركـة الحيّة» و«السبب الخارجي» في الفن التشكيلي للنهضة الفلورنسية.

وهكـذا فـإن مـا أظهره ڤاربـورغ مـن الزاويـة الأيقونيـة «لمتابعـة الإثارة الجنسـية» زفيـر مـع الحورية كلوريـس، أو أپولون مع دافنيـه – نقله جولس – بمكر، على شـكل لعبة افتراضية بين المشاهد نفسه والحورية التي تنثر حسنها فـي أعمال غيرلندايو: «إبحث عن المـرأة، يا حبيبي» (م ن، ص ١٩٩). هذا ما كتبه كي يوضح أننا أمام قضية رغبة، على شـكل عرض مكبوت ضمن مشـهد دينـي يقـدم في مصلـى تورنابووني. يندفـع جولس، بعد ذلك، فـي تحليل من الأنمـوذج الڤاربورغـي حـول الصفة غير الواقعيـة – الخفيفة والنفسـية، ذات الهالـة القدسـية – لهذه الشـخصية، التي تلبـس ثوباً كله من الأقمشـة القديمة يتعارض بشـكل كامل مع السـياق الرزين – الفلورنسـي، البرجوازي والديني

الصورة ١ آبي ڤاربورغ، الحورية الفلورنسية ١٩٠٠

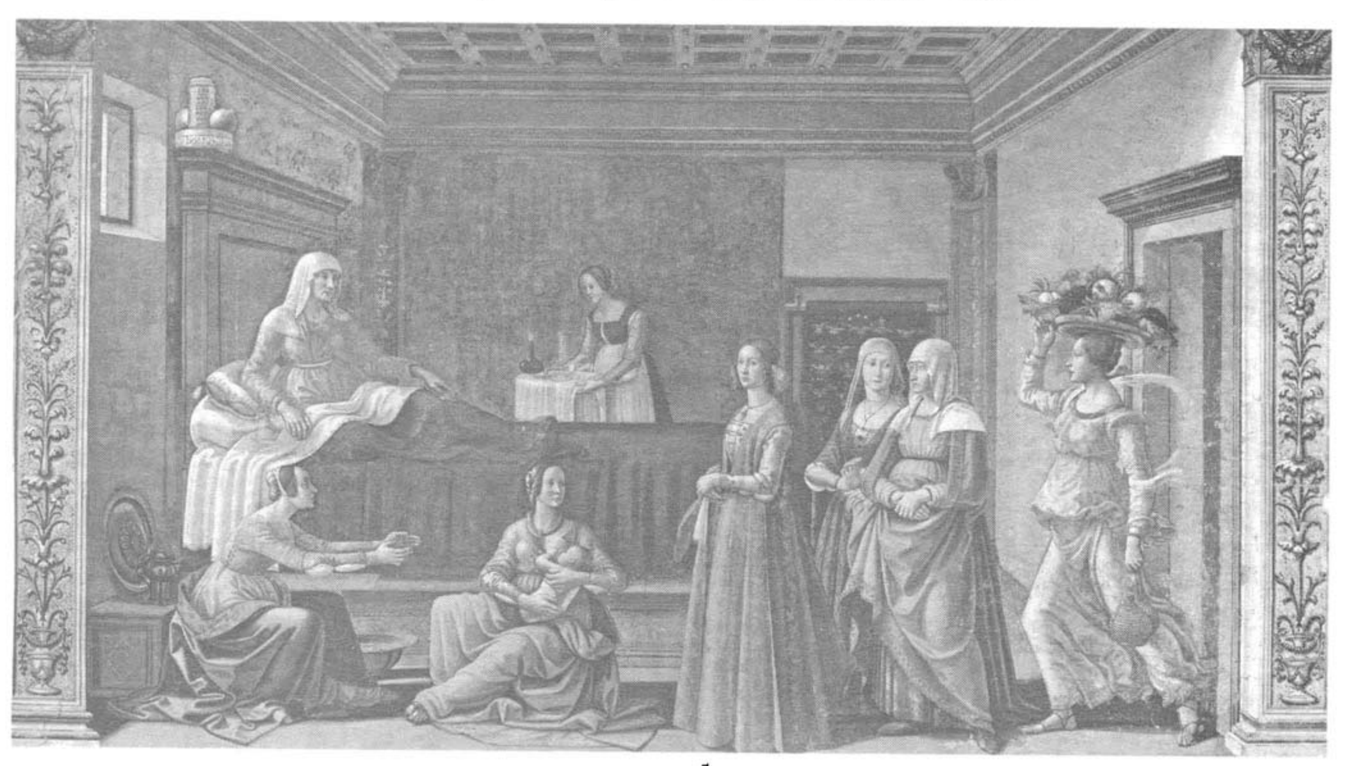


غلاف المخطوط. لندن. معهد أرشيف ڤاربورغ III ١١٨، ١
صورة © معهد ڤاربورغ

- للمشهد. إنه يوحي بالأناقة «الأثيرية» لخطوتها، التي تجعل منها شبه «إلهة» وثنيـة، ومخلوقاً «فضائياً» فعلياً. ويوحي أيضاً، بتبدل البلاط، تحت خطواتها، هذا القرميد «الفلورنسـي الأنموذجي» المشـوي ليصبح، من أجلها وفق قوله، أرضاً ذات خاصية «مطاطية». كما يبدو الهواء وقد تحرك أيضاً من أجلها بريح محلية تملأ ثوبها القديم (م ن، ص ٢٠٠).

وتصبح هذه الحورية الشـابة، باختصار، شبحاً للطاقة الأنثوية التي تجتاز المشـهد الديني، بخطوها الخفيف، الشـبيه بالنسـيم: إنه ظهـور يصل إلى حد إثـارة مشـاعر الغرابـة التي لا تقهر، لـدى جولس، في مكان مـا «بين الكابوس وحكاية الأطفال» (م ن، ص ٢٠١). فيما تثار أسـئلة جديدة أسـئلة تتوجه، في الواقـع، إلـى ڤاربورغ نفسـه: «أين قـد رأيتها مـن قبـل إذن؟» أو «بجدية» أكبر

الصورة ٢، دومينيكو غيرلندايو، ولادة القديس حنا المعمدان ١٤٨٥ – ١٤٩٠



لوحة. فلورنسا، سانتا ماريا نوفيلّا، كنيسة تورنابوني، كليشيه ©سكالا.

(im Ernst): «من هي هذه الشـابة؟» (was ist das mit dem Mädchen) ما مصيرها إذن، «الحاضر والدائم» (م ن، ص ٢٠٢). إنها طريقة في إثارة سـؤال الزمـن - والبقـاء - بعيـداً عن كل واقعيـة تاريخية. إنها طريقة فـي التوجه إلى ڤاربـورغ عبر الموشـور الأكثر جذرية فـي تصوره، المسـمى - البقاء، «ما بعد العيش» - باعتباره أنموذجاً أعراضياً لزمانية الصور.

غيـر أن ڤاربـورغ، قـد رغـب، حتـى الآن - أقصـد ضمـن حـدود هـذا المخطـوط المتوقف والناقـص - بالاحتفاظ بجوابه، كمـا فعل ذلك من أجل العديـد من نصوصه العلمية. إنه يؤجل إذن: إنـه يرغب في تحديد الإقليم قبل أن يسـأل الغريبـة، ويفضل الحديـث كفقيه لغوي قبل أن يتفلسـف، وأن يحدد وقائع التسلسـل الزمني قبل اسـتجواب المفارقة الزمنية التي تشـكلها الصورة الخيالية للحورية في دورة سانتا ماريا نوفيلّا. إنه يثير إذن المشكلات المتعلقة بملامـح الوجـه والجدليـة الاجتماعيـة المرتبطة بهـذه السلسـلة: التخصيص الرائـع لهذا المصلى الخاص بطائفة التورنابووني، ثـم النزاع الذي أثاره التنفيذ التشـكيلي الـذي لا يحترم بنود العقد المسبق، بخاصّة من خـلال عدم تمثيل بعض أهم قديسـي التقاليـد الدومينيكانيـة، توما الأكويني أو كاترين دوسـيينّ (Catherine de Sienne)، أو القديـس دومينيـك فـي مجـده (م ن، ص ٢٠٢ - ٢٠٩).

لـم يكتـف غيرلاندايو بعدم احتـرام الأيقونـات التقريرية للطائفـة الدينية المالكـة للكنيسـة، بـل إنه - وبالاتفـاق مع من كلفـه بالطبع - قد نشـر صورة الحورية هذه في كل مكان ما أثار، في الحال، غضب ساڤونارول: إنهم أطفال لطفاء يظهرون على جانبي زواج العذراء؛ إنهن راقصات حقيقيات يجتزن لوحة تسـمية القديـس حنـا المعمدان، وكذلك أيضـاً - مع ملامح سـالومي - مائدة هيـرودوس؛ إنه تمثيل مـن نقش نافر، لكنه ملاك أيضاً - شـاب مجنح خنثوي يلبس ثياباً قديمة - في لوحة ظهور الملاك زكريا؛ إنهن يشبهن نسوة متهتكات فـي هيجان، أو متقمصات الإلهـة ميديا في عنف لوحة مذبحـة الأبرياء؛ وهي

أخيراً، امرأة تحمل الفواكه (كما في لوحة ولادة القديس يوحنا المعمدان) تبرز ضمن هالة رمادية انطلاقاً من خلفية يحددها جدار في المنظور وقوس باب لوحة الزيارة.

ها نحن إذن أمام إستراتيجية تشكيلية حقيقية لظهور الترحال. تبدو الحورية هنا وهناك، على شكل صورة أعراضية لا نعرف من أين تأتي: من الزمن القديم الوثني، بالطبع، ولكن من أي زمن؟ وتحت أي اسم؟ أنها تفتح بأناقة المفاهيم الرمزية للحيز الذي تجتازه وتعدله مع شيء من براءة منحرفة. تستهدف صورة الترحال هذه، في الواقع، منطقين إقليميين أو «تنتقدهما»، وتوقعهما في أزمة. الإقليم الأول هو إقليم الكنيسة نفسها (باعتبارها حيزاً مقدساً). أو الكنيسة (باعتبارها جماعة عقائدية وقيمية ومحرمات). ويصبح شِبه فاضح، من وجهة النظر هذه، وضمن مثل هذا السياق، أن نشهد ظهور جسد بهذه الدرجة من الإثارة - يكشف ثوبه عن تقاسيمه على المستوى الأمامي للذراعين والفخذين والنهدين - هذا الجسد الذي يتحدى كل رصانة، حافي القدمين، يتراقص في مشيته. ألا يفرض الثوب القديم، لوحده، صورة إلهة أو حورية وثنية ضمن هذا المشهد المخصص لرائد الكلمة المتجسدة العفيف؟

ليس الإقليم الثاني المستهدف والذي أدخل ظهور الحورية الاضطراب إليه، سوى الإقليم البرجوازي المهيب لعائلة تورنابووني. لقد وصّف جيورجيو ڤاساري (G. Vasari) لوحة *ولادة القديس يوحنا المعمدان* على أنها مشهد من النوع الذي يُرجع مباشرة إلى طقوس الأمومة في فلورنسا عام ١٤٠٠ (١٩٨٣، ص ٢٢٨):

> القديسة إليزابيت تستقبل جاراتها، وهي في السرير، فيما المرضعة جالسة، ترضع الطفل، تطلب خادمة بمرح أن تعطيها إياه كي تري هؤلاء النسوة ما استطاعت سيدة المنزل أن تقوم به في شيخوختها امرأة جميلة جداً، تحمل على الطريقة الفلورنسية، زهوراً وزجاجات قادمة من الريف.

نفهم بذلك، ومن خلال هذا المثل المحدد، إلى أية درجة تثبت سلسلة غيرلندايو، بالرغم من رمزيتها الدينية، الرمزية العلمانية للبرجوازية الفلورنسية، والتي درستها كريستيان كلابيش - زوبر (Christiane Klapisch-Zuber) دراسة أنتربولوجية اجتماعية (١٩٩٠) وحلل جوزيف شميد رهاناتها في دراسة لكنيسة تورنابووني نفسها (٢٠٠٢).

إن الفتاة التي تظهر على يمين الصورة، ضمن هذا الاقتصاد الرمزي للوحة **ولادة القديس يوحنا المعمدان**، ليست سوى خادمة بسيطة إذن. ووفاقاً لعادة فلورنسية راسخة، إنها تحمل من الريف - أي من الفيلّا - ثماراً طازجة وخمراً تعيد القوة للمرأة الوالدة ضمن جدران القصر. غير أن الاقتصاد الأعراضي للحورية يظهر منذ اللحظة التي نكتشف فيها، ضمن هذا **التناسق** نفسه، الأثر النقدي الناتج من **الفروق** التي تجسدها الخادمة الشابة وهي تسير: نلاحظ مثلاً إلى أية درجة تختلف عن الخادمة الأخرى، أي تلك التي تحمل، في عمق القاعة، الزجاجتين المقششتين لسيدتها (وسنبدأ بتصور أن الشخصيتين ليستا سوى نسختين، طريقين في رؤية الخادمة نفسها). ومع ذلك، فإن تأثير الغرابة سيتضاعف نتيجة لذلك: فمن جهة، **لا تحمل الخادمة الشابة اسماً** ضمن اقتصاد اللوحات التي درسها غيرلندايو (سنتعرف من دون صعوبة إلى شخص من جماعة تورنابووني، في الفتاة الشابة ذات الملابس الفخمة مع مرافقتيها، في وسط الصورة). ومن جهة أخرى، الخادمة الشابة قادمة من **مكان آخر**: من حيز آخر رمزي، ومن زمن آخر (الماضي الوثني)، غير زمن الفخامة البرجوازية (آنية الطقوس الفلورنسية) أو الإنجيلية (ماضي القصص المقدسة.)

إنها طرائق لتسمية ما هو خارج الإقليم، وما يحمل طابع «الغرابة» وما يبعث على الاضطراب، إنها باختصار الطابع النقدي **للحورية**. لِمَ تجتاز هذه الصورة إنتاج آبي ڤاربورغ التشكيلي بأكمله إضافة إلى الإنتاج التشكيلي لعصر النهضة؟ لأنها تبلور - حتى درجة الترميز - جزءاً هاماً من خياراتها النظرية،

وموضوعـات تأويلهـا ونماذجهـا التاريخانية. ولا ندهـش إذا ما خصصت لها لوحة من أطلـس **آلهة الذاكرة وأم الملهمات** (*Mnémosyne*)- هذه المراجعة التجريبيـة والسبرية للمشـكلات المثـارة مـن قبـل أنتربولوجيا الصـوَر لدى ڤاربورغ (الصورة ٣) (ڤاربورغ، ٢٠٠٠، ص ٨٤-٨٥).

ترمز الحورية التي تظهر في لوحة غيرلندايو، أولاً، إلى لوحة **ما بعد العيش** (*Nachleben*) التـي أنشـأها آبـي ڤاربـورغ أنموذجـاً لزمانيـة ضروريـة لفهـم اقتصـاد **ذاكرة صور** لم تُختـزل في مبادئ مثالية لـ«محـاكاة الأقدمين» ولا في اللجوء بطريقـة وضعية إلى «التقاليد الأيقونية» وحدهـا. تقترح الحورية علينا بذلـك تعقيد أنمـوذج متجاوز للأيقونات والتاريخ. في سـياق تمثيل ذي نزعة كلاسـيكية - مشهد أسـطوري مثلاً - لا تكون الحورية سوى **اقتباس مناسب**، وعلامة أيقونية منسجمة مع العالـم الرمزي الذي يظهرها. أما، في سياق تمثيل مسيحي - كما هنا، في المركز الحساس لأهم كنيسة دومانيكانية في فلورانسا كمـا في أماكـن أخرى عندمـا تمثل القديسـة مريـم المجدلية تحـت الصليب بملامـح امرأة متهتكة شـعرها في الريح، عنيفة، عارية، وهـذا ما نلاحظه لدى دوناتيلّو أو بيرتولدو دي جيوڤاني، مثلاً - فتصبح الحورية اقتباسـاً نقدياً ينجم عنه شـيء ما هو بمثابة خلفية مضادة، ولاشعور للتمثيل والتاريخ: وباختصار، إنها عَرَض أو «مسـتحاثة زائلة» تجتاز الحيز التشـكيلي مثل حادث أو شبح لم يكفِّر عن ذنوبه (ديدي - هوبرمان، ٢٠٠٢a، ص 62b -63b، و٢٠٠٨).

تجسد الحورية، وترمز أيضاً، إلى اقتصاد هذا «التركيب المرَضي» - الذي حـاول ڤاربـورغ توصيـف انتقالاته الواضحـة و**خطوطه المفقودة** فـي التاريخ الطويـل للفن الغربي. ليـس المقصود فقط، المقابلة بيـن «نزعة الجمود» التي اتسـمت لها الصور الوسـيطية وتمثيـل «الحركة الحيّة» في فـن عصر النهضة: إذ كان المطلـوب أيضاً فهم ظواهـر **تكثيف الحركة** التي جرب الفن الإيطالي، من پولايوولو (Pollaiuolo) حتى ميكلانجلو، إمكانياتها كلها. تضع الحورية فـي لوحـة غيرلندايو، فعاليتهـا قي مواجهة جمـود الشـخصيات الأخرى. إلّا

الصورة ٣ آبي ڤاربورغ - صور أطلس إلهة الذاكرة وأم الملهمات ١٩٢٧ - ١٩٢٩



أنها لا تكتفي «بالسير»، بأناقة فقط: فكل شيء يتضافر - وضع جسدها، قدمها اليسرى المرفوعة، ثوبها المتطاير الذي «يوسع» حركتها وينشرها في الجوار - لتعزيز حركتها. نكتشف هنا صفة خاصة من الثقافة البصرية لعصر النهضة التي بيَّن مايكل باكساندال (١٩٨٥، ص ٩١-١٠٩، ١٩٥-١٩٩، ٢٢٣-٢٢٤، Michael Baxandal) وشارون فيرمور (١٩٩٠ و١٩٩٢، Sharon Fermor) منذ ذلك الحين، أهميتها: أي الطريقة الراقصة الصرف في تصور الحركة البشرية في التمثيل.

ما من شك، من جهة أخرى، أن الاعتراف بمسارات التكثيف هذه

تستجيب لدى ڤاربورغ إلى الأخذ النظري للأشكال المكثفة بالحسبان، ضمن كل المرجعيـة المعرفية لزمانـه. ويكفي أن نذكِّر بعلم جمـال التكثيفات الذي طـوره نيشـه أو بالاسـتجوابات السـريرية حـول «المواقف العاطفيـة» للأزمة الهستيرية لدى شاركو (Charcot) ثم لدى فرويد (ديدي – هوبرمان، ٢٠٠٢a، ص ٢٨٤ – ٣٠٦). لنذكـر أيضاً أن ڤاربورغ قد اسـتخدم، من أجل التعبير عن «التراكيـب التفخيمية» باعتبارها «صيـغ مبالغة للّغة الحركيـة» (*Superlative der Gebärdensprache*) (ڤاربـورغ، 1990d، ص ١٦٥، ترجمـة معدلـة)، برهانـاً أنتروبولوجياً: القياس، مـع «الوظيفة المكملة» المدروسـة في اللغات الهندو-أوروبية من قبل عالم اللغة هيرمان أوسـتوف (Hermann Osthoff): ألا يفتـرض تكثيـف جيد (Bonus) فـي أفضـل (melior) وأفضل في الأفضل (optimus)، تغييراً في الجذر اللغوي؟

> نجد، بعد تغيير ما يجب تغييره، مسـاراً مشـابهاً في مجال لغة الحركة التي تبني الأعمال الفنية، حين نرى مثلاً، امرأة متهتكة تظهر وهي تحمل ملامح سالومي الراقصة في التوراة، أو عندما يسـتعيد غيرلندايو، من أجل تمثيل خادمة تحمل سـلة فواكه، وبكل إصرار، حركة تمثّل انتصاراً رُسـم على قوس نصر روماني. (ڤاربورغ، ١٩٩٤، ص ٣٩).

إن الخادمة الظريفة ذات الخطو الخفيف، والتي تنضم، من دون اسـتئذان، إلـى رمزيـة القديس يوحنـا المعمدان، هـي إذن، وفي الأسـاس، دخيلة: غريبة، مـن خارج الإقليم. ويأتي التأثير النقدي لجمالها نفسـه وكثافته، أولاً من أنها لا تمر هنا (بيننا) إلّا بالقدوم من هناك (مكان أو زمان جهلنا الخاص). لذلك فهي قادرة على ترميز مفهوم ثالث أساسي استخدمه آبي ڤاربورغ من أجل التعبير عن ظواهر متزامنة للانتقالات المكانية (الجغرافية من الفرات حتى الأرنو) وزمانية (تاريخيـة، منـذ الأزمنة البابلية حتى الحاضـر الأوروبي). إنه مفهـوم «الهجرة» (*Wanderung*): الاغتراب، والتجوال من دون انقطاع وتيه هذه الأشياء المتغيرة والهاربة التي تمثلها الصور، بشـكل حقيقي. هذا تمامـاً ما كان يهم ڤاربورغ في

منتجات الثقافة كلها: ليست هذه المنتجات صافية أبداً، وليست محلية أبداً حتى النهاية، فهي تأتي دوماً من مكان آخر وتذهب دوماً لتختار سكنها في أماكن أخرى. ذلك فعلاً مصير الحورية، أو تمثال الانتصار القديم أو المرأة المتهتكة أو سالومي، الشاب أو الخادمة الفلورنسية... قلَّ أن تعرف مصيراً حديثاً، من بودلير حتى المدرسة السريالية وما بعد ذلك أيضاً (ديدي - هوبرمان، 2002b).

تاريخ الفن باعتباره

معرفة محيطية أو عَرْضية

يقدم «الخطو الخفيف للخادمة» إذن صورة ممكنة لهذا الإيقاع الأعراضي الذي تتبدى الصور على وقعه في العالم الرمزي كي تجتازه وتحوله، وفاقاً لصيغة لا تكفي الأصناف الرمزية والتاريخية التقليدية للتعبير عنه. وبعيداً عن مسائل المصادر الممكن التحقق منها و«التقاليد» المرئية، أو بعيداً عن التمييزات الواضحة بين «أزمان قصيرة» و«أزمان طويلة»، **تدمج** زمنية الصور هذا كله، ضمن شبكة معقدة لمسارات غير مباشرة وانتقالات غير مرئية لأحداث غير متوقعة وخفايا الذاكرة... (كاريري وآخرون، ٢٠٠٩، Careri). هذا كل ما يشير إليه، وبدقة، مفهوم العَرَض. ذلك المفهوم الذي أود أن أشير، في النهاية إلى ثلاثة من مظاهره، من بين مظاهر أخرى، مظاهر تهم مباشرة المقام النقدي لتاريخ الصور في العلوم الاجتماعية.

يتدخل العَرَض في واقع حاضرنا - حاضر جسدنا، مثلاً - على شكل اقتحام أو انبثاق أو عودة عمل خفي مكبوت، حُفظ زمناً طويلاً جداً في أعماق النسيان. لذلك لا يمكن لتاريخ للصور أن يعتبر سوى **معرفة أشباح** أولاً: «تاريخ أشباح لبالغين» (Gespenstergeschichte f[ür] ganz Erwachsene)، كما أحب ڤاربورغ أن يقول[1]. إنه اقتراح لا يأخذ معنى إلاّ إذا اندمج مع الفعل

(١) آبي ڤاربورغ، منيموزين II المفاهيم الأساسية، ١٩٨٢ - ١٩٢٩، لندن معهد أرشيف ڤاربورغ III. ١٠٢ - ٤، ص ٣ (المذكرة بتاريخ ٢ حزيران ١٩٢٩).

المتزامن - الذي وضع فرويد نظريته في تحليله للعمل النفسي المشترك للأعراض وصور الحلم - للذاكرة والرغبة اللاشعورين. لم تكن مصادفة أن يشكل فرويد صورة رمزية للمعرفة غير الواعية، التي تتقاطع تماماً مع صورة الحورية (*Ninfa*): أود الحديث، طبعاً عن غراديڤا (Gradiva) تلك الحورية الرخامية - أو الرمادية - التي تجتاز بخطو خفيف، وتغير جميع يقينيات عالم الآثار نوربير هانولد (فرويد، ١٩٨٦). من دون أن ننسى أن هاتين الصورتين تبدوان، نفسيهما، وكأنهما نسختان حديثتان - غير أنهما معكوستان - «للخادمة التراقية» الشهيرة، التي جاءت لتشير، في الأدب القديم، من خلال ضحكتها البسيطة، إلى الحفرة التي قد يقع فيها كل فيلسوف لا يملك قدمين ثابتين على الأرض (بلومنبيرغ، ٢٠٠٠، Blumenberg).

ويتدخل العَرَض - المظهر الثاني - مثل ضحكة الخادمة التراقية أو مثل مشية الحورية الفلورنسية خفيفة الوقع، من دون إنذار. أي من دون أن يعلن عن نفسه، ومن دون أن يذكر اسمه. ولم تكن مصادفة أن يمتدح روبير كلاين (R . Klein) (الذي يعتبر بلا ريب أهم عالم أيقونات فرنسي) ڤاربورغ بهذه الكلمات: «لقد ابتدع علماً قد أثبت وجوده، على عكس الكثير من غيره، بالرغم من أنه لا يحمل اسماً» (١٩٧٠ ص ٢٢٤) - **تلك المعرفة، بلا اسم**، التي أراد جيورجيو أغامبين (G. Agamben) (١٩٩٨) أن يستعيد، فلسفياً، مفارقاتها كما خصوبتها. ربما أخطأنا كثيراً - وهذا ما فعله إنريكو كاستنووڤو (E. Castenuovo) أو كارلو غينزبورغ حين وضعا علم الأيقونات الذي أسسه ڤاربورغ في مصاف ممارسة «تحرّي» - إذا لم نعتبر تاريخ الصور سوى عملية تحديد هوية شخصيات خلف الأشخاص المرسومين على لوحات عصر النهضة. لقد قام ڤاربورغ بعمل ضخم حول السلاسل التي رسمها غيرلندايو في فلورنسا (ڤاربورغ، 2010c، و1990e). إلّا أنه مارس أيضاً - مثل هاينريش ڤولفلين (Heinrich Wölfflin) وألويْس ريغل (Alois Riegl) - «تاريخاً للفن من دون أسماء عَلَم»، كما يثبت ذلك اهتمامه بالصور

المغفلة من كل الأنواع أو بالعملات أو بطوابع البريد أو بأوراق الدعاية أو بقصاصات الصحف.... أما في ما يتعلق بخادمة سانتا ماريا نوڤيلّا الصغيرة، فلم تكن تحمل اسماً بالطبع، مما لا يؤثر في شيء في فعاليتها النقدية، بل على العكس إنها تطلب منا أن نفكر اجتماعياً، بوضع الخادمات أو «التابعات» لدى البرجوازية الفلورنسية في القرن الرابع (هيرز، ١٩١٨، Heers، ص ١٥٨-١٦٣ و١٩٩-٢٠٩). كما تطلب منا، سياسياً، أن نعود إلى المبادئ التي أعلنها والتر بنيامين في «أطروحاته حول مفهوم التاريخ»، تلك المبادئ التي ترى أن ما من تاريخ حقيقي سوى ذلك التاريخ القادر على إعادة الاعتبار لمن «لا يحمل اسماً» (*Namenlosen*)، والمناضل من أجل استعادة شيء ما من «الماضي المضطهد» (*Kampfe für die unterdrückte Vergangenheit*) (والتر بنيامين، ٢٠٠٠، ص ٤٤١).

وإذا ما تحدثنا بلغة أنتروبولوجية، يقودنا إغفال اسم الخادمة إلى أول حدس لدى آبي ڤاربورغ، حين قرأ أعمال إدوارد برنت تايلور حول الناجين (Survivals) المكتَشَفين في المكسيك منذ عام ١٨٦٠، ففهم أن ما ينجو لا يظهر، على عكس التقاليد السائدة، إلّا على شكل أعراض عَرْضية للظواهر غير المقبولة (unfit وفاقاً لتعبير تايلور، ١٨٦١)، أي غير المتكيفة، أو الصغيرة أو الباطلة، أو غير الملائمة، أو سريعة الزوال. وهكذا، وفي عامي١٨٩٥و١٨٩٦، وفي أثناء رحلته لدى هنود المكسيك الجديدة، اهتم ڤاربورغ أولاً بطقوس غير شخصية وأشخاص مغْفلين وبأعراض رقيقة: تلك المرأة من قوم بويبلو التي صورها في اللحظة التي ترجع فيها مسرعة إلى خلفية سكنها هاربة من آلة التصوير، أو، من يعرف، من سيطرة الخطاب الغربي (شستلّي غويدي ومان، ١٩٩٨، ص ١٠٢، Cestelli Guidi et Mann) (الصورة ٤).

تساعدنا صور - والأنموذج المرجعي - الحورية، أخيراً، على الفهم الأفضل للطريقة التي على تاريخ الصور أن يتبعها كي يصبح فعالاً، أي أن يظهر ويعمل، باعتباره معرفة عَرْضية، ضمن العلوم الأخرى، في العلوم

صورة ٤. آبي ڤاربورغ، إمرأة من الپويبلو هاربة إلى مهجعها لدى رؤيتها آلة التصوير، نيسان أبريل ١٨٩٦



الاجتماعيـة وفاقاً لأقاليم محددة نوعاً ما. لقد أظهر ڤاربورغ في أثناء تصويره، هـو نفسـه، لفلاحـة مـن سِـتّينيانو (Settignano) ضُمـت إلـى لوحـة أطلس منيموزيـن المخصصـة للحوريـة (ص ٣)، التنوع الزمانـي لمفهومه عن لوحة «مـا بعد العيش»؛ فمن خـلال وضع صورة لاعبة غولف بين العملات القديمة وصـور ميديـا، جعل التنـوع الاجتماعي لمفهومه عـن تراكيـب التفخيم، أمراً بدهيـاً (ڤاربـورغ، ٢٠٠٠، ص ١٢٨-١٢٩). غير أنه أوضح، بشـكل خاص، البعد النقدي والسياسـي لهذا التنوع، بخاصّة عبر مفهومه عن «سياسـة الفكر» الـذي بقـي لصيقاً بجميـع التحليـلات - النزاعية والمتشـائمة عمومـاً، والتي تواجـه، بمـا هي عليه، وحتى الجنون، اكتسـاحات الحـرب العالمية الأولى - حـول «تراجيديـا الثقافـة» الغربيـة (م ن، ص ١٣٠-١٣٣، شـويل - غلاس، ١٩٩٨، Schoell - Glass).

ويبدو أن الدراسات الأخيرة التي تمت في إطار «مركز التاريخ ونظرية الفنون» في مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية، قد تأثرت فعلاً بهذه الرغبة المشتركة بالنقد السياسي المستند إلى الأحداث التاريخية، وكذلك الأحداث المتنوعة، أو، أقله، الموجودة «على تخومها» (ميشو، ١٩٩٦ و٢٠٠٤، برتران دورلياك، دولاج وغونتير؛ ٢٠٠١؛ دولاج، غونتير وغيجنو، ٢٠٠٧). وينطبق هذا الأمر حين تُستجوب «تراكيب التفخيم» - التي تُدخِل التنوع إلى الصور وكذلك الخطابات والممارسات - وفاقاً لفعاليتها على الواقع التاريخي، وكذلك على طرائق التركيب في قدرتها على إنتاج النماذج النقدية للفحوى التاريخية (كاريري، ٢٠٠٥، Careri)؛ كاريري ورروديغر، ٢٠٠٨ (Rüdiger)؛ ديدي - هوبرمان، ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ و٢٠١١). إن تأسيس «سلالة صور- شعبة صور» (filière images) في مناهج المدرسة لا يكون له معنى إلّا إذا لم ينس المفهوم القديم لكلمة «filière» الذي كان يعني أولاً «كرة خيطان». إن تفكيك هذه الكرة واجب علينا، إلّا أننا لن نحصل منه، بالفعل على خيط مستقيم: سنحصل بالأحرى على عدد غير محتمل - أقصد غير متوقع - من خيوط التسريج، المتداخلة في الشبكة التاريخية والرمزية للمجتمعات.

*

**

يمكننا، من خلال دحرجة كرة الخيطان التي ترى ولادة «علم الصور» الحديث، أن نتبع مسارات معقدة تشكل هذه الشبكة أو هذه الكوكبة من الأعمال التي وضعت الزمن في لب مفهوم الصورة؟ إلّا أنها، مع ذلك، قد وضعت الصورة في صلب مقاربة نقدية ما للنزعة التاريخية. أفكر في ڤاربورغ، طبعاً، وكذلك بحركة كاملة تبدأ مع والتر بنيامين إلى كارل أينشتاين إلى تيودور أدورنو إلى زيغفريد كراكاور، وحتى هانا أرندت. لقد اعتبر هؤلاء المؤلفون جميعاً تاريخ الصور - التاريخ نفسه - على أنه معرفة غريبة، أو كما قال ذلك بدقة كراوكاور «خارج السياق» (٢٠٠٦، ص ١٤٤ - ١٤٥).

واعتبـر النقد السياسـي المعترف بـه - كما قالت هانا أرندت فـي كتابها أزمة الثقافة - في طبيعته كـ«قوة انحرافية» (١٩٩٥، ص٢٢-٢٣). وأعاد ميشـيل فوكو، الأقرب إلينا، تقييم هذه «المعرفة الشـاذة» باستخدام مصطلح محيطية (Hétérotopies, ١٩٩٤)، فيمـا يعلّمنا جيـل دولـوز وفيليكـس غواتـاري - سـأعود إلـى ذلـك حين أنتهـي - ذلك: من الأساسـي أن تتمكـن المعرفة المرتحلـة، مهما كان مسـتواها ضعيفـاً، ومهما كانت خطوهـا خفيفاً، من أن تتصـرف، بالرغم من كل شـيء، علـى أنها «آلة حربيـة» حقيقية ضد الأجهزة الإقليمية (١٩٨٠، ص ٤٤٦-٤٦٤).

مراجع

Agamben Giorgio, 1998 [1984], « Aby Warburg et la science sans nom », trad. par Marco Dell'Omodarme, *Image et Mémoire*, Paris, Hoëbeke, p. 9-43.

Arendt Hannah, 1995 [1954-1968], *La crise de la culture. Huit exercices de pensée politique* (1954-1968), trad. dirigée par Patrick Lévy, Paris, Gallimard.

Baxandall Michael, 1985 [1972], *L'Œil du Quattrocento. L'usage de la peinture dans l'Italie de la Renaissance*, trad. par Yvette Delsaut, Paris, Gallimard (coll. « Bibliothèque illustrée des histoires »).

Benjamin Walter, 2000 [1940], « Sur le concept d'histoire », trad. par Maurice de Gandillac, Rainer Rochlitz et Pierre Rusch, *Œuvres*, vol. 3, Paris, Gallimard.

Bertrand Dorléac Laurence, Delage Christian et Gunthert André (eds.), 2001, *Image et histoire*, Paris, Presses de Sciences Po.

Blumenberg Hans, 2000 [1987], *Le rire de la servante de Thrace. Une histoire des origines de la théorie*, trad. par Laurent Cassagnau, Paris, L'Arche.

Bonne Jean-Claude, 1996, « Art et image », dans Jacques Revel et Nathan Wachtel (eds.), p. 353-365.

Careri Giovanni, 2005, *Gestes d'amour et de guerre :* La Jérusalem délivrée, *images et affects (XVIe-XVIIe siècle)*, Paris, Éditions de l'EHESS (coll. « L'histoire et ses représentations »).

Careri Giovanni et Rüdiger Bernhard (eds.), 2008, *Face au réel. Éthique de la forme dans l'art contemporain*, Paris-Lyon, Archibooks-École nationale des beaux-arts de Lyon.

Careri Giovanni, Lissarrague François, Schmitt Jean-Claude et Severi Carlo (eds.), 2009, *Traditions et temporalités des images*, Paris, Éditions de l'EHESS (coll. « L'histoire et ses représentations »).

Cestelli Guidi Benedetta et Mann Nicholas (eds.), 1998, *Photographs at the Frontier : Aby Warburg in America, 1895-1896*, Londres, The Warburg Institute-Merrell Holberton.

Chartier Roger, 1998, *Au bord de la falaise. L'histoire entre certitudes et inquiétude*, Paris, Albin Michel (nouvelle éd. revue et augmentée, 2009).

Damisch Hubert, 1987, *L'origine de la perspective*, Paris, Flammarion (éd. revue et corrigée, 1993).

Delage Christian, Gunthert André et Guigueno Vincent (eds.), 2007, *La fabrique des images*, Paris, Éditions Cercle d'art.

Deleuze Gilles et Guattari Félix, 1980, *Capitalisme et schizophrénie. Mille plateaux*, Paris, Minuit.

Didi-Huberman Georges, 1996, « Pour une anthropologie des singularités formelles. Remarque sur l'invention warburgienne », *Genèses. Sciences sociales et Histoire*, 24, p. 145-163.

— 2000, *Devant le temps. Histoire de l'art et anachronisme des images*, Paris, Minuit.

— 2002a, *L'image survivante. Histoire de l'art et temps des fantômes selon Aby Warburg*, Paris, Minuit.

— 2002b, *Ninfa moderna. Essai sur le drapé tombé*, Paris, Gallimard.

— 2003, « The imaginary breeze : Remarks on the air of the Quattrocento », trad. par J. Zeimbekis et V. Rehberg, *Journal of Visual Culture*, 2 (3), p. 275-289.

— 2008, « L'exorciste », dans M. Waschek (ed.), *Relire Panofsky*, Paris, Musée du Louvre-École nationale supérieure des beaux-arts, p. 67-87.

— 2009, *Quand les images prennent position. L'œil de l'histoire*, 1, Paris, Minuit.

— 2010, *Remontages du temps subi. L'œil de l'histoire*, 2, Paris, Minuit.

— 2011, *Atlas ou le gai savoir inquiet. L'œil de l'histoire*, 3, Paris, Minuit.

Fermor Sharon, 1990, *Studies in the Depiction of the Moving Figure in Italian Renaissance Art, Art Criticism, and Dance Theory*, Ph.D., Londres, Warburg Institute.

— 1992, « Decorum in figural movement : The dance as measure and metaphor », dans Francis Ames-Lewis et Anka Bednarek (eds.), *Decorum in Renaissance Narrative Art*, Londres, Birkbeck College, p. 78-88.

FOUCAULT Michel, 1969, *L'archéologie du savoir*, Paris, Gallimard.

— 1994 [1984], « Des espaces autres », *Dits et écrits 1954-1988*, IV, *1980-1988*, Daniel Defert, François Ewald et Jacques Lagrange (eds.), Paris, Gallimard, p. 752-762.

FRANCASTEL Pierre, 1970, *Études de sociologie de l'art*, Paris, Denoël (rééd. Paris, Gallimard, 1989).

FREUD Sigmund, 1986 [1907], *Le délire et les rêves dans la* Gradiva *de W. Jensen*, trad. par Paule Arhex et Rose-Marie Zeitlin, Paris, Gallimard (précédé de W. Jensen, *Gradiva, fantaisie pompéienne* [1903], trad. par Jean Bellemin-Noël).

GINZBURG Carlo, 1989a [1979], « Traces. Racines d'un paradigme indiciaire », trad. par Monique Aymard, *Mythes, emblèmes, traces. Morphologie et histoire*, Paris, Flammarion (nouvelle éd. augmentée et revue par Martin Rueff, Lagrasse, Verdier, 2010).

— 1989b [1966], « De A. Warburg à E. H. Gombrich. Notes sur un problème de méthode », trad. par Christian Paoloni, dans Carlo GINZBURG, p. 56-159.

GOMBRICH Ernst H., 1970, *Aby Warburg. An Intellectual Biography*, Londres, The Warburg Institute (2e éd., Chicago-Oxford, The University of Chicago Press-Phaidon, 1986), p. 307-324.

— 1999, « Aby Warburg : His aims and methods. An anniversary lecture », *Journal of the Warburg and Courtauld Institutes*, LXII, p. 268-282.

HARTOG François, 2003, *Régimes d'historicité. Présentisme et expérience du temps*, Paris, Seuil.

HEERS Jacques, 1981, *Esclaves et domestiques au Moyen Âge dans le monde méditerranéen*, Paris, Fayard, (rééd. Paris, Hachette Littératures, 2006).

KLAPISCH-ZUBER Christiane, 1990, *La maison et le nom. Stratégies et rituels dans l'Italie de la Renaissance*, Paris, Éditions de l'EHESS.

KLEIN Robert, 1970 [1964], « Saturne : croyances et symboles », *La forme et l'intelligible. Écrits sur la Renaissance et l'art moderne*, Paris, Gallimard.

— 1990c [1893], «*La Naissance de Vénus* et *Le Printemps* de Sandro Botticelli. Une recherche sur les représentations de l'Antique aux débuts de la Renaissance italienne», dans Aby Warburg, 1990a.

— 1990d [1906], «Albert Dürer et l'Antiquité italienne», dans Aby Warburg, 1990a.

— 1990e [1902], «L'art du portrait et la bourgeoisie florentine. Domenico Ghirlandaio à Santa Trinita. Les portraits de Laurent de Médicis et de son entourage», dans Aby Warburg, 1990a, p. 101-135.

— 1994 [1929], «Introduction à l'atlas *Mnémosyne*», trad. par P. Rusch, *Trafic*, 9.

— 1999, *The Renewal of Pagan Antiquity. Contributions to the Cultural History of the European Renaissance*, trad. par D. Britt, Los Angeles, The Getty Research Institute for the History of Art and the Humanities.

— 2000 [1927-1929], *Der Bilderatlas Mnemosyne, Gesammelte Schriften*, II-1, M. Warnke et C. Brink (eds.), Berlin, Akademie Verlag (2e éd. revue, 2003).

— 2001 [1926-1929], *Tagebuch der Kulturwissenschaftlichen Bibliothek Warburg*, K. Michels et C. Schoell-Glass (eds.), *Gesammelte Schriften*, VII, Berlin, Akademie Verlag.

— 2010a, *Werke in einem Band*, M. Treml, S. Weigel et P. Ladwig (eds.), Berlin, Suhrkamp Verlag.

— 2010b [1900], «*Ninfa Fiorentina*. Fragmente zum Nymphenprojekt», dans Aby Warburg, 2010a, p. 198-210.

— 2010c [1901], «Florentinische Wirklichkeit und antikisirender Idealismus. Francesco Sassetti, sein Grab und die Nymphe des Ghirlandajo», dans Aby Warburg, 2010a, p. 211-233.

Wind Edgar, 1983 [1931], «Warburg's concept of *Kulturwissenschaft* and its meaning for aesthetics», *The Eloquence of Symbols. Studies in Humanist Art*, Oxford, Clarendon Press, p. 21-35.

القسم الثالث

إثارة النقاش العام

داڤيد مارتيمور
David Martimort

مجتمع الخبراء

منظور نقدي

تواجه مجتمعاتنا تحديات هائلة في إدارة المخاطر التي تواجهها. فإن قائمة المخاطر الجديدة الناتجة من التقدم اللامتناهي للعلم والتكنولوجيا، كما التوسع الاحتمالي للأخطار التي يؤدي إليها، لم تكن قطّ بمثل هذا الاتساع. ويتطلب تقويم تتابع التغير المناخي، وتقدير الأخطار النووية أو الصناعية أو الصحية، أو تنظيم التدفقات الكبيرة للأموال، اليوم، فهماً أفضل للمسارات التكنولوجية أو المادية أو البشرية ذات التعقيد المتنامي. وتخضع هذه المسارات لتأثيرات ذات انعكاسات من الصعب توقعها، وتزيد من حجمها تأثيرات العوامل الاقتصادية المعنية، وكذلك تأثير شبكات اقتصاداتنا المعولمة وتقاطعاتها القوية. لأن فهم الناس العاديين لهذه المسارات ناقص في أفضل الأحوال. كما أن إدراك هذه المخاطر، نفسه، مستحيل غالباً. أضف إن الإعانات ضد هذه الأخطار ونتائجها تبقى غالباً غامضة جداً.

ويبحث القرار الرسمي، في البيئات الواقعة تحت الخطر، عن توازن سليم بين الحاجة، المتجددة دوماً، لتنظيم سلوك الممثلين السابقين، والضرورة القاهرة لتصحيح نتائج هذه التصرفات اللاحقة، ما أن تبدو النتائج كارثية بالنسبة إلى الأفراد أو محيطهم. ويجعل تعقيد المسارات المعنية مع ذلك، أي التقدير المسبق من قبل المقرر الرسمي للكلف والأرباح لمسار هذا القرار أو

ذاك، محرجاً بشكل خاص. هل علينا أن نسمح بإنتاج العضويات المعدلة جينياً (OMG) فيما التفاعلات مع البيئة غير معروفة؟ هل نسمح بتسويق دواء، فيما لا نعرف بعد، بدقة، التأثير الذي يمكن أن يحدثه على صحة المرضى على المدى البعيد[1]؟ هل قدَّر صاحب القرار جميع نتائج اختباراته؟ إن مثل هذا التقويم، يمكن أن يبدو صعباً، حتى لو تم لاحقاً. كيف نضمن أن هذا النوع من السرطان مرتبط، بكل تأكيد، بتناول هذا الدواء وليس، بتصرفات خاصة أخرى لدى ناس معينين؟ إن مختلف أصحاب القرار الرسمي، ورجال السياسة، والناخبين، ومجموعات المصالح ووسائل الاتصال أو البيروقراطيين مجهزون، بشكل محدود، من أجل إدراك مسائل بمثل هذا التعقيد، بسبب نقص الوقت، أحياناً، وكذلك، وفي الغالب، بسبب العجز الضمني في الكفاءات و«العقلانية المحدودة» بالمعنى الذي يفهمه الاقتصاديون.

وبذلك، فقد دفع هذا البرهان على التعقيد الشديد للمخاطر التي نتعرض لها اليوم، عالم الاجتماع أولريش بِك (U. Beck, 1992) إلى اعتبار أننا بتنا نعيش، بعد اليوم، في مجتمع مخاطرة حقيقي، مخاطر منتشرة ومتعددة الأشكال لا نستطيع السيطرة سوى على القليل من أبعادها. ووفاقاً لمقياس مبدأ فعالية محتمل، عزيز على الاقتصاديين، على تقويم الأخطار أن يكون عارفاً إذن، وأن يستعين بالجهات الأقدر على إنتاج المعلومة المناسبة كي يجد أفضل الطرق لاتخاذ القرار: ونقصد بذلك الخبراء. إن الخبرة مفيدة بذلك للقرار الرسمي ما أن تنتج معلومة لا يملكها هذا الأخير، بشكل مسبق. ويمكن للعلميين والمستشارين ومجموعات المصالح، والمنظمين والمواطنين، من أجل تحسين مسار القرار، أن يستنفروا عندئذٍ، كي يجمعوا، في مرحلة أولى، ثم ينشروا المعلومة الناقصة، والمعروفة غالباً بشكل جزئي، والمبعثرة بين العديد من المعنيين.

يتحول مجتمع المخاطر إذن، بحكم الأمر الواقع، إلى نتيجته المباشرة: إلى

(١) المثال الأخير من (Mediator)، يفرض نفسه هنا.

مجتمع خبراء حقيقي. وسنحدد في هذه المقالة بعضاً من معالم هذا المجتمع. وسننكب على هذه المهمة من خلال تقديم إضاءة النظرية الاقتصادية على المشكلة الأساسية، أي إنتاج المعرفة الخبيرة. وسنشير، بخاصّة، إلى أهمية مشكلات التلاعب بالمعلومات الناتج من مختلف أشكال الخبرة. سنحلل بعد ذلك، نتائج هذه التلاعبات على القرار الرسمي والخيارات المؤسساتية التي يمكن أن تحسن من نوعيته.

تقوم مسلمة البداية على أن بالإمكان التلاعب بالمعلومة الخبيرة الضرورية للقراء في عالم غير مضمون، في الواقع، هنا، سواء من قبل مجموعات المصالح العارفة والساعية إلى التأثير في الأنظمة منذ تصميمها، أو هناك، من قبل المنظمين أنفسهم إذا امتلكوا بعض التكتم في عملية تنفيذ هذه الأنظمة وإذا ما خضعوا لسيطرة هذه المصالح الخاصة نفسها. كيف لنا ألّا نرجع هنا، على سبيل المثال، إلى الحادثة النووية لمفاعل فوكو شيما؟ فقد كشفت أزمة ثقة الجمهور تجاه الطاقة النووية التي نتجت منه، وكذلك استقصاءات وسائل الإعلام التي شكلت صدى لها، في الواقع، إلى أية درجة يؤثر اللوبي النووي في سياسة وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة في المجال النووي، من خلال فرض تعتيم شديد على ممارسات القطاع في اليابان، سواء من خلال تسهيل «انتقال» كبار الموظفين، من القطاع العام إلى الخاص، في الصناعة الكهربائية اليابانية، وتشكيل شبكات معقدة بين كبار المنتجين (Tepco) والمستثمرين المعنيين بإنشاء البنى التحتية (توشيبا وهيتاشي)، ووكالة الأمن الصناعي والنووي (NISA)، أو بفضل الدعم من قبل الاتحادية النقابية الرئيسة التابعة للحزب الديمقراطي الفائز حديثاً بالانتخابات، ذلك أن التواطؤ بين القطاع النووي والسلطة السياسية اليابانية يزداد ازدهاراً. وقد بيَّن هذا الحادث، في النهاية، كيف دفعت معلومة خبيرة، تم التلاعب بها ضمن جهاز الدولة نفسه، السلطات العامة إلى اعتماد معايير حيطة في مواجهة الأخطار، متساهلة جداً، فوصلنا إلى النتائج التي نعرفها.

يقوم تنظيم حقل اتخاذ القرار الرسمي إذن على المراقبة الأفضل للتلاعب بالمعلومات الخبيرة. ويشكل الفصل بين المسؤوليات بين المنظمين، والربط بين الاستخدام العقلاني للنظام السابق واللجوء إلى نظام قانوني لاحق، مثل المقارنة بين خبرات متناقضة أحياناً، عبر إجراءات مناسبة تحت صلاحية «السلطات العليا» المعنية، نماذج على هذا النوع من هذه الأمثلة المؤسساتية. وتخضع جميع هذه الخيارات لقاسم مشترك يتمثل في تمكين القرار الرسمي، وجعله مربكاً أحياناً، وتوجيهه في الغالب باتجاه أمر واقع حيث الخيارات أقلّ خطراً.

غير أنه لا يتم التلاعب بالمعلومة الخبيرة فقط لأن من ينتجها يهتم، بالمقام الأول، بالقرار الذي ينتج عنها. إذ يتم التلاعب بها، أيضاً، لأن التوافق بين توصيات الخبراء ونتائج القرارات التي تؤدي إليها، يعتبر مؤشراً على مهارتهم، ما يسمح لهم ببناء شهرتهم أو بالمحافظة عليها. وهنا أيضاً، تبقى القوى الارتدادية التي تشد القرار باتجاه التشاؤم المتطرف، متماسكة. كيف لا نذكر، والأمر كذلك، وكالة التدوين الشهيرة جداً؟ يسمح إنتاج المعلومات عن خصائص المدينين الخاصين أو العامين، والمشاريع والبنوك أو الدولة، بالطبع، بالتقويم الأفضل «للمخاطر»، ويبقى هذا الأمر مادة أساسية من أجل توظيف أفضل لرأس المال في الاقتصاد. وبالنتيجة، فإن لوكالات التدوين مصلحة رئيسة في إعلان تقديراتها المتشائمة حول هذه المخاطر. ويؤدي نشر مثل هذه التوقعات إلى رفع كلفة الدين، في مرحلة أولى، بالنسبة إلى المستدينين من خلال ظاهرة «تحقق ذاتي». وينطبق، بذلك، القول المأثور «لا يقرض المرء سوى الأغنياء». وما أن يعتبر خطر التخلف عن الدفع كبيراً كفاية، حتى يتوقف الدائنون عن تمويل المشاريع، إلّا إذا تلقوا، بالنتيجة، مكافأة المخاطرة، تلك المكافأة التي ترفع قيمة الدين وتزيد آلياً خطر التخلف عن الدفع. لا يمكن إذن تعديل قرار وكالة التدوين إلّا قليلاً، عبر اعتماد مثل هذه الإستراتيجية. لذلك

فإن سمعتها تبقى محفوظة أو تزداد قوة. وبالمقابل، إذا أصدرت الوكالة توقعات شديدة التشاؤم، كما حدث هذا في أثناء أزمة الرهن العقاري المالية (subprime) لعام ٢٠٠٨، فإن مصداقيتها ستتأثر، من دون أدنى شك.

وفي النهاية، إن التلاعب بالمعلومات، سواء تم من قبل خبراء عارفين يهمهم القرار في ذاته أو تحركهم شهرتهم فقط، يقود إلى مواربات منتظمة باتجاه حيطة وتشاؤم متطرف في تقييم المخاطرة. إن «مجتمع الخبراء» الذي يولد اليوم، لا يضمن، إذن، مع ذلك، الانتشار الفعال للمعلومات، بالرغم من ضرورته. نختتم بذلك هذه المقالة من خلال عدة أفكار ترتبط بالتفاعلات بين الشأن السياسي والخبرة. لذلك، ليس تحريض الخبراء، وحده، من يحدد طابع القرار الرسمي بل تحريض من يسمعونهم أيضاً. وسنبين عندئذٍ، أن المواربات المعروضة سابقاً يمكن أن تُضخم من خلال هذه التفاعلات.

ماذا يفعل الخبراء
ولماذا يفعلون ذلك؟

تتميز العلاقة بين الخبير وصانع القرار، في الواقع، بعدم التوازن الشديد، فيما يتعلق بالمعلومات المتاحة. فالخبير يعرف، أو يزعم أنه يعرف، فيما صانع القرار يجهل. ولا يشكل عدم التوازن هذا سوى مشكلة صغيرة إذا كان لدى صانع القرار والخبير أهداف متوافقة، ولكن ما أن تختلف الأهداف، فإن المعلومات غير المتوازنة تصبح مصدر **كلف و كالة**. ويجب أن تُضم هذه الكلف عندئذٍ في مسار القرار من أجل التقويم السليم لكلف مختلف الطرق وأرباحها. ولا يمكن للتحليل **كلف - أرباح**، العزيز على قلوب المخططين (ڤيلداڤسكي، ١٩٦٦، Wildavsky) أن يهمل الأخذ في الاعتبار الواضح للكلف الضرورية لإنتاج المعلومات المناسبة.

ونقدم، في مرحلة أولى، من أجل توضيح هذه الفكرة، أنموذجين لقرار

رسمي يسمحان لنا بعرض كلف الوكالة التي أضيفت إليهما. وبذلك، نفهم بشكل أفضل أهداف الخبراء والمعوقات التي تعترضهم، مع المحافظة على مستوى من العمومية كافٍ كي نضم إلى تعريفنا للخبير شعاعاً عريضاً من العاملين في القرار الرسمي. تخضع غايات الخبراء - سواء أكانوا علميين أم مستشارين أم بيروقراطيين - في الواقع، لبعض المبادئ الأساسية غير الظاهرة التي سنعمل على كشفها.

مبدأ الحليف الأفضل

كان كروفورد وسوبِل (Crawford & Sobel, 1982) أول من صاغ العلاقة بين فريق عارف وصانع قرار، من خلال استخدام أدوات نظرية الألعاب المجمعة من أجل دراسة الأوضاع التي تكون فيها المعلومات ناقصة. ويبين أنموذجهم، البسيط والأنيق، معاً، كيف لا ينقل خبير، ذو ميول داخلية حول القرار الرسمي، وعارف تماماً بأوضاع العالم بشكل مسبق، إلّا جزئياً هذه المعلومة إلى صاحب القرار إذا لم تكن أهدافهما متطابقة[1]. ويعكس التواصل بين مثل هذا الخبير وصانع القرار بذلك، النزاعات الممكنة بين القرارات التي يفضلها المعنيون ودرجة المعلومات غير المتوازنة التي تميز علاقتهما. ويشكل المنظمون ومجموعات المصالح واللجان القانونية أمثلة ممكنة، عن هؤلاء الخبراء المهتمين باختيار صانع القرار.

إن الحدس المتخفي وراء هذه التوازنات ذات التوزيعات المعلومية واضح بشكل مقبول: ربما يسمح النقل التام لمعلومات الخبير، من وجهة نظره، لصانع القرار باختيار ما يناسبه بشكل أفضل، فيما يسمح تحديد المعلومات المنقولة للخبير بالتأثير في القرار مع مراقبة نتائج هذا التواصل

(١) في أنموذج كروفورد (١٩٨٢)، يجري إهمال أصل نزاع المصالح بين الخبير وصانع القرار. إن مسألة أن تكون للخبير ميول مسبقة بشأن القرار ومعلومات مميزة، في الوقت نفسه، لا يمكن أن تعتبر إلّا «شكلاً مختصراً» لأنموذج أكثر تعقيداً.

إلى حد ما. وهناك حالة متطرفة تقوم على عدم التواصل: إذا ما تصرف صانع القرار بشكل مسبق، في الواقع، معتبراً تقارير الخبير خالية دوماً من المعلومات، وتصرف على هذا الأساس، فليس من سبب يدفع الخبير إلى إيصال معلومة ذات مصداقية.

يقوم الخبير، بشكل أعم، بتقليص نوعية معلوماته بالقدر الذي تختلف فيه أهدافه عن أهداف صانع القرار. إن مبدأ الحليف الأفضل يبقى أحد أهم نجاحات الأنموذج. أما متطلباته، من أجل فهم تنظيم المؤسسات العامة، فهي كثيرة وقد أثارت اهتماماً قوياً في العلوم السياسية بخاصّة. فبالنسبة إلى الولايات المتحدة، مثلاً، درس جلّيغان وكرهبيل (Gilligan & Krehbiel, 1989 - 1999) وكرههبيل (١٩٩٢) وأنسورث (Ainsworth, 1993) وكولمان (Kollman, 1998) التواصل بين اللجان البرلمانية «الوسيطة». وقد توقع الأنموذج أن يكون التواصل سهلاً بالقدر الذي يكون فيه أعضاء اللجان قريبين من هذا الوسيط. إذ لا يرتبط البرلمانيون الذين يحملون ميلاً شديداً للسياسات المثالية البعيدة عن هذا الوسيط، بالضرورة باللجنة المعنية. تشكل هذه النظرية إذن، بديلاً مناقضاً جداً للأبحاث المعروفة جداً لـ شيپْسلِ (Shepsle,1978)، الذي يرى أن تشكيل اللجان البرلمانية لا يعكس سوى رغبة التأثير فى إعادة توزيع الميزانيات لخدمة المصالح المعينة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من نجاحاته، يبقى أنموذج كراوفورد وسوبيل عرضة لعدد من الانتقادات التي تتوجه إلى تنبؤاته وكذلك أحياناً إلى أسسه في الوقت نفسه. فهناك، أولاً، صعوبة تتمثل، في النتيجة، إذ إن الأنموذج يتوقع وجود تعددية في التوازنات، التي تبقى ذات قيمة معلوماتية إلى حد ما، شرط أن يكون توزيع مجموع المعلومات التي ترتبط بها دقيقاً عموماً. لا تمثل هذه النقطة حال هذيان غامضة لمنظر الألعاب بل نتيجة أساسية ذات انعكاسات عميقة على المضمون العام الذي يمكن أن نستنتجه من الأنموذج من أجل التطبيقات الخاصة. ويستطيع عالم الاقتصاد أو السياسة، في الواقع، ممارسة بعض تمارين الإحصاء المقارنة والتي تقوم، مثلاً، على قياس المقدار الذي

تتطور فيها إنجازات مختلف إجراءات الخبرة، بالنسبة إلى نزاعات المصالح بين الخبراء وصناع القرار أو بالنسبة إلى بنية القناعات المسبقة لدى صانع القرار. وعلى الرغم من أن هذه التمرينات تبقى طبيعية، فهي لا تستند، مع ذلك سوى إلى اختيار اعتباطي للتوازن الأكثر استناداً للمعلومات.

ويتأثر الأنموذج أيضاً، بشكل خاص، بالأشكال الامتدادية لآلية التواصل كما يتأثر بالتفاصيل الدقيقة في عمل المؤسسات، تلك التفاصيل التي نظن أنها تبقى من دون نتيجة ذات دلالة. إن النقطة الأكثر شمولية والتي تقوم على التأكيد أن إجراءات القرار ذات تأثير حقيقي، أصبحت اليوم معروفة جداً[1]. لقد أوضح جيلّغان وكرهبيل (١٩٨٩)، مع ذلك، هذه الفكرة من خلال تطوير أنموذج معلومات ناقصة. لقد اقترحا بذلك أن يتيح قانون مغلق (Closed Rule) يفرض منع تعديل اقتراح قانون، في الواقع، تواصلاً أكثر فعاليةمن قاعدة قانون مفتوح (Open Rule)، أكثر ملاءمة، من حيث المبدأ، لنقل المعلومات التي تسمح بمثل هذه التعديلات. فمن خلال منح صانع القرار (البرلماني الوسيط هنا) قدرة أكبر على الالتزام، يقلص القانون المغلق الإمكانيات الموضوعة في تصرف اللجنة المطلعة للتلاعب بالمعلومات.

إذا كان هدف عالم السياسة مقارنة إنجازات المنظمات المتنوعة، فلم لا نصف مجمل المخارج الممكنة لجميع التفاعلات بين الخبير وصانع القرار (بارون، ٢٠٠٠؛ ألونسو وماتوشيك، ٢٠٠٨ ,,Baron, Alonso Matouscheck)؟ إن هذا الطموح الذي لا حدود له، في الظاهر، هو الطموح الذي ينسب إلى نظرية الآليات التحفيزية[2]. وكما سنرى في ما يلي، إن هذا

---

(١) يمكننا أن نشير، من بين آخرين، إلى أبحاث رومر وروزنتال (Romer et Rosental, ١٩٧٨) حول الأنموذج المعروف بـ «الأجندة setter» الذي يواجه مشكلة عدم استقرار الخيارات الاجتماعية حين تخضع هذه الأخيرة لقاعدة الأغلبية (كما هو الحال، بالطبع، مع مفارقة كوندورسيه [١٧٨٥] أو «مقولة الاستحالة» لأرو (Arrow, 1951).

(٢) أنظر لافون ومارتيمور (٢٠٠٢، الفصل الأول) من أجل منظور تاريخي عن هذه النظرية.

التقرب هو أيضاً غني جداً، إذا أردنا أن نفهم إلى أية درجة يجعل تمهين متزايد ودرجة من التخصص أكثر وضوحاً دوماً، من البيروقراطيين خبراء حقيقيين قادرين حتى على الإدارة الفعلية وبطريقة استنسابية إلى حد ما، للسياسات العامة.

مبدأ الخبرة:

يمتلك خبير «القرار» الذي قمنا بتوصيفه معرفة تامة بمختلف حالات الطبيعة القابلة للتحقق. لا يملك الخبراء، في الواقع، والخبراء العلميون، في الغالب، سوى معلومات جزئية تعكس فقط الحالة السائدة لمعارفهم. ويمكن أن تكون الخبرة تجاوزية، ضمن مصطلحات نووتني (Nowotny, 2003) حيث يعبر الخبراء عندئذٍ عن آراء تتجاوز في الغالب الحالة الحقيقية لمعارفهم التقنية.

ويؤدي النقص في الخبرات إلى بعض الانحرافات في إنتاج المعرفة الخبيرة وقد طور غرومب ومارتيمور (٢٠٠٧) (Gromb et Martimort) أنموذجاً من الخبرة متكيفاً مع دراسة القرارات في بيئة الخطر، وذلك من أجل دراسة هذه الانحرافات. فلا يكون للخبير عندئذٍ أي ميل ضمني فيما يتعلق بالقرار الرسمي. ولا يجوز لصانع القرار الرسمي أبداً أن يعتمد مشروعاً ذا نتائج تحمل أخطاراً، مستنداً في ذلك إلى تقديره الخاص للأحداث في المستقبل: ذلك أن الأمل في الأرباح المرافقة سيكون سلبياً من حيث المبدأ. ولنتصور، من أجل تثبيت الأفكار، أن القرار الرسمي يتمثل في السماح أو عدم السماح بتسويق دواء جديد. يختار صانع القرار إذن الأمر الواقع إذا لم يستفد من أية معلومة خاصة حول التكاليف والأرباح التي تنجم عن مثل هذا القرار. ويمكن لصانع القرار مع ذلك، من خلال استدعاء خبير، أن يحصر نتائج التسويق، بشكل أفضل. ويمكنه مثلاً أن يقدر النتائج الأفضل للاستخدام الطويل لهذا الدواء على صحة المرضى، على المدى البعيد. يمكن للخبير،

فـي الواقع، أن يجمع معلومات إضافيـة حول خصائص الدواء، بالرغم من أنه لا يسـتطيع بالتأكيد الحصول على الضمان الموثوق لتلافي أي مخاطرة. وإذا كانت المعلومات التي جمعها مناسبة، فإن الدواء سيسوق. وبالمقابل، ستفسر المؤشرات السلبية على أنها بديهيات تمنع تسويقه.

لا يعود الخبير يكتفي هنا بالتواصل، بل عليه أيضاً إنتاج المعلومة الملائمة للقرار. ويتميز هذا الإنتاج، مع ذلك، من مسارات الإنتاج الأخرى بصفة هامة: إذ ليـس للمعلومة المنتجة، فـي الغالـب أي مقابل يمكن قياسـه، كما لا يمكن التحقق من المعلومة إلّا إذا ترافقت مع براهين ملموسة وغير قابلة للرد. يمكن أن يتـم إذن دوماً (تقريبـاً) التلاعب بالمعلومة أو تزويرهـا، ومن الصعب، من حيـث المبدأ، التقويم الدقيـق لنوعية الخبرة. ومن المحرج، بالطريقة نفسـها، التمييـز فيمـا إذا كان الجهد الضروري لإنتـاج هذه المعلومة فعليـاً أو فيما إذا كان الخبيـر قـد اكتفى بتكديـس بعض البديهيـات فقط. ويضاف إلى مشـكلة المعلومـات غيـر المتوازنـة التـي أثارهـا كروفورد وسـوبيل، بذلك، مشـكلة **المخاطر الأخلاقية** (لافون ومارتيمور، ٢٠٠٢، الفصل الرابع). وهكذا يمكن للخبير التوصية بتسـويق دواء جديد من دون القيام بالاستقصاءات الضرورية، كمـا باسـتطاعته ألّا يفعـل ذلك. وعلى الخبيـر إذن، من أجل تجنـب مثل هذا التصرف الانتهازي، أن يكون متحمساً، بشكل مناسب، من أجل إنتاج المعلومة الملائمة. ويعتبر هذا الاندفاع من طبيعة معقدة، فهو ذو مصادر متنوعة: العقد، أو السـوق أو السـمعة. وهكـذا يصبح من السـاذج الظن أن الخبـراء لا يقعون تحـت التأثير، العلنـي أو الضمني، للحكومـات أو الصناعات التـي يحللونها حين يعدُّون توصياتهم[1].

ومهمـا كان مصـدر هذا الاندفاع، فـإن مبدأ الخبرة الـذي أطلقه غرومب ومارتيمور (٢٠٠٧) يرى أن ليس بإمكان الخبير أن يندفع بشكل مناسب تجاه خبـرة نوعيـة إلّا إذا حصل منها على فوائد تعكـس التوافق بين توصياته ونتائج

(١) راجع مقاربة بِك الأنتروبولوجية المثيرة (٢٠١٠).

المشروع المقترح. حين يوصي الخبير بمشروع معرض للخطر يؤدي إلى نجاح لاحق، تزداد سمعته العلمية ومجده الأكاديمي أو تزداد الفرص التي تعرض عليه للقيام بأعمال استشارية مربحة. أما حين يوصي الخبير، على العكس من ذلك، باعتماد مشروع ذي نتائج كارثية، فيصبح عليه تحمل العار الذي يصمه به زملاؤه، والعزوف عن العديد من عقود البحث أو رؤية خسارة بعض المكافآت الهامة، من الآن فصاعداً.

يشكل قرار الخبرة الذي يوصي باعتماد مشروع في بيئة معرضة للخطر إذن، رهاناً على المستقبل، رهاناً يصبح أكثر صعوبة بالقدر الذي يكفي فيه الخبير أن يفضل الأمر الواقع كي لا يكشف شيئاً من كفاءاته الحقيقية: فليس هناك من مخاطرة في أن يرى بذلك توصياته في موضع النقض. يحمل مبدأ الخبرة إذن بذور حدوده الخاصة: كيف نميز خبرة كفوءة ومتشائمة من خبرة شديدة الحذر؟ سنعود لاحقاً إلى النتائج التي يضغط بها هذا الاندفاع إلى التوصية بالأمر الواقع، على القرار الرسمي في بيئة معرضة للخطر.

تنظيم الخبرة

ستسمح لنا مبادئ الحليف الأفضل والخبرة، الآن، بكشف بعض الأفكار الرئيسية لتنظيم الخبرة من خلال توضيحها بأمثلة دقيقة.

إجراءات منتجة للمعلومات

من المحتمل أن يكون أول هذه المبادىء أن «رأيين مستقلين أفضل من رأي». إن هذا القول المأثور راسخ جداً في ثقافة الباحثين لدرجة لا نستطيع معها أن نتصور إجراءات تقويم من قبل الزملاء لا تستند إلى مثل هذا المبدأ. ونقدم مثالاً على ذلك: تقوم التقارير المشروحة بتفصيل «لمجموعة الخبراء ما بين الحكومات حول تطور المناخ» (GIEC) على حكم نقدي على البحوث التي تمت ضمن فرق الكتابة، من قبل الزملاء، والحكومات والمنظمات غير

الحكومية. تسعى هذه التقارير،بذلك، إلى التنسيق الأفضل لمراجع جماعة بقيت متباينة إلى حد ما في تقويمها لرهانات سياسة مناخية (غودار، ٢٠٠١).

يدفع مثل هذا التنظيم، مع ذلك، إلى التساؤل لم لا يستطيع الخبير، الأمين، نفسه، من حيث المبدأ، نقل البديهيات المتناقضة ويسمح بالنتيجة باتخاذ قرار متوازن؟ يسمح مبدأ الخبرة، ونكرر ذلك، بفهم الصعوبات التي تخضع لها إجراءات الخبرة ذات الطابع المركزي هذا. إن تنظيم التناقض ذو فوائد كثيرة في الواقع، إلّا أنه مكلف قليلاً أيضاً، أحياناً.

يولِّد النقاش الاعتراضي، بين الخبراء، في المقام الأول، الشك في ما يتعلق بتوصياتهم إذا هي لم تترجم من خلال نوع من التنسيق. وإذا اعتبر الرأي العام أن الخبراء قد قدموا عملاً نوعياً ملائماً من أجل القرار، فإن قدرة أحدهم على التميز عن بقية الجماعة من خلال التعبير عن توصيات اعتراضية، تبدو بذلك بمثابة مؤشر على خبرة رديئة النوعية، حتى لو قالت الوقائع، ربما، عكس ذلك. فليس من المناسب السير بعكس التيار. وبالمقابل، وبما أن ما من لوم على النزعة التقليدية، يمكن للخبراء، تماماً، «التوافق» ضمنياً على توازنات يتم، من خلالها، تحقيق كلف جمع المعلومات وفرضها، كما يمكنهم أن يوصوا بالالتزام بالأمر الواقع، بشكل منتظم. وسيجد صانع القرار الرسمي مرة أخرى صعوبة كبيرة في التمييز بين الأغلبية الصادرة عن خبرة مطلعة وتلك التي تعكس سلوك تواطؤ صامت. إن سلوك «لجنة الخبراء ما بين الحكومات...» (GIEC)، وبشكل أدق، مرحلة «فضيحة المناخ» (Climategate) التي دمرت مصداقيتها، توضح هذه الظاهرة. إن تواطؤ مجموعة من رجال العلم الواثقين بآرائهم قد قادهم إلى التلاعب بالمعلومات من خلال حذف التناقضات الممكنة. وفي أفضل الأحوال، يمكن إذن لمواجهة الآراء أن تضبط عمل الخبير من خلال تسهيل اكتساب المعلومات ونشرها. وتكون هذه المواجهة غير ملائمة في أسوأ الأحوال.

وتفعل مضاعفة الخبرات أيضاً فعلها بكل تأكيد في اندفاع الخبراء إلى جمع المعلومات. وما أن يجمع الخبير نفسه ما يكفي من عناصر كي يوصي

بقرار خاص، حتى يصبح من المكلِف جداً إقناعه بالاستمرار في استقصاءاته خشية أن يناقض نفسه أو أن يثير براهين تفقد تقويماته الأولية مصداقيتها. يؤدي هذا النزاع بين البديهيات المتناقضة إذن، إلى توصيات تميل هنا أيضاً إلى الأمر الواقع. إن التحريض على خبرات معقدة وغامضة وذات نتائج غير حاسمة يصبح باهظ الثمن. ويبين غرومب ومارتيمور (٢٠٠٧) بذلك أن تكاليف وكالات الخبرة ذات ريعية تناقصية. لذلك يصبح من الأفضل تحويل استقصاءات الخبراء إلى توصيات بسيطة إلى حد ما. ويمكن لهذا الهدف أن يتحقق، مثلاً، من خلال اختصار المهل الموضوعة تحت تصرفهم كي يقدموا آراءهم، وهذا موقف مألوف لدينا جميعاً في العالم الأكاديمي.

يقوم التوازن الجيد للنظام القضائي أيضاً على المواجهة بين الآراء المتناقضة الصادرة عن الاتهام والدفاع. ويقوم وزراء الحكومة نفسها، بالطريقة نفسها، بدور المحامين المدافعين عن قضايا متنافسة في توزيع الميزانيات العامة. ويمكنهم، أحياناً، وهم يقومون بذلك، أن ينسوا الدفاع عن المصلحة العامة. يقترح ديواتريپونت وتيرول (Dewatripont & Tirole,1999) شرح صعود مثل هذه المؤسسات. ويبينان، بذلك، أن على مختلف الخبراء، حتى حين لا يكونون منحازين، من حيث المبدأ، أن يهتموا بالحصول على معلومات متناقضة، طالما أن تعويضاتهم مرتبطة فقط بالقرار النهائي، وليس بالمعلومات المجمعة للوصول إلى هذا القرار. لا نستطيع، بالتأكيد، تحريض محام، على جمع أدلة تقود إلى الشك في براءة زبونه، ما يؤدي إلى التأثير على سمعته.

وضمن السياق نفسه وعلى سبيل المثال، يذكر كيك (Keck, 2010) كيف استندت الوقاية من انفلونزا الطيور إلى تعاون وثيق بين خبرات الصحة الحيوانية - الصحة البشرية، بالرغم من أن الخبراء قد اهتموا، أولاً بجوانب مختلفة من الجائحة الحيوانية. وبالمقابل، لم تحظ أزمة «البقرة المجنونة» بالتعاضد نفسه، فقد عولجت هذه الأزمة، في الواقع، من منظور الصحة البشرية فقط، ذلك المنظور الذي أدى إلى الانحراف في إدارة الأزمة.

سمعة الخبير: «لا يكون الخبير الجيد متعقلاً جداً ولا جسوراً جداً».

لقد اقترحت نظرية التنظيمات، مبكراً، أن يتمثل الحافز الأساسي في اندفاع العملاء الاقتصاديين، في اهتمامهم الثابت بالحفاظ على شهرة كفاءتهم[1]. سيدل إنتاج خبرة نوعية على نوع من الكفاءة ويمكن أن يؤدي إلى مكافآت مستقبلية، سواء كانت مادية أو أكثر ضمنية. ذلك برهان عام إلى حد ما، وهو ينطبق بشكل ملائم، على رجل العلم المهتم بالمحافظة على سمعته في السلاسل الأكاديمية، كما على المستشار المهتم بتجديد عقوده.

ولأن هذا البرهان يتركز، ضمنياً، على أنظمة مستقرة، فهو لا يكفي، مع ذلك، للحصول على وصف دقيق لآليات الشهرة. إن الخبراء الذين تم التثبت من شهرتهم هم، أيضاً، أكثر الخبراء الذين يخسرون في التوصية بمشاريع ذات نتائج غير مؤكدة. إنهم، إذن، الذين ينحرفون، حتماً، باتجاه الأمر الواقع. أما الخبراء الذين لم تثبت شهرتهم فهم، بكل تأكيد الأكثر جسارة، والأكثر جرأة على ركوب مخاطر توصية لمصلحة شروع ذي نتائج غير مؤكدة. إذ لن تتأثر سمعتهم، في أسوأ الأحوال. أما في أحسن الأحوال، فإنهم سيغيرون، جذرياً ونحو الأفضل، التصور الذي يحمله الآخرون عن كفاءتهم الحقيقية (بريندرغاست وستول (Prendergast & Stole, 1996). إن خبيراً نوعياً هو إذن خبير يمكن لتوصياته أن تواجه الواقع من دون أن تعدل جذرياً تصور كفاءاته.

الخبرة وتنظيم المخاطر

تعد السياسات العامة ضمن سياق من المعلومات الناقصة، سواء كان الأمر في مجال تنظيم المخاطر، كما في مجالات تدخل الدولة الأخرى. ويشكل وضع المعلومات الخبيرة بتصرف المجموعات صاحبة المصلحة،

---

(١) يبين هولمشتروم (Holmshtröm,1999)، هكذا، أن احتمالات المسار الوظيفي يمكن أن تكفي للمحافظة على الجهود حتى في حال غياب التحفيز المالي الواضح.

المعنيـة، أو المنظميـن أو العلميين، مرحلة أساسية في اللعبة السياسـية التي تقود، بالنتيجة، إلى قرار تشريعي. ولا يمكن لهذا «الوضع بالتصرف» مع ذلك، أن يحصل من دون الموافقة على صرف تكاليف وكالة باهظة. إن تقليص هذه التكاليف يحدد، بذلك، نماذج المنظمات والمؤسسات المدروسة.

وسنبين هنا كيف تبني المبادئ السلوكية المكتشفة سابقاً، العلاقات بين المواطنين والسياسيين والخبراء. ويمكن إذن لكلف الوكالة المرتبطة بكل علاقة ثنائية تربط بمختلف هؤلاء الممثلين، أن يدعم بعضها البعض الآخر بشكل تبادلي كي تؤدي إلى طلب توخي حذر مبالغ فيه أحياناً.

لوبيات الخبراء، عدم فعالية بعض ألعاب النفوذ

تقوم اللوبيات بدور هام في وضع التنظيمات[1]، وتشكل الولايات المتحدة، في الغالب، مثالاً على ذلك، إذا ما رغبنا في توضيح أهمية هذه اللوبيات في تسيير عملية التشريع. فبالنسبة إلى بعض أخصائيي السياسة مثل هونغتنغتون أوسالسبوري (1975 Huntington,) ؛ (Salisbury, 1990) أو ويلسون (Wilson, 1979)؛ إن ازدياد أعداد اللوبيات التي أصبحت فاعلة في الأربعين سنة الماضية[2]، كما هو الحال في الولايات المتحدة، يعكس نظاماً سياسياً متذرراً. أما بالنسبة إلى آخرين مثل دال (Dahl,١٩٧٤) وميهو (Mayhew, 1974)، فإن هذا لانتشار يضمن تمثيلاً متوازناً وحصرياً للمصالح القائمة. ويفترض هؤلاء المدافعون عن رؤية تعددية للسياسات أن المنافسة بين اللوبيات تضمن فعالية السياسات، واضعة ضمن الحلبة السياسية مبدأ

(١) أنظر بهذا العدد، مساهمات ميلبراث (Milbrath، ١٩٦٣)، رايت (Wright، 1990)، هانسن (Hansen, 1991)، كرهبيل (Krehbiel, 1992)، وأخيراً (غروسمان وهيلبمان ١٩٩٤ و٢٠٠١ ,Grossman et Helpman).

(٢) لقد انتقل عدد هذه اللوبيات الفاعلة من خمسة آلاف عام ١٩٥٥ إلى أكثر من ثلاثة وثلاثين ألفاً في نهاية القرن العشرين.

ليبرالياً عن عمل الأسواق. تعيش هذه الرؤية للحقل السياسي، مثل نظيرتها في الأسواق، في عالم مثالي حيث تنقص المعلومات. إنها لا تهتم لسوء الحظ، بالعيب الرئيس في اللعبة السياسية: التلاعب بالمعلومات[1]. توظف اللوبيات الوقت والأموال، في الوقت نفسه، وذلك من أجل جمع المعلومات المناسبة لقضاياها ونشرها. وتستخدم غالباً فرقاً من الخبراء والمحللين لفهم المشكلات التي تتعرض لها وتقويمها (هيكلو، ١٩٧٨، Heclo) وكما بين ذلك تحليلنا لمبدأ الحليف الأفضل، نجد هنا توتراً حقيقياً بين الحاجة إلى التواصل للتأثير في القرار وحقيقة أن المعلومات المنقولة يمكن أن تستخدم ضد المجموعة. على التنظيمات، ضمن مثل هذا السياق، أن تحكم بين الجمود والكتمان.

يسعى التنظيم الأكبر لمجموعات المصالح، في حلبة السياسة- في تنافسها أو تعاونها - من دون شك إلى تقليص كلف الصفقات الناتجة من المعلومات غير المتوازنة. ويشير هولا (Hula, 1999)، وهذه دوماً حال الولايات المتحدة، بذلك إلى صعود تحالفات بعيدة المدى في العديد من القطاعات الاقتصادية. ويبين بحثه الحقلي الذي أجراه في القطاعات المؤسساتية أن تشكل مثل هذه التحالفات يعتبر أفضل وسيلة للتأثير في مجالات، مثل النقل أو التربية. وتتحقق مجموعات التأثير المتمايزة، من خلال بقائها في حالة تنافس، من أن خياراتها الخاصة ستتمثل بشكل أسهل من خلال المسار السياسي. ويوحي مبدأ أفضل حليف، بذلك، بأن الأمر سيتحقق إذا ما بقيت الخيارات الفردية لهذه المجموعات قريبة من المصلحة العامة. وتراهن مجموعات ذات أهداف نزاعية، إذن، فقط على تأثيره تأثيرها الخاص. وتستطيع لوبيات ذات أهداف متوافقة، بالمقابل، نقل خياراتها «المجمعة»

---

(١) من أجل نقد للمقاربة «التعددية السياسية» التي تركز على المعلومات الخاصة التي يمكن أن يملكها صانع قرار سياسي، نعيد إلى مارتيمور وسيمونوف (٢٠٠٨ أ) ومارتيمور وستول (٢٠١١).

والتأثير بذلك في القرار الرسمي بطريقة أكثر دلالة[1]. وذلك من خلال اختيار تصرفات متواطئة بشكل أكبر.

المنظمون الخبراء
بين القواعد والكتمان

يعتبر مبدأ الحليف الأفضل عنصراً هاماً، ليس من أجل شرح طبيعة العلاقات بين اللوبيات وصناع القرار السياسيين فقط، بل كذلك من أجل تحليل العلاقات التي يقيمها هؤلاء مع الإطار البيروقراطي. إن التفويض بالسلطة القطعية للبيروقراطي الخبير من قبل السياسي، في مجال مراقبة الأخطار، هو، من الآن فصاعداً، قرار تشريعي دارج في الولايات المتحدة، حتى لو أن هذا التفويض يترافق أحياناً ببعض النقد حول دستوريته[2]. ويرتسم اتجاه مشابه أيضاً، في السياق الأوروبي، رغم أن بعض علماء السياسة ينسب هذه الظاهرة إلى أصول مختلفة إلى حد ما عن الأصول التي سادت في الولايات المتحدة[3]. يعبر تفويض في الولايات المتحدة عن بعض التخصص في المهمات في سياق عقلانية ومصادر محدودة، تخصص ربما فرضته الرغبة في نقل مراكز المسؤولية[4]. أما في أوروبا، فإن هذا التفويض لا يعتمد إلاّ بعد صمت مؤسساتي يتمثل في التقليد الأعمي لما يجري وراء الأطلسي.

وتتغير درجة التفويض، مع ذلك، بشكل كبير، بين قطاع وآخر. إن مهمات الوكالات الأميركية في مجال الصحة أو البيئة غامضة جداً، على سبيل المثال. فيفرض «قانون مراقبة المواد السامة»، بذلك، أن تقوم وكالة

---

(١) أنظر مارتيمور وسيمينوف (2008b) من أجل تحليل شكلي لهذه التأثيرات.

(٢) أنظر أشفور وكالدار (Ashfort et Caldart, 2008)، من أجل استعراض انتقاد «عقيدة التفويض».

(٣) أنظر بهذا الصدد جيلاردي (2001 Giraldi,)، ثاتشر وستون سويت (2002Thatcher, Stone Sweet) من أجل منظور عام، ولي (2005 Lee,) في حال السياسات البيئية.

(٤) إنها نظرية «تغير المسؤولية» المنسوبة إلى فيورينا (1982 Fiorina,).

حماية البيئة بمراقبة المنتجات الكيميائية التي تشكل «خطراً هاماً على الصحة أو البيئة، من دون أن يحدد المعنى الدقيق الذي يعنيه بهذه الكلمات» (أبلغيت ١٩٩١، فان هوتفن وكروبر 1996 Applegate, Van Houtven Cropper). وبالمقابل تفرض «السلامة المهنية» و«قانون الصحة» الالتزام بمعايير موحدة، متجاهلة كل شكل من التحليل كلفة - أرباح، يمكن أن يعتمد على خبرة قطاعية محتملة للمنظمين.

إن تأييد تفويض أكبر بالمسؤوليات يعني أن نترك أيضاً الكثير من الكتمان لوكالات التنظيم في اختيار معايير الأمن، والغرامات المفروضة إذا لم تحترم هذه المعايير. لقد تطورت، إذن، مدونة ضخمة في الأبحاث في العلوم السياسية، في الولايات المتحدة، بخاصّة، بهدف الفهم الأفضل لمحددات هذا التفويض. إن الرسالة الرئيسة المستقاة من هذا الأدب[1] تقوم على أن درجة الكتمان الممنوحة لوكالة تنظيم تنتج من تحكيم بين «القواعد» و«الكتمان»، تحكيم أصبح مألوفاً الآن لدينا. وكما بين ذلك هيرياد ومارتيمور (Hiriart) (2012b) إن ترك هامش كبير من الكتمان للوكالة يسمح بتطبيق سياسات تعكس معلوماتها الخبيرة، وذلك، حتى لو أن القرار قد اختلف عن القرار الذي ربما استطاع المشرع أن يختاره إذا ما استفاد من مثل هذه الخبرة. يسمح فرض قاعدة جامدة بالمطابقة الأفضل للسياسات المختارة مع خيارات رجل السياسة، ولكن ذلك سيتم على حساب إهمال كل خبرة.

هناك خيط رفيع بين الكتمان والاستقلال. وتجد النماذج السابقة مع ذلك صعوبة في تجاوز هذه الخيط، ذلك أنها لا تميز السلطة الحاسمة الممنوحة للوكالة من خلال تكليفها، عن سلطتها الحقيقية التي يمنحها نظام السلطة المستقلة. ويخضع المنظم المستقل لتوكيل يعكس الخيارات السياسية

(١) أنظر من، بين آخرين، بندور وميروفيتش (2004 Bendor & Meirowitz)، هيوبر وشيبان (2006 Huber & Shipan و2002)، وإيبشتاين وأو'هالوران (Epstein & O'Halloran, 1994, 1999).

للجماعة التي تسنه. ولا تغدل أنظمة وكالة ومسؤولياتها بالضرورة من قبل الأغلبيات القادمة، أو أقله، من دون بعض التكاليف سواء كانت أدارية أو مرتبطة بتشكل تحالفات تدعم الإصلاح. إن تعريف أنظمة وكالة هو إذن فعل قوي يفرض الأغلبيات السياسية المستقبلية.

إن التعيينات في المراكز الحساسة في وكالة التنظيم يمكن أن تراقب، طبعاً، من الأغلبيات المستقبلية، إلّا أن هؤلاء البيروقراطيين يظلون خاضعين، في عملهم، لتوكيلهم الأولي.

لقد تمت دراسة تأثيرات الالتزام والتمييز الذي يمكن أن يجري حينئذٍ، بين المنظمين سواء كانوا مستقلين أم غير مستقلين، من قبل فور غريمو ومارتيمور (٢٠٠٣ و٢٠٠٧ ,Faure - Grimaud). ويسمح، بذلك، استقلال المنظم بتجنب بعض التقلبات في القرارات المتخذة، تحت تأثير الضغوط المتقلبة لرجال السياسة، وبإعادة بناء بعض الثقة تجاه المؤسسات (روزانفالون ٢٠٠٦، Rosanvallon). ومع ذلك فإن اختيار منظم مستقل يعني أيضاً المخاطرة في أن لا يكون لفاعل لفترة طويلة، في الصناعة المعدلة، تأثير أكبر، في النهاية، على القرار مما يكون للسياسيين المنتخبين لفترات قصيرة (مارتيمور، ١٩٩٩). إن توكيل المنظم المستقل والطريقة التي يطبقه فيها ليست إذن سوى نتيجة للعبة سياسية معقدة، وليس لنتيجة هذه اللعبة، أحياناً، سوى علاقة واهية مع الدفاع عن المصلحة العامة التي استخدمت ذريعة لها.

لا يمكن أن يكون المرء حاكماً وخصماً

يشرح مبدأ الخبرة أيضاً إلى أي حد يجب أن نعهد بالخبرة وإدارة المخاطر إلى كيانات مستقلة. سيقدم الخبير، تحت تأثير الصناعة التي تمول أبحاثه (استيرلنغ، ٢٠٠٤، Esterling) كما البيروقراطي الحريص على المحافظة على فرصه في السلك الوظيفي المستقبلي في الصناعة،الذي يفترض أنه يقوم بتنظيمه، من دون شك، توصيات ملائمة لهذه الصناعة. وبذلك يحافظ هؤلاء

على دخولهم الخاصة في الموقف، وذلك حتى لو أن هذه التوصيات جاءت مناقضة للمصلحة العامة. يمكن لدواء ما، إذن أن يسوق من دون أن تكون لدينا معرفة تامة عن نتائج امتصاصه على صحة المرضى. ويمكن أن يجري التقليل من الخطر النووي، أيضاً وبالطريقة نفسها وبشكل منظم. إن الحادثة النووية في فوكوشيما قد بينت أيضاً كيف تتكيف إدارة مخاطر فاشلة بشكل جيد مع تقويم مجامل للأخطار، حين تكون منظمات المراقبة أسيرة المصالح الصناعية.

ويبين هيريار ومارتيمور وپوييه (Pouyet, 2010) كيف يسمح فصل بنيوي بين الخبرة وإدارة المخاطر، بالكفاح الفعال ضد السيطرة على وكالات التنظيم[١]. ولا يمكن للمنظم المكلف بتطبيق معايير الأمن وإدارة الأخطار، بشكل مسبق، إذن، أن يكون أيضاً مسؤولاً عن الاستقصاءات التي تتم لاحقاً في حال وقوع حادث. وإذا كان الحال كذلك، فسيكون لديه الوقت الكافي، في الواقع، ليتستر على براهين مراقبته المجاملة. إن تحديد درجة كتمان البيروقراطي ومسؤولياته، يعني أيضاً تجنب سيطرة الصناعة عليه أو تقليص تأثيرها أقلّه[٢].

إن تأسيس الوكالة الفرنسية للأمن الصحي للأغذية (AFSSA) والوكالة الفرنسية للأمن الصحي للبيئة (AFSSE) في فرنسا، يسير، بكل تأكيد، ضمن اتجاه الفصل البنيوي بين الخبرة وإدارة المخاطر. أما في اليابان، فإن التأسيس القادم لوكالة مكلفة بالسهر على الأمن النووي، وكالة مختلفة عن وكالة الأمن النووي والصناعي (NISA)، هو مثال هام عن مثل هذا الإصلاح المؤسساتي الحريص على ضمان بعض الاستقلال للخبرة تجاه إدارة المخاطر.

---

(١) يقترح خليل وكيم وشين (2006 Khalil, Kim, Shin)، أنموذجاً شكلياً يبين، على العكس من ذلك، أن هذا الفصل يمكن أن يكون مكلفاً. ويقلّب هؤلاء المؤلفون مسار الأحداث ضمن مسار اللعبة ويفترضون أن الخبرة تسمح بتقويم المشاريع التي تستحق أن تتابع. ويوضحون أن اكتساب المعلومات يصبح سهلاً إذا ما أدت المعلومات إلى ربع في إدارة المشاريع، في النتيجة.

(٢) حول هذه النقطة الأخيرة، يمكننا أن نرجع إلى دراسة نماذج تراتبية (سياسية/ بيروقراطية/ وشركات معدلة) في سياق تواطئي، أبحاث لافون وتيرول (1993Laffont & Tirole,)، بخاصّة.

المواطن والخبير والسياسي

نحو حيطة مفرطة

لقد اعتمدنا حتى الآن منظوراً معيارياً على الأغلب، من خلال افتراض أن القرارات العامة التي نسعى إلى تطبيقها ستكون على قياس معيار رفاهية اجتماعية، وهذا أمر صحيح ضمنياً. نريد، في هذه الخاتمة، أن نشير باختصار إلى المشكلات التي تظهر حين نهمل هذه الصيغة وحين نقبل أن يخضع السياسيون المنتخبون، المكلفون بهذه القرارات، في الواقع لغاياتهم الخاصة والتي نجد في قمتها، طبعاً، الرغبة في أن يعاد انتخابهم. إننا نتوجه، هنا إذن، نحو الاقتصاد السياسي للخبرة. فلا يعود تحريض الخبراء وحده ملائماً لتقويم فعالية الإجراءات بل يأخذ طابع تحريض من يستمع إليهم: أي السياسيين المنتخبين.

تعني هذه الملاحظة الهامة، رغم أنها مباشرة إلى حد ما، أن دروس التحاليل السابقة، هي بطبيعتها، عصية على تعديل المعايير التي يُقيم القرار الرسمي على أساسها، في النتيجة، سواء اعتمدنا، هنا، معيار الرفاهية الاجتماعية أو إذا أخذنا في الاعتبار، هناك، التأثير الوحيد للقرار على الأهداف الأكثر ذاتية للرجل السياسي. إن سبب عدم المرونة هذا بسيط: إذ ترتبط كلف الوكالة المضافة إلى الخبرة، والإجابات المؤسساتية المناسبة، بتحريض الخبراء فقط، وهي، إذن، مستقلة عن مختلف الحوافز التي يمكن أن يخضع لها السياسيون، صناع القرار.

يسمح لنا أخذ هذه الحوافز بالحسبان، مع ذلك، بالفهم الأفضل للعلاقات التي يقيمها السياسي المنتخب مع الخبرة. إن مختلف التأثيرات التي أشرنا إليها، في الواقع، وعلى مدى هذه المقالة، يمكن أن تضخم من خلال الأخذ في الاعتبار الواضح لتحريض رجل السياسة. وإذا ما أردنا أن نأخذ مثلاً على التفاعلات الممكنة بين الخبرة والسياسة، لننظر إلى الطريقة التي يمكن معها أن يتواصل بها مبدؤنا في الخبرة، والذي يعتبر أداة نظرية، وإبداعاً ذا نزعة تعليمية أكبر: إنه مبدأ الحيطة. يقر هذا المبدأ، الذي أدخل

إلى فرنسا بعد فضيحة الدم الملوث، بذلك، «أنه في حالة أضرار خطيرة وغير قابلة للإصلاح، يجب ألّا يؤخذ غياب اليقين المطلق ذريعة من أجل تأجيل اعتماد إجراءات فعلية تهدف إلى تجنب تخريب البيئة. يقترح مبدأ الحيطة، في الواقع، أن يقبل صانع القرار جميع جهود الحيطة، حتى مع غياب التأكيدات العلمية المثبتة حول التطورات بعيدة الأمد للمشروع. إن النقد الموجه، في الغالب، لملاءمة مبدأ الحيطة يتمثل بالقول إنه يحض صانع القرار على حيطة مفرطة وعلى البحث عن «صفر خطر» افتراضي، بأي ثمن (بريير ١٩٩٢ إيوالد ١٩٩٦، Breyer & Ewald). وإذا قام السياسي بذلك، فلا يمكن أن يعتبر مسؤولاً عن النتائج الكارثية لخيارات أكثر خطورة.

لا يمكن للفهم الجيد للانحرافات المنتظمة الناجمة عن حيطة متطرفة، أن يتجنب تحليلاً لمشكلة المراقبة التي يمارسها المواطنون على المنتخَبين من خلال ممارسة حق التصويت (مانان ١٩٩٥، بيرزڤورسكي، ستوكس، ومانان ١٩٩٩، (Przeworski, Stokes, Manin). ويدفع، بخاصّة، خطر تشويه السمعة أو فقد المنصب والامتيازات التي تستبعها، السياسي، إلى اتخاذ إجراءات قاسية للوقاية من الأخطار، من خلال وضع حدود للكتمان لدى المنظم أحياناً، وسيطرة المصالح الخاصة عليه إذن. ليس مبدأ الحيطة إذن وفي النهاية، سوى مبدأ بسيط للتحاشي.

وهناك أمور أخرى وراء هذا الميل إلى الحيطة المتطرفة. فليست المعلومات العلمية التي يستند إليها قرار السياسي جرعة إنعاش، إنها هي نفسها نتاج الخبرة. أما أن يؤدي تحريض الخبير إلى انحراف نحو الأمر الواقع، كما أشرنا إلى ذلك مرات عدة هنا، فهذا يعني أن الأمر قد انتهى. إن مشكلة تحريض الخبراء تضخم مشكلة تحريض صانع القرار السياسي المنتخب. وتصبح الحيطة المتطرفة حليف التوصية الحذرة. وفي النهاية، لا يمكن أن يلام أحد لأنه ارتكب خطأ في تقدير الأخطار، لا السياسي ولا الخبير. ألا يصبح «مجتمع الخبراء» بذلك مجتمع عدم الاختيار؟

المراجع

AINSWORTH Scott, 1993, « Regulating lobbyists and interest groups influence », *The Journal of Politics*, 55 (1), p. 41-56.

ALONSO Ricardo et MATOUSHECK Nikos, 2008, « Optimal delegation », *Review of Economic Studies*, 75, p. 259-293.

APPLEGATE John, 1991, « The perils of unreasonable risk : Information, regulatory policy, and toxic substances control », *Columbia Law Review*, 91 (2), p. 261-333.

ARROW Kenneth, 1951, *Social Choice and Individual Values*, New York, Wiley.

ASHFORD Nicholas et CALDART Charles, 2008, *Environmental Law : Challenges, Change, and Decision-Making*, Cambridge, MIT Press.

BARON David, 2000, « Legislative organization with informational committees », *American Journal of Political Science*, 44 (3), p. 485-505.

BAWN Kathleen, 1995, « Political control versus expertise : Congressional choices about administrative procedures », *American Political Science Review*, 89 (1), p. 62-73.

BECK Ulrich, 1992, *Risk Society, Towards a New Modernity*, Londres, Sage Publications.

BENDOR Jonathan et MEIROWITZ Adam, 2004, « Spatial models of delegation », *American Political Science Review*, 98 (2), p. 293-310.

BREYER Stephen, 1992, *Breaking the Vicious Circle : Toward Effective Risk Regulation*, Cambridge, Harvard University Press.

CONDORCET, 1785, *Essais sur l'application de l'analyse à la probabilité des décisions rendues à la probabilité des voix*, Paris, Imprimerie royale.

CRAWFORD Vincent et SOBEL Joel, 1982, « Strategic information transmission », *Econometrica*, 50 (6), p. 1431-1451.

DAHL Robert, 1974, *Who Governs ? Democracy and Power in an American City*, New Haven, Yale University Press.

DEWATRIPONT Mathias et TIROLE Jean, 1999, « Advocates », *Journal of Political Economy*, 107 (1), p. 1-39.

EPSTEIN David et O'HALLORAN Sharyn, 1994, « Administrative procedures, information and agency discretion », *American Journal of Political Science*, 38 (3), p. 697-722.

— 1999, *Delegating Powers*, Cambridge, Cambridge University Press.

Esterling Kevin, 2004, *The Political Economy of Expertise*, Ann Harbor, University of Michigan Press.

Ewald François, 1996, « Philosophie de la précaution, » *L'Année sociologique*, 46 (2), p. 383-412.

Faure-Grimaud Antoine et Martimort David, 2003, « Regulatory inertia », *The RAND Journal of Economics*, 34, p. 413-437.

— 2007, « Political stabilization by an independent regulator », dans Vivek Ghosal et Johan Stenneck (eds.), *The Political Economy of Antitrust*, Amsterdam, Elsevier, p. 383-416.

Fiorina Morris, 1982, « Legislative choice of regulatory forms : Legal process or administrative process », *Public Choice*, 39, p. 33-71.

Gilardi Fabrizio, 2001, « Principal-Agent models go to Europe : Independent regulatory agencies as ultimate step of delegation », article présenté au ECPR General Conference, Canterbury, 6-8 septembre.

Gilligan Thomas et Krehbiel Keith, 1989, « Asymmetric information and legislative rules with a heterogenous committee », *American Journal of Political Science*, 33 (2), p. 459-490.

— 1990, « Organization of informative committees by a rational legislature », *American Journal of Political Science*, 34 (2), p. 531-564.

Godard Olivier, 2001, « L'expertise économique du changement climatique planétaire », *Annales des Mines*, p. 29-50.

Gromb Denis et Martimort David, 2007, « Collusion and the organization of delegated expertise », *Journal of Economic Theory*, 137, p. 271-299.

Grossman Gene et Helpman Elahanan, 1994, « Protection for sale », *American Economic Review*, 84, p. 833-850.

— 2001, *Special Interest Politics*, Cambridge, MIT Press.

Hansen John, 1991, *Gaining Access : Congress and the Farm Lobby, 1919-1981*, Chicago, University of Chicago Press.

Heclo Hugh, 1978, « Issue networks and the executive establishment », dans Anthony King (ed.), *New American Political System*, American Enterprise Institute, p. 87-124.

Hiriart Yolande et Martimort David, 2012a, « Le citoyen, l'expert et le politique : une rationalité complexe pour une

régulation excessive du risque », *Annales d'Économie et de Statistiques*, hors série, p. 153-182.

— 2012b, « How much discretion for risk regulators », *The RAND Journal of Economics* (à paraître).

HIRIART Yolande, MARTIMORT David et POUYET Jérôme, 2010, « The public management of environmental risk : Separating *ex ante* and *ex post* monitors », *Journal of Public Economics*, 94, p. 1008-1019.

HOLMSTRÖM Bengt, 1999, « Managerial incentive problems : A dynamic perspective », *Review of Economic Studies*, 66, p. 169-182.

HUBER John D. et SHIPAN Charles R., 2002, *Deliberate Discretion : The Institutional Foundations of Bureaucratic Autonomy*, Cambridge, Cambridge University Press.

— 2006, « Politics, delegation, and bureaucracy », dans Barry Weingast et Donald Wittman (eds.), *The Oxford Handbook of Political Economy*, Oxford, Oxford University Press.

HULA Kevin, 1999, *Lobbying Together : Interest Group Coalitions in Legislative Politics*, Washington D. C., Georgetown University Press.

HUNTINGTON Samuel, 1975, « The democratic distemper », *The Public Interest*, 41, p. 9-38.

KECK Frédéric, 2010, *Un monde grippé*, Paris, Librairie Lavoisier.

KHALIL Fahad, KIM Doyoung et SHIN Dongsoo, 2006, « Optimal task design : To integrate or separate planning and implementation ? », *Journal of Economics and Management Strategy*, 15, p. 457-478.

KOLLMAN Ken, 1998, *Outside Lobbying, Public Opinions and Interest Groups*, Princeton, Princeton University Press.

KREHBIEL Keith, 1990, « Are congressional committees composed of preferences outliers ? », *American Political Science Review*, 84 (1), p. 149-163.

— 1992, *Information and Legislative Organization*, Ann Arbor, University of Michigan Press.

LAFFONT Jean-Jacques et MARTIMORT David, 2002, *The Theory of Incentives : The Principal-Agent Model*, Princeton, Princeton University Press.

LAFFONT Jean-Jacques et TIROLE Jean, 1993, *A Theory of Incentives in Procurement and Regulation*, Cambridge, MIT Press.

LEE Maria, 2005, *European Union Environmental Law: Challenges, Change and Decision-Making*, Oxford, Hart Publishing.

MANIN Bernard, 1995, *Principes du gouvernement représentatif*, Paris, Flammarion.

MARTIMORT David, 1999, « The life cycle of regulatory agencies: Dynamic capture and transaction costs », *Review of Economic Studies*, 66, p. 929-947.

MARTIMORT David et SEMENOV Aggey, 2008a, « Ideological uncertainty and lobbying competition », *Journal of Public Economics*, 92 (3-4), p. 456-481.

— 2008b, « The informational effects of competition and collusion in legislative politics », *Journal of Public Economics*, 92 (7), p. 1541-1563.

MARTIMORT David et STOLE Lars A., 2011, « Public contracting in delegated common agency games », University of Chicago (dactyl.).

MAYHEW David, 1974, *Congress: The Electoral Connection*, New Haven, Yale University Press.

MELUMAD Nahum et SHIBANO Toshiyuki, 1991, « Communication in settings with no transfers », *The RAND Journal of Economics*, 22, p. 173-198.

MILBRATH Lester, 1963, *The Washington Lobbyists*, Chicago, Rand McNally.

NOWOTNY Helga, 2003, « Democratizing expertise and socially robust knowledge », *Science and Public Policy*, 30, p. 151-156.

PRENDERGAST Canice et STOLE Lars, 1996, « Impetuous youngsters and jaded old-timers: Acquiring a reputation for learning », *Journal of Political Economy*, 104, p. 1105-1134.

PRZEWORSKI Adam, STOKES Susan et MANIN Bernard, 1999, *Democracy, Accountability and Representation*, Cambridge, Cambridge University Press.

ROMER Thomas et ROSENTHAL Howard, 1978, « Political resource allocation, controlled agendas, and the status quo », *Public Choice*, 33, p. 27-43.

ROSANVALLON Pierre, 2006, *La légitimité démocratique. Impartialité, réflexivité, proximité*, Paris, Seuil.

SALISBURY Robert, 1990, « The paradox of interest groups in Washington-More Groups, Less clout », *The New American Political System*, Ed. A. King, Washington, 2e éd.

Shepsle Kenneth, 1978, *The Giant Jigsaw Puzzle: Democratic Committee Assignments in the Modern House*, Chicago, University of Chicago Press.

Sobel Joel, 2010, « Giving and receiving advice », University San Diego (dactyl.).

Thatcher Mark et Stone Sweet Alec, 2002, « Theory and practice of delegation to non-majoritarian institutions », *Western European Politics*, 25 (n° spécial), p. 1-22.

Van Houtven George et Cropper Maureen, 1996, « When is a life too costly to save? The evidence from U.S. environmental regulations », *Journal of Environmental Economics and Management*, 30, p. 348-368.

Wildavsky Aaron, 1966, « The political economy of efficiency: cost-benefit analysis, systems analysis, and program budgeting », *Public Administration Review*, 26, p. 92-310.

Wilson James, 1979, « American politics, then and now », *Commentary*, février, p. 39-46.

— 1989, *Bureaucracy: What Do Agencies Do and Why They Do it?*, New York, Basic Books.

Wright John R., 1990, « Contributions, lobbying and committee voting in the U.S. House of Representatives », *The American Political Science Review*, 84 (2), p. 417-438.

أليس إنغولد
Alice Ingold

ما النهر ؟

نقد وأبحاث ميدانية

في اختبار المواقف غير المحددة.

لا تنفصل مسألة النقد، في العلوم الاجتماعية، عن عمليات البحث الميداني وبواعثه، ذلك أن هذا البحث يعيد دوماً إلى موقف غير محدد. ولا يرتبط النقد بموقف أو رغبة (استباقية) هي وقف على العلوم الاجتماعية، ولا بعملية خاصة مختلفة عن العمل النقدي الذي يقوم به المختصون. يصدر النقد أولاً عن موقف غير محدد - بشكل ملموس، وغير معزول فكرياً - لا نستطيع وصفه وتفسيره. هذه هي الصعوبات التي تشعرنا بضرورة البحث الميداني مهما كان - سواء كان عقلياً أو علمياً. ويعتبر النقد، بهذا المعنى، أيضاً، العملية التي على العلوم الاجتماعية ممارستها على أبحاثها نفسها والتي تدعو إلى التخفيف من طموحها النقدي، الذي يشوهه مروجوه المزعومون الذين لا يرون، أحياناً، واقعاً يشهد به المعنيون أو ينكرونه. ما الموقف غير المحدد؟ أجيب، مستوحياً ديوي (Dewey) إنه الموقف حيث يكون البحث الميداني ضرورياً، أي الموقف «المنفتح على البحث لأن عناصره الأساسية غير مجتمعة» (ديوي ١٩٦٧ ص ٦٩). أية أبحاث ميدانية تسمح، عندئذٍ، بالإجابة على هذا الطابع غير المحدود للموقف ؟ إنها تلك القادرة على تعديل الموقف من خلال إظهار أبعاد الواقع التي بقيت خفيَّة حتى ذلك الحين، أو من خلال استبعاد مظاهر اعتبرت في البداية بديهية (م ن، ص ١٨٣). تنضم تعاريف

مسار البحث، بهذا المعنى، إلى ما يدل عليه النقد (ما يمكن أن يعنيه): تغيير طابع الأصناف التي تبدو بديهية بالنسبة إلى من يستخدمها، إظهار جوانب مجهولة من الواقع. وتشد هاتان العمليتان انتباهي بشكل خاص لأنها، بحق، العمليتان المطلوبتان بشكل واضح جداً من الدراسات البيئية، والتي يمكن أن تميل لتقدم نفسها اليوم، على أنها مركز متقدم للنقد وللفكر الانعكاسي للعلوم الاجتماعية ذاتها (إنغولد، 2011a). ترغب الدراسات البيئية، بذلك، في تغيير خصائص أصناف الطبيعة والمجتمع والعلوم كما هو الحال مع الأنظمة المنفصلة عن الواقع. وهي تقترح الحديث باسم أبعاد الواقع المجهولة، بخاصّة أبعاد غير البشر. وتثار عملية تغيير خصائص الأصناف هذه من خلال مصطلحات خاصة، حين لا تكون هذه الأصناف ثابتة وتشكل مجالاً للمنافسات بين المعنيين والمؤسسات المختلفة. ونقترح أن نلاحظ هنا هذا الأنموذج من المواقف غير المحددة، انطلاقاً من إدارة المياه في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

في سياق الفراغ القانوني الذي تلا إلغاء الامتيازات عام ١٧٨٩ وتوسيع شرطة الإدارة، تصاعدت النزاعات بسبب أنظمة ذات طبيعة متنوعة جداً. وقد منح التراكم غير المتجانس للأنظمة - الإدارية والقانونية والاجتماعية والسياسية - ثقلاً كبيراً لقدرة مختلف المعنيين على الاعتراف بتعريفهم للمواقف في حالات النزاع، أو على فرض هذا التعريف. وقد استخدم المعنيون، بذلك، العديد من الأبحاث الميدانية التي سعت - فشلت أو نجحت على درجات مختلفة - إلى «تجميع» واقع اجتماعي نزاعي غير محدد. وقبل أن يؤدي قدوم الجمهورية الثانية إلى تفجير الإجابة **الجمهورية** على مشكلات الحياة في المجتمع، كانت هذه الأبحاث قد ظهرت، نتيجة إفشال القانون باعتباره وسيلة مفضلة لتنظيم المجتمع. لقد استجوبت هذه الأبحاث، التي انتشرت في دوائر مختلفة جداً، تنوع المعارف - القانونية والتاريخية والإقليمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية - وبخاصّة قدرتها

على التفكير في الأوجه المختلفة «الكلِ» بدأنا بتسميته الشأن الاجتماعي. وقد شكل البعض من هذه الأبحاث المواضع الأولى لإعداد تنظيم غير مسبوق لمختلف أوجه هذا الشأن، تنظيم حدد المعنيون موضوعاته من خلال حل النزاعات. ولقد بقيت العلوم الأكاديمية على هامش هذه النقاشات التي تركزت على المسائل الفنية جداً، في المرحلة الأولى. وتوجهت أبحاث المتنازعين، في الواقع، نحو حل المشكلات المعروفة، مثل التمتع بملكية الأرض ومصادرها. وكانت هذه الأبحاث تضيء، من خلال هذه المشكلات الملموسة جداً، على مسائل الانتماء أو الاستبعاد من جماعات إقليمية – مغلقة أو منفصلة – وإليها، في الوقت نفسه الذي كانت تثار فيه مسألة توحيد الإقليم وتشكيل المجتمع اعتبارها أُفقاً ومشكلة. ولقد اهتم بالمطلب المزدوج للوصف والإصلاح رجال لم تكن تلك مهنتهم. ودعت هذه المشكلات، التي حولت قضايا إدارة المياه إلى مشكلات اجتماعية إلى تاريخ آخر للبحث لم تدعمه العلوم الاجتماعية الأكاديمية، الناشئة، إلّا قليلاً. وبعيداً عن القلق الانعكاسي الذي يميز اختصاصاتنا، فإن حديثي لا يسعى أبداً إلى إعادة الاعتبار للكفاءات النقدية العادية للمعنيين القدامى. إنه يسعى إلى اقتراح تاريخ آخر (نقدي) تعطيه العلوم الاجتماعية من ذاتها، ومن فضائلها النقدية التحريرية. كما أنه يسعى، وبخاصّة، للتفكير بالروابط بين النقد والبحث، ذلك أن مسار البحث يحرك أبعاد الأصناف التي ندرك الموقف من خلالها، ويتيح إظهار أبعاد جديدة للواقع، في مواجهة فقر الأبحاث الإدارية، إضافة إلى عدم تأثيرها في الواقع ذي الأبعاد القانونية القوية. تستخدم الأبحاث التي يقوم بها المعنيون مشاريع معروفة ومسارات إعداد معارف جديدة. كما لا يكون اتساع المشكلة نفسه محدداً فيها بشكل مسبق: لذلك يخضع مقياسها لنقاشات بين المشاركين لتحديد حلقة «المهتمين»، بشكل خاص. وتقود ضرورة حل مشكلة أو إعادة تشكيل نزاع المهتمين إلى إنتاج معارف قادرة على إيضاح الأوجه الجديدة لواقع، وتكون الناطقة الرسمية باسمه. إن هذه

الأبحـاث هي إذن مناسـبة لملاحظة كيف يعد المعنيـون المعارف الهادفة إلى التنسـيق بين الآفـاق العملية والفكرية المختلفة حول الواقـع - إنها هنا حقيقة النهر واسـتعمالاته المتنافسـة فنياً واجتماعياً. وسـأهتم، في نتيجة تأخذ شكل افتتاحيـة، وباعتباري مؤرخة، ببيان كيف سُـمح لي، في نزاعات مياه ملموسـة جداً، في مكان سكني، بدعم هذه الفرضية من خلال ملاحظة القدرة المتنوعة للمهتمين في تنظيم النهر المتنازع عليه و«تجميعه».

مواقف غير محددة وأبحاث ميدانية

إن إلغـاء الامتيـازات، فـي ليلـة الرابـع مـن آب ١٧٨٩، قـد أزال مجمـوع المصادر الإقطاعية التي تشـبه الحقوق الشـخصية للأسـياد، مـن دون أي تمييز بيـن الأجور ذات الأصل الإقطاعي وتلك الناتجة من عقود، والتي اعتمدت في «النظام القديم» بمجمله. لقد وجدت الطواحين، ومجموع اسـتعمالات الماء، بشـكل أوسـع، وقد تم تأطير البعض منها ضمن إجراءات قديمة جداً لمصلحة الجماعات المحلية نفسـها، ضمن فـراغ قانوني. وإذا ما اعتُبـرت أملاك الدولة المـوروث، مـن الأملاك الملكية من خـلال ضم مجموع مجـاري المياه القابلة للملاحـة أو العائمـة، فإن المصيـر القانوني لمجـاري المياه الأخـرى - الأكثر عدداً، والتي تستخدم لأغراض متنوعة جداً - بقي معلقاً على مدى القرن التاسع عشر. ولم تقم القوانين الثورية ولا القانون المدني بكسر هذا الصمت القانوني، وتعددت المشكلات بين أولئك الذين يطمعون بالموارد، المشاطئون، والقرى، ومجموعـات السـكان. وقد أدى النقاش، الذي اسـتأنف ما جـرى في «الحكم القديم» إلى الانقسام بين رجال القانون. كما أدت إلى نزاعات فكرية حامية حول امتلاك المياه أو حول تبعيتها إلى صنف «الشـؤون المشـتركة» التي سـبقت، أو شكلت، امتداداً للحوار الأكثر شمولاً حول الملكية. واستمر، على أرض الواقع، الطحانون وأصحاب المعامل والصيادون والمشاطئون والمالكون الذين يروون أراضيهـم في اسـتخداماتهم واسـتجرارهم للمياه في حين حـاول فاعلون جددٌ

الوصــول إلى هذه المــوارد. ومع صدور قانون لو شــابلييه (Le chapelier)، لم يعد من وجود شرعي للمؤسسات الإقليمية القديمة جداً في الغالب، والتي نظم من خلالها بعض المسـتفيدين أنفسـهم بشكل جماعي، اشـتمل على (١٥٠٠) مؤسسة نقابية للري. وقد تابعت هذه المؤسسات، مع ذلك أعمالها، قبل (وبعد) أن حولت الدولة تأطيرها، بدءاً من عام ١٨٦٥ . وفيما لم يحسم المصير القانوني «للميـاه الجاريـة» إلّا عـام ١٨٩٨ ، مع صـدور أول قانون عام حـول المياه، فقد وسعت سلطات الشرطة الإدارية مفهوم الأملاك العامة لتشمل مجموع مجاري المياه. وكان تنظيم الإدارة يمارس، بخاصّة، عبر السـماح باستعمالات جديدة. غير أن هذه الصلاحية لم يمنحها قانون للإدارة، مع ذلك: إنها ناتجة من توسـيع السـلطة النظامي. فقد تحررت هذه السـلطة من دورها كأداة بالنسبة إلى القانون وهيأت للإدارة حقل عمل مسـتقلاً، لا حدود معرَّفة له، سـوى تلك التي أطرتها قوانين الملكية وإجراءات «النظام القديم»، التي جرى تثبيتها والمحافظة عليها. ويشـهد هذا المسـار بوجـود اتجاهين متناقضين ضمنيـاً، يزدادان قـوة في عهد «القنصليـة» و«الإمبرطوريـة»: تعريف أكثـر التصاقاً بالمصلحـة العامة من قبل الإدارة وأكثـر التزاماً بها، وحماية متنامية للحقوق المكتسـبة في الوقت نفسـه. لقـد فضلت الجمعيات الثورية، بين عامـي ١٧٨٩ - ١٧٩٩ ، في الواقع، تثبيت قوانين المواطنين. وانطلاقاً من السـنة الثامنة، منح نابليون سلطة الإدارة المزيد من القوة: فقد تأكّدت امتيازاتها بخاصّة في سياسـات الأشـغال العامة والتنظيم الإقليمي وكذلك في اسـتعمال موارد المحيط، مثل الأحراج والثروات الباطنية والميـاه. غيـر أنه، وفيمـا تُثبـت الإدارة قدرتها النظامية وتوسـعها، ضمن حركة واحـدة، أضيفت ضمانات جديدة لحقوق الملكية والاسـتخدام. وبعد سـقوط الإمبرطوريـة، قام العلـم القانوني بتدعيم هذه الضمانات الشـرعية، ما أدى إلى ازديـاد فـي مواقف النزاعات الحقوقيـة - القانونية والإدارية. ومارس مهندسـو الجسـور والطـرق، على الأرض، فعليـاً، وصاية فنية، وكُلفـوا بتوضيح قرارات الإدارة. وقـد أثارت تدخلاتهم المتطفلة، في أثناء تلك الفترة، نزاعات أدت إلى

عمليات ضبط مستمرة، من أجل حصر ما يعود إلى السلطة الإدارية وما يعود إلى السلطة القضائية بخاصّة، وفاقاً لمؤشر يتحرك على هوى العلم القانوني وعلاقات القوة المحلية.

ويشهد هذا الحيز القانوني والإداري المعقد انتشار نزاعات تتبع أنظمة مختلفة، متنافرة في الغالب، ومتنافسة أحياناً. وكان من الممكن، في كل نزاع، أن تؤثر أنظمة ذات طبيعة مختلفة وذات معامل قانوني مختلف المستويات جداً، أو أن تستنفر أنظمة قانونية («الأنظمة الخاصة والمحلية» التي يعيد فيها القانون المدني، إلى القانون، من دون إهمال العلم القانوني») وأنظمة إدارية غير متجانسة في ذاتها (قرارات، أنظمة، تعاميم) وأنظمة اجتماعية، متنوعة جداً هي أيضاً، تمارس بطريقة قسرية إلى حد ما (العادات، الاستخدامات غير المكتوبة، صيغ التوزيع أو «أدوار المياه» المحددة في أنظمة خاصة بالمؤسسات النقابية أو المصادق عليها من الكاتب بالعدل، المساهمات في الأشغال المشتركة والعقوبات للمخالفين، إلخ). وإذا نحن لم ننظر سوى إلى الأنظمة الاجتماعية، فإن درجة القسرية التي تتم من خلالها ترتبط، بخاصّة، بصلابة مختلف الجماعات التي تضمن احترامها. تلك الصلابة التي تتنوع في خلال المرحلة وفاقاً لعلاقات القوة، وذلك بسبب الفراغ القانوني الذي عملت ضمنه بعض هذه الجماعات في تلك الحقبة، بخاصّة المؤسسات النقابية.

إن التراكم البعيد عن الانسجام لأنظمة من طبيعة مختلفة جداً قد منح أهمية كبرى لقدرة مختلف الفاعلين على إشهار تعريفهم للمواقف في حال النزاع أو فرض هذا التعريف. وإذا أردنا أن نقول ذلك بطريقة أخرى، وفي إطار عدم تحديد القواعد التي يمكن أن تطبق، فإن المعارف التي تسمح بدعم تعريف نزاع أو مشكلة تقوم بدور رئيس. وبذلك، يثير الحصول على المياه، سواء استمر من خلال الاعتراف بالحقوق المكتسبة، وتم الحصول عليه من خلال موافقة الإدارة أو تعديله بعد نزاع، لدى مجموع المشاركين المعنيين باستخدام المياه أو تنظيمها - المهندسون، المفوضون الإداريون، رجال

القانـون والقضـاة، وكذلك المالكون وأصحاب المصانع أو المسـتخدمون - إرادة معرفة ظهرت على شكل أبحاث ميدانية.

لم يلتزم المشاركون، من خلال هذه الأبحاث، فقط باختيار نقدي للأنظمة وإمكانية تنسـيقها، بل اقترحوا أيضاً وصف الموقف الذي يسـاهمون فيه. وقد أخذت هذه الأوصاف أشكالاً متنوعة، من تاريخ استخدامات المياه وطرائقها الفنية إلى تاريخ المؤسسـات المؤطِّرة لجماعات المستخدمين وعلاقاتهم مع السلطات السيادية، مروراً برسم الإقليم، أو بمشهد صنعه الإنسان. وقد جرى التعبير عن هذه الأبحاث من خلال عمليات هامة لجمع الوثائق والنقل وترجمة الوثائق القديمة، وكذلك من خلال الأبحاث حول تضاريس الأرض أو أسماء الأماكـن أو الآثـار. ولقـد مُنح دور مسيطر للتاريخ في هـذه الأوصاف، ذلك التاريخ الذي دُعي إلى التعبير عن المسـارات التي سـاهمت في فردية كل نزاع - تلك الفردية التي لا يمكن أن ننسـبها إلى مجموعة أنظمة واحدة. لا تشـكل هذه الأبحاث عملية استعادة لواقع ستساهم في استقراره،فقط، فهي لا تنفصل عن محاولات - متنافسـة - لتوضيح الموقف. إن المعارف التي أوصلتنا إليها هـذه الأبحـاث تشـكل، إذن، جزءاً لا يتجـزأ من تعريف النزاعـات وحلها. إن المعنيين الذين يقومون بهذه الأبحاث يساهمون في تعريف المواقف، ويمكن لعملهم أن يطلق أشكالاً من إعداد أنظمة جديدة، واجتهادات قانونية، وقوانين حيث لا يزال يسيطر صمت تشريعي.

الحقوق والأراضي والتقانات

وبمـا أن مصيـر المياه الجارية لم يحدد بعد الثورة الفرنسـية، فقد اسـتمر تطبيـق الإجـراءات الموروثـة عـن «النظـام القديـم» التي أفسـح لهـا القانون المدني في المجال بشـكل صريح. فكان يعود إليها، بخاصّة، في حال حدوث خلافات ويعهد للسـلطة القانونية - وليس الإدارية - بدور السـهر على تطبيق هـذه الإجـراءات القديمـة «الأنظمـة الخاصـة والمحلية حول مجـاري المياه

واستعمالاتها» (المادة ٦٤٥). غير أن القانون المدني بقي صامتاً بالطبع حول طريقة معرفة الاعتراف بهذه القواعد التي تحكم الاستعمالات وفرضها.

لقد توجهت أبحاث مختلف المشاركين أولاً نحو البحث عن المحفوظات والوثائق القديمة. فقام المستخدمون والمالكون باستخراج الوثائق القديمة وتجميعها وحشدها وترجمة تلك التي تعزز حقوقهم الخاصة. ولقد أطلق تفسير هذه الوثائق، في الوقت نفسه، نقداً للقواعد قيد التطبيق. كما قاد بخاصّة إلى الكثير من القرارات المتناقضة للنظام الإقطاعي وقوانينه الإلغائية، المتعلقة بمعرفة من - من المشاطئين أو الجماعات القديمة أو الدولة - يرث الحقوق التي كان يمارسها الأسياد على المياه. ولم يقتصر الخلاف العقائدي الذي قسّم، عندئذٍ، رجال القانون حول إمكانية امتلاك «المياه الجارية»، وحول تبعيتها للأملاك العامة، أو إلى صنف الأملاك المشتركة، على الكتب والمجلات القانونية. فقد كان حاضراً حتى في مراسلات المالكين ومذكراتهم، كما تم التعبير عنه في جميع النزاعات.

لقد تطورت خطابات واضحة جداً على المستوى القانوني في مقاطعة روسيّون القديمة (Roussillon)، تلك المقاطعة ذات التقاليد العريقة في استعمال المياه، حيث شكل الحق السيادي على المياه موضوع نزاعات متلاحقة، منذ التحاقها بفرنسا. ويرى المشاطئون الذين يرغبون في استخدام مياههم، أن مجاري المياه غير القابلة للملاحة ترتبط بشكل كامل بصنف «الأملاك التي لا تعود لأحد» أو «الملكية المشتركة». ومن خلال إثبات أن الشعب أو الدولة، هما الوريثان الوحيدان المباشران والممكنان للأسياد القدامى[1]، اعترض المستفيدون الجدد، سكان الوديان العليا، على الجماعات التي سكنت تاريخياً السهول، وتمتعت بحقوق مكتسبة قديمة وادعت أن حقوقها بالأنهار تصل إلى روافدها أو حتى نبعها. وتمسكت هذه الجماعات بحقوق حصلت عليها من تنازلات منحتها إياها السلطات السيادية، ويتوجب

(١) من أجل مجموع الاقتباسات، المحفوظة الوطنية (F 103555).

حمايتهـا مثل حقـوق الملكية. لقد أيدت اجتهادات محكمـة النقض، بدءاً من عـام ١٨٣٨، هـذه القـراءة انطلاقـاً من نـزاع وقع فـي المنطقة، ولا يـزال هذا الاجتهاد معترفاً به حتى اليوم[1].

إذا اتفقنا على إتاحة فسـحة لنقاشـات روسيّون هذه، فالأمر نفسـه ينطبق على الدور الذي قام به القضاة الكاتالانيون الذين قاموا «بتعديل جوهري» في القانون المدني عام ١٨٠٤ (أسييه – أرديو، Assier - Andrieu,١٩٨٦). توقع المشروع الأولي، في الواقع، أن تترك المياه خارج الشأن العام وتحت التصرف الحصري للمشـاطئين. وهكذا فقد شُـكل من «جماعة» مسـتفيدين مؤلفة من جميـع مشـاطئي مجـاري المياه. وقد حصـل قضـاة مونبيليه، مـع ذلك، على إضافـة البند المذكور أعلاه والداعي إلى احتـرام «الأنظمة القديمة والمحلية» وإلـى إحالة النزاعات إلى المحاكم. لقد كان المطلوب فرض الاعتراف بمبدأ أوليـة الحقـوق، التي تحميها المحاكـم، على الحاجات التـي تنظمها الإدارة. وقد ساهم هذا التمييز في منح علوم القياس تفوقاً خاصاً.

ومـع ذلـك، لم يجر البحـث عن آثـار القواعد القديمة فـي المحفوظات فقط. وبسـبب غياب السـندات المكتوبة التي تثبت شـرعية الاسـتخدامات أو عدمهـا، فقد عبـرت الأبحاث عن نفسـها أيضاً مـن خلال أوصـاف للمواقع. فقـد بحث المعنيون، في الواقع، في المواقع والمشـاهد، عن البقايا المادية أو الآثارية أو الاقتصادية التي تركها هذا الاستعمال شاهدةً على حقوق هؤلاء أو أولئك (أسـماء الأماكن، مآخذ المياه وحجمها، شـبكات السواقي والقنوات، المسـاحات والمؤشـرات الزراعية المسـتفيدة من الري، الأسـاليب الفنية في استخدام القوة المحركة إلخ.).

وهكذا فقد عمَّ إثبات الحقوق المتنافسة من خلال وصف موقع استخدام المـاء وتاريخـه، أو، لنقل ذلك بدقـة أكثر، من خلال تأويل الآثـار المتبقية في المحفوظـات أو الآثار المادية التي قامت عليها هذه الأوصاف وهذه التواريخ

(١) ١٠ نيسـان ١٨٣٨، الملاكون الإقطاعيون لكرماني C. ملاكو ريفسالت وآخرون.

(إنغولد، ٢٠١٢). وتتيح قراءة هذه المواد، في الواقع، تأويلات مختلفة للرابط بين أثر الفعل ومعناه في أصله. هل كان تصرف خاص، مثل أخذ حجم معين في الماء من قناة، استمراراً لتقليد قديم ومعترف به، أم أننا أمام تجديد أو إعادة تثبيت استخدام أصبح باطلاً بالنسبة إلى الاستخدامات الجديدة التي أدت إلى زواله ؟ هل يعتبر فرعُ قناة ساقيةً ثانوية كانت موجودة، أم أننا أمام تجديد أو إعادة تثبيت استخدام أصبح باطلاً أمام الاستخدامات الجديدة التي أدت إلى زواله ؟ هل أن قناةً لم يعدل المعنيون مأخذ الماء فيها، بل أدخلوا تحسينات إلى بنيتها كي تحمل حجماً أكبر من المياه، لا تزال القناة نفسها ؟

لقد قام تاريخ التقانات أيضاً، وباكراً، بدور أساسي في هذه البحوث، لقد كان دارجاً، في الواقع، أن لا تحتوي المستندات القديمة للحصول على المياه على قياس رقمي لحجم الماء الممنوح. وكانت تجري نزاعات بين المهندسين والمهندسين الزراعيين لتحديد حجم المياه القادرة على تحريك دولاب طاحونة، في الأزمنة القديمة، ووفاقاً للمناطق. إنها جدالات وحسابات قامت على علم آثار التقانات حُددت من خلاله حقوق كل فرد. لقد استمتع مهندسو الجسور والطرق بالتذكير بأن القياسات القديمة كانت خاطئة غالباً، وبأنها مرتبطة بعلم المياه الذي لم يأخذ في الاعتبار دور مجاري المياه إلّا مؤخراً. وقد سمح هذا النقد لهؤلاء المهندسين بإثبات خبرتهم في تحديد حصة كل فرد، ليس وفاقاً لحقوقه، بل وفاقاً للاستخدامات وحاجاته التي اعتبروا، حينئذٍ، أنهم خبراء فيها.

تاريخ آخر لاختراع علم الاجتماع

لقد اضطر المعنيون، من أجل القيام بأبحاثهم، إلى إعادة بناء أنواع كثيرة من المعارف الزراعية والمائية والفنية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، وإعدادها ونشرها. وقد أدت أبحاثهم، في بعض الحالات، إلى دراسات منتظمة حول المؤسسات والأنظمة الفنية والقانونية والاجتماعية التي تؤطر المجتمعات

المهتمة باستخدام المياه. وقد ظهرت بذلك سلسلة من الأعمال العلمية، بدءاً من عام ١٨١٠ . وبما أن هذه الأعمال قد تمت ضمن ارتباط مناطقي واضح، فقد لاحظت، مع ذلك، أنها تصدر بشكل متزامن في عدة مناطق من أوروبا، في فرنسا وإسبانيا وإيطاليا (انغولد، ٢٠٠٩). تصف هذه النصوص ومؤلفوها أجهزة معرفية وأنظمة ومؤسسات سياسية وقانونية تتشابه كثيراً فيما بينها. ويدافع المؤلفون فيها عن أشكال أصيلة من التنظيم الجماعي لمصدر المياه وعن معارف وأنظمة تحكم العلاقات بين المستخدمين، وكذلك عن أشكال خاصة لحل النزاعات، أو عن أحكام قانونية خاصة منبثقة عن العدالة المُعجلة، اعتبرت محكمة فالانس للمياه أنموذجاً لها، وقد اكتشفت هذه المؤسسة من خلال هذه الأبحاث المائية، التي أرخت لها بذلك. لقد أنتج هذا الأدب الملتزم الذي واجه مسائل ملموسة وعملية، الأوصاف الأولى التي تربط، بشكل منهجي ومنتظم، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات في علاقتها مع الموقع ومع مصادره. وبعيداً عن المؤسسات الأكاديمية، فقد نشأت معارف حول المجتمع، من الخبرة مع النزاعات، كان مؤلفوها من الناشطين الاجتماعيين. وسأعتمد هنا على مؤلفين، الأول فرنسي، والآخر إيطالي، لإظهار بعض الملامح البارزة لهذه الأبحاث المائية التي ساهمت في إعداد ما يناسب أن نسميه علم اجتماع. يصف الشخص البارز، المهندس الزراعي ورجل السياسة فرانسوا جاك جوبير دوباسا (de passa)، بين عامي ١٨٢٠ و١٨٥٠، أنظمة الري في الروسيّون ثم في أسبانيا، التي يعيد أصلها إلى الشرق، من خلال تاريخ واسع كوني للري[1]. ويقترح متعدد الاختصاصات كارلو كاتانيو (Cattaneo)، في إيطاليا، أوصافاً دقيقة لمنطقة اللومباردي ونجاحات

(١) من أجل مجموع الاقتباسات، فرانسوا جاك جوبير دوباسا، مذكرات حول مجاري المياه وقنوات الري في جبال البيرينيه الشرقية، باريس، مطبعة السيدة هوزار ١٨٢١، رحلة في إسبانيا في السنوات، ١٨١٦، ١٨١٩، ١٨١٨، ١٨١٧ أو أبحاث حول السقاية، حول القوانين والعادات التي تنظمها، حول القوانين والبلدية التي تعتبر وسيلة قوية لتحسين الزراعة الفرنسية. باريس مطبعة السيدة موزار ١٨٤٦ - ١٨٤٧ ٤ أجزاء.

الزراعات فيها، وذلك للرد، بخاصّة، على مشـاريع نقل طرائق الري من إيرلندا إلى الهند التي تم وضعها في السنوات ١٨٤٠ -١٨٥١[١].

تشـير هذه النصـوص إلى اسـتمرار القواعد التـي تنظم اسـتخدام المياه، متجاوزة تتابع السـلالات والأنظمة السياسـية. ألح جوبير دوباسـا، من خلال وصفـه للبنـاء الموجود في الإقليـم باعتباره إنشـاءً بطيئاً، مـرات عديدة، على القِدم السـحيق لما يسـميه «نظام الري" الذي «قاوم الثورات واجتاز القرون». وأبـرز، بدقة، نوعاً من اللامبالاة بالأنظمة السياسـية: لا ترتبـط الإدارة الجيدة للمياه بالأشـكال السياسـية ويمكنها أن تحقق الازدهار للزراعة «حتى في ظل نظـام حكم متنقل من الاسـتبداد إلى الإقطـاع إلى الملكية الفرديـة إلى النظام الدسـتوري». يعرض كاتانيو بوضوح مفهوم «اللامبالاة السياسـية"، هذا الذي يعمـل في المسـارات التي تسـاهم في تشـكيل الموقع. وقـد رأى فيه «مفتاح" تاريـخ إيطالـي موحد ومشـترك في شـبه الجزيـرة، ومفهوماً مركزيـاً يربط من خلالـه بقوة، اسـتمرار التنظيم الإقليمي باسـتمرار الظاهرة البلديـة والمدينية. (انغولـد ٢٠٠٥). لقـد حـاول هـؤلاء المؤلفـون إدراج رابـط يعتبـر وسـيلة تناغـم بين المصادر، والموقع والسـكان، ضمن زمن لا يعيـر اهتماماً للأنظمة السياسـية. يشـمل هـذا التناغـم المحتفى بـه، في الواقـع، الدفاع عـن نوع من التوازن بيـن المرتفقين القدامى، والداخلين الجـدد الراغبين في الوصول إلى تقسـيم المياه. وفيمـا يخفي مجرى الماء، في ذاته، قـوة توزيعية ويتيح للإدارة إمكانية وصول المرتفقين الجدد إلى المصدر، فإن هذه الأوصاف تسـعى إلى حمايـة نوع من التوازن في العلاقات المتوترة، بين ما هو قبل وما هو بعد، كما تـم التفـاوض عليها واعتمادها عبـر الزمن. إن اللامبالاة بما هو سياسـي لدى

(١) من أجل مجموع الاقتباسـات كارلو كاتانيو، مذكرات حـول لومبارديا الطبيعية والحضارية، ميلانو موندادوري ٢٠٠١ [١٨٤٤] «بعض المؤسـسـات الزراعية لشـمال إيطاليا التي تطبق الأنموذج الإيرلندي» في كترلو كاتانيو «مقالات في الاقتصاد الريفي» تورينو، اينيدو ١٩٧٥ [١٨٤٧] ص ٨١ – ١٤٥، «الصناعـة والأخـلاق» محاضـرة فـي جمعيـة تشـجيع الفنـون والحرف»، ميلان ١٨٥٤، «الزراعة الانكليزية تقلد زراعتنا» ١٨٥٧، م ن، ٢٢٥ – ٢٥٢.

كاتانيو قد نُشرت بشكل مبتكر من أجل عرض إحدى الفرضيات الأساسية: وجود «نظام سفلي لمؤسسات» خفية، انتقلت بصمت من جيل إلى جيل ضمن التنظيم نفسه للحقول والقواعد والممارسات المشتركة (انغولد ٢٠٠٨). ويتوافق جوبير دوباسا مع كاتانيو في الدفاع عن أولية مؤسسات قانونية قديمة، يهددها التشريع الجديد - القانون - الذي فرضه النظام السياسي. ويحتل قانون قنوات جر المياه مكانة جوهرية بين هذه المؤسسات: يدافع المؤلفان عن استمراره، أو بالأحرى، عن إعادة تطبيقه، فيما جميع دول أوروبا - من فرنسا إلى البرتغال، مروراً بالبلدان الجرمانية وروسيا - تبحث في البيمون واللومباردي عن أنموذج هذا القانون. وقد وسعت في عام ١٨٤٠ إلى إعادة إدخاله في القانون المدني، فيما يتعارض مع التعريف المطلق للملكية المدعم بقانون نابليون[1].

يرى كاتانيو، الذي أبدع الأفكار الأكثر أهمية حول الفيدرالية في إيطاليا قيد الإنشاء، أن نجاح الزراعة الكثيفة في اللومباردي إنما يعود إلى السيطرة على المياه الناتجة من العلاقات التي تربط المناطق بالإقليم. وقد ضمنت هذه «الإدارة الصالحة" للمياه الازدهار لما أطلق عليه اسم «الوطن المصطنع" الذي بُني في مجموعه عبر تتابع أجيال مُغْفَلة. فيما يرتسم، في العمق، الغائب الأكبر عن هذا التاريخ: الدولة. إذ لا ينسب شيء من إنشاء هذا الاقليم إليها، فحين ظهرت، لم تعد سوى حَكَم يحافظ على النظام الذي بني من الأسفل. إن المكانة الممنوحة للدولة لدى جوبير دوباسا أكثر غموضاً. تُقدم الدولة، هنا أيضاً، على أنها غائبة عن الإعداد التاريخي لمؤسسات إدارة المياه، إلّا أنها مدعوة في الوقت نفسها كي تقوم بدور المنظم الأساسي. تميل هذه الدراسات التاريخية إلى إلغاء الدور الثابت، الذي تقوم به الدولة،

(١) حول هذا التاريخ الأوروبي (وغير الأوروبي) بشأن ارتفاق قناة المياه، المشرع للمرة الأولى في قانون البيمون عام ١٨٣١ والذي يناقض مفهوماً مطلقاً عن الملكية، أنظر موسكاتي (Moscati) ١٩٩٣.

في «النظام القديم»، في عمل المجموعات نفسه ومؤسساتها: دور توثيق الحقوق من خلال الموافقة على الأنظمة الداخلية لتوزيع المياه، ودور تأطير القيد من خلال الموافقة التنفيذية على «أدوار" المالكين والمساهمين، ودور دعم العقوبة ضد من لا يخضع للنفقات الجماعية التي تقوم بها الجمعيات. كانت الدولة تقوم بهذه الأدوار، من خلال القضاء الذي كان يقوم بدور الإدارة والتشريع، وألغي بعد الثورة. إن نسيان الدولة هذا قد تم في اللحظة التي سعت فيها هذه الأخيرة إلى إصلاح جمعيات المرتفقين، هذه «التنظيمات الوسيطة» التي تعمل تحت رعاية إدارية أكثر صرامة، وذلك في إيطاليا وفرنسا، وأوروبا بشكل أوسع.

لقد تم تسجيل هذه الدراسات العلمية في لحظة خاصة من القرن التاسع عشر، حيث نما تيار أبحاث حول «النظام القديم»، أبرز الأشكال المؤسساتية التقليدية المهددة بالزوال من قبل نظام القوانين المدنية الجديد. ولقد ساهمت هذه الأبحاث في إعداد الاستبيانات الأولى حول الفعالية الاجتماعية، وذلك قبل الأبحاث «اللوبليزية» (نسبة إلى المهندس الفرنسي Le play) التي استبقت، هي نفسها، «إبداع» الأبحاث العلمية في علم الاجتماع الأكاديمي. لم يطل المقام بالأبحاث الأولى حتى استُبعدت سياسياً كما علمياً باعتبارها «تقليدية»، إلّا أنها فتحت الطريق أمام العلوم الاجتماعية (باشيوشي ودافيد ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، كوترو ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، ساڤوا وأودرن ٢٠٠٨؛ كالاورا وسافوا ١٩٨٩ (Bachiocchi, David, Cottereau, Savoye, Audren, Kalaora, Savoye) لقد منحت الأبحاث المائية، المهتمة بطريقة عمل مؤسسات «النظام القديم» وبالأنظمة الاجتماعية القديمة، مجالاً واسعاً للمعارف والأنظمة التي تجمع وتستوعب مجموع العناصر المؤسساتية لهذه الأنظمة. كما سمحت بالتفكير في جميع أوجه السلطة الجماعية التي يمارسها مجتمع ما على نفسه وعلى أعضائه.

إجراءات المعرفة، بين التجديد الاجتماعي والحقوق المتنافسة

لقد اعتمدت قواعد التوزيع الاجتماعي المنبثقة عن علاقات القوة، والمفاوضات التي تمت، لفترة طويلة، على استخدامات معترف بها، وكذلك على أشكال من عدم المساواة في الوصول إلى مصدر المياه. كيف لنا في هذه الظروف أن نفسح في المجال للجديد، سواء ارتبط الأمر بالمعنيين أو المرتفقين. تقع هذه المسألة في مركز النزاعات وتقدم الأبحاث الإجابة عنها بطرائق مختلفة.

يستجوب مجموع المعنيين أنفسهم والذين يقومون بالأبحاث، سواء كانوا من مهندسي الجسور والطرق، أو القضاة، أو المالكين، هوية المعنيين المختصين بمشكلة. إن حجم هذه المجموعة نفسه غير محدد مسبقاً، وهو خاضع للنقاش. وإذا ما اقتصرنا على مثل واحد، مثل السماح باستخدام جديد لنهر، من هم المعنيون الذين من حقهم إبداء الرأي، بشكل شرعي؟ هل هم الجيران المباشرون لمأخذ الماء أو السد، وحدهم؟ إنها المجموعة الأولى التي يستجوبها مهندسو الجسور والطرقات في أثناء الكشف الذي يتطلبه البحث الإداري. ويتوافق ضيق هذه الحلقة الأولى مع تعريف حصري للمهمة التي أوكلت إليهم: إنهم مكلفون بالسهر على «حسن تدفق المياه» لذلك عليهم أن يحددوا بشكل دقيق

ارتفاع مياه التجهيز الجديد، بشكل لا يؤدي معه هذه التجهيز إلى حدوث فيضان على الأراضي الأعلى. ويرغب بعض مهندسي الجسور والطرق، وهم يواجهون هذا التعريف الحصري لمجموعة المعنيين المختصين (ولمهمتهم)، أن يفسحوا في المجال لجميع مرتفقي النهر، الذين ربما وصلوا إلى المصدر ضمن أفق زمني بعيد إلى حد ما، لإبداء آرائهم. لقد جرى الدفاع عن هذا الموقف في بداية السنوات ١٨٥٠، بخاصّة،من قبل عدد كبير من المهندسين،

في الوقت الذي تأسست فيه مصلحة مياه أُتبعت لهم، في كل مقاطعة. لقد اقترح هؤلاء تحويل «الجمهور غير المنظم للمشاطئين» إلى «جماعة ذات مصلحة». وسعوا بذلك إلى تنظيم مجموع الاستعمالات على مستوى وادٍ، معتبرين مجرى الماء كياناً موحداً. إلّا أن تدخلاتهم قد أوقفت، بدءاً من عام ١٨٦٠، حين نقضت الاجتهادات القضائية العديد من القرارات الإدارية «في توزيع المياه والتي اتخذها المحافظون، بناء على توصية المهندسين، باعتبارها» «تجاوزاً للسلطة». وقد ذكَّر مجلس الدولة الإدارة ومهندسيها أن عليهم أن يكتفوا بتطبيق «الأنظمة المحلية» القديمة، وأن ليس من حقهم إجراء توزيع للمياه بين المرتفقين إلّا في حالات خاصة جداً. وقد حضر النقاش، أيضاً، المرتفقون المقيمون بعيداً في أسفل التجهيزات الجديدة، أحياناً. واستخدم هؤلاء المرتفقون الطريق القضائية، منكرين على الإدارة كل طموح في التدخل في نزاعاتهم مع القادمين الجدد. ذلك كان حال المناطق السهلية في المقاطعات المروية تقليدياً، في مواجهة فتح مآخذ مياه جديدة سمحت بها الإدارة في الأجزاء العليا من الوديان. وفيما حاولت الإدارة، في كل حالة على حدة، كف يد المحاكم في النزاعات، انطلقت، إذاك، نقاشات - بين المهندسين ورجال القانون - لمعرفة المسافة التي يتأثر بها استجرار المياه. ويعيد تعريف «المعنيون المختصون» بذلك إلى قضايا الصلاحيات المشتركة بين الإدارة والعدالة. وستُظهر النقاشات من أجل تحديد هذه الصلاحيات، تنافساً شديداً بين المهندسين ورجال القانون، يتبدى، بخاصّة، من خلال أسئلة مثل: «ما مجرى الماء». وتعيد الحصة التي حصلت عليها، في البحوث، مختلف أوجه المعارف، المعارف التاريخية ومعارف الإقليم من جهة، والمعارف النفسية، ومعارف الطبيعة والقياس من جهة أخرى، إلى قضايا تحديد مجموعة المعنيين المختصين، كما ترتبط بالقدرة الخاصة لكل من هذه الأوجه على الإفساح في المجال للتغييرات وللقادمين الجدد.

وتُعتبر المعارف الفنية ومعارف القياس المستخدمة بشكل خاص من

مهندسي الجسور والطرق، والتي تتابع، في الميدان، مهمة شرطة المياه التي تقوم بها الإدارة، في البداية، معارف تسمح تماماً بمنح فرصة للداخلين الجدد. ولقد أراد المهندسون، من خلال نقل النقاش من الحقوق إلى القياس منح دور للحاجات. وتقوم المعارف الفنية، في الوقت نفسه، بتحريك الحدود: فهي تفضل رؤية موحدة للنهر، من خلال النظر إلى مجموع المرتفقين بالمياه على ضوء قياس مشترك. لقد اعتبر المهندسون أنفسَهم أخصائيي قياس من أجل منح كل مرتفق كمية المياه التي تلبي حاجاته، واختاروا، مقياس غزارة مجرى الماء الطبيعية مقياساً مشتركاً. وبذلك تحل الدراسة الطبيعية للنظام المائي للنهر محل دراسة المستندات والحقوق التنافسية للمرتفقين؛ لقد أراد المهندسون إدارة نهر موحد يعتبرونه متحرراً من الحقوق (انغولد ٢٠١٠ و2011b).

وبالمقابل، اعتبر المرتفقون القدامى أنه ليس باستطاعة الإدارة أن توافق على استخدامات جديدة إلّا بعد مراعاة الحقوق القديمة وتسديدها. فقد رأوا أن «الجماعة تولد الفوضى» فهي تهدد المواقع المكتسبة من خلال الكثير من «التجديد» الذي يزرع بذور «الجنح والجرائم». إن التقويم المبالغ فيه لمعارف التاريخ لدى المرتفقين القدامى لا يعني أنهم لا يستخدمون طرائق (داخلية) تتلقى الجماعات المغلقة صاحبة الحقوق، من خلالها، أعضاء جدداً وتعيد تركيب قواعدها من أجل استيعاب القادمين الجدد. لقد قُرأ هذا العنف - خطأ - على أنه سبب الاضطرابات الاجتماعية التي تقوم بها المجتمعات ضد الدولة، فيما يشكل هذا العنف، حقيقة، نداءاً للدولة للدفاع عن الفصل بين مجالات العدالة والإدارة. لقد ترافق الدفاع عن الحقوق التاريخية على المياه مع إدانة تدخل الإدارة في القضايا التي من الواجب أن تتبع القانون المدني لوحده. ولقد اعتُبر، بذلك، الاستخدام المشترك بين الجميع، والذي تنظمه الإدارة، وكأنه آت من زمن آخر ما أن اعتُرف بالحقوق المكتسبة للمرتفقين القدامى وجرت حماية هذه الحقوق. لقد قاد هذا التوزيع للحقوق

وللحاجـات والذي أكدته الاجتهـادات القانونية، إلى حصـر صلاحية الإدارة بتنظيـم الميـاه التي يقال إنها «فائضــة» فقط: إذ كان يعود إلـى المحاكم حماية القواعـد القديمـة لتوزيع المياه، ويعود للإدارة توزيـع «الفائض الذي يبقى في الخزان أو في المصدر المشـترك [وحده]، وذلك من أجل تلبية [...] حاجات جديـدة». وبذلك فقد اعتبـر المرتفقون القدامى أن ليس مـن صلاحية الإدارة منـح حق الوصول إلـى مرتفقين جددٍ، إلّا حين ينتفي وجـود نقص في المياه. وتؤكـد الاجتهـادات القضائية أن المشـاركة في المياه «التـي تتمتع بها جماعة المشـاطئين، تخضع، في الواقع، للحدود التي وضعتهـا القوانين القديمة التي تسـهر عليهـا المحاكـم. وبذلك يجري فـي النهر نوعـان من المـاء «يمتزجان ليشـكلا كتلة واحدة»، إلّا أنهما في الواقع متمايـزان حقوقياً: «المياه المتاحة» و«المياه الموضوعة بتصرف السلطة»[1].

إن التوزيـع الثابـت بيـن الحقـوق والحاجـات يمنـح مبـدأ القيـاس، أي للمعـارف الذي تعتمده، أهمية خاصة جداً. مـاذا يعني النقص؟ هل هناك مياه فائضــة؟ كيف يمكننا أن نقيسـها وفـي أية نقاط من الأعلى ومن الأسـفل؟ من يمكن أن يكلف بهذا القياس؟ يعني قياس المياه، بذلك، المسـاواة بين القضاة والمهندسـين في تنظيم المياه: فالحقوق المكتسـبة محمية من المحاكم، فيما تـرى الإدارة سـلطتها فـي الضبط والتي تقتصـر على المياه الفائضـة فقط. لقد قادت النقاشـات، حول وجود النقص، الفرقاء الحاضرين إلى تطوير فرضيات مختلفـة حـول معنى مجرى ماء وعملـه انطلاقاً من النبع حتـى المصب مروراً

---

(١) من أجل مجموع الاقتباسات، لويس ريب (L. Ribe) «القوانين والاستخدامات حول مجاري الميـاه المسـتخدمة فـي ري الأراضي وتحريـك المعامل فـي مقاطعة البيرينيه الشـرقية» في جوزيف دو ڤيرنيي - پويرازو J. de Verneilh - Puyraseau، ملاحظات اللجان الاستشارية حـول مشـروع القانون الريفي، مجموعـة ومنظمة ومحللة، مع مخطط إعادة نظر للمشـروع نفسه... الجزء ٣، تحليل عقلاني، مسبوق بعدة مذكرات خاصة موجهة إلى الوزير، باريس، المطبعة الإمبراطورية، ١٨١١، ص ٦٣٨ - ٦٧٨؛ أنطوان جوبير - كامبانيي، (A. Jaubert - Campagne) في السـقاية في مقاطعة البيرينيه الشـرقية وحقوق السـقائين في المياه، باريس مطبعة السيدة هوزار ١٨٤٨.

بالروافد، والعلاقات بين حركة الماء السطحية والجوفية، في حالتها الطبيعية أو عدم انتظام تنوعها (إنغولد، 2011 b).

لقد استُدعي التاريخ، من جهة، كي يدعم تطبيع الجماعات الإقليمية ومؤسساتها القديمة، في مواجهة النظام التشريعي الجديد الذي تأسس من خلال القانون المدني، فيما استدعي مظهر الطبيعة من أجل تطبيع مجاري الماء: لقد حاول المهندسون، في مواجهة التعريف القانوني لمختلف أصناف المياه، فرض تقسيم آخر للواقع. فوصفوا الأنهار على شكل أشياء لا يمكن أن تحدد أبعادها إلّا من خلال صفاتها المادية (الجيولوجية والمائية)، فقدموها بذلك على أنها متحررة من الحقوق. ويمكن للمعارف التي استخدمها المهندسون، المعارف الطبيعية ومعارف القياس، أن تُدرس من وجهة نظر القدرة الخاصة لعلم - علم الطبيعة أو علم المهندس - على التعبير عن تنوع استخدامات النهر وعلى إحلال الانسجام بينها. غير أن هذه القدرة على التوفيق بين ممارسات ومعارف منفصلة لا تمنح المهندسين، الكلمة الفصل، بالضرورة، ذلك أن الانسجام الذي أنتجته المعارف يمكن أن يتعرض للطعن من خلال فقدان السيطرة. إذ تصطدم هذه المعارف بالقدرة العملية للقانون في حل النزاعات. ينتج من هذا تقويمنا للأهمية القانونية للعملية التي قام بها مهندسو الدولة، حين حاولوا استبدال مفهوم الأنظمة القانونية المختلفة للمياه بمفهوم «النظام المائي»، في إدارة الأنهار وتنظيمها: لقد سعوا إلى إحلال عدم تمييز الغزارة الطبيعية، محل توزيع بين فئات مياه قانونية متميزة. لقد رغبوا في تحويل نظام للأشياء نظمه القانون ورسمه وعرّفه، إلى نظام يستند إلى الطبيعة، زعموا أنه يحقق المعرفة والقياس في الوقت نفسه.

المؤرخ في تجميع النهر

لقد ورث الجغرافيون والمؤرخون ورجال القانون هذه الأبحاث التي قامت في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد نهلت أولى رسائل

«الجغرافية البشرية» عام ١٩٠٢، وعدة رسائل أكاديمية، ما بين القرنين التاسع عشر والعشرين، بذلك من عملية توثيق واسعة جداً ضمن مجموع المعارف التي أُنتجت في إطار مسار حل هذه النزاعات. وأعادت العلوم السياسية والاقتصاد والدراسات البيئية، منذ فترة قريبة، أي في ثمانينيات القرن الماضي، اكتشاف هذه النصوص، واعتبرتها أولى الأوصاف الإتنية- التاريخية - الجغرافية للأقاليم المائية ومؤسساتها. وقد أثارت الحياة المديدة الاستثنائية لبعض مجموعات الري، عندئذ، اهتماماً متجدداً، لدى الباحثين في العلوم الاجتماعية، بشأن إيلينور أوستروم (E. Ostrom) بخاصّة التي حصلت على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام ٢٠٠٩ من أجل أبحاثها. لقد وصفت أنظمة الري في هذه الأبحاث على أنها «بدائل تجريبية» لـ«مأساة الحياة»[1]. إن هذه المأساة التي بشرت بالنهب الحتمي للطبيعة حين لا تجري حمايتها بقوانين الملكية الحصرية أو بأشكال من الحاكمية الضاغطة، قد جرى تكذيبها إذن من خلال الدراسات حول البشر الذين يعيشون، بلا مأساة، معتمدين أشكالاً من التنظيم الذاتي للمجتمعات. غير أن اكتشاف الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية لأنظمة الري لم يكن مبتكراً في القرن العشرين. فقد طورت أنظمة الزراعة المروية، في الواقع، في القرن التاسع عشر باعتبارها نماذج لنجاح الربط بين الأفعال الفردية والخير المشترك، بخاصّة عبر مؤسسات قانونية مختصة تدخل في تناقض مع الأشكال الجديدة للملكية، المطلقة والذاتية، مثل تلك التي فرضتها القوانين المدنية، والتي لم تلحق بأشكال التنظيم الجماعي المكرسة، حول الثلاثي، الدولة والملكية الفردية والمصلحة العامة. إن إضفاء الطابع التاريخي على هذه الأوصاف الإتنوغرافية وسياق تشكلها وتنقلها، وصيغ استخدامها، قد سمح لي بالتوضيح بأننا أمام أبحاث ولدت ضمن نزاعات محددة ومحلية جاءت لتدعم مواقف اجتماعية

---

(١) أوستروم (١٩٩٠ ص ١٨)؛ غاريت هاردن (G. Hardin) «مأساة الناس» العلوم، ١٩٦٨ (١٦٢)، ص ١٢٤٣ - ١٢٤٨). وحول هذا النقاش، أنظر إنغولد (٢٠٠٨).

وسياسية واقتصادية، في اللعبة المتوترة للوصول إلى مصدر الماء، في الوقت الـذي كانـت الحكومات الإداريـة تعدل قواعده. لقد شـكلت هـذه الأبحاث المائيـة بعيـداً عن أهميتهـا الإتنوغرافيـة (الأهمية الوحيدة التـي اعتمدها علم التاريـخ التسـجيلي المعاصر)، محطـة من أجل الدفاع عن الحقـوق التاريخية للمجتمعـات المحليـة فـي المياه، كما سـعت إلى نوع من الإصـلاح القانوني والمؤسسـاتي ضمـن الدولـة الليبراليـة. لقد ثبـت أن مجرى المـاء، والمكانة التـي تحتلها المعـارف التاريخية في التعريف الممكن والطريقة التي تسـتطيع فيهـا هـذه المعارف دعم الحقوق المتنافسـة، قـد بقيت قضايا ملحـة دوماً في الملاحظـة المعاصرة للنزاعات من أجل اسـتخدام مجـاري المياه والمحافظة عليها. لقد وجدت نفسـي، أنا القاطنة قريباً من قناة، معنية بالنزاعات باعتباري مؤرخة، وذلك ضمـن مسـار موازٍ لذلك المسـار الذي درس في القرن التاسـع عشـر حول تجنيد معـارف التاريخ والإقليـم للدفاع عن الحقـوق في مواجهة الإدارة. ففـي بدايـة شـتاء عـام ٢٠٠٩ حيـن تنخفـض المياه، تغلـق الأغصان السدة التي تسمح لجزء من الماء المحول إلى القناة بالعودة إلى النهر من أجل مراعاة الغزارة المحجوزة والمحددة من قبل الإدارة للمحافظة على الحياة في البيئة المائية. يتوقف مرور المياه عدة سـاعات فتموت حوالى عشـر سـمكات في سـرير النهر. وحين تستدعى شرطة الماء من قبل أعضاء جمعية الصيادين، تقوم بتنظيم ضبط. وتفرض غرامة باهظة بحق من سمي رئيس النقابة المكلف بالقناة. يظهر الحادث الفراغ المؤسساتي الذي تعمل القناة ضمنه: لقد حفرت هذه القناة في القرن السـادس عشر من أجل استخدام الطواحين المدينية وري مساحات واسعة من الحدائق، لتصبح قناة أصحاب المصانع في القرن التاسع عشـر، في الوقت الذي تحولت فيه بعض الطواحين إلى مصانع، داعمة للنمو الصناعي الهام، والمحدود بالنسبة إلى المدينة. ونشأت نقابة عام ١٨٢٥ تجمع المصانع العشـرة التي تسـتخدم القناة، وقام العاملون بالري، هم أيضاً، بتنظيم أنفسـهم في نقابات سـميت البيت الريفي للسـقاية، غير أنهم لم يكونوا سـوى

مرتفقيـن من القناة التي كانت تعتبر خاصة وملكاً لأصحاب المصانع. وبدأت المصانع بالإغلاق تدريجاً وكان آخرها في سبعينيات القرن الماضي، وتحول معظمها إلى مساكن؛ وهناك عنفة واحدة تعمل اليوم لإنتاج الكهرباء من الماء، من أجل الاستعمال المنزلي. لقد أخذ استخدام الماء من أجل الحدائق حجماً كبيراً، حتى ولو أن الحدائق القديمة العمالية بقيت أقل ميلاً إلى البستنة وأكثر اتجاهاً إلى الترفيه على أبواب المدينة. في بداية الألفية الثالثة، حول ما يقارب مـن مئتي حدائقـي قاطنين في أسـفل المعامـل القديمة، تنظيمهـم القديم إلى مؤسسـة نقابية حرة تطلب من الإدارة، في كل عام، السـماح باسـتجرار الماء، وتنظـم فيما بينهـا أدواراً للماء بخاصّة في حالة النقص. أما على بقية المسـار، فيقوم السقائون بنزح المياه من دون رقيب: لم تعد النقابة منسجمة إذن، قطّ مع الاسـتخدامات الحقيقيـة للقناة. إذ يقوم أصحاب المصانـع القدامى لوحدهم بالإصلاحـات فـي القناة ويسـهر المالك المنتـج للكهرباء من المـاء، لوحده، على صيانة مآخذ المياه، بخاصّة في فصل السـقاية في الصيف، فيما لا يشـغِّل معمله إلّا في شهور الغزارة من الخريف إلى الربيع. وكان عليه بعد الحادثة أن ينظم اسـتخدامه، وقد عهد إليَّ، ضمـن هذا الإطار، بالمحفوظات القليلة التي بقيـت لديه. يمكـن أن تعتبر تجهيزاته في الواقع، «مؤسسـة أصـولاً». إذ يمنح هذا النظام الاسـتثنائي على القانون العام، والـذي أكدته الاجتهادات القانونية لمحكمـة النقض في القرن التاسـع عشـر، لمالك أن يقـدم براهين على وجود طاحونتـه قبـل إلغاء الامتيـازات، إعفاءً مـن طلب موافقة الإدارة على تشـغيل عنفتـه. إن المطلوب إذن إثبات وجـود التجهيزات قبل عام ١٧٨٩، من خلال وثائق محفوظة أو تسجيلات على مخططات قديمة. وبعيداً عن هذا الاستدعاء الأول للمعـارف التاريخية، تعتبر كتابـة تاريخ القناة، واسـتخداماتها العديدة، بخاصّـة، مناسـبة لإعـادة تعبئـة مجمـوع المعنيين بالقنـاة من أجـل توحيدهم فـي بنية جديدة تسـمح بتحقيق انسـجام أفضـل بين الحقوق والاسـتخدامات والواجبـات لـدى مختلـف المرتفقين. إن حظر إغـلاق القناة حقيقـي، إلّا أنه

لا يكفـي من أجل إنتـاج آلية جماعية. إن «المايونيز» لا تختمر، كما يشـير إلى ذلـك أحـد المعنيين. إن المؤسسـة المحلية للصيد ناشـطة جداً، فهي تشـارك بشكل مباشر في شرطة الأنهار من خلال مراقبي - صيد متطوعين، وقد كانت المحـرض على كتابة محضر الضبط. ويرى بعـض المناضلين البيئيين، ضمن هذه المؤسسة، في المصانع القديمة خطراً على الحياة الحيوانية، وتواكبهم في ذلك التوجيهات الأوروبية التي تفضل سـمك الترويت والسـومون، وترى في المستويات القائمة في الأنهار حواجز في وجه الهجرة الصاعدة لهذه الأنواع.

يتميز تاريخ النظام القضائي الفرنسـي بالتوسـع الدائم لشرطة المياه التابعة للإدارة التي لـم تتمكن قطّ، مع ذلك، من التحرر من الحقوق المكتسبة القائمة، كما رأينا ذلك مع الاجتهادات القانونية في القرن التاسـع عشـر. ويلجأ مجلس الدولة اليوم إلى نص قانوني مشترك «التوجيه - الإطار» حول الماء لعام ٢٠٠٠، كـي تتمكـن الإدارة - باسـم المصلحة العامة اليـوم، والحمايـة البيئية للحقول المائية - من التحرر من المعوقات المرتبطة بالاسـتخدامات الموروثة (مجلس الدولـة ٢٠١٠). وفيما تتابع الإدارة، مسـتخدمة الحجـة البيئية بالمحافظة على الأنواع غير البشـرية، مساراً طويلاً توسّع من خلاله مجال تنظيم مجاري المياه، يتدخـل اسـتخدام التاريخ، كمـا كان هو الحال في القرن التاسـع عشـر، للدفاع عن الحقوق المكتسـبة. كما تسـتخدم هذه الحقوق، في الوقت نفسه، في إنتاج الكهربـاء من الماء. وتتوافق الالتزامات في السياسـة الأوروبية لتطوير الطاقات النظيفة، مع هذه الحركة، بهدف دعـم المطالبات بحق السـماح بإعادة اسـتخدام القوة المحركة لمجـاري المياه. ويدخل النظامان البيئيان - إنتاج الطاقة النظيفة والحفـاظ على بيئـات الحياة المائية - في نزاع. ويسـمح، أخيـراً، تدخل ممثل خارجي بإدخال آلية جديدة. لقد تطورت القضية في كانون الأول ٢٠١١، نتيجة قيـام مشـروع تصنيف مجرى المـاء محمية بيولوجيـة. وقد قام منتـج للكهرباء مـن الماء في أعلى النهر بجمع أهم المعنيين بالقنـاة وحاول الربط بين مختلف أبعـاد النهر الاقتصادية والاجتماعيـة والتراثية والبيئية، من أجل تعبئة البلدية في

مواجهة مشروع التصنيف محمية بيئية وفي مواجهة التوجه العام، الذي تؤيده شرطة المياه - فيما لا تؤيده مؤسسات الصيد المحلية دوماً - والساعي إلى إلغاء المصطبات على الأنهار من أجل تسهيل انتقال الأسماك والترسبات.

*

**

لقد بين ريشارد وايت (Richard White, 1995)، بخصوص نهر كولومبيا كيف تم «تشتت» نهر وتقطيعه، من قبل مرتفقين متنوعين غيروه من خلال تملكه. وقد نتج من ذلك، في رأيه، العديد من التعريفات المختلفة لمجرى الماء والعديد من الأنهار المنفصلة. وقد لجأ وايت إلى تجاوز هذه التقسيمات كي يعتبر النهر «كلاً» آلة عضوية، ناتجة من التهجين بين مساره الطبيعي والتاريخ المعقد للكائنات والأشياء التي تشكله، وذلك من خلال التأكيد «أن لا أحد معنياً بالنهر في كليته»، وأن كل مرتفق يعمل وكأن النهر وحيد. ويعهد وايت، ضمنياً، للدراسات البيئية بمهمة التعبير عن الطبيعة الهجينة للنهر هذه، وفي تجميعه في مواجهة تجزئته - الفكرية والمادية - من قبل الممثلين. يُعتبر باحثو العلوم الطبيعية، كما العلوم الاجتماعية ضمن هذا المنظور، الناطقين باسم طبيعة لا رأي لها. تأمل دراستنا أن تكون قد نجحت في إظهار كيف يتنكر منظور، مهما كان مهماً، للعمل الدؤوب في تجميع النهر، الذي قام به المعنيون أنفسهم. وتشكل النزاعات مناسبات تتم من خلالها مواجهة - وكذلك أيضاً أشكال من الاعتراف المتبادل بالاستخدامات غير الحصرية. إن الحلبات المختلفة التي تجري عليها النزاعات (كما رأينا ذلك بالنسبة إلى القرن التاسع عشر، جمعيات علمية، دائرة إدارية، محاكم، مجتمع سياسي واقتصادي ومحلي وقومي) توظف تنظيمات متنوعة من أجل مناقشة الاستخدامات وانسجامها أو تراتبيتها. وتبقى المعرفة الأكاديمية الأقل حضوراً في هذه الحلبات رغم الاستعداد النقدي الذي تطلبه العلوم الاجتماعية. وبالمقابل، وفيما يجد المعنيون أنفسَهم ملتزمين بمواقف لم تُعدّ قواعد اللعب فيها بشكل مسبق، لذلك فهم مضطرون إلى الأخذ في الاعتبار،

في أبحاثهم، التنوع الكبير في الآفاق. وتسمح دراسة النزاعات بملاحظة هذا الانتشار للأبحاث التي قام بها المعنيون والتي تمت من خلالها مناقشة أشكال الربط التي لا تنتج عن عملية جمع للاستخدامات ولا عن توزيع النهر فقط، بل توظِّف أيضاً أشكال معارف تسعى إلى إضفاء الانسجام على آفاق عملية وفكرية مختلفة حول النهر وجعلها ملائمة. وتتوضح بذلك العلاقات بين عمليات النقد وعمليات البحث، بطريقة أخرى. فلا يتيح البحث نقل النظرة وإعادة تأطير الموقف فقط، بل يحرك مسار البحث الذي يؤدي إلى تغيير موقف غير محدد، أصبح - من خلال مسار البحث نفسه - إشكالياً أي مفتوحاً على إعادة التنظيم، وعلى التغيير.

المراجع

Assier-Andrieu Louis, 1986, *Le peuple et la loi. Anthropologie historique des droits paysans en Catalogne française*, Paris, LGDJ.

Baciocchi Stéphane et David Jérôme, 2005-2006, « Frédéric Le Play. Anthologie et correspondance », *Les études sociales*, 142-143-144.

Conseil d'État, 2010, *L'eau et son droit. Rapport public 2010*, Paris, La Documentation française.

Cottereau Alain, 2005-2006, « Le Play économiste », *Les études sociales*, 142-143-144, p. 119-131.

Dewey John, 1967 [1938], *Logique. La théorie de l'enquête*, Paris, Puf.

Ingold Alice, 2005, « Savoirs urbains et construction nationale. La ville, au-delà de l'État-nation ? », *Revue d'histoire des sciences humaines*, 12, p. 55-77.

— 2008, « Les sociétés d'irrigation : bien commun et action collective », *Entreprises et Histoire*, 50, p. 19-35.

— 2009, « To historicize or naturalize nature : Hydraulic communities and administrative States in nineteenth century Europe », *French Historical Studies*, 32 (3), p. 385-417.

— 2010, « Cartografare le acque come risorse "naturali" nell'Ottocento. La *Carta Idrografica d'Italia* e gli ingegneri delle miniere », *Contemporanea*, 1, p. 3-26.

— 2011a, « Écrire la nature. De l'histoire sociale à la question environnementale ? », *Annales HSS*, 1, p. 11-29.

— 2011b, « Gouverner les eaux courantes en France au XIXe siècle. Administration, droits et savoirs », *Annales HSS*, 1, p. 69-104.

— 2012, « Conflits sur les eaux courantes en France au XIXe siècle entre administration et justice. De l'enchevêtrement des droits et des savoirs experts », dans Julien Dubouloz et Alice Ingold (eds.), *Faire la preuve de la propriété. Droits et savoirs en Méditerranée (Antiquité-Temps modernes)*, Rome, École française de Rome, p. 303-333.

KALAORA Bernard et SAVOYE Antoine, 1989, *Les inventeurs oubliés. Le Play et ses continuateurs à l'origine des sciences sociales*, Seyssel, Champ Vallon.

MOSCATI Laura, 1993, *In materia di acque. Tra diritto comune e codificazione albertina*, Rome, Fondazione Sergio Mochi Onory per la storia del diritto italiano, Biblioteca della rivista di storia del diritto italiano, 33.

OSTROM Elinor, 1990, *Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action*, Cambridge, Cambridge University Press.

SAVOYE Antoine et AUDREN Frédéric, 2008, *Frédéric Le Play et ses élèves. Naissance de l'ingénieur social. Les ingénieurs des Mines et la science sociale au XIXe siècle*, Paris, Presses de l'École des Mines.

WHITE Richard, 1995, *The Organic Machine: The Remaking of the Columbia River*, New York, Hill and Wang.

ديدييه فاسان
Didier Fassin

على عتبة المغارة

الأنتروبولوجيا باعتبارها ممارسة نقدية

مهما كانت المتع والمكافآت التي ترافق فعالية النقد المدهشة هذه، يبدو أنها لا تحمل، دوماً، بعض الرصانة في الفائدة، فقط، بل إنها تعتمد كذلك على نوع من الالتزام الأكثر شمولية- أكثر شمولية، أيضاً، من الالتزام باستبعاد الأخطاء. إن في النقد شيئاً يرتبط بالفضيلة.

ميشيل فوكو، «ما النقد؟»، 1978.

في مذكرة لمقدمة الطبعة الأولى لكتاب نقد العقل الصرف نقرأ عبارة لكانط (٢٠٠٤، ص ٦) غالباً ما سنرددها: «إن قرننا قرن النقد الذي يجب أن يخضع له كل شيء». إنها عبارة أدائية بقدر ما هي تشخيصية تكرس، بذلك، عصر التنوير المنقضي باعتباره عصر النقد. وقد كان شرح هذه الفكرة، لسنوات خلت، في مقالة (٢٠٠٧، ص ٧٩) افتتحت بعنوان لا يقل شهرة: «ما عصر التنوير؟ ويجيب إنه خروج الإنسان من أقليته التي يعتبر، هو نفسه، مسؤولاً عنها. ويقصد كانط بالأقلية عدم القدرة على استخدام العقل (القدرة على التفكير) باتجاه الآخرين». وبذلك تكون عبارة «تجرأ على التفكير»، وفاقاً لفيلسوف كونيشبيرغ (Königsberg) شعار عصر التنوير، التي جعل منها الفيلسوف، بدوره، شعاراً له، مع الاختلاف عن سابقيه. النقد تحرر إذن. إنه، من وجهة نظر تاريخية، مسار متصل من التحرر الفكري، والسياسي. لقد أدان النقد، في القرن الثامن عشر، السلطة المطلقة والتقريرية الدينية. كما

أدان، في القرن التاسع عشر، الاستغلال الاقتصادي وفضح الأيديولوجية التي تخفيه. واستدار في القرن العشرين ضد المعرفة نفسها، سواء اعتبرناها انشاءً برجوازياً ضمن خط مدرسة فرانكفورت، أو غريباً ضمن منظور الدراسات ما بعد الاستعمارية، أو ذكورياً ضمن منظور أنثوي، وهكذا فقد أمكن وصف حداثتنا على أنها زعزعة للثوابت والبديهيات أدت امتداداتها مابعد الحداثية، بالنتيجة، إلى دفع الحدود إلى أبعد بكثير مما أمكن لكانط أن يتصوره، عبر الهجوم على العقل وعصر التنوير، نفسه، وبخاصّة، على القناعة التي لا تقهر بالتقدم العلمي والأخلاقي الذي شكل غايتها - وبقول آخر، هجوم على ما جعل النقد في الأصل ممكناً بحق.

تندرج العلوم الاجتماعية ضمن تاريخ الفكر النقدي هذا. فهي نتاج له، وقد ساهمت، بالمقابل، في إنتاجه. وإذا كانت مأسستها، باعتبارها مواد علمية، تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر فقط، إلّا أنها تمد جذورها، مع ذلك، في النقد الذي ولد في عصر التنوير ليتوسع ليشمل نقد هذا العصر.

فقد مزجت بدايات علم الاجتماع كما الأنتروبولوجيا، من جهة،ضمن عقد لا ينفصل بين إرادة المعرفة والرغبة بالتغيير، والنقد باعتباره فعلاً فكرياً وفعلاً سياسياً، وذلك انطلاقاً من اشتراكية دوركهايم، وانتهاءً بنزعة بواس (Boas) المناهضة للعنصرية. وقدمت، من جهة أخرى، النظريات الماركسية الجديدة لإيريك ڤولف (Eric Wolf) أو ميكائيل بوراوي (Michael Burawoy) وحتى الصيغ التأويلية لكليفورد غيريتز (Clifford Geertz) أو البنائية لبرونو لاتور، في تطوراتها المعاصرة، تنويعات لا تنتهي حول موضوع الجذرية. إن التوترات التي يثيرها الفكر النقدي في العلوم الاجتماعية تأخذ، مع ذلك، أشكالاً متنوعة وفاقاً للسياقات القومية. فقد تبلورت هذه التوترات في الولايات المتحدة، وبشكل رئيس في تسعينيات القرن الماضي، حول التعارض بين الكونية والتفكيك، وصراع الطبقات ومطالب الأقليات، والمقاربات المطالبة بالقيم الإنسانية لعصر التنوير

والنماذج القائمة على الاعتراف بالاختلاف، ويورغن هابرماس وجاك داريدا (كالهون، ١٩٩٥). وقد تأثرت، في فرنسا، في المرحلة نفسها، بالانتقال من الصيغة الفينومينولوجية إلى الصيغة العملية، ومن نظريات الكشف إلى نظريات الترجمة، ومن علم الاجتماع النقدي إلى علم اجتماع النقد، ومن بيير بورديو إلى لوك بولتانسكي (بيناتويل، ١٩٩٩، Bénatouïl). وبعيداً عن هذه التفريدات القومية، قامت، مع ذلك، نقاشات حول النقد في بلدين، وكذلك، طبعاً، في أماكن أخرى من العالم، عبر سلسلة مواجهات جدلية بين الحياد القيمي والالتزام الفكري، وموضوعية الباحث، وإضفاء طابع الموضوعية على موقفه، واستقلال الموظف الإداري وتحديد مكانه من خلال البنى الإدارية، وعلم المعرفة النقدي والنقد الاجتماعي. وأخيراً، فقد استمر الحديث عن وظيفة العلم ودور العلماء في المجتمع بصيغ متنوعة ومتناقضة أحياناً، منذ أكثر من قرن.

إذا أخذنا في الاعتبار، إذن، التنوع في دلالات مفهوم النقد، وكذلك أيضاً متطلبات هذا المفهوم، فما الذي نستطيع أن نحتفظ به منها للاستخدام في العلوم الاجتماعية، ومن وجهة نظر فائدتها الاجتماعية الممكنة، بشكل خاص؟ سأستند، في معالجة هذه المسألة، إلى الإجابة التي قدمها ميشيل فوكو. فمن خلال مفارقة، تعودناها لديه، وضمن محاضرته لعام ١٩٧٨ في الجمعية الفرنسية للفلسفة تحت عنوان مسبق «ما النقد؟» ١٩٩٠، ناقش فوكو، بشكل أساسي نص «كانط» حول عصر التنوير، فيما وجه تفكيره نحو النقد، في مقالتة لعام ١٩٨٤ «What is Enlightment?»، التي كتبها بمناسبة ذكرى ميلاد «كانط»، مستنداً إلى فكر هذا الأخير، هذه المرة، وبشكل شخصي أكثر (فوكو، ٢٠٠١، ص ١٣٩٢ - ١٣٩٣). يرى فوكو أن النقد هو القدرة على التفكير ببديهية الحاضر: «ما هي نسبة ما هو فردي وعرضي وناتج من المعوقات الاعتباطية، فيما أُعطي لنا مما هو شمولي؟». يتجسد شرط وجود العلوم الاجتماعية

وشـرط حدوث التغيير السياسـي، أيضـاً، في هذه القدرة علـى الاندهاش أمام ما يقدمه لنا العقل والمعرفة القائمة أو السـلطة أيضاً، على أنه بديهي، وليس باسـتطاعتنا،بالتالي، أن نضعه موضع التسـاؤل، إنه تلك الفكرة التي ترى أن ما هو موجود يمكن أن يكون شـيئاً آخر.

ومـع ذلك، تواجـه النزعة الجذرية للنقـد، كما فهمه ميشـيل فوكو، عائقاً ثنائيـاً، كمـا يمكـن أن نقدر. يقـف النقد، علـى المسـتوى النظـري أولاً، عند ملاحظـة عرضية التشـكيلات الإيديولوجية القائمة واعتباطيتها: فهو يكشـف فيهـا الطابع غير الضـروري، ويقترح بذلك لها إمكانيـات أخرى ربما حدثت، وأنها سـتحدث إذن، إلّا أنه لا يسـبر نتائج التشـكل المدروس ولا يسـعى إلى معرفة ما نكسـبه، ونخسـره، مع هذا الشكل بالنسـبة إلى تشكل آخر. وينفصل النقـد، علـى المسـتوى العملـي ثانيـاً، عن العمل بشـكل جـذري: لقـد اهتم الفيلسـوف فـي مؤلفاتـه كافة، بالتمييز بين مـا يعود إلى نشـاطه الأكاديمي وما يرتبـط بالتزامـه باعتبـاره مواطنـاً، حتى لو تعرض بحثه ونشـاطه حول مسـألة السـجون لتدخـل ما؛وقد التزم، بشـكل عام، ومـن حيث المبـدأ، بالتمييز بين العالـم والسياسـي، وربما اسـتفاد في ذلك مـن معرفته بالخلـط بين الأجناس الذي استخدمه المثقفون الماركسيون، الذين ابتعد عنهم. ويبدو لي أن العلوم الاجتماعية تسمح، مع ذلك، في تجاوز هذين الحدثين، وهذا ما أود توضيحه فـي هذا النـص. يمكننا، من جهة، أن نلجأ إلى تحليل نتائج ظهور تشـكيل من دون آخر، وذلك عبر مفهوم الرهانات، بخاصّة. ويمكننا من جهة أخرى، الربط بيـن البحث والعمل، ليس من خلال اسـتخراج نتائج معياريـة بصيغة توصية، كما يفعل ذلك الخبراء، ولكن من خلال إظهار الهدف عبر البحث الميداني.

علينـا مـن أجل تنفيذ هـذا البرنامج، وضـع منهجية سـأعرِّفها انطلاقاً من فكـرة العتبة. فإذا عدنا إلـى رمزية المغارة الأفلاطونيـة، يمكننا أن نتصور، في الواقع، موقفين يمكن للمفكر أو الباحث أن يتخذهما. يقوم الموقف التقليدي علـى الابتعـاد أكثـر، أي على الوقوف خـارج المغارة، في ضوء الشـمس، من

أجل ملاحظة حالة الجهل التي تعيشها الكائنات البشرية داخل المغارة، وعدم معرفتهم بمصيرهم الخاص وبالعالم الذي يحيط بهم، ذلك لأنهم يعتبرون أوهامهم واقعاً. ويقع الموقف الثاني قريباً من الرجال والنساء، في المغارة إذن، من أجل فهمهم وكذلك التعرف، بما هم عليه، إلى المعارف التي يطورونها والمعارك التي يخوضونها. وتشكل الماركسية والفرويدية نماذج للموقف الأول. وتمثل النظريات النفعية والجماعية الموقف الثاني. وقد انقسم علم الاجتماع الفرنسي، في أثناء العقود الأخيرة، بين هاتين المقاربتين.

من الممكن مع ذلك أن نرفض هذا البديل من خلال التموضع على عتبة المغارة، أي من خلال الربط بين الانتباه تجاه الفاعلين وتجاه ما يتولونه ويفكرون به ويفعلونه، والابتعاد من أجل إدراك ما يفوتهم، سواء كان من مصلحتهم عدم رؤيته، وسواء أنهم يقفون في موقع لا يسمح لهم بذلك. إن المطلوب، في الواقع، تجاوز ما قُدم على أنه التناقض الذي لا بد منه بين علم الاجتماع النقدي وعلم اجتماع النقد. ومن المحتمل أن تكون الأنتروبولوجيا، قادرة بشكل خاص، من خلال نوع الممارسة الخاص بها، والذي يجمع بين الملاحظة المتقربة والنظرة المتباعدة، على المساهمة في هذا التجاوز. هذا ما سأحاول أن أبنيه بالاستناد إلى أبحاثي الخاصة، بشكل رئيس، ليس باعتبارها مثالية، بل وبكل بساطة، لأنني أجد نفسي في موقع أفضل من أجل تحليلها بعد أن عشت توتراتها، ومن أجل أن أقدم، عبرها، الأسئلة التي تثار أمام ممارسة النقد في العلوم الاجتماعية. لن أدخل هنا مع ذلك، في تفاصيل الصيغ المنهجية لهذه الأبحاث، التي كنت قد عرضتها في المؤلفات التي أرجع إليها. وسأقتصر، بالأحرى، على إثبات أن كل فكر نقدي يقع في حيز سياسي وأخلاقي من المهم أن يؤخذ في الاعتبار كما الموضوعات والمواقف التي يواجهها. آمل بذلك أن أبين، على قاعدة دراسات الحالات حول الأسباب الثلاثة - المتعلقة بعدم المساواة، والأمن، والإنسانية - التي تحرك المجتمعات المعاصرة، -، أن العمل التجريبي هو

مكان التأسيس للفكر النظري ومكان الاختيار فيه، في الوقت نفسه: تقوم، سلطة النقد في العلوم الاجتماعية، في الواقع، على هذا البحث المضاعف - التجريبي والنظري.

نقد العقل المناهض للمساواة

كل شيء يجري وكأن كل مجتمع يوزع على أعضائه حصصاً من الحياة تعكس الأهمية التي تمنحها لحماية وجودهم، كما أكد ذلك، باختصار، جورج كانغيليم (١٩٦٦، ص ١٠٣، G. Canguilhem). وبقول آخر، يبدو أن الخيارات التي تقوم بها المجتمعات - سواء على مستوى بلد معين ما، أم على مستوى الكوكب بأسره - تمثل آمال الحياة المتنوعة. ويمكننا أن نضيف إن هذه الخيارات إنما تعبر، في النتيجة، عن القيمة التفاضلية التي تمنح للحيوات البشرية. ومن اللافت - إلّا أنه نادر ما لفت - أن فوكو، الذي كان تلميذاً لمؤلف «الطبيعي والمرضي» (Normal et pathologique)، قد خصص العديد من محاضراته لدراسة السياسيات الحياتية (biopolitiques)، ولم يتبن هذه القراءة لعدم المساواة الاجتماعية تجاه الحياة. غير أن من الصحيح أن عدم المساواة، وبشكل خاص عدم المساواة تجاه الحياة، نادراً ما تظهر على ما هي عليه، وأن اكتشافها يتطلب جهداً خاصاً في فك رموز النظام الاجتماعي. ولقد أدركت صعوبة ذلك حين عملت، بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ على مرض نقص المناعة المكتسبة في أفريقيا الجنوبية (فاسان، ٢٠٠٦)، ذلك البلد الذي واجه وضعاً وبائياً غير مسبوق في خطورته، إذ كان متوقعاً أن يتراجع أمل الحياة عشرين عاماً في العقدين القادمين بالنسبة إلى السكان السود، بخاصّة أولئك الذين يعيشون في مدن الصفيح، بائسين ومنبوذين.

لقد تم التعتيم على هذه المأساة ورهاناتها، مع ذلك، من خلال السياق النزاعي الذي حدثت فيه. وارتبط الجدل الأكثر عنفاً بالتصريحات المتتالية للرئيس الجنوب أفريقي ووزراء صحته الذين أدانوا التفسير الفيروسي لمرض

نقـص المناعـة وفعالية الأدوية المضادة للفيروسـات. ففي رسـالة وجهها إلى رؤساء الدول الغنية، ثم، وفي أثناء خطاب افتتاح المؤتمر العالمي حول مرض نقص المناعة الذي اسـتقبله فـي بلده، عبّر تابو مبيكـي (Thabo Mbeki) عن شـكوكه حول هاتين النقطتين، كاشـفاً بذلك انحيازه إلى الفرضيات المنشـقة التـي سـعى الباحثـون، المنتمـون إلـى الولايات المتحـدة في معظمهـم، إلى ترويجها، منذ عقد من الزمان، ضد التوافق الذي ساد في الجماعة العلمية. فقد اعترض على أن يكون بمقدور فيروس تفسـير شـدة الوبـاء، الذي أخذ حجماً أكبـر علـى القارة الأفريقية، مما حـدث في العالم الغربي، ودعـا إلى أخذ دور الفقر بالاعتبار، من جهة. كما أثار الشـكوك من جهة أخرى، في أن يكون وراء الحماسـة الظاهرة لـدى الاخصائيين، تحالف مصالح بيـن المنظمات الدولية وشـركات الأدوية المضادة للفيروسات ضد الشعوب الأفريقية، أو مؤامرة تم تنظيمها ضد هذه الشـعوب. إلّا أن الجميع اسـتنكر أو سخر من هذا الموقف، في أفريقيا الجنوبية وفي جميع أنحاء العالـم. وأدين جنون عظمة الرئيس وعدم شـعوره بالمسـؤولية. كما قدم الناشـطون في الحملة للحصـول على العلاج، دعاوى ضد الحكومة. وأدانت وسائل الإعلام العامة، والصحافة العلمية عجز السـلطات. أضف إن العلـوم الاجتماعية لـم تقف صامتـة، عموماً، ضمن هذا الائتلاف المسـتهجِن. وقد رأى معظم الشـارحين أن ممارسـة الحس النقدي تعني نقد السلطة قبل كل شيء.

إن الفكـرة التـي أود ان أدافع عنهـا هنا، في مواجهة هذا التوافق الواسـع، هـي أن العلـوم الاجتماعية لا تكون ضرورية جداً، أبـداً، إلّا حين تبدو الوقائع غيـر مفهومة، وغير مفيـدة جداً، أبداً، وتمنح هذه العلوم هذه الوقائع شـيئاً من الوضـوح. إن إيقاف الحكم يصبح بذلك ضـرورة معرفية وأخلاقية أيضاً. ولا نجـد، مع ذلك، في هـذا التوكيد أية نزعة أخلاقية نسـبية، ولا أية مجاملة تجاه الخطاب أو الممارسـات المدانة بشكل واسع بسبب بعدها عن الحقيقة (التي يحملها العلم)، وعن الخير (المنتظر من السياسة). ويمكن لعالـم الاجتماع أو

عالم الأنتروبولوجيا، بصفته مواطناً، أن يتخذ موقفاً بكل تأكيد. وإن الموقف الذي يتخذه، هذا أو ذاك، باعتباره باحثاً، يبقى من دون نتيجة سوى تأثير نفوذ. وبالمقابل، إذا ما استطاع هذان العالمان أن يمنحا معنى لما يبدو أنه فاقد للمعنى، وأن يقترحا إطاراً لتفسير ما يقاوم العقل، فإنهما يقدمان للمعنيين الوسائل كي يفهموا ويبادروا، في الوقت نفسه، إذا هم رغبوا في ذلك. وندرك، بكل تأكيد، أن من الصعب أكثر الدفاع عنهما في هذه الحالة، طالما أن الأمر يتعلق بالحيوات البشرية، وهي في هذه الحالة، بالذات، حيوات الأطفال التي تُلقى الاتهاماتُ حولها بثقلها الكبير. لقد أصبحت تعبئة الانفعالات حول هذا الموضوع، فيما بعد، سلاحاً بلاغياً فعالاً بشكل مخيف مما يحبط، عملياً، كل تفكير ممكن، ويسيء إليه. غير أنه وحتى - وربما، وبشكل خاص - ضمن هذه الشروط، حيث تفخيم الخطاب يجعل التحليل غير مجد، فإن التحليل يبقى ضرورياً. ويتلخص النقد، في معظم الأحوال، في «البحث البسيط عن الخطأ»، كما لاحظ ذلك ريمون ويليامز (١٩٧٦، ص ٧٥ - ٧٦، R. Williams): علينا إذن أن نجد طريقة أخرى في التفكير لا تطلق «من عادة (أو حق أو واجب) الحكم» ويصبح النقد، ضمن هذا المنظور المتشدد، عموماً، عكس النقد.

هل يعني الإفهام، مع ذلك، أن نقف في مكان مشرف حيث يرى العالم ما لا يكشفه الآخرون، كما يكشف ما يخفونه عن أنفسهم؟ نحن نعلم أن اللوم قد وجه إلى علم الاجتماع النقدي الذي أسسه پيير بورديو، وليس من دون مبرر: تأتي شمولية علم الباحث لتسقط القناع عن خداع المسيطرين وتزيل جهل المسيطَر عليهم. إن هذا الوضع غير كافٍ من وجهة نظر إتنوغرافية: فلا يستطيع الباحث أن ينكر أنه يحصل ممن يجري عليهم البحث على جزء كبير من معلوماته، ومن فهمه إذن. هل يتمثل واجب الباحث في إظهار المواقف التي يدافع عنها العملاء في أثناء الاختبارات التي يخضعون لها؟ نتعرف هنا إلى المنهجية التي ينادي بها علم اجتماع النقد الذي أسسه لوك

بولتانسكي: يصف رجل العلم النزاعات ويصوغها، مقدماً قواعد تبريرات يعلن العملاء عنها من أجل تفسير أفعالهم. إن هذه المقاربة غير كافية، من وجهة نظر أنتروبولوجية: إذ يجهد الباحث في وضع الخطابات ضمن سياقها الثقافي والتاريخي وفي إضفاء صفة الموضوعية عليها في المواقع التي يحتلها العملاء في الحيز الاجتماعي.

وفيما يتعلق بأفريقيا الجنوبية، اقترح البحث الميداني انتقالاً ثلاثياً بالنسبة إلى البديهية التي أنتجها الخطاب حول الجدل. لا يقتصر المشهد الأفريقي الجنوبي، أولاً، على التعارض بين هرطقة بعض أعضاء معزولين من الحكومة والاستقامة التي تجمع قوى الأمة الحية.

لقد دعمت نسبة هامة من السكان، الزنوج بشكل خاص، الرئيس فلا نستطيع إذن أن نكتفي بقراءة تحليلية نفسية لهفوات هذا الأخير. إننا في الواقع، أمام معسكرين يتنازعان. فمن جانب السلطة، نجد، في الوقت نفسه، المنشقين الذين يرفضون المعرفة التي أنتجتها الجماعة العلمية الدولية، أي أخصائيو الصحة العامة، الذين يشيرون إلى المحددات الاجتماعية للوباء، من دون أن يشككوا بهذه المعرفة، والعديد من الأفريقيين الجنوبيين من الأوساط الشعبية الذين يرغبون في إظهار الولاء تجاه الحكومة التي تمثل، بالنسبة إليهم، عصر الديمقراطية الجديد، والذين يقبلون في الغالب نظريات المؤامرة التي تغذيها تجربتهم مع سيطرة البيض، وذلك من دون أن يبدوا رأيهم في المسائل العلمية. أما من جانب الخصوم، فقد توافق الناشطون، الذين كانوا، في الغالب، مناضلين قدامى ضد التمييز العنصري، والأطباء الذين تتوافق مهنتهم، على العكس من ذلك، بشكل جيد مع النظام السابق، والمعارضون السياسيون الذين ساعدهم الجدال من خلال وضع تورطهم السابق في حيز النسيان. لم يعد الأمر مواجهة فكرية بين هرطقات ورشاد، فنحن أمام تحالفين لمجموعات تدافع عن قيم متميزة، أو متناقضة. ولم يقتصر النقاش العلمي، ثانياً، على المواجهة بين الحقيقة والخطأ، كما تبدى ذلك، غالباً، في الحيز

العـام. فـإذا مـا لجأ الرئيـس ووزراؤه إلـى تأويلات هرطقيـة وخياليـة أحياناً، فـإن بعضـاً مـن أفكارهم توضـح، فـي الغالـب، دور الشـروط الاقتصادية في إنتاج الوباء والموقف الغامض لشـركات الأدوية فـي إدارة الأزمة، في الوقت نفسـه. وعلى العكس، من ذلك، إذا أظهر الناشـطون تشـدّداً، لا جدال فيه، في مقاربتهم لمرض نقـص المناعة، فإن الاهتمام بالواقعـة البيولوجية وبالعقاقير قـد قادهـم إلـى التقليل من أهميـة الآليـات الاجتماعية للمـرض ولإجراءات الصحة العامة التي استتبعته. فالبعض لم ير فيها سوى عدم مساواة فيما أهملها البعض الآخر. ولا تُختصر الإدارة السياسية للمشكلة، ثالثاً، في نزاع بين الخير والشـر، فعلـى الرغم من الأخطـاء المؤكـدة المرتكبة علـى رأس الدولة، فقد تـذرع العديد من الموظفين الأوفياء للحكومة والمخلصين للسـكان، بأخلاق العدالـة، والمسـؤولية، وكان عليهـم، وفاقاً لهذه الأخـلاق، أن يقدروا أخطار زيادة الفروق في مسألة العناية الصحية، وإحداث تأثيرات جانبية ضارة. ومهما كان التزام المنظمات غير الحكومية وجزء من الجماعة الطبية تجاه المصابين، فـإن أخلاقهم الحياتيـة، وأخلاقهم اليقينية تقودهم إلى نشـر صيغ تدخل تقود إلـى تجذير المعارضات والتقليل من أخطـار الإجراءات التي تظهر لاحقاً من خلال التجارب السـريرية. علينا أن نستبدل إذن الجدول المانوي الذي يجمع شـيطنة البعض ويمنح البعض الآخر صفة الأبطال، بمنظر أخلاقي أكثر تعقيداً وأقل تنافراً.

يقـوم هـذا التحليل للانتقال الثلاثي، بشـكل بديهي، على أشـكال العمل وأنظمـة تبريـر العمـلاء، وفاقـاً لبرنامج علـم اجتمـاع النقد، إلّا انـه يضع هذه الأشـكال والأنظمـة ضمن منظور آليات الموقف وعلاقـات الهيمنة في الحيز الاجتماعـي، كما يفعل ذلك علـم الاجتماع النقدي. تجـد فعالية الترجمة هنا امتدادهـا في عمل الكشـف، وتنبثق إمكانية النقد مـن الانتباه الذي نوجهه إلى المعنييـن من جهة، ومن تفكيك رمـوز الرهانات من جهة أخرى، غير أن النقد يفترض شـرطاً آخر، نادراً ما يسـتخدمه عالما الاجتماع هذان: إنه أخذ التاريخ

في الاعتبار. يمكن للجدال حول مرض نقص المناعة، في الواقع، أن يُقرأ على أنـه ظهور للتاريـخ بالمعنى الذي يفهمه والتـر بينياميـن (٢٠٠٠): إنه الظهور المفاجـئ للماضي في الحاضـر. وفيما كانت النخب الأفريقيـة الجنوبية تظن أنهـا قد طردت شـبح التمييز العنصري مع تشـكيل لجنـة الحقيقة والمصالحة الشـهيرة، فإن شـياطين الذاكـرة، المطرودين مـن الباب بفضل طـرد الأرواح الشـريرة الوطنـي، قـد عادوا من النافـذة مع الأزمـة الوبائية. وتوضـح النظرية الاجتماعيـة للمـرض وفرضية المؤامرة، فـي الواقع، ما يمكـن أن نحلله على أنه ضم لعدم المسـاواة. ويأخذ هذا الضم شـكلاً مضاعفاً في أفريقيا الجنوبية المعاصـرة: الشـكل الأول موضوعي، ويدعـم النظريـة الاجتماعية للمرض، والآخـر، ذاتانـي، ويغذي نظرية المؤامرة. ويدرج الأول عدم المسـاواة ضمن مادية الأجسـام. ويُظهر أثر عهود من الهيمنة والتمييز العنصري وترجمتها من خـلال مصطلحات نـزع القيمة عن الأشـخاص والحيوات. تُظهر سـيرة حياة مـرض نقص المناعة كيف يمكن للهشاشـة الاقتصادية، فـي مدن الصفيح، أن تتحول إلى حياة جنسية تباع وتشترى، وكيف يمكن لغياب المناعة الاجتماعية المعرضة لخطر الإصابة، أن تجسد تأثيرات «العنف البنيوي» (فارمر، ١٩٩٩، Farmer). أما الشـكل الثاني فيطبع تصور العالم بعلامة عدم المساواة. وينتج مـن ذلـك إدراك للواقع من خلال شـباك الريبـة والضغينـة. إن تأويلات الوباء باعتبـاره نتاج أفعـال إجرامية وعدم الثقـة بالأجوبة التي تعتبـر بمثابة إملاءات مـن البلدان الغربية، تتآتى عن هـذا «التأريخ للمهزوميـن» (كوزيليك، ١٩٧٧ Koselleck,). يعبر الاقتصاد السياسـي عن النظرية الاجتماعية للمرض، فيما تعبر المقاربة الفينومينولوجية عن فرضية المؤامرة. ويقوم العمل النقدي، هنا، على الاعتراف بالأثر المضاعف، الموضوعي، والذاتاني، لعدم المساواة، عبر غمـوض الجدال، وعلى التعبير عنه، باعتباره نتاجـاً لتاريخ مدمج وليس نتاجاً لزيغ (انحراف).

نقد العقل الأمني

لقد عرف فن الحكم انعطافة تاريخية أساسية حين انتقل من النظرة المكيافيلية لأمن الأمير إلى المنظور الحديث لأمن السكان، كما أكد ذلك ميشيل فوكو (٢٠٠٩) في محاضرته في الكوليج دوفرانس، حيث عاد للحديث عن موضوع السلطة الحيوية، من دون أن يطوره. فهو يرى أن اختراع الأمن قد تطلب مجموعة من التجديدات السياسية التي يمكن تلخيصها على النحو التالي: لم تعد السلطة تمارس على إقليم، بل على سكان، ولم تعد تفكر بالأحداث بل بالاحتمالات، ولم تعد تحكم أجساداً بل تصرفات، ولم تعد تنظِّم بل تحمي، وإنه لذو دلالة، في هذا الإطار، أن ترتبط هذه الأمثلة بالمدينة والفاقة والوباء. ونتعرَّف، هنا، إلى أنموذج هو أنموذج السياسة الحيوية، بل إلى أنموذج الحاكمية الذي يؤكد على المعيار بدل القانون والتنظيم بدل الفرض، والمحافظة على الحياة بدل الحكم بالموت. إن الأمن هو إذن المرافق الضروري للاقتصاد في عملية نشر الليبرالية الجيد. ويقوم الفيلسوف بتحليل السياسات الأمنية، وشرحها، بدل إدانتها،موجهاً، في بداية محاضرته تحذيراً: لا يمكن أن يكون التمييز بين الخير والشر سوى مسألة جمالية (وليس أخلاقية)؛ إن تحديد المعارك الصحيحة لا يمكن أن يتم إلّا في ميدان قوة يتصارع فيه العملاء (وليس من أعلى كرسي أو في كتاب). ليس النقد، على هذا الأساس، ما نتوقعه: فهو لا يستهجن المراقبة المتصاعدة، والعقوبات غير العادلة، للإمبراطورية الأمنية عموماً. إنه يقوم على إعادة التفكير بالأمن في إطار أوسع (حين المطلوب أن نفهم أكثر من أن ندين). وبإمكاننا مع ذلك أن نستعيد، من خلال حسابات جديدة، المناقشة حول العقل الأمني، على ضوء التطورات الجديدة للمسائل الأمنية في العالم المعاصر سواء على المستوى الدولي، بخاصّة منذ ١١ أيلول ٢٠٠٢، أو القومي، وتحديداً، منذ انتخابات ٢٠٠٢ فيما يتعلق بالمجتمع الفرنسي. فحيث يقول مؤلف كتاب راقب وعاقب، في الواقع، عن الأمن إنه يخص السكان بمجموعهم، نرى

أن المطلـوب، مـن الآن فصاعداً، حماية جزء مميز بشـكل أساسـي، ضد آخر يعتبر خطراً بشكل خاص، وفيما يلح على شيء من تخفيف المراقبة والعقوبة، نشـهد، على العكـس من ذلك، تقاناتـات أكثر دقة وأكثر اكتسـاحاً، وعقوبات أكثـر انتظاماً وأكثر شـدة. ويبـدو أن الأمن والنظام، اللذين أعلـن عن نهايتهما باسـتعجال، قد عادا، بقوة البداهة، منذ بعـض العقود. ولقد قمت بهذا البحث حـول النشـاط اليومـي للشـرطة الفرنسـية، مـع التركيز علـى الفـرق المضادة للجريمـة التـي تطورت في تسـعينيات القرن الماضي لمواجهـة الاضطرابات المدينيـة والانحـراف الشـبابي، وذلـك من أجل سـبر هـذا الواقع. (فاسـان، ٢٠١١، Fassin). تشـمل المرحلـة الزمنية لهذا البحـث الفتن التي حدثت في خريف ٢٠٠٥، والتي سمحت، أكثر من أي حدث جديد آخر، بإدراك رهانات العقل الأمني الجديد.

إن القيـام بالوصف الإتنوغرافي للشـرطة، أي القيـام بالملاحظة الحقلية بشـكل مباشـر، وإعادة إنتاج هذه الملاحظة بشكل كتابي، يثير مع ذلك، أسئلة صعبة. يشـكل الحصـول على موافقـة، على المسـتوى العملـي أولاً، حاجزاً أساسـياً، يسـمح، في فرنسـا بخاصّـة، بتقليـص إمكانيات الدراسـة إلى درجة العدم، تلك الدراسة التي تتطلب حضوراً حقيقياً ومديداً في الميدان بين رجال الشـرطة، ضمن نشـاطاتهم اليومية. (مونجارديه، ٢٠٠٥، Montjardet). ثم، وعلى مسـتوى آداب المهنة، هناك مشكلات حساسة يثيرها نشر نتائج البحث في مقالات، وفي كتب بشـكل خاص، تلك النتائج التي تتطلب علاقة ثقة بين مـن قام بالبحـث ومن جرى عليهم البحـث، من جهة، وتقود مـن جهة أخرى إلى اكتشـاف ممارسـات يُعتبر بعضها إشكالياً بشكل مشـروع أو مداناً أخلاقياً (أفانـزا، ٢٠٠٨، Avanza). يكـون تحديـد موقـع العمل النقـدي، ضمن هذه الشـروط، ذا حساسـية عندمـا نرغـب، بخاصّة، فـي تجنب العقبـة المضاعفة للتنديد بسوء استخدام القوة العامة وتبريرها.

لقد اعتمد علم الاجتماع النقدي وعلم اجتماع النقد إستراتيجيتين من أجل

تجاوز هذه الصعوبة. يهتم ريمي لونوار (Remi Lenoir, 1993)، من خلال تقديمه مقابلتين مع مفوض ومفتشة، بإحباطات العملاء الصغيرة، المرتبطة بمهنتهم وموقعهم وعلاقاتهم مع زملائهم أو تراتبيتهم، ومع جمهورهم من الضحايا والمنحرفين التي يجري التركيز عليها. إن التعاطف الذي يظهره رجال الشرطة، ضمن هذه الصور الذاتية، تجاه «الطفل الذي سرق قلماً في مخزن» أو «الفتاة التعيسة التي لم يكن أمامها سوى المخدرات أو الرصيف»، قد اعتُبر أمراً بديهياً، بعيداً عن كل احترام للممارسات الفعلية، فيما يتم العمل الموضوعي على مستوى علاقات القوة والسلطة في مجال القمع. يقدم لنا البحث بذلك صورة مؤلمة عن مهنة الشرطيين أكثر من تقديم تحليل واقعي لفاعليتهم، بما في ذلك التجاوزات التي تؤدي إليها. إننا، تماماً، بصدد البعد الذي يهتم به، ضمن هذا المنظور التواصلي، دومينيك ليندهاردت وسيدريك مورو دو بِلينغ (D. Lindhardt, C. Moreau de Bellaing، ٢٠٠٥)، طالما أنهما ينكبان على دراسة العنف الشرطي لتحديد شروط الشرعية. ويسعيان بخاصّة لفهم عمل «التفتيش العام للمصالح» المعروف عموماً تحت اسم «شرطة الشرطة». نحن لا نملك إذن، وقائع تجريبية ناتجة من الملاحظة، عن صيغ استعمال القوة، بل الانعكاس غير المباشر، الذي ينتج منها، من خلال جهاز يُحدد موقعُه ضمن إدارة الأمن العام استقلاله بالطبع. وتشترك هاتان المقاربتان، مهما كانت الفروق بينهما، في التمييز بين ممارستين لدى الشرطة: من خلال توجيه التحليل إلى النظام الذي يعتبر العملاء أنفسهم ضحاياه، في الحالة الأولى، ومن خلال نقل التحليل إلى الأنظمة التي تحكم الشكاوى، في الحالة الثانية. ويبقى من الممكن اقتراح قراءة أخرى لمعالجة فعالية قوى النظام انطلاقاً من تحليل إتنوغرافي، وليس من خلال استجوابات أو ملفات.

هذا ما حاولتُ القيام به من خلال ملاحظة عمل الشرطة لمدة خمسة عشر شهراً، وبشكل أوسع، من خلال ملاحظة تطبيق سياسات أمنية في حي من المنطقة الباريسية. وسأشير إلى ثلاث نتائج لهذه الملاحظة. إن

قـوى النظـام خاضعـة أولاً لتناقـض عميق بين أمـر بالقمع يتم التعبيـر عنه من خـلال سياسـة تعـرف بالرقـم وتتمثل فـي تقويـم الفعالية الشـرطية من خلال إحصاءات الوضع بالتصرف والحجز، بخاصّة، من جهة، والتقليص المسـتمر للجريمـة والانحـراف، من جهـة أخرى، وللأفعـال الأكثر خطـورة، بخاصّة، والتـي اختفت، مع ذلك، بسـبب إدخال جنح جديدة إلـى القانون، وتعديلات الإجـراءات فـي مجال تسـجيل الوقائع بالملاحظـة. ويظهر هـذا التباين على أرض الواقع من خلال ضعف التواصل بين الموظفين والسكان، أي من خلال الانتقـال للتدخـل التفاعلي، اسـتجابة لطلـب تدخل احتـرازي، بهدف إيقاف الأفراد المخالفين لقانون الأجانب أو لقانون المخدرات، وفاقاً للمصطلحات الرسمية. ولاتنمو الفعالية الشرطية من أجل مواجهة هذا التناقض، ثانياً، وفاقاً لصيغة حماية السكان، أو الإقليم في مجموعه، كما توحي بذلك فرضية فوكو، بل وفاقاً لصيغة قمع يركز على بعض السـكان وبعض الأقاليم. يتم اسـتهداف السكان، من جهة، من خلال مراقبة الأفراد الذين توحي مظاهرهم الجسدية أن مـن الممكن أن يكونوا في وضع غير نظامي. وتجري، من جهة أخرى، عملية تبئير إقليمي في المناطق المدينية التي تعتبر حساسة، والتي تبين أرقام الشرطة مع ذلك، أنها ليست أكثر تأثراً بالجريمة والانحراف من الأقاليم المجاورة، بل حيث بعض الجنايات مثل استهلاك حشيشة الكيف «الكانابيس» (Cannabis) سـهلة الإثبـات. لا تتبـدى هـذه الممارسـات التمييزيـة فـي تواتـر المراقبات والتوقيفات فقط، بل كذلك في طريقة التصرف الأكثر خشـونة والأكثر إذلالاً، مع البعض والبعض الآخر، مما هو عليه حين تتعامل الشرطة مع أفراد ينتمون إلـى الطبقـات المتوسـطة التي تعيش فـي أحياء راقيـة. تجد هـذه التصرفات، ثالثـاً، مبرراتها فـي مظهر مضاعف. إذ ينظر إلى القضاة على أنهم متسـامحون مـن جهة، وذلك تصور يعتمده خطاب السـلطات العامة، كما يسـتخدم رجال الشـرطة هذا البرهان من أجل ممارسـة العدالة المباشـرة. ويُعتبر السكان، من جهـة أخرى، خطرين وعدائيين، وذلك اعتقاد قائم منذ سـنوات التأهيل، وهو

يُعتمد بسـهولة أكبر لأن الشـرطيين الجدد، القادمين من المناطق الريفية ومدن الأقاليم، لا يملكون تجربة الضواحي حيث يعملون.

يمكننـا إذن، مـن خـلال الربط بيـن التحليـل الإتنوغرافي لقـوات النظام وتحليـل سياسـات الأمـن، أن نقتـرح تحليـلاً نقديـاً لعمـل الشـرطة يعبر عن الملاحظـات التجريبية التي تم الحصول عليها. إن الخيبات التي يعبرون عنها في الاستجوابات تأخذ معناها من علاقتها مع الفرق بين المهنة التي يتصورونها حيـن يختارونهـا والوظيفـة التي توكل إليهـم، أما العنف الـذي على المحاكم التأديبيـة أن تدرسـه، فينـدرج ضمـن نظام أوسـع يشـجعه ويمنحه الشـرعية. وفيمـا يتعلق بالانحرافـات الملاحظة عن آداب المهنة أو الأخلاق الشـرطية، مثـل التمييز والخشـونة، فليس المطلـوب عندئذٍ إدانتها، بـل أن نصف، أولاً، ظـروف حدوثها ما يسـمح بملاحظة التصرفـات وتأويلها بعـد ذلك، ويصبح هـذا الأمر ممكناً من خـلال ربطها بالخطابات حول الأمن ونـوع العمل العام الذي ينتج منه. ويتمثل توسيع ممكن لهذا النقد في إظهار أن هذه الممارسات وهـذه السياسـات غير فعالة، أو عقيمة، لأنها تعمـل عكس ما تدعي من خلال المسـاهمة في توليد الفوضى التي عليها أن تحاربها، وذلك من خلال منهجية تشـبه تلك التي اعتمدها بيرنـار هاركـور (B. Harcourt , 2007)، بخصوص التمييز المعروف بالإحصائي في الولايات المتحدة.

نقد العقل الخيِّر

تُبنى المصلحة الحكومية الحديثة ضمن توتر بين الشـرطة والسـوق، بين الانشـغال بحماية السكان من الجريمة، كما من الشر وإرادة التقليل من تدخل السـلطات العاملـة في إنتـاج الخيـرات وتنقلهـا، وبين حضور أكبـر وحضور أقـل للدولـة، فـي النهاية: تلـك هي الفرضيـة المركزيـة لمحاضرات ميشـيل فوكـو (٢٠٠٤) فـي الكوليج دو فرانس حول السياسـة الحيويـة. وبقول آخر، إن المصلحـة الحكوميـة هـي، في الوقـت نفسـه، مصلحة سياسـية ومصلحة

اقتصادية. ويمكن لتاريخ العالم الحديث أن يُقرأ بالطبع، على ضوء هذا المنطق الثنائي والتوترات التي يثيرها، سواء على المستوى القومي، في كل بلد، أو على المستوى العالمي، في العلاقات بين عملاء ما يمكن أن نسميه الحكومة العالمية. وأود أن أضيف، إلى ذلك، مع ذلك، منطقاً ثالثاً، إنه المنطق الأخلاقي. ويرتبط بأشكال منح الشرعية للتصرفات العامة كما الخاصة، على أساس القيم والانفعالات. غير أنه، ربما بإمكاننا أكثر من ذلك،، في الواقع، أن نعتقد أن هذا المنطق الأخلاقي ليس فقط دافعاً إضافياً من أجل تبرير نظام الشرطة، مع تجاوزاته في مجال الحرمان من الحرية، ونظام السَّوق، مع تجاوزاته فيما يتعلق بعدم المساواة. إنه كذلك بكل تأكيد، ونقع، هنا على الاستخدام النابي للبراهين الأخلاقية في إدارة الشؤون العامة والخاصة، إلّا أن كشف هذه الحالة لا يعبر عن مجموع التعبئة الأخلاقية، في العالم المعاصر، ولا يفسر نجاح هذه البراهين، حتى على ضوء الفرضية الساخرة. علينا إذن أن نأخذ على محمل الجد هذا المنطق الأخلاقي، وتعبيره المعاصر، في العقل الخيِّر، بخاصّة (فاسان ٢٠١٠). وأعني بهذه العبارة استعمالنا للمشاعر الأخلاقية في إدارة العالم، سواء تعلق الأمر بالسياسة، من أجل تبرير التدخلات العسكرية، مثلاً، مخالفين بذلك مبادئ السيادة أو الاقتصاد، عبر الإحسان الخيري، بخاصّة، والمرتبط بتوسع الرأسمالية. وسأحلل هنا هذا الواقع بخاصّة، انطلاقاً من العمل الذي قمت به حول العمل الخيري في إطار النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

تبدو ممارسة النقد، مع ذلك، ذات حساسية، بشكل خاص حين تطبق على العقل الخيّر. وهناك عدة تفسيرات لذلك. يقوم التفسير الأول على أن المعنيين الذين ينتمون إليه، بدءاً من المنظمات غير الحكومية، قد احتكروا أولاً التفكير حول هذا الموضوع، محددين ما يمكن أن يوصف بالخيّر (فيما يتعلق، بشكل جوهري، بنشاطهم الخاص، بعيداً عن إطار حاكمية أكثر اتساعاً) وكذلك ما يشكل قطاع النقد الشرعي (الانحرافات أو التلاعب بشكل خاص،

بـدل العمل العادي والتبريـر الطبيعي). ويرتبط التفسـير الثاني بشـكل الطابع الأخلاقـي الذي اتخذه عمـل الباحثين الذين اهتموا، بداية بالعمل الخيّر، مع استقطاب بيـن إدانـة إيديولوجيا النيـة الطيبـة وتمجيد تضامن دولـي جديد (باستخدام القليل من العناصر التجريبية، في الحالتين، من أجل بناء موقفهم). علينا أن نضيف إلى هذين العنصرين الظرفيين، عنصراً ثالثاً بنيوياً. يقدم العقل الخيّر تصوراً أخلاقياً عن العالم الذي يقف فيه العملاء الذين يعلنون انتماءهم إليـه، إلـى جانـب الخيـر ويبعـدون الآخريـن، بخاصّة أولئـك الذيـن يتبعون مصلحة الدولة، بدءاً بالعسـكريين، عن الشـر. لسـنا بصـدد تخيلات فقط، بل أمام ممارسـات ينسـبها العمـلاء الذين ينتمـون إلى العقل الخيّر إلى أنفسـهم فقـط: إن مهمتهـم إنقاذ حيوات وتخفيف الآلام، والشـهادة علـى التجاوزات وإدانة المذنبين. وبذلك يصبح العقل الخيّر محمياً، نوعاً ما، بنوع من التحريم الأخلاقـي. ما النقد الذي يمكن أن يوجه إلى حكـم يعمل للخير؟ كيف لنا أن نجعـل من العملاء موضوعاً ونحلل أفعالهم، مـع المخاطرة بزعزعة عملهم؟ لقد قُدمت إجابات مختلفة عن هذه الأسئلة.

اهتم لوك بولتانسـكي(L. Boltanski,1993) ضمن بحث رائد، بانتشـار «سياسـة الشـفقة» و«أخلاق الخير»، على قاعدة بحث نهل، بشكل رئيس، من الأعمال الأدبية والكلاسيكية، مع بعض الاختراقات في العالم المعاصر. يميز جوهـر تحليله بين ثلاثـة «مواضع للألم» - الفضح، الشـعور، علم الجمال - تسـمح للمشـاهد بالالتزام تجاه مصائب العالم. وإذا كانت هذه الثلاثية تصف علم بلاغة الخير، فإنها لا توصل إلى السبب وإلى ما نناقشه أحياناً. وبالنتيجة، حيـن يتجـرأ الكاتب، في نهاية التجربة، بشـكل موجز، علـى الدخول إلى هذا الحقل، فإنما يفعل ذلك من أجل نقد خصوم الخير وكي «يسألهم [إليهم] عما يريـدون وما يقترحون» وكأن عليه أن يتخلى عن التفكير الموضوعي كي يتبنى صيغـة نزاعية، فـي أثناء معالجتة لجوهـر الموضوع. وبالمقابـل، يبدو البحث الـذي قـام به باسـكال دوڤـان وجوانـا سـيميان (J. Siméant et P. Dauvin,

(2002 وكأنه مبادرة طموحة لتجاوز تحليل الخطاب وعلم الأيقونات الخيرية من أجل الاهتمام بفهم ماهية العملاء الذين ينتمون إليها وإدراك ما يقومون به. لقد فضلا استجواب أعضاء المنظمات غير الحكومية وملاحظة عملهم في المهمات، على دراسة الروايات والصور التي تكشف جوهر سياسة الشفقة. وقد سمح استقصاؤهم بوصف غايات المعنيين الذين قاموا بإنشائها والعمل بها، وبتحليل أشكال العمل الذي يتصورونه ويقودونه في الميدان، وفي فهم ما يعرف، عموماً، بالحقل، في لغة علم الاجتماع النقدي، حتى لو كانت مقاربتهم مشبعة بدراسة السياسات العامة والتعبئة الاجتماعية والتمهين. ومع ذلك، لا يوضح لنا هذا البحث، رغم غناه التجريبي، بشكل أفضل من سابقه، دلالة الحكومة الخيرة، أي ما قام به من تطوير في المنهجية المعاصرة لمواجهة الشرور وإدارة السكان. ربما علينا أن نرى في ذلك، وفي الوقت نفسه، نتيجة للاختيار النظري لمعالجة الموضوع ضمن محور التزامن، بدل المنظور التاريخي ونتيجة للخيار المنهجي القائم على تعدد الاستجوابات والحقول بدل تعميق حالة خاصة بطريقة إتنوغرافية.

يقدم لي هنا تدخل المنظمات الطبية الفرنسية في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني توضيحاً حول المقاربة البديلة التي أَقترحها من أجل تصور نقد للعقل الخيّر. لقد عملت منظمتا «أطباء بلا حدود» و«أطباء العالم» منذ زمن طويل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مخلصة لالتزاماتها بالعمل في مواقع النكبة والألم. إن تميز هذه المهمة، بالمقارنة مع إشكاليات الكوارث الطبيعية بخاصّة، أو الحروب المفتوحة أو معسكرات اللاجئين التي اعتادت المنظمات التعامل معها، في القارتين الأفريقية والآسيوية، قد قادها إلى التركيز على قضايا الصحة الذهنية. إلّا أنه، ومع الانتفاضة الثانية، أصبحت الصدمات الناتجة من النزاع، الموضوع الرئيس لتدخلها. لقد كان هذا التشخيص، الذي اكتسب مؤخراً شرعيته الكاملة مع إدخال حالة الشدة ما بعد الصدمة في تصنيف «الجمعية الأميركية لعلم النفس» عام ١٩٨٠، قد استعمل من قبل

بعض المنظمات الفلسطينية والإسرائيلية. وتتمثل أصالة عمل المنظمات الفرنسية مع ذلك، في أنها منحت للدعم والشهادة اهتماماً أكبر من العلاج. إنه اختيار عملي، إضافة إلى أنه سياسي: فمن جهة، لم تسمح لها شروط تدخلها، الذي كان يتم في الغالب في مناطق من الصعب جداً الوصول إليها ومعرضة للخطر، إلّا بالقليل من السكينة والجاهزية الضروريتين للعمل الشفائي، ومن جهة أخرى، سمح لها الدفاع على أساس نتائج العنف بتحسيس الرأي العام العالمي. إن هذا التوجه الثنائي - الصدمة والشهادة - وضع حداً بشكل جذري للنماذج السابقة للعمل الإنساني في فلسطين (فيلرمان ٢٠٠٧) الذي اعتمد على أشكال تقليدية من المساعدة.

لقد تبين أن إستراتيجية التواصل والتعبئة المستخدمة في هذا المجال، من أجل الدفاع عن قضية الضحايا وتبرير وجود البعثات الإنسانية في الوقت نفسه، فعالة من أوجه عديدة، وقد قدمت في الغالب قصصاً مؤثرة وصوراً مخيفة عن ألم السكان الفلسطينيين. ومع ذلك، فقد كانت كلفتها ثلاثية الأبعاد. إذ تحاشت، أولاً، ذاتانية العملاء. كتب العملاء الإنسانيون يقولون إن شباب الحجارة قد تحولوا إلى أفراد تأثروا بصدمات الحرب وبالعوارض التي تترافق معها. لقد وُصِفوا بالضحايا، بدل وصفهم بالمقاومين، تلك التسمية التي رغبوا في حملها. وبذلك فإن ما ربحه تصورهم من الجانب الإنساني قد خسره في الروح النضالية. ولا يعني هذا أن أحد التصورات أكثر صدقاً من الآخر، بل إن استبدال هذا التصور بذاك قد أدى إلى استبدال كلام المضطهدين بالرؤية التي يحملها الناطقون بلسانهم عنهم أو يرغبون في تقديمها عنهم، ولمصلحتهم. وثانياً، إن الشهادة التي تمت على هذا النحو قد قللت من تعقيد التجارب. إذا كانت الصدمة قد وسمت تأثير الحادث العنيف، فإن بالإمكان أن يكون لهذا الحادث مصادر عديدة لا تختصر في النزاع. وتبين العديد من اللصاقات التي وزعت في حوليات «أطباء بلا حدود» أن الاضطرابات النفسية التي يشكو منها سكان المدن والقرى الفلسطينية قد

نجمت، في الواقع، عن سبب أكثر قدماً وأكثر حميمية وعادي جداً، بخاصّة العنف الأسري. إذ يمكن للمرء أن يشكو من حالة شدة بعد الصدمة في ظرف الحرب لأسباب لا تعود إلى الحرب، كما أنه يمكن للمرء، بالنتيجة، أن يتعرض للعنف من دون أن يقدم هذا المشهد السريري، لحسن الحظ. لا يقدم علم النفس إذن مفتاح الواقع السياسي. ثالثاً، إن التصور المعتمد يمحو التاريخ. فليس الأرق والكوابيس وردود فعل الفزع والعوامل النفسية الأخرى المرتبطة بالصدمة أكثر ارتباطاً بأنموذج من العنف من ارتباطها بموقف على مسرح الأحداث الذي تجري فيه، طالما أن من الممكن للضحية والشاهد، وحتى لمن يمارس العنف أن يحملوا هذه الأعراض. ويقود بذلك التقريران الصادران عن «أطباء بلا حدود»، الأول حول انتهاك حقوق الفلسطينيين من قبل القوات الإسرائيلية، والثاني حول ردود الفعل الإسرائيلية على الهجمات التي يقوم بها الفلسطينيون، إلى المساواة بين اللآلام والضحايا أيضاً، تبدو الأم من الضفة الغربية التي جرح ابنها وكأنها تتشارك بالأسى نفسه مع امرأة من القدس تكدرت من رؤية المشاهد الدراماتيكية على شاشة التلفزيون، والناتجة من انفجار قنبلة. إن هذه المساواة في الآلام، القائمة على وجهة نظر سريرية ليست كذلك بالنسبة إلى التواريخ الجماعية وبالنسبة إلى فهم النزاع إذن، ما يؤدي إلى ظهور نزاعات ضمن المنظمة نفسها.

لا يقتصر النقد هنا على التشكيك ببداهة صنف الصدمة وممارسة الشهادة، كما يدعو تحليل فوكو إلى ذلك. إنه كذلك، ولكنه أيضاً شيء آخر. إنه يسعى إلى فهم ما نربحه وما نخسره من إعادة التشكيل هذه للخطاب والتصورات والممارسات، حين ننتقل، في الدفاع عن قضية، من إدانة الاضطهاد إلى التعاطف مع الضحايا ومن لغة المقاومة إلى مفردات الارتداد. إن المطلوب عموماً إلقاء نظرة استتباعية على الإدارة الخيرة، بدل أن ننظر إليها من خلال مصطلحات المبادئ الأخلاقية أو الفضائل الأخلاقية فقط، كما يقوم بذلك عموماً أولئك الذين يساهمون فيها، كما بين ذلك بيتر ريدفيلد

(2005 P. Redfield,). ونرى أن هذا المنظور شبه المحاسبي يختلف عن المقاربات التي تمت الإشارة إليها سابقاً، سواء اهتمت بصور البلاغة الإنسانية أو بأسباب عمل العمال الإنسانيين. إن المطلوب فهم مضمون العمل ودلالته بدل فهم أشكال تبريره أو منطق عملائه. يفترض فهم العمل الخيّر دراسة ما يدور في تدخل العملاء الذين ينتمون إليه، ويكشف البحث بذلك التوترات والتناقضات والإحراجات التي تجتاح العالم الخيّر وكذلك الحيز السياسي والأخلاقي لمجتمعاتنا بشكل أوسع.

*

**

منذ أكثر من قرنين، فرضت الفكرة التي ترى أن ما فكر سوى الفكر النقدي، نفسها بشكل تدريجي. ومن المؤكد أن أساليب عمل متنوعة جداً تحمل هذا الاسم قد انتشرت، إلّا أنها جميعاً قد سعت إلى التشكيك بالعديد من المسلمات الدينية والسياسية والعلمية والطبيعية. ونجد في جوهر هذه الفكرة التمييز بين الممارسة المتشددة للنقد، وواقعة النقد البسيطة. ويقوم أساس الفكر النقدي على تعليق الحكم. ولا يعني هذا أن بالإمكان تحييد كل موقف أخلاقي للمثقف أو الباحث، ولكن بإمكاننا أن ننتظر من هؤلاء أقلّهُ أن يمارسوا، تمريناً ثنائياً يتخذ موقفاً موضوعياً من الموضوعات التي يحللونها، وأن يمارسوا الفكر الانعكاسي بالنسبة إلى موقفهم الخاص. لقد ازدادت التوترات، في العقود الأخيرة، متبعة خطوط قطع مختلفة وفاقاً للسياقات القومية. ففي الحالة الفرنسية، بدا، لوهلة، أن التعارض بين علم اجتماع الهيمنة وعلم اجتماع التبرير قد أدى إلى مأزق؛ فالنزعة الجذرية للأول قد تحولت إلى شكل من التنديد، فيما حولت النزعة الشكلانية للثاني النقد إلى موضوع دراسة. وقد حاولت، في هذا النص، توضيح أن من الممكن، والضروري، للعلوم الاجتماعية، أن تخرج من هذا المأزق، أي أن تبدأ من جديد، في الواقع، في أن تحدثنا، أكثر، عن المجتمع عبر ربط الخيوط التي تجمع العمل التجريبي بالتفكير النظري.

لا يمثـل هذا التجاوز، مع ذلك، تخلياً عن الاسـتفادة من أفضل ما يحمله علمـا الاجتمـاع هذان، في مشـروعهما: فمـن جانب علم الاجتمـاع النقدي، يجري التأكيد على ضرورة عمل الكشف والربط بين البنية والفعل، والاهتمام بعدم المسـاواة وإعادة إنتاجها، ومن جانب علـم اجتماع النقد، يجري التأكيد علـى الاعتـراف بوعي العمـلاء، ودراسـة الاختبـارات والنزاعـات، والانتباه للظلـم وتبريره. غير أنه يبـدو لي، في الوقت نفسـه، أن علمي الاجتماع هذين يتجنبـان الموضوع الرئيس للنقد، من وجهـة نظري. يقوم العلم الأول بتحليل التنافسـات والصراعـات التـي تحدث في حقـل اجتماعي معيـن. فيما يصف الثانـي البراهيـن المسـتخدمة والاختبارات التـي تجري مواجهتها. ويكشـف لنـا كل علـم، علـى طريقته، لعبـة العملاء، مـن دون أن يحدد الهدف، بشـكل حقيقـي. يهتم العمل النقدي الذي أقترحه هنـا بهذه الرهانات. وأعني بالرهان مـا يعتبـر طرفاً في العمـل الانسـاني، أي المعايير والقيم التي تسـتند إليها هذه المعايير، والتأثيرات والتغييرات التي ينتجها هذا العمل. إن الدراسات الثلاث للحـالات تبيـن ذلك، على ما أعتقـد: تظهر هذه الرهانات، فـي جزء منها، في النزاعات والنقاشـات كما يفترض ذلك علم اجتمـاع النقد، إلّا أنها تنتج أيضاً مـن عمل البحث الذي يظهر ما بقي خفيـاً أو ما لا يقال، كما يوحي بذلك علم الاجتماع النقدي. وتحمل هذه الرهانات، دلالة تجاه عملية تعبئة ثنائية للتاريخ والإتنوغرافية، بخاصّة، إذ يسمح التاريخ بإدراك نسب هذه الرهانات والطريقة التي تندمج فيها في الممارسات الفردية والجماعية، في الوقت نفسه. وتؤسس الإتنوغرافية فهماً للعالـم الاجتماعي يعتمد على ما يفهمه العملاء منه من دون أن يختزلـوا فيـه، مع ذلك. إن الطريق التي أردت سـبرها هنا تتمثل في توضيح الرهانات السياسية والأخلاقية للعالم المعاصر انطلاقاً من هذا البحث الثنائي.

ترسم الانتقادات الثلاثة لمصالح - عدم المساواة، والأمن والخير، حيزاً ممكناً للتفكير حول المجتمعات المعاصرة. إنها تقدم بديلاً للرؤية المسحورة للتحـرر، والقـراءة الحتمية للهيمنة، من خلال الاسـتناد إلى تجـارب العملاء

وكفاءاتهم، غير أن ذلك إنما يتم عبر تطوير وجهة نظر مستقلة ومتباعدة، تقدم بذلك مكاناً ممكناً للانتقال بين البحث والعمل.

شكر

لقد تم هذا البحث حول النقد في إطار (Advanced Grant) التمويل المتقدم للمجلس الأوروبي للبحث الذي يحمل عنوان «Toward, a Critical Moral Anthropology» «نحو أنتربولوجيا نقدية أخلاقية». وأعترف بالجميل لسيريل لوميو من أجل نصائحه المفيدة... النقدية.

المراجع

Avanza Martina, 2008, « Comment faire de l'ethnographie quand on n'aime pas "ses indigènes" ? », dans Didier Fassin et Alban Bensa (eds.), *Les politiques de l'enquête. Épreuves ethnographiques*, Paris, La Découverte, p. 41-58.

Bénatouïl Thomas, 1999, « Critique et pragmatique en sociologie. Quelques principes de lecture », *Annales HSS*, 54 (2), p. 281-317.

Benjamin Walter, 2000 [1942], « Sur le concept d'histoire », *Œuvres III*, Paris, Gallimard, p. 427-443.

Boltanski Luc, 1993, *La souffrance à distance. Morale humanitaire, médias et politique*, Paris, Métailié.

Bourdieu Pierre, 1997, *Méditations pascaliennes*, Paris, Seuil.

Calhoun Craig, 1995, *Critical Social Theory. Culture, History, and the Challenge of Difference*, Oxford, Blackwell.

Canguilhem Georges, 1966, *Le normal et le pathologique*, Paris, Puf.

Dauvin Pascal et Siméant Johanna (eds.), 2002, *Le travail humanitaire. Les acteurs des ONG, du siège au terrain*, Paris, Presses de Science Po.

Farmer Paul, 1999, *Infections and Inequalities: The Modern Plagues*, Berkeley, University of California Press.

Fassin Didier, 2006, *Quand les corps se souviennent. Expériences et politiques du sida en Afrique du Sud*, Paris, La Découverte.

— 2010, *La raison humanitaire. Une histoire morale du temps présent*, Paris, Gallimard-Seuil-Éditions de l'EHESS (coll. « Hautes Études »).

— 2011, *La force de l'ordre. Une anthropologie de la police des quartiers*, Paris, Seuil.

Feldman Ilana, 2007, « Difficult distinctions : Refugee law, humanitarian practices, and political identification in Gaza », *Cultural Anthropology*, 22 (1), p. 129-169.

Foucault Michel, 1990, « Qu'est-ce que la critique ? (Critique et *Aufklärung*) », *Bulletin de la Société française de philosophie*, Séance du 27 mai 1978.

— 2001 [1984], « What is Enlightenment ? », *Dits et écrits. II. 1976-1988*, Paris, Gallimard (coll. « Quarto »), p. 1381-1397.

— 2004, *Naissance de la biopolitique. Cours au Collège de France 1978-1979*, Paris, Gallimard-Seuil-Éditions de l'EHESS (coll. « Hautes Études »).

— 2009, *Sécurité, territoire, population. Cours au Collège de France 1977-1978*, Paris, Gallimard-Seuil-Éditions de l'EHESS (coll. « Hautes Études »).

Harcourt Bernard, 2007, *Against Prediction : Profiling, Policing and Punishing in an Actuarial Age*, Chicago, University of Chicago Press.

Kant Emmanuel, 2004 [1787], *Critique de la raison pure*, Paris, Puf.

— 2007 [1784], « Réponse à la question : Qu'est-ce que les Lumières ? », *Qu'est-ce que les Lumières ?*, Jean Mondot (ed.), Pessac, Presses universitaires de Bordeaux, p. 79-88.

Koselleck Reinhart, 1997, *L'expérience de l'histoire*, Paris, Gallimard-Seuil-Éditions de l'EHESS (coll. « Hautes Études »).

Lenoir Rémi, 1993, « Désordre chez les agents de l'ordre », dans Pierre Bourdieu (ed.), *La misère du monde*, Paris, Seuil, p. 273-315.

Linhardt Dominique et Moreau de Bellaing Cédric, 2005, « Légitime violence ? Enquêtes sur la réalité de l'État démocratique », *Revue française de science politique*, 55 (2), p. 269-298.

Montjardet Dominique, 2005, « Gibier de recherche. La police et le projet de connaître », *Criminologie*, 38 (2), p. 13-37.

Redfield Peter, 2005, « Doctors, borders, and life in crisis », *Cultural Anthropology*, 20 (3), p. 328-361.

Williams Raymond, 1976, *Keywords : A Vocabulary of Culture and Society*, New York, Oxford University Press.

إستبان بوخ
Esteban Buch

موسيقى وذكرى ونقد ١١ أيلول

حول «تقمص الأرواح»، لجون أدامز

ربما شكل تصور رأي تيودور ڤيزنغروند أدورنو (T. W. Adorno) حول أحداث ١١ أيلول تمريناً غير مجدٍ ومستحيلاً، كما العديد من التزويرات القائمة على المفارقة التاريخية، بكل تأكيد. ويمكننا أن نتساءل، بالطبع دوماً، فيما إذا كان يرى في هذه الأحداث إحدى تلك التجارب «التي لا يمكن للفن أن يستوعبها» كما لا يمكن أن تجد لها صدى في عمل فني بالمعنى المألوف للكلمة، فيما تجد هذا الصدى في «تسجيل زلزالي للصدمات الأرضية» (أدورنو ١٩٨٦ ص ١٥٠، و١٩٦٢ ص ٤٩). هذا إذا لم يكن المقصود أن ينبثق هذا الاتهام لعلم جمال التصوير، عن التفكير بالطابع «البربري» للفن بعد أوشفيتس، وأن يستهدف ما تصدى أرنولد شونبيرغ (Arnold Schoenberg) إلى تفسيره، عام ١٩٤٧ في مقطوعته الموسيقية ناج من فارصوفيا، والذي يعتبر سياقاً غريباً، إذا ثبت وجوده. ومع ذلك، وبعيداً عن الموضوعات الخاصة، يبقى من الصعب تجاوز فكر أدورنو في التفكير حول النقد في العلوم الاجتماعية، طالما أنه ارتبط بعمل موسيقي وبإدراجه في التاريخ. وندين، في الواقع، «للنظرية النقدية» بمشروع نقد للفن يثبت وجوده ضمن الحيز العام باعتباره شكلاً من النقد الاجتماعي (ڤالتزر، Waltzer، 1996) يرفض كل تبديل في الحقل الجمالي. ويبقى التحليل التقني للفن، ضمن هذا المنظور، قادراً، مثل شيفرة، على كشف التناقضات الحميمية للمجتمع.

إن هـذا الشـكل النقدي، مرتبـط في جزء منه بالقرن العشـرين، لسـببين: تجربة الطلائع الفنية والطلائع الشـمولية. كما أنه في الوقت نفسـه نتيجة بعيدة المـدى للسـمو بالإنتاج النقـدي إلى درجـة الفعالية الفنية والفلسـفية بشـكل كامل، والذي حققته النزعة الرومنطيقية الألمانية الأولى. وقد شـكل نقد الفن والنقد الأدبي والنقد الموسـيقي بالمعنى الحرفي للكلمة، ومنذ القرن التاسـع عشـر، الأشكال المؤسسـاتية الأكثر بروزاً، كما الأكثر تعرضاً للتنديد، في هذا النظام الجديد لتقويم الظواهر الجمالية.

وفي مـا يتعلـق بأدورنو، المولـود في فرانكفورت فـي ١١ أيلول ١٩٠٣، كانت ممارسـة مهنة النقد الموسيقي منذ عشرينيات القرن الماضي، ذات تأثير كبير على مقاربته للأعمال الفنية. إذ تثبت كتاباته الموسيقية، في مرحلة النضج (مثـال مالـر لعـام ١٩٦٠، مؤلِّف موسـيقي نمسـاوي) إخلاصه لمبدأ الشـرح الذاتانـي للفنان وعمله، شـرح يتم بعيداً عـن كل تأثر بـ«النظريـة الاجتماعية» بفضل المعارف الفنية للموسيقي والمصادر الأسلوبية لكاتب المقالة.

وينبثق، عن أسلوبه كما عن نظريته، رفض التعبير عن ملاحظات المتلقين إلّا إذا تـم ذلـك، احتماليـاً، على شـكل أعـراض. «يجب عدم البحث بشـكل أساسـي، عن الرابط بين الفن والمجتمع في إطار التلقي. فذلك الرابط سـابق للتلقي، وهو يكمن في الإنتاج» (أدورنو، ١٩٧٤، ص ٣١٥). وتستهدف هذه النزعة الشكية المنهجية أيضاً كلام المنتجين، ما أن نعتبر تلقي عمل فني بمثابة مجموعـة خطابات يثيرها هـذا العمل. غير أن البحث عـن مضمون اجتماعي موضوعـي، يمتلك المعنيون فرص تجاهله جميعهـا، ويعود للناقد المتنور أن يحدده، يجعل هذا التفسير للفن عرضة للاعتراضات نفسها التي واجهت علم الاجتمـاع النقـدي لپيير بورديـو، كما يظهر ذلـك في علم اجتمـاع النقد الذي اقترحه لوك بولتانسكي (٢٠٠٩) (لوميو، ٢٠٠٩). ولن يكون من الممكن أن نعيد رسـم ظهور مجموعة الأحكام المتعلقة بعمل فني والمرتبطة، مثلاً، بهذه الطلائع التاريخية نفسـها، حيث صانعو النظرية النقدية، بدءاً بأدورنو نفسه، قد

استقوا تجربتهم الجمالية المؤسِّسة للبراهين الأولى (بوخ، 2006 Buch)، إلّا إذا أهملنا أدورنو وموقفه البارز من أجل أخذ المعنيين على محمل الجد، بشكل أفضل.

وبعد، فإن إهمال النظرية النقدية (وعلم الاجتماع النقدي في الوقت نفسه) لمصلحة إلحاق عادي للنقد بعلم الاجتماع لا يمكن أن يتوافق مع غايات المقالة الحاضرة. فالأعمال الفنية لا تنسجم مع التمييز بين طابع العمل وطابع متجاوز للتواصل، لأن تنظيمها يحظر حصرها بأفعال خطابية يمكن لصانعيها توضيح معناها، ولا يتم ذلك بسبب استقلال ما للفن أو لحقله، بل لضرورة إدخال هذا البعد الشكلاني، في تحليل سياق الإبلاغ، الذي تتشبع به الفنون، في كل جانب، بالقدر نفسه الذي تشكل فيه بلاغات. وبقول آخر ليس علم اجتماع النقد علم اجتماع للأعمال الفنية. تفرض التضحية بالميزة المتجاوزة للخطاب في العمل الفني والتي يطلبها المنعطف التواصلي تخلياً إضافياً عن الميزة المتجاوزة للتواصل لدى المهتمين، من أجل الذهاب إلى اكتشاف تاريخي للفن لا ينكب على العمل الفني المعزول ولا على عملية منحه طابعاً اجتماعياً بديلاً، بل على مجموع الظواهر الخطابية وغير الخطابية المرتبطة بوجود هذا العمل، مهما كانت، مع ذلك، القواعد المختلفة المستخدمة من كل جانب من الحدود التي تعرِّفه بما هو فيه. إن من المفيد أحياناً اعتبار هذا الموضوع المعقد، وليس العمل المقدم إلى الشارح المتفرد، أو حتى الذي يشكل موضوع النقاش لدى العديد من الشارحين (روشليتز ١٩٩٤)، تمثيلاً جمالياً للمجتمع (بوخ، ٢٠١١، ص ١٥٧) - حين يتجسد، مثلاً في قضية أو في قانون.

وبالقدر الذي يسمح فيه تحليل فني، لوحده، بالتحديد الدقيق، إلى حد ما، لهذه الظاهرة المعقدة حيث ما يقوله العمل يحاور ما يقال عنه، فإننا نحصل على منهج يقودنا إلى موقف قريب من أدورنو، مع اعتبار المقاربة التواصلية أمراً مكتسباً. إن المسألة المعرفية في محيطه تتوافق مع التساؤل الأخلاقي

حول موقف الباحث الذي يجد نفسه أمام اختيار بين صيغتي تفكير انعكاسي أو بين جنسين أدبيين - فهناك دراسة التلقي، وهنا المقالة النقدية. إننا نعرف، في الواقع، أن من غير المطلوب أبداً، من أجل دراسة العلوم الاجتماعية، أن نوقف نهائياً كل التزام معياري وأن نكتفي بوصف الأحكام التي تصدر عن المعنيين. وكما يسعى علم اجتماع النقد في تعبيراته الأكثر حداثة لأن يكون علم اجتماع التحرر القادر على استعادة ممارسات علم الاجتماع النقدي، من خلال مصطلحاته الخاصة فإن البحث حول الإدراج الاجتماعي التاريخي لعمل موسيقي يمكن أن يسعى إلى إعادة الارتباط مع الموقف الملتزم لأدورنو، من دون أن يشاركه، مع ذلك، خياراته الجمالية أو ثوابته النظرية.

الصحيح أننا إذا ما قمنا بذلك، فإننا سنقترب من هذه الانتقادات الموسيقية التي لم تحجم عن الربط بين العمل الذي أثارته أحداث ١١ أيلول، و ١١ أيلول نفسه، أي الانتقادات التي لم تحجم عن استخدام خطاب سياسي، بالنسبة إلى الحالة التي تهمنا هنا، بعيداً عن الصيغة الجامدة للهاوي الذي لا يهتم بالعالم الحقيقي. غير أنه فيما لا يهتم مهنيو الشرح هؤلاء بالأبحاث في أثناء تقديم آرائهم، فإن تاريخ التلقي النقدي يرتبط، هو نفسه، بالتنظيم البرهاني للمقالة الحالية التي ستؤدي، كما سنرى، إلى نتائج مختلفة جداً عن نتائجهم. لقد رسمت السنوات العشر التي مضت على تأليف جون أدامز On the Transmigration of Souls مسافة إضافية تسمح بإدخال نقد العمل الخاص في نقاش سياسي حول دور الفن في ذاكرة الحدث.

الاجابة على الحدث

تترك الأحداث التاريخية الكبرى في الفنون والأدب أثاراً، مثل ذيل مذنب، لا تتوقف عن الانتشار والاغتناء والتداخل، وفق إيقاعات معقدة يعزفها الطقس الدوري لإحياء الذكريات. ولا تشذ الموسيقى عن ذلك. لقد أوحت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن بالعديد من أغاني الروك

أو البوب أو الراب، من بين أجناس أخرى، إضافة إلى عدد من التوزيعات الكلاسيكية، مثل On the Transmigration of Souls لجون أدامز، وعمل جوقة وأوركسترا وأصوات مسجلة ألفتها الفرقة الفيلهارمونية في نيويورك عام ٢٠٠٢، من أجل إحياء الذكرى الأولى، أو WTC 11/ 9/ لستيف رايس (Steve Reich) أيضاً، ورباعية وترية مع أصوات مسجلة، ألفتها فرقة كرونوس كوارتيت Kronos Quartel عام ٢٠١١ من أجل الذكرى العاشرة[1]. هذا ما نسميه، غالباً، «ردوداً» على الحدث، وفاقاً للحدس الاستكشافي الذي يرى في الأعمال الإرهابية نفسها نوعاً من سؤال حتى حين لا نعرف ما هو. أما معنى هذه الردود، فقد تشكلت، بشكل سريع، قائمة من أغنية «التمرد» (The) Rising لبروس سبرنغستين عام ٢٠٠١ من جهة والتي تعتبر نشيداً لبطولة رجال الإطفاء الذين ارتبطوا إلى الأبد من خلال «الدم الثمين» مع الغائبين، ومقالة دون دو ليلو (Don De Lillo)، 2001) «في خرائب المستقبل»، التي تنتهي بصورة امرأة ساجدة تجاه مكة على رصيف مانهاتن، والتي علقنا عليها بالقول إنَّ المؤلف قد استخدم مفهوم الرد نفسه (أبيل، ٢٠٠٣، Abel، ص 1236؛ كوفمان، ٢٠٠٨، Kauffman). وكي نبقى مع الموسيقى، نجد لدى جون آدامز تساؤلاً مشابهاً حين يدخل في مقطوعته لحن ترومبيت مقطوعة

(١) تم عرض (On the Transmigration of souls) في العشرين من أيلول ٢٠٠٢ في مركز لينكولن، تحت إدارة لوران بازيل، وتبعتها السمفونية التاسعة لبتهوفن، التي شاركت هي أيضاً في ذكرى الأحداث، وفاقاً لتقاليدها في التفسيرات السياسية الشمولية (بوخ، ١٩٩٩). وظهر تسجيل على قرص مدمج عام ٢٠٠١ تحت علامة نونزوخ التجارية Nonsuch 7559) (2 -16 798 -، وقد نشر التوزيع بوزي وهوكس (Boosey & Hawkes). وتمت إعادة التوزيع بمناسبة الذكرى العاشرة للأحداث في الولايات المتحدة من قبل عشر أوركسترات أقله، بالترافق مع السمفونية التاسعة أحياناً. ولم يكن ذلك حال الفرقة الفيلهارمونية في نيويورك التي عزفت السيمفونية الثانية البعث لغوستاف مالر. أنظر من أجل قائمة غير نهائية لبقية المعزوفات الكلاسيكية المستوحاة من الحدث، ميرميلشتاين (٢٠١١) Mermelstein. أما فيما يتعلق بالأغاني، أنظر مقالة ويكيبيديا (Wikipedia) «قائمة الأغاني حول هجمات ١١ أيلول» (List of songs about the September 11 attaks) وسانتشيز (٢٠٠٢) Sanchez، ميتزغر (٢٠٠٢) Metzger.

The Unanswered Question لشـارل أيفس، سؤال رائد الحداثة الموسيقية الأميركيـة الـذي بقي من دون جـواب. وربما قال آدامـز «وكما هو حال معظم الأميركيين من دون شك، كنت غير قادر على مواجهة التعقيد الشديد للمسائل التي انهالت علينا فجأة»، وذلك في أثناء التأليف (٢٠٠٢) وفي لحظة أصبحت فيهـا فكرة الرد على الإرهاب سـلاحاً بلاغياً لدى إدارة بـوش، تم التعبير عنها من خلال الحرب في أفغانسـتان (الفعل الوطنـي Patriot Act) وبعدها بقليل الحرب في العراق.

يمكن لأغنيـة بروس سبرنغسـتين أن تعتبر، «إيجابية» بشـكل أنموذجي، ضمـن إطار النظرية النقدية، طالما تبدو وكأنها تذعـن للنزعة الوطنية والأمنية المهانة التي سـيطرت على التضامن الجمعي فـي الولايات المتحدة (أدورنو، ١٩٧٤؛ كولنس ٢٠٠٤)، بعد الأحداث. وبالمقابل، إن التسـاؤل الذي وضعه جـون آدامـز، برصانة، في جوهر احترامه للضحايا لا يبـرر لوحده تعبئة مفهوم الفن السلبي أو النقدي. ويبدو العمل الذي يذكِّر، عن يقين، ببيئة الكاتدرائيات، أكثـر قرباً مما أسـماه آرثر دانتـو (٢٠١٥) A. Danto، بعد وتيغينشـاين، الفن «الـذي يعتبـر فعـل تقى». وهـو يتميز بما سـنصفه هنا، من خـلال تغيير عنوان لهيرفي غيلبير (١٩٩١) على أنه البروتوكول التعاطفي.

يستدعي الحدث إجابات جديدة، لأنه غير مسبوق. ومع ذلك فإن مقطوعة memorial piece لجون آدامز تندرج ضمن سلسـلة أعمال جنائزية مسـتوحاة من أحداث تاريخية كبرى حيث يتقاطع الإرث العالمي للموسـيقى المقدسـة، والديانـة المدنية للأمم الحديثة، والأثر المادي للصدمات التاريخية ومتطلبات الأصالة والذاتانية الخاصة بالحداثة الفنية. غير أنه وباسم هذه الذاتانية بالذات، أصر المؤلف الموسـيقي على تمييـز مقطوعتـه On the Transmigration of Souls عن موسـيقى الموتى وعن لحن تذكاري، يعتبرهما أجناسـاً متاثرة جداً بالتقاليـد التـي لا تلتـزم بهـا مقطوعته، وعلـى الحديث بالأحـرى عن «موضع ذاكرة» أي «مكان يعيش فيه كائن لوحده مع أفكاره وانفعالاته» (آدامز، ٢٠٠٢).

يرسم مفهوم موضع ذاكرة يجتازه الاستماع، إشكالية معمارية للعلاقات بين الذاكرة والموسيقى، في حالة توتر مع الاندراج الزمني للممارسات الموسيقية والسيطرة البصرية للممارسات التذكارية في الوقت نفسه. إن حضور ١١ أيلول هو، قبل كل شيء، حضور للآثار البصرية وتشكيلاتها الفنية إلى حد ما، والتي يمكن دوماً أن نسبر «جمالها» المقلق (سونتاغ، ٢٠٠٣، ص ٧٦ Sontag). إن انقسام المعنى المدرك على هذا النحو لم يكن قطّ منتظماً، كما تؤكد ذلك صروحنا ونصبنا التذكارية حيث ندرك تاريخ الأمم في الحيز العام. ومع ذلك، فإن أصوات هذا اليوم قد كانت مؤثرة، أو صادمة كما الصور: «إن تأثير البشر المتهاوين من هذه الارتفاعات قد أنتج أكثر الأصوات رعباً»[1]. وكذلك فإن الاستماع أساسي في الفعالية الجماعية للتذكر أقلّهُ بسبب دور الشهادة، في حين أنه ليس من احتفال تذكاري من دون بعد صوتي، بما في ذلك الشكل المفارق للصمت (موريس، ٢٠٠١، ڤينيتسكي، سيروسي، تيجر ٢٠١٠، Vinitzkey, Seroussi, Teeger).

غير أن الموسيقى، باعتبارها فناً، تملك هذه الموضوعية «من الحد الأدنى» التي تعتبر شكل الذكرى نفسه (ريكور، ٢٠٠٠، ص ٣٨، Ricoeur). وانطلاقاً من روسو الذي تحدث، عن «رمز تذكاري، بخصوص لحن ما عزيز على السويسريين (١٩٩٥، ص ٩٢٤)، إلى شونبيرغ «الذي يرى» أن ليس باستطاعتنا فهم شيء إلّا من خلال تذكر مكوناته» (٢٠٠٦، ص ١١٠)، وبعيداً عن ذلك، فإن مسألة الذكرى تخترق كل نظرية موسيقية. وفي حال ١١ أيلول، يمكن لأعمال مثل أعمال جون آدامز أو ستيف رايش أن تشد انتباه المؤرخ من خلال طريقتها الموسيقية البحتة في تشكيل المسار التذكاري نفسه. غير أنه هل علينا، عندئذٍ الحديث عن حيز فقط؟ ماذا يعني مكان الذكرى الموسيقية، وهل المقصود بذلك مقطوعة On the Transmigration؟ وما هو القدر

---

(١) شهادة آن ماري شاناهان the 9/11 decade: Witness to apocalypse. A collective diary نيويورك تايمز ٨ أيلول ٢٠١١. أنظر نونان (Noonan, 2006) و www.sonicmemorial.org.

الذي تعتنق فيه الأفكار والانفعالات التي تثيرها هذه الموسيقى، التي يعتبرها المؤلف شديدة الذاتانية، مع ذلك، الغايات السياسية المسيطرة؟

فن الصدمة:

تحدٍ أم تعالٍ؟

لقد وجد ١١ أيلول ٢٠٠١ جون آدامز في لندن. فقد عمل فيها، في فيلم تحضره المخرجة بيني ولكوك حول The Death of klinghaffer، الأوبرا الثانية التي كتبها (١٩٩١) المستوحاة من قتل اليهودي الأميركي المقعد ليون كلينغوفر، من قبل فلسطينيين في أثناء خطف السفينة أخيلّي لاورو عام ١٩٨٥. غير أنه بعد العملية بقليل، فإن هذا العمل الذي كانت المؤلفة الغنائية أليس غودمان والمخرج بيتر سيلارز قد صمماه، والذي أثار في أثناء إخراجه اتهامات بالمعاداة للسامية من خلال تصويره للانتفاضة، قد أوقع المخرج في حمأة نزاع جديد. فقد قررت الأوركسترا السمفونية في بوسطن سحب جوقات الأوبرا من برنامج الاحتفال اللاحق. وقد صدم المؤلف بهذا القرار، الذي سيثير، في الواقع، نقاشاً حول الفن في زمن الأزمة[1]. وقد أوضح الناطق باسم الأوركسترا، بأن زوج إحدى مغنيات الجوقة كان على متن رحلة الخطوط الجوية الأميركية (AA 11) التي صدمت أحد البرجين التوأمين، لدرجة أنه، فيما يتعلق بها، «كان من المؤلم جداً من وجهة نظر إنسانية التعرض للعدوان بالموسيقى»[2]. وقد أيد الموسيقي ريتشارد تاروسكين، في صحيفة نيويورك تايمز استبعاد العمل متهماً إياه «بإضفاء صفة الرومانسية على الإرهاب». ولم يكن يشك، أن التاريخ المحزن للرقابة على الموسيقى يمتد من أفلاطون إلى آية الله الخميني والطالبان، مروراً بالرؤساء الدينيين الكاثوليك والبروتيستانت والأرثوذكس واليهود، من دون

(١) المقطوعات الرئيسة من «الكلينغهوفر كونتروفرسي» أعيدت في ماي (٢٠٠٦).

(٢) كلام قائد الجوقة جون أوليفييه، مذكور في كيتل (٢٠٠١).

أن ننسى غوبلز وجدانوف. غير أنه في اللحظة التي تمارس فيه الموسيقى سلطة حقيقية على الأفراد، علينا أن نراقبها جيداً في بعض الحالات، حسب قوله، خشية أن نرتكب خطيئة أخلاقية. «من أين يجب أن تأتي هذه المراقبة؟ يجب أن تأتي من الداخل إلّا إذا أردنا أن نثق بالطالبان. إن المطلوب رقابة ذاتية. هذا ما فعلته سمفونية بوسطن بصواب» (تاروسكين، ٢٠٠١).

يقوم الفرق بين المراقبة البائسة للطالبان والتحفظ النبيل لأوركسترا بوسطن بذلك على معنى «ذاتي» في «الرقابة الذاتية». يرى عالم الموسيقى أن على إدارة الأوركسترا أن تمارسها باسم نحن لا تحمل تعريفاً آخر، غير أنه من المحتمل أن تتضمن مجموع الأمة، وتمثل، في ذاتها، المفسر والناطق بلسانها، كي ينطلق ليمارس الدور القمعي بشكل واسع، غير أن المؤلف الموسيقي لا يحمل نحن نفسها في رأسه، ذلك أنه قد وصف في إجابته جمهور الموسيقى الكلاسيكية على أنه نخبة تملك إحساساً ونضجاً خاصين:

> نبحث، في لحظة صدمة وطنية عن عمل فني يحدثنا بعمق وحكمة وإنسانية. إن صفة الاتساع هذه إنما يمنحها الفن العظيم وحده لذلك نسميه «كلاسيكياً». غير أن جمهور الموسيقى الكلاسيكية مؤلف من أناس أذكياء ومتكلفين يريدون شيئاً آخر أكثر من المواساة. ويمكننا أن نفهم أنه في الأيام التي تبعت الصدمة الوطنية - أفكر في أحداث مثل اغتيالات مارتن لوثر كنغ أو آل كندي مثلاً - وُلد الشعور بانتظار المواساة بهذا النوع من التعالي. غير أنه في نهاية عدة أسابيع أو أشهر رغب الناس في أن يثاروا ويتحدون بالفن وألّا يعزون فقط، بما أصبح مألوفاً لديهم[1] (ذكر في بارك، ٢٠٠١، Park).

بعد شهرين من الأحداث، أصبحت هذا المطالبة بفن قادر على أن يشكل تحدياً للجمهور، وبقول آخر فن نقدي، هامشياً جداً، في الولايات المتحدة. غير أنه، يبدو في الواقع، أن ما كان ينتظر من الفن، هو الشفاء والمواساة، بعد عدة أسابيع أو أشهر خصصها جون آدامز للتعبير عن التعالي، والتي قدر أنها قد انقضت في تشرين الثاني ٢٠٠١.

---

(١) جميع الاقتباسات ترجمها المؤلف من الإنكليزية إلى الفرنسية.

لقد قرر المسؤولون عن «فيلهارمونيك نيويورك»، ضمن هذه الروح وفي كانون الثاني ٢٠٠٢ تقريباً، التوجه إلى جون آدامز هذا للطلب إليه أن يؤلف عملاً «على شرف الأبطال ولذكرى الضحايا»، مع كل القناعة بأنه قادر على معالجة الموضوع «بالطريقة الأسلم» (بارك، ٢٠٠٢، Park). وقد استعان لوران مازيل (Lorin Maazel)، المدير الموسيقي وزارين مهتا (Zarin Mehta)، المدير الفني، من أجل إنجاز هذا الطلب الممول من الهبة المغفلة «لعائلة نيويوركية عريقة»، برجل يجسد بالنسبة إلى الكثيرين، أكثر من أي شخص آخر، ومن بعد شارل أيفس وأهارون كوبلاند، صورة المؤلف الموسيقي الأميركي بامتياز[1]. ومن جهته، قبل آدامز ما بدا له «واجباً» وفرصة من أجل الفهم الأفضل لمعنى ١١ أيلول، كما اعتبر مناسبة للمساهمة في قائمة التعالي مع مقطوعة أميركية، أن تقدم الأوركسترا لحن الموت الألماني لبراهمس، بعد الأحداث (آدامز، ٢٠٠٢ و٢٠٠٩، ص ٢٦٢). ولقد سعى، بعد ذلك، إلى تجربة داخلية تستوحي ذكرى بعيدة للوطنية الأميركية من دون المساس بالحالة الفكرية السائدة:

> أسعى أكثر من أي شيء إلى إبداع شيء ما يحمل طابع سكينة الكاتدرائيات القديم واتساعها [...]. إني أرغب بالحصول، موسيقياً مع هذه المقطوعة، على الشعور نفسه، الذي يشعر به المرء، في إحدى أعظم هذه الكاتدرائيات في فرنسا وإيطاليا. إن الدخول إلى كاتدرائية شارتر، مثلاً يمنحنا الشعور المباشر بشيء من عالم آخر. إنكم تشعرون بحضور أجيال وأجيال من الأرواح

---

(١) ولد جون كوليدج آدامز عام ١٩٤٧ في وورسيستر (ماساتشوسيت)، ويعيش منذ سبعينيات القرن الماضي في منطقة سان فرانسيسكو. وقد انضم في البداية، إلى الاتجاه الأدنوي (اتجاه فني يستخدم الحد الأدنى من الوسائل الموسيقية للتعبير) لستيف رايش، أوفيل غلاس أو لامونتي يونغ، ثم انفصل عنه تدريجاً. يشمل عمله الغزير معظم الأجناس الكلاسيكية منها نيكسون في الصين (١٩٨٧) والنينيو (٢٠٠٠) ودكتور أتوميك (٢٠٠٤) ومقطوعات من أجل أوركسترا هارمونيليهو (١٩٨٥)، رحلة قصيرة في آلة سريعة أو أبي يعرف شارل أيفس (٢٠٠٣). أنظر بخاصّة ماشار (٢٠٠٤) والموقع الرسمي للموسيقار (www.ealbox). من أجل موقعه باعتباره مؤلفاً موسيقياً متميزاً، أنظر كوسمان (٢٠٠٣)، مثلاً.

> وتدركون طاقتهم المتراكمة، وكأنها مجتمعة كلها في هذا المكان. وحتى حين تكونـون في جماعـة، أو مع الكاتدرائية المليئة بالمؤمنين والسياح، تشـعرون بالوحدة مع أفكاركم التي تتركز بطريقة روحية مدهشة (آدامز، ٢٠٠٢).

ليسـت كاتدرائية شـارتر المكان الأول الذي رُبط بـ ١١ أيلول، إلّا أن كل أمـرئ حـر في البحث عن العالم الآخر حيث يريـد، بما في ذلك المكان الذي تقول الأديان إنه موجود فيه. ولا نقدم حكماً مسبقاً، بالطبع، على طبيعة تجربة جون آدامز بسـبب قيامه بصفة سـائح أميركي بين آخريـن، بزيارتها، في لحظة تاريخية حيث طقوس الزيارة السـياحية قد حلت بشـكل واسع، محل طقوس الحج (كوهين، ٢٠٠٢). ويمكننا بالمقابل أن نشعر بالدهشة من التبني العلني لهذا الرجل للرمز المعماري للمسـيحية الوسيطة، وهو الذي تكوَّن في مرحلة الاحتجـاج علـى الحـرب الفيتنامية واتهـم، إلى حد مـا، بالميـول الأصولية، ضمن السـياق الإيديولوجي للمرحلة. وليس ذلك بسـبب «الحملة الصليبية» التـي أطلقها جـورج دابليو بوش ضد الإرهاب الإسـلامي فقط، ولكن كذلك لأن سلسـلة هذه الكاتدرائيات الحديثة أي ناطحات السحاب تعيدنا تماماً إلى أبـراج كنائـس العصر الوسـيط ما رجح اختيـار المركز العالمـي للتجارة هدفاً للقاعدة (سمبسون، ٢٠٠٦، ص ٥٩ - ٦١).

علينـا أن نلاحـظ، فـي الوقـت نفسـه، أن آدامـز سـيبحث عـن إلهامه في الخـارج الموجـود أكثـر فـي «أوروبـا العجـوز» والذي سيسـخر منـه دونالد رامسـفيلد قريبـاً. وإذا مـا كانـت زيارته لشـارتر تذكر «بتقمـص الأرواح» هذا الـذي يتحـدث عنه عنوانه، فإننا لا نشـعر بأي علامة مسـيحية معلنة في العمل نفسـه، إذا لـم تكن، بالضبـط، المحـاكاة العتيقة للأصـداء، باسـتخدام البيانو والآلات الوترية التي تعزف ربع درجة أعلى من الجوقة والأوركسـترا. وبعيداً عن الأنموذج المسيحي الذي ظل صامتاً، بقي العمل ضمن مفردات المقدس المميز للديانة المدنية الأميركية، ذلك الأمر الذي حوّل، مثلاً، وبشـكل مباشر الطابق صفر (Ground Zero) إلى طابق مقدس. كما حوله، في الوقت نفسـه،

إلى وجهة مختارة لسياح العالم بأسره، القادمين، ليهيموا على وجوههم مع أفكارهم وانفعالاتهم قرب «انعكاسات غياب» الأرواح والأجساد الغائبة، وفاقاً للاسم الذي حمله النصب التذكاري المفتتح في مكان البرجين التوأمين في ١١ أيلول ٢٠٠١ (لنتريشيا وماك أوليفّ، ٢٠٠٢؛ ستوركن ٢٠٠٤؛ لوو ٢٠٠٤؛ سمبسون ٢٠٠٦؛ Lentricchia, MacAuliffe, Sturken, Low, Simpson).

أجزاء من الواقع واستمرار في الشعور

يزور جون آدامز، بعد قليل من التكليف، الطابق الصفر، ويلتقي عائلات الضحايا، ويتحدث مع رجال الشرطة الذين كانوا حاضرين يوم الحادثة، ويدقق في الصور والكتابات على أطراف الموقع التي صورتها موثِّقة الأوركسترا بربارا هُوْز. ويتحول في الليل أيضاً، حاملاً الميكروفون بيده، في شوارع نيويورك، متذكراً تجربة قديمة مع مقطوعة صلاة نوتردام la Messe de Nostere Dame، لغيوم دو ماشو، التي أضاف إليها شريط تسجيل يحمل ضجات الشارع وأصوات أجراس الكنيسة الملتوية (آدامز، ٢٠٠٩، ص ٧١). ستظهر مقطوعته الجديدة انبثاق المعنى انطلاقاً من الآثار المادية للواقع: سنسمع، في عدة لحظات هامة، ضجيج السير، زعيق صفارة الإنذار، خطوات أو مشهداً صوتياً مدينياً، ليس سوى مدينة نيويورك نفسها التي جرى التعبير عنها من خلال المجاز المرسل، وقبعت في زوايا صالة العزف جميعها، من خلال مكبرات الصوت. لقد أُسقط دالُّ الفن على هذه الخلفية الوثائقية، على شكل أصوات نسائية تنشد صوتاً صائتاً بسيطاً على إيقاعين متناغمين ومواسيين.

ومع ذلك، وقبل دخول الجوقة، يردد صوت طفل، ثلاث مرات متتالية، كلمة مفقود تتبعه أصوات بالغين يهجُّون أسماء علم. تعيد هذا الأسماء

المنطوقة، البقايا للحيوات المهدورة تلك، وأحزان الأقارب الذين ينطقون بها، إلى احتفالات إحياء الذكرى السنوية لـ ١١ أيلول، حيث انشدت على موقع الطابق الصفر. إنه طقس يعود تاريخه إلى العديد من الأموات المغفلين الذين سقطوا في حرب الانفصال، والذين دفعوا الدولة الفيدرالية إلى المحافظة على الأسماء على النصب التذكارية للنزاعات اللاحقة - جميع الأسماء من دون استثناء ولا تراتبية[1] (وايت، ٢٠٠٤؛ فاوست ٢٠٠٦؛ ڤاغنر-پاشيفيشي وشڤارتس ١٩٩١؛ سمبسون ٢٠٠٦). إنه تقليد خرَّبه جون آدمز لأنه لم يحافظ سوى على قلة قليلة منه، بقيت عصية على الفهم في معظمها، ودون توضيح لمعيار الاختيار. من الصحيح أنه لم يكن يستطيع القيام بغير ذلك في مدة - خمس وعشرين دقيقة تقريباً - مخصصة لطقس لحن كلاسيكي، وليس من أجل طقس لإحياء ذكريات عامة يقوم العمل بتمثيلها، في الواقع، بدل أن يعيد إنتاجها.

إن الثمانين اسماً التي تم النطق بها ليست سوى جزء من النص. تنشد الجوقة جملاً أو كلمات جمعت بالقرب من الطابق صفر، أو أخذت من سلسلة سجل الموتى صور الحزن المنشور في النيويورك تايمز؛ أو، وأخيراً، مختارات من آخر أقوال آمي سويني، إحدى مضيفات الرحلة (AA11)، التي تحطمت على البرج الشمالي، في ١١ أيلول ٢٠٠١ الساعة الثامنة و٤٦ دقيقة: «أرى المياه والأبنية» (I see water and buildings). وكما يوضح ذلك المثل الأخير، فإن المصادر قد أخضعت لإعداد رصين غير أنه ذو دلالة. إن تسجيل النداء الهاتفي لآمي سويني من قبل مسؤول في الخطوط الجوية الأميركية كان على النحو التالي: «أرى الماء، أرى الأبنية. نحلق على ارتفاع

---

(١) كان هذا التقليد سائداً، في فرنسا، في عصر إقامة النصب لموتى الحرب الكبرى واستوحى عندئذٍ القبور الكاثوليكية بشكل مباشر، وفاقاً لأنطوان بروست. (١٩٩٧ ص ٢١٢ و٢٢٣). وقد مورس بشكل منظم في إسرائيل، بخاصّة، لتخليد ذكرى أموات (بروغ ٢٠٠٣، ص ٩١-٩٢).

خفيض. يا إلهي، نحلق على ارتفاع خفيض جداً»[1]. وبالمقابل، فإن اسـم الله لم يذكر قطّ في مقطوعة On the Transmigration of Souls.

لقد تم هذا الاختيار، إذن من دون شك، مع الكتابات المصورة في الشارع حيـث تحولـت جميـع مذكـرات البحث، بعـد الأحـداث، كمـا تلاحظ ذلك بياتريس فرانكيـل (Béatrice Fraenkel)، «ببطء إلى بطاقات عزاء» (٢٠٠٢، ص ٤٤) ثم تحولت، بين يدي المؤلف الموسيقي، إلى نوع من الشعر الرثائي. ومن جهة أخرى، فقد تمت أيضاً إعادة إعداد الاقتباسات من سجلات الموتى المنشـورة فـي النيويورك تايمز، والتي قام بإعدادهـا فريق من الصحفيين كانوا علـى صلة بأقربـاء الضحايا (ميلر، ٢٠٠٣، Miller). لقـد انتهى توصيف پول ليسـون (Paul Lisson)، بهـذه الكلمـات: «لا يزال الحـزن يجتاحني»؛ «قلبي محطم تماماً». (نيويورك تايمز، ١٧ شـباط ٢٠٠٢)، وقد تحول هذا القول في عمـل آدامز إلـى: «يقول الأب: يجتاحني الحزن. قلبـي محطم تماماً». وهكذا يقـود تغييـر زمـن الفعل وإغفـال الأشـخاص الروايـة الصحفية نحو مسـرحة تجريدية حيث يعبر «الأب» عن حزنه من خلال نوع من زمن حاضر أبدي.

تشـكل هذه المصادر فسيفسـاء لا تعتبر سـرداً للحدث وما استتبعه ولا شـرحاً لهما. لا يقـدم العمل أي تصوير للقائميـن بالأحداث، ولا أية صورة للشـر. ولم يشـر إلى الإسـلام كما لا نجد فيه أميركا ولا الشعب الأميركي. ولـم يحدث فيه شـيء يمنح الضحايا مقام الأبطـال. كما أن تاريخ ١١ ايلول غير موجود فيه. نحن، بالأحرى، أمام عينة من العلامات المتداخلة في الحيز العـام، أو أيضـاً، إذا ما أردنا ذلك، أمام تمزق الأجسـاد والأشـياء الناتج من عنف الاعتداءات نفسـها (ستوركن، ٢٠٠٤). يلخص المؤلف قائلاً، «كسر معلومات» (آدامز، ٢٠٠٩، ص ٢٦٤). ومع ذلك، تخضع الموسيقى لمنطق آخر. لا تقوم أصوات فردية بدور الضحية والأب والعشيق أبداً، كما أن نص

---

(١) أنظر موقع We have someplanes,Extract، ب ب س، أخبار ٢٣ تموز ٢٠٠٤ www.news. bbc.co.uk/2/hi/Americas 93/9613. stm 2004 (تمت العودة إليه في أيلول ٢٠١٢).

الجوقة، في الغالب، متجانس ومميز ومطبوع بالقدم. ويقوم اللون الهارموني في الغالب، على نغمات كاملة تمتد مثل دواسات طويلة، من دون أن يكون نغمياً حقاً بسبب غياب المسارات الإيقاعية. ويتناوب التدفق الموسيقي الذي يجري على شكل ابتعاد بطيء تحققه متل العلامات الموسيقية المعتمدة، مع الاستخدام المتكرر لإيقاعات الصوت المنطوق والمسافات. وتضيف جوقة الأطفال لمسة ملائكية يدعمها أحياناً استدعاء تصويري «سلسلة ذهب حول عنقه، خاتم من فضة...» (a gold chain around his neck, a silver ring...)، أو استدعاء هذا المكان الغريب جداً من السماء، إنه مطعم البرجين، نوافذ على العالم (Windows on the World).

إن إلحاح الموسيقى على الاستمرار، الذي يبعدها عن جمالية التجزئة، يمكن تماماً ألّا يكون سوى إلحاح على موقف الحزن حين ينطلق كل خطاب. وتشذ عن ذلك آمي سويني التي تبدو وقد وُضعت، في المقابل، أمام الموت بشكل مباشر. غير أن زمن العمل لم يكن صناعياً ثابتاً فقط ولا عزاء منتشياً إنه بخاصّة زمن مسار. لقد أطلقت إشارة البدء في منتصف العمل بواسطة الآلات فقط التي تقابل بين نعومة الأصوات ومعاني القلق. وتتوافق الجوقة والأوركسترا، في مرحلتين من أجل بناء ذروة حول نغمة «دو" ماجور تقوم جوقة الكبار بنبرها على كلمة نور (light)، فيما ينشد الأطفال كلمة حب (love). يبقى المستمع حراً في سماع العنف غير المسبوق للأحداث في هذه الذروة، حيث الإعادة المكررة لأسماء العلم تقلد شكل هجمات نيويورك: طائرتان، البرجان[1]. يقول والتر بينيامين: مرة واحدة تعنى ولا مرة (Einmal ist keinmal). غير أن عدم التناظر بين القسمين قد أدى إلى تراجع القياس مع انهيارات البرجين لمصلحة رواية الأشخاص الذين تحدثوا عن أنفاق من نور،

(١) يتوضح التشابه في فيلم فيديو هاوٍ يتمثل في عملية لصق للوثائق البصرية مع عمل جون آدامز على شكل شريط صوتي www.youtube.com/watchv=0avvOxfxdM4 (استخدم في أيلول ٢٠١٢).

بعد أن كادوا يموتون. إن شدة النغم الكامل المثبتة على تنافر متصاعد، الذي يمثل الانتقال الكارثي والسامي للروح نحو شكل آخر من الوجود، يتذوب أخيراً في اضطراب في الأوركسترا، ثم يهبط من جديد في سكون الأسماء المنطوقة وضجة المدينة[1].

لقد جرت إعادة تركيب بقايا الحياة المتجمعة حول الطابق الصفر وفاقاً لمسار تعبيري ينزع الموت من اللامعنى ليجعل منه اتجاهاً أو قدراً: إنه تقمص الأرواح. إنه موت ماجد بالنسبة إلى الموتى. أما بالنسبة إلى الأحياء، فهو الوعد بعزاء. وحتى لو أن آدامز (٢٠٠٢) قد استطاع ينكر أنه يرغب في شفاء الألم بالموسيقى، لأن «الحدث سيبقى دوماً هناك في الذاكرة، وأن حيوات أولئك الذين تألموا، ستبقى دوماً متأثرة بالعنف والألم»، فهو يقترح، مع ذلك، على المستمع أن يذعن لألم الغائبين، من زاوية المعرفة الاجتماعية للآخرين، فيما يبقى الناجون القريبون الذين يمتثلون بأقوالهم أو الموتى أنفسهم، من الآن فصاعداً، صامتين. ذلك أن الأرواح التي يتحدث عنها العنوان هي أرواح أحياء كما أرواح أموات، فيما العبارة في تقمص الأرواح «تعيد إلى» حركة الروح بين حالة وأخرى «كما إلى» التغيير الذي حدث في روح الناجين، أو روح من يشعرون بالألم والنقد ويخرجون مختلفين من هذه التجربة. (م ن). يمثل العمل إرادة جماعية في تقديم العزاء لمن يحمل الحزن، ويجعل تلك الإرادة التي تتجسد، آنية،، في صالة الموسيقى من خلال العديد من الأشخاص الذين يقومون بتنفيذها، كما تُسقط، من خلال التسجيل، على

(١) يساهم الشكل الزماني للاعتداءات، من دون أن يبررها، مع ذلك، في التساؤل حول بعدها الجمالي، الذي أصبح المؤلف الموسيقي كارلهاينز ستوكهاوزن الناطق الشهير باسمه، من خلال توصيفها على أنها «أعظم عمل فني كتب له أن يتحقق»، على أن تنسب بعد ذلك، كإنجاز، إلى إبليس (ستوكهاوزن ٢٠٠٢). وفي مواجهة ردود الفعل التي أثارتها هذه العبارة التي قيلت في ١٦ أيلول ٢٠٠١، في أثناء مؤتمر صحفي حول أوبراه بعنوان نور (*Licht*)، من الممكن، أن تصنف هذه الأخيرة، من الآن فصاعداً، بين الأعمال الأكثر شهرة للمؤلف (لنتريشيا وماك أوليف، ٢٠٠٢؛ ڤيريليو، ٢٠٠٢؛ جيجيك (*Žižke*)، ٢٠٠٥؛ دوسون، ٢٠١١).

جماعية علاجية خيالية تشمل شخصاً ما يحتمل أن يرغب في أن يجد نفسه في مقام الناجي. وتصبح الموسيقى بذلك شعاع برنامج تعاطفي يسمو بمسار الحزن بفضل متع الفن.

السؤال والجواب

كيف يمكن تقويم فعالية هذا الإجراء؟ يبقى النقد بعيداً عن تأكيد هذه الفعالية، من دون تحفظ، حتى لو أن مقطوعة On the Transmigration قد لاقت، منذ تأليفها في أيلول ٢٠٠٢، استقبالاً مؤيداً جداً، وتوجت، حالاً، بجائزة بوليتزر (Pulitzer)، وبثلاث جوائز غرامي (Grammy). ويلمح أنطوني تومازيني (٢٠٠٢) في صحيفة نيويورك تايمز، من خلال سطور مديح مدعّم، إلى ارتيابه من هذه الذروة:

> تصعد الموسيقى وتتموج وتدور حول نفسها؛ وترجعك إلى الوراء نشازات ثاقبة تمثل المعادل الصوتي للشمس في العينين. وتنشد الجوقة أخيراً تكراراً شبه هيستيري لكلمة (light)، فيما تنحل الموسيقى في الأوركسترا، وتتفتّت بالتسلسل، في النهاية، في فرقعة صوتية. إنها استحضار، جيد مثل آخر، لما يمكن أن يكون مسار الانتقال.

وهناك نقد آخر يشكك في الفضائل التي تحمل العزاء للجميع: «لا توحي هذه الموسيقى بالتأمل بقدر ما توحي برعب متنامٍ، وحتى ولو أنها تسيطر على الأحاسيس بطريقة مدهشة، فإنها تترك المستمعين إليها مضطرين ليكونوا أكثر ميلاً إلى الاضطراب من ميلهم إلى الإلهام»، كما كتب جيري بُوْلز ٢٠٠٢) J. Bowles)، الذي يرى أن المقطوعة «لا تحمل السلام للأحياء ولا للأموات». ويثور تيرّي تيتشوت، من جانبه (٢٠٠٢)، ضد ما يعتبره «اللامبالاة الأخلاقية (والموسيقية)» لجون آدامز:

> إن «الإنفعال» الوحيد الذي تنقله مقطوعة *On the Transmigration* هو الإرباك الأبله والبليد الذي يمكن لعدمي أن يشعر به في مواجهة عمل رديء بشكل وحشي. نحن، عموماً، أمام لحن جنائزي مما بعد الحداثة، شبه تام، لا

يعبر عن الإيمان ولا عن الأمل ولا عن الحب، بل عن التردد فقط.

تعبر هذه الانتقادات جميعاً، والتي لا تعتبر معادية للمؤلف مع ذلك، إذن عن تحفظات محددة حول الفضائل المعزّية التي يحملها العمل، مؤكدة بذلك أن هـذه الفضائـل هي ضمن ما ينتظر منه. غير أن علينا أن نحذر من الاستنتاج المتسرع الذي يقول بفشـل جماعـي، لأن آخرين مستعدون لتأكيد النقيض. يوصف داڤيد شيفّ (٢٠٠٣) القمة على النحو التالي:

> تثور الأوركسترا من جديد، على شكل موجات متصاعدة هذه المرة، تحمل الإجابـة التـي طـال انتظارها، عـن سـؤال أيڤس (Ives): وتنشد الجوقات، بأصواتها المتغيرة أو المتحولة إلى أجراس بشرية، كلمات حب (love) نور (light) وأيضاً وأيضاً على الطبقة العالية. وتترك الموسيقى، ببطء، مكانها لأصوات البداية، ولكن مع إحساس هادئ جديد.

وفاقاً لهذا النص، يحول النور روح المستمع من خلال تقديم إجابة على ما سماه شارل أيڤس، في شرحه البرنامجي حول «التساؤل الأبدي حول الوجود» (The unanswered Question).

يختلف هذا الإغلاق للمعنى الذي يشهد به مديح النقاد وتحفظاتهم، كثيراً عن مقطوعة أيف، حيث السؤال المتبقي من دون جواب الذي عهد به إلى الترومپيت، يثير، في الآلات النفخية «إجابات خفية» تبدو جميعاً غير كافية. لقد كانت هذه الريبة ريبة القصيدة التي انبثق منها عنوان أيڤس أبو الهول (The Sphynx) لرالف والدو إمرسون، حيث أبو الهول الذي يجسد «الألف طبيعة» للتاريخ البشري، يتحاور مع نفسه: «أنت السؤال من دون جواب؛ / السؤال الذي يقول إنك لا تستطيع، أنت بالذات رؤية عينيك/ أَثِر السؤال أيضاً وأيضاً/ وكل جواب كذبة». يستخدم جون آدامز، نفسه، المصادر الموسيقية التي يبدو أنها توقف التساؤل الوجودي وتعيد صوغه على المستوى الوطني، في الوقت نفسه. ويدعم هذا البعد الجماعي، من جهة أخرى، من خلال اقتباس موسيقي آخر، هناك حيث العبارة «أحبك حتى القمر ذهاباً وإياباً»، التي تقلد موضوع «طِر بي حتى القمر» (Fly me to the

(moon (١٩٥٤) إنـه اللحن الكلاسـيكي لبارت هوّارد الذي اشـتهر بفضل فرانـك سـيناترا وبغّي لـي. إن الاقتباس العلمي والشـعبي يعبر عن تسـجيل مقطوعـة On the Transmigration فـي تاريخ موسـيقى أمة متراصة بفضل إرثها الثقافي.

يصـف المؤلـف تقمـص الأرواح على أنـه تجربة تمس الأحيـاء أكثر من الأمـوات، فاتحـاً بذلـك المجال أمـام التأويـل الثابـت والتاريخـي والذاتاني لتقمـص الأرواح، الشـبيه بالتأويـل الـذي تحدث عنـه إمرسـون: «ليس هناك مـن تاريـخ حقيقـي، بل ترجمـة حيـاة» (ذكـره كوريغـان، ٢٠١٠، ص ٤٢٣، Corrigan). وعلينـا أن نسـتثني مـن ذلـك أن الصعـود الكبيـر نحـو الحـب والنـور يتوافق بالأحرى مـع تصور روحاني للانتقال تمكن من الاسـتفادة من المذاهب الهندوسـية أو البوذية أو الأفلاطونية الجديدة أو من فلسـفة شـتاينر الدينية، التي جرى تدويرها ضمن العديد من التوليفات التي شكلت كاليفورنيا السـتينيات مـن القرن الماضي مهدهـا العلماني. ونتيجة لذلـك فقد تم إضفاء الصفة الروحية على المسـار التاريخي نفسـه، من قبل ذلك الرجل الذي تربى ضمـن عائلة بروتيسـتانية من انكلترا الجديـدة، وأقام بعد ذلك في سـبعينيات القـرن ذاتـه فـي منطقـة سان فرانسيسـكو. وأصبـح بذلـك للمجمـوع معنى. البروتوكـول التعاطفـي، الأمـل في الآخـرة، والتـراث الموسـيقي الأميركي: وبـدل أن تبـرز الغموض، كما لامها علـى ذلك الناقد، تتضمـن، مقطوعة On the Transmigration إلى القاسـم المشترك الأصغر للقناعات بأميركا مؤمنة، عمومـاً، بـأن أموات ١١ أيلول كانـوا، بالفعل، ضحايا وأن حيـاة تنتظرهم بعد الموت.

إن الخيط الرفيع، والحقيقي في الواقع، الذي يربط إمرسون بآدامز مروراً بأيفـس، يذكِّر بالدهشـة التي أشـار إليها جـاك دريدا، بعد الاعتـداءات، حول الدلالـة التي يمكن أن يحملها الحدث نفسـه (٩/ ١١) (بـورّادوري ٢٠٠٤). إن واقعـة أن سـؤال أيفـس، وليـس جوابـه فقـط، قد اسـتمرت فـي التغير عبر

إعادات الكتابة المتلاحقة (هيتشكوك وتسالر، ١٩٨٨) قد انتقلت هكذا مثل شرخ صغير ذي دلالة، وسط هذه الذكرى الموسيقية التي تشكل، وفاقاً لرأي طالبيها، «الطريقة الأسلم» في الإجابة عمّا كان منتظراً حينذاك. وقد يرغب المرء في نهاية التحليل، أن يضيف: «الطريقة الأسلم سياسياً. ومع احتمال دعم هذا النقد من خلال تصريحات جون آدامز نفسه، الذي ندم عام ٢٠٠٨، على الربط بين مقطوعته و«التلاعب» بذكرى هجمات ١١ أيلول من إدارة بوش على شكل - نستعير هنا مصطلحات الكاتب فيليب روث- «عربدة نرجسية»، و«تحويل الجميع إلى ضحايا»، وكذلك على شكل «نداءات صلفة للشعور الوطني وكراهية الأغراب وجنون الارتياب» (ليث، ٢٠٠٢؛ آدامز ٢٠٠٩ ص ٢٦٥؛ Leith). ويذكر المؤلف الموسيقي، في سيرة حياته، من أجل التعبير عن تردداته الماضية في مواجهة الطلب، أنه في اللحظة التي قبل فيها، شعر في ضميره الداخلي «بضيق ملحّ أمام ردود فعل الأميركيين في مواجهة الحدث». (م ن، ص ٢٦٣). علينا أن نختم بالقول إن مقطوعة On the Transmigration قد وقعت تحت طائلة النقد السياسي نفسه، من خلال التفادي الواعي لكل تحدٍ للتصورات السائدة، وهو ما طالب به المؤلف مع ذلك، بخصوص مقطوعة The Death of Klinghoffer، كما هو حال تكريمات أخرى لضحايا ٩/ ١١ - مثل Portraits Of Giep نفسها، «لوحات الحزن» هذه التي ساهمت في الحفاظ على ذكرى الغائبين، كما ساهمت في محو انتمائهم الطبقي وأخطائهم الشخصية من أجل إدماجهم بشكل أفضل في الرواية البطولية، الإيديولوجية بالتالي، لأميركا تشعر بنفسها أكثر من أي وقت مضى بأنها «أرض الحرية وموطن الشجاعة» وفاقاً للنشيد الوطني (ألكسندر، ٢٠٠٤؛ سمبسون، ٢٠٠٦).

وبالنتيجة، إن رفض جون آدامز الربط بين عمله وأجناس ألحان الموتى وإحياء الذكرى يشكل جواباً فردياً على الألم الذي شعر به بعضهم عقب الاعتداءات، من خلال التعبير عن تجربة جيل من المحتجين أدار ظهره

للطقوس التقليدية، ولكنه لم يتخل مع ذلك عن إعادة إدخال بعضها بأشكال فطرية. وينطبق هذا الأمر على الطقوس الدينية كما الطقوس الوطنية، ذلك أن مقطوعة On the Transmigration of Souls يمكن أن تعتبر أنموذج إحياء ذكرى يجد أسلوبه في لقاء الحداثة الفنية ونزعة الجهل السياسية، كما هو الحال مع الحائط الأدنوي لمايا ين لينغ، المكرس لتخليد ذكرى مقاتلي حرب الفيتنام، وربما أيضاً أحواض النصب التذكاري (Reflecting Absence) التي صممها مايكل أراد تخليداً لذكرى ضحايا ١١ أيلول (غريسولد ١٩٨٦؛ ستوركن 1991 Griswold, Sturken). تتجذر هنا، في كل الأحوال، فكرة اقتراح «حيز ذكرى» حيث كل منا يمكن أن يكون وحيداً مع انفعالاته وأفكاره - وحراً، بالتالي -. وأخيراً، كان أبو هول إمرسون يقول إن «الزمن هو الإجابة الخاطئة». ويبقى الحيّز من أجل البحث عن إجابة صحيحة.

ولكن، ما الحيّز الموسيقي؟ إن مفهوم الحيّز متعدد المعاني في الموسيقى، غير أن المفهوم الأكثر ملاءمة هنا يساعد في الإشارة إلى موسيقى غير خاضعة للزمانية الغائية الخاصة باللغة الكلاسيكية لما بعد بيتهوفن (ليبمان، ١٩٨٤، Lippman؛ كالتنكر، ٢٠١١، Kaltenecker). لقد دشن شارل أيفس، في الموسيقى الأميركية، بديلاً عن الجمل التي تعتمد سؤال/ جواب وعن إقفالات النظام النغمي الذي استمر لدى جون كاج (J. Cage) ولدى الأدنويين، والذي يشكل مدى لمطلب أسطوري حاضر حتى في مجال الفلسفة، يرى أن الولايات المتحدة نفسها إنما تُعرف من خلال تغلب الحيّز على الزمن (جونسون، ٢٠٠٢). ويظهر هذا الملمح لدى جون آدامز مع مقطوعة Phrygian Gates على البيانو (١٩٧٨) التي تذكّر، من غير مصادفة، بمفهوم الباب (پلّيغرينو، ٢٠٠٢، Pellegrino).

وتبقى متطلبات الاستماع مع ذلك معلقة. إذ تفترض فكرة الحيّز هنا وجود

مستمع يدخل التجربة ويخرج منها كما يشاء، ويجتاز العمل وفقاً لمسارات يبتكرها تبعاً لتخيّلاته - بدل أن يبقى مجمداً، في كل لحظة، بانتظار ما يتبع فقط، نتيجة لجدليته المفروضة وما تسفر عنه من ثمارطيبة أوخيبات. غير أنه إذا كانت تجربة الاستماع ذاتانية حكماً، خصوصاً إذا أتيحت لها الفرصة لأن تتكرر (سزندي، ٢٠٠١، Szendy)، فهناك حقيقة تقول إن حفلاً موسيقياً كلاسيكياً فاشلاً لا يستطيع أن يستعيد الزمن ولا أن يطلب من الموسيقيين أن يتوقفوا عن العزف. إن مفهوم الحيز الموسيقي باعتباره «حيز ذكرى» قادراً على حماية الفرد من كل معوق خارجي، يبقى خيالاً أو استعارة بلاغية، من وجهة نظر الاستماع. من الصحيح أن مطالبة المؤلف نفسها بهذا التفرد النوعي، تحافظ على معناها كاملاً باعتبارها برنامجاً للتفاعل بين الموسيقى والسياسة يشرّف الحيّز الحميمي لكل منا، مرسخاً فيه التعاطف الوجداني مع جماعة ينتمي إليها.

ومع ذلك فإن أشكال التتابع والاستمرار في عمل جون آدامز تتوجه بوضوح من خلال «التقدم الزماني» الذي يقود من البداية بالعزف على البيانو عند مقطع مفقود (missing)، حتى الذروة عند مقطعي النور (ligh) والحب (love) المتبوعين بعودة المشهد الصوتي المديني (Cityscape).

وبعيداً عن الظروف التاريخية الاستثنائية والتفرد الثابت في أسلوب المؤلف، يبقى نوع هذه المقطوعة أقل غرابة مما يبدو عليه: نحن أمام ترتيل غناء إنشاد (cantate) جنائزي لجوقة وأوركسترا يترافق مع توليف يذكر بشكل قاطع، بشريط-صوت سينمائي لا يسمح تطوره الدراماتيكي، في الحفلة، إلّا قليلاً، بالاختيار بين الدخول أو الخروج والطواف والابتعاد. إن هذا التطور الدراماتيكي هو ما يوحي إلى أين نذهب، ومع أية انفعالات وأفكار، بشكل أوسع. وبالمقابل، وبالرغم من هذه الإيعازات، يبقى كل فرد حراً في التفكير كما يريد والشعور بما يحصل معه حسبما يرغب، غير أن مثل هذا الإحساس

بالحريـة الـذي لا تختلف عن ذلك الـذي يعتريه، مثلاً، فـي أثناء عزف لحن الموت الألماني لبراهمز.

وتفرض النتيجة نفسـها، بعد مضي عشر سـنوات: تبقى مقطوعة On the Transmigration of souls قريبـة جداً من الأعراف وبعيدة جداً عن النقد كي تمثـل شـكل ذاكرة بديلـة للنزعة القوميـة الأمنية لجورج دابليو بـوش وزمانه، وذلـك بعيداً عن ردود فعل جون أدامز المتناقضة في مواجهة ١١ أيلول، وعن الاستقبال المشترك للنقاد المحترفين.

شكر

لقـد قدمت نسـخة أولـى من هذا النص إلى ندوة «جسـور نحـو أميركا I» الـذي نظمه، عـام ٢٠٠٦، ماكـس نوبـل (Max Noubel) في مركـز الأبحاث حول الفنون واللغة (EHESS/CNRS). أشكر من أجل شروح النسخ الوسيطة سـتيفان أودان-روزو(,Stéphane Audoin-Rouzeau) ، وميتشـل كوهـن (Mitchell Cohen) وميتشـيل دو فورنيـل (Michel de Fournel) وجـورج ديـدي - هوبرمـان (G. Didi-Huberman) وبياتريـس فرانـكل (Béatrice Fraenkel) وآبيـل جيلبيـر (Abel Gilbert) وباسـكال هـاغ (Pascale Haag) وسـيريل لوميو (C) وويليام تيبر (William Weber)، وكذلك المسـاهمين في جلسات تحضير هذا الجزء، وكذلك الذين ساهموا في حلقة بحث عام ٢٠١٠ -.٢٠١١

المراجع

ABEL Marco, 2003, « Don DeLillo's "In the Ruins of the Future": Literature, images, and the rhetoric of seeing 9/11 », *PMLA*, 118 (5), p. 1236-1250.

ADAMS John, 2002, « Interview with John Adams about "On the Transmigration of Souls" », www.earbox.com/W-transmigration.html (consulté en septembre 2012).

— 2009, *Hallelujah Junction: Composing an American Life*, New York, Picador.

Adorno Theodor W., 1962, *Philosophie de la nouvelle musique*, trad. par Hans Hildebrand et Alex Lindenberg, Paris, Gallimard (coll. « Bibliothèque des idées »).

— 1974, *Théorie esthétique*, trad. par Marc Jimenez, Paris, Klincksieck.

— 1986, *Prismes. Critique de la culture et société*, trad. par Geneviève et Rainer Rochlitz, Paris, Payot.

Alexander Jeffrey C., 2004, « From the depths of despair: Performance, counterperformance, and "September 11" », *Sociological Theory*, 22 (1), p. 88-105.

Boltanski Luc, 2009, *De la critique. Précis de sociologie de l'émancipation*, Paris, Gallimard (coll. « Essais »).

Borradori Giovanna, 2004, *Le « concept » du 11 septembre. Jacques Derrida, Jürgen Habermas, dialogues à New York*, Paris, Galilée.

Bowles Jerry, 2002, « John Adams. On The Transmigration of Souls », *Sequenza21/The Contemporary Classical Music Weekly*, www.sequenza21.com/092302.html (consulté en septembre 2012).

Brog Mooli, 2003, « Victims and victors: Holocaust and military commemoration in Israel collective memory », *Israel Studies*, 8 (3), p. 65-99.

Buch Esteban, 1999, *La* Neuvième *de Beethoven. Une histoire politique*, Paris, Gallimard (coll. « Bibliothèque des histoires »).

— 2006, *Le cas Schönberg. Naissance de l'avant-garde musicale*, Paris, Gallimard (coll. « Bibliothèque des idées »).

— 2011, *L'affaire Bomarzo. Opéra, perversion et dictature*, Paris, Éditions de l'EHESS (coll. « Cas de figure »).

Cohen Evelyne, 2002, « Visiter Notre-Dame de Paris », *Ethnologie française*, nouvelle série, 32 (3), p. 503-513.

Collins Randall, 2004, « Rituals of solidarity and security in the wake of terrorist attack », *Sociological Theory*, 22 (1), p. 53-87.

Corrigan John Michael, 2010, « The metempsychotic mind: Emerson and consciousness », *Journal of the History of Ideas*, 71 (3), p. 433-455.

Danto Arthur C., 2005, « 9/11 Art as a gloss on Wittgenstein », *artnet.com*, www.artnet.com/magazineus/features/danto/danto9-9-05.asp (consulté en septembre 2012).

DeLillo Don, 2001, « In the ruins of the future », *The Guardian*, 22 décembre.

DOUSSON Lambert, 2011, *L'écran traversé. Politiques de l'écriture et de l'écoute musicales 1950-2001*, thèse de doctorat, Université Paris Ouest Nanterre, sous la direction de Catherine Perret.

FAUST Drew Gilpin, 2006, « "Numbers on top of numbers" : Counting the Civil War dead », *The Journal of Military History*, 70 (4), p. 995-1009.

FRAENKEL Béatrice, 2002, *Les écrits de septembre. New York 2001*, Paris, Textuel.

GRISWOLD Charles, 1986, « The Vietnam veterans Memorial and the Washington mall : Philosophical thoughts on political iconography source », *Critical Inquiry*, 12 (4), p. 688-719.

GUIBERT Hervé, 1991, *Le protocole compassionnel*, Paris, Gallimard.

HITCHCOCK Wiley T. et ZAHLER Noel, 1988, « Just what is Ives's unanswered question ? », *Notes*, 44 (3), p. 437-443.

JOHNSON Marc E., 2002, « Charles Ives's (utopian, pragmatist, nostalgic, progressive, romantic, modernist) Yankee realism », *American Music*, 20 (2), p. 188-233.

KALTENECKER Martin, 2011, *L'oreille divisée. Discours sur l'écoute musicale aux XVIII^e et XIX^e siècles*, Paris, Éditions MF.

KAUFFMAN Linda S., 2008, « The wake of terror : Don DeLillo's "In The Ruins of The Future", "Baader-Meinhof", and falling man », *Modern Fiction Studies*, 54 (2), p. 353-377.

KETTLE Martin, 2001, « The witch-hunt », *The Guardian*, 15 décembre.

KOSMAN Joshua, 2003, « Voice of America : Composer John Adams speaks for the Nation », *San Francisco Chronicle*, 18 mai. Repris sur www.earbox.com (consulté en septembre 2012).

LEITH Sam, 2002, « Philip Roth attacks "Orgy of Narcissism" post sept 11 », *The Telegraph*, 5 octobre.

LEMIEUX Cyril, 2009, *Le devoir et la grâce*, Paris, Economica.

LENTRICCHIA Frank et MCAULIFFE Jody, 2002, « Groundzeroland », *The South Atlantic Quarterly*, 101 (2), p. 349-359.

LIPPMAN Edward A., 1984, « Progressive temporality in music », *The Journal of Musicology*, 3 (2), p. 121-141.

LOW Setha M., 2004, « The memorialization of September 11 : Dominant and local discourses on the rebuilding of the World Trade Center site », *American Ethnologist*, 31 (3), p. 326-339.

MACHART Renaud, 2004, *John Adams*, Arles, Actes Sud.

May Thomas (ed.), 2006, *The John Adams Reader: Essential Writings on an American Composer*, Prompton Plains, Amadeus.

Mermelstein David, 2011, « 9/11 and the arts : A decade of responses », *Wall Street Journal*, 8 septembre.

Metzger John, 2002, « 9/11 in song : Bruce Springsteen - The Rising - Steve Earle - Jerusalem », *The Music Box*, 9 (10), www.musicbox-online.com/9-11.html (consulté en septembre 2012).

Miller Nancy K., 2003, « "Portraits of grief" : Telling details and the testimony of trauma », *Differences : A Journal of Feminist Cultural Studies*, 14 (3), p. 112-135.

Morris Leslie, 2001, « The sound of memory », *The German Quarterly*, 74 (4), p. 368-378.

Noonan Peggy, 2006, « The sounds that still echo from 9/11 », *The Wall Street Journal*, 9 septembre.

Park Elena, 2001, « John Adams speaks out about art in a time of war », *Andante*, www.earbox.com (consulté en septembre 2012).

— 2002, « For a high-profile New York Philharmonic commission, John Adams assembles a collage of grief », *Andante*.

Pellegrino Catherine, 2002, « Aspects of closure in the music of John Adams », *Perspectives of New Music*, 40 (1), p. 147-175.

Prost Antoine, 1997, « Les monuments aux morts. Culte républicain ? Culte civique ? Culte patriotique ? », dans Pierre Nora (ed.), *Les lieux de mémoire*, Paris, Gallimard (coll. « Quarto »), vol. 1.

Ricœur Paul, 2000, *La mémoire, l'histoire, l'oubli*, Paris, Seuil (coll. « L'Ordre philosophique »).

Rochlitz Rainer, 1994, *Subversion et subvention. Art contemporain et argumentation esthétique*, Paris, Gallimard (coll. « Essais »).

Rousseau Jean-Jacques, 1995, *Dictionnaire de musique. Œuvres complètes*, Paris, Gallimard (coll. « Bibliothèque de la Pléiade »), vol. 5.

Sanchez George, 2002, « Popular music after 9/11 : Putting politics into verse », *Frictionmagazine.com*, 16 octobre.

Schiff David, 2003, « Memory spaces », *The Atlantic Monthly*, avril, www.earbox.com/inter007.html (consulté en septembre 2012).

Schoenberg Arnold, 2006, *The Musical Idea and the Logic, Technique, and Art of its Presentation*, Patricia Carpenter et Séverine Neff (eds.), Bloomington, Indiana University Press.

SIMPSON David, 2006, *9/11. The Culture of Commemoration*, Chicago, University of Chicago Press.

SONTAG Susan, 2003, *Regarding the Pain of Others*, New York, Picador.

STOCKHAUSEN Karlheinz, 2002, « "Huuuh !" Das Pressegespräch am 16. September 2001 im Senatszimmer des Hotel Atlantic in Hamburg », *MusikTexte*, 91, p. 69-77.

STURKEN Marita, 1991, « The wall, the screen, and the image : The Vietnam veterans Memorial », *Representations*, 35, p. 118-142.

— 2004, « The aesthetics of absence : Rebuilding Ground Zero », *American Ethnologist*, 31 (3), p. 311-325.

SZENDY Peter, 2001, *Écoute. Une histoire de nos oreilles*, Paris, Minuit.

TARUSKIN Richard, 2001, « Music's dangers and the case for control », *The New York Times*, 9 décembre. Repris dans TARUSKIN, 2008.

— 2008, *The Danger of Music and Other Anti-Utopian Essays*, Berkeley, University of California Press.

TEACHOUT Terry, 2002, « Moral (and musical) equivalence », *Commentary*, 11 janvier.

TOMMASINI Anthony, 2002, « Washed in the sound of souls in transit », *New York Times*, 21 septembre.

VINITZKY-SEROUSSI Vered et TEEGER Chana, 2010, « Unpacking the unspoken : Silence in collective memory and forgetting », *Social Forces*, 88 (3), p. 1103-1122.

VIRILIO Paul, 2002, *Ce qui arrive*, Paris, Galilée.

WAGNER-PACIFICI Robin et SCHWARTZ Barry, 1991, « The Vietnam veterans Memorial : Commemorating a difficult past », *American Journal of Sociology*, 97 (2), p. 376-420.

WALZER Michael, 1996, *Le deuxième âge de la critique sociale. Solitude et solidarité*, Paris, Métaillé (coll. « Leçons de choses »).

WHITE Geoffrey M., 2004, « National subjects : September 11 and Pearl Harbor », *American Ethnologist*, 31 (3), p. 293-310.

ŽIŽEK Slavoj, 2005, *Bienvenue dans le désert du réel*, Paris, Flammarion (coll. « Documents et essais »).

القسم الرابع

توضيح التطبيقات

نيكولا دودييه

نظام، قوة، تعددية

الربط بين الوصف والنقد حول المسائل الطبية

تمتلك الأبحاث الأكثر أهمية في العلوم الاجتماعية حول المسائل الطبية خاصية مشتركة: إذن يمتزج التوصيف فيها بالعمل النقدي بعمق. فتمنح الغاية النقدية التوصيف علة وجوده، وتوجهه في تحديد أهدافه. وبالمقابل، يدعم التوصيف العمل النقدي. ولا يتبدى هذا العمل خارج النصوص فقط، من خلال اتخاذ المواقف العامة. إنه يتمظهر في النصوص. ويبدو من غير المجدي، إذن، أن نرغب في تنقية العلوم الاجتماعية من أخباثها النقدية كي نصل إلى وصف لا يهتم بالنقد (ولا يستبعد هذا الأمر أهمية زمن لا يهتم بالنقد ضمن العمل النقدي). ومن الخطأ أيضاً أن نتصور إمكانية عزل الأبحاث المسماة «نقدية» وتطويرها، في مواجهة أبحاث ليست كذلك، أو هي كذلك إلى حد ما. ومن المفيد بالمقابل توضيح مختلف الطرائق في الربط بين التوصيف والنقد والمقارنة بينها، من أجل الوصول إلى صوغ اقتراحات.

لقد ساهمت، منذ الخمسينيات من القرن الماضي، لغات ثلاث، في بناء العلوم الاجتماعية حول المسائل الطبية: إنها لغات النظام والقوة والتعددية. سأقدم، في مرحلة أولى، وبالتتابع، كلاً من هذه اللغات وبعض الصيغ التي كونتها، وسأحاول أن أحدد مساهماتها وحدودها. سأصوغ، في مرحلة ثانية، على هذا الأساس، وبالعودة إلى أبحاثي الخاصة، بعض المقترحات المخصصة للربط بين التوصيف والنقد.

ثلاث لغات

وحدودها لغة النظام

أدعو بذلك لغة اجتماعية يكون فيها الهدف الأول للباحث إظهار مستوى أساسي للواقع، باعتباره نظاماً أساسياً على البشر الوصول إليه واحترامه. وفي ما يتعلق بمسائل الصحة، وصّفت العلوم الاجتماعية هذا النظام الأساسي بطريقتين مختلفتين ودافعت عنه. واعتبر بعض المؤلفين الطب مكوناً هاماً من النظام، كما في أعمال تالكوت بارسونز (Talcott Parsons 1951)، حول الأدوار المؤسّسيّة للطبيب والمريض ضمن النظام الاجتماعي. ورأى آخرون، على العكس من ذلك، أن الطب خارج هذا النظام، سواء لأن هذه العلوم الاجتماعية قد أظهرت، لدى عامة الناس، وجود حزم معايير متناغمة لا يمكن نسبتها إلى الأدوار المؤسّسيّة التي حملها الطب، كما هو الحال في الأبحاث الاجتماعية والأنتروبولوجية حول أنظمة التمثيل (أوجيه وهرتزليش، 1983 Augé, Herzlich)؛ وسواء لأن هذه العلوم قد أوضحت، في إطار نقد أكثر جذرية، الأسباب التي من أجلها يبدو معها نظام ذو طبيعة أساسية، تحمله عامة الناس، وقد سحقه الطب أو الطب النفسي (فوكو، ١٩٧٢، إيليش، ١٩٧٥).

إن أهم مساهمة للأبحاث المحققة في إطار لغة النظام تتمثل في قدرتها على توضيح أنظمة التوافق التي تقف وراء بعض ردود الأفعال تجاه الطب. ويقدم لنا بارسونز وصفاً جاهزاً عن نوع التوافق الذي يمكن أن نقيمه بين التوقعات المختلفة للأدوار التي يرتبط بها الطب في زمانه. لقد أظهرت الأبحاث حول «أنظمة التمثيل» أشكالاً من التوافق لدى المرضى، يدركها معظم المختصين بصعوبة كبيرة. إن أعمال فوكو حول الطب النفسي قد أظهرت أشكال علاقة مع العالم، يقيمها أفراد يصفهم الطب النفسي «بالمجانين»، لا يمكن أن يدركها هذا الطب، فيما تُشكل الثنائي الضروري كي يصبح نظام المجتمع قابلاً لأن يعاش. وأخيراً، فقد ألحت أعمال إيليش على ما لم يعره الطب الصناعي إلّا اهتماماً قليلاً، بشكل فعلي: يهتم الأفراد بالحصول على

لحظات وأماكن تسمح لهم بالتعبير عن بعض الوجوه الرئيسة للشرط البشري. وفـي كل الأحوال، لقد بينت هذه الأبحاث قـدرات «إنتاج معنى» وضروراته، ونحن نكرر هنا مصطلحاً أنموذجياً من لغة النظام.

غيـر أن هـذه اللغـة تحتوي على حـد داخلي، فهـي تقلل من أهميـة تنافر التوقعات التي على الممثلين التوافق، عموماً، معها، من خلال الدفع بالمؤلفين الذيـن يوظفونهـا إلى التركيز على بعض التوقعات وعلى ما يسـعى، في العالم الاجتماعـي، إلى إظهار هـذه التوقعات على أنها التعبير عـن نظام. وهي تركز علـى مجموعـة واحدة مـن التوقعـات لتجعل مـن احترامهـا الغايـة المركزية للممارسـات. وتهمـل الغايـات الأخرى التي يمكـن للممثليـن أن يعتبروا أن متابعتها واحترامها شرعيان.

لغة القوة

لقـد تشـكلت لغـة أخرى بـدءاً من السـتينيات مـن القـرن الماضي حول المسائل الطبية. وقد تميزت عموماً بالإضاءة على ما يبعد البشر عن المثاليات أو القيـم التي يعتمدونها، والتي تنسـب إلى مسـتوى سـببية غيـر ظاهر، وتؤثر فيهم باعتبارها قوى. وتتمثل مهمة الباحث في لغة القوة هذه في كشف مخطط القوى هذا، الأساسي والإشكالي في الوقت نفسه.

لقد انتشـرت لغة القوة، كما لغة النظـام كردة فعل على التطورات الكبرى التـي اعتبـرت تهديـداً للعالم الاجتماعـي. أي ظهور مجتمع الطبقات بشـكل خـاص. وكذلك أيضـاً التطـورات الأكثر حداثة: سـيطرة الدولة على شـرائح عريضـة من النـاس، عبر محطـة المهن الحـرة بخاصّة، أو المهن الوسـيطة أو جميـع أنـواع المعـارف، وإخفـاء هذه السـيطرة من خـلال عمـل إيديولوجي يحملـه القانـون الصريـح أو التقانـات الحديثة الأكثـر «لطفاً». وقد سـاهمت نمـاذج مرجعيـة (باراديغمـات) ثلاثـة فـي نشـر هـذه اللغـة حـول المسـائل الطبيـة. النزعة التفاعليـة «الاحتجاجية» أولاً، والتي مثلهـا علماء اجتماع مثل

غوفمان (1968Goffman,)، أو فرايدسون (Freidson, 1984)، أو بيكر (1985Becker,). يرى فرايدسون، الذي خصص جزءاً كبيراً من عمله للطب، أن كشف مخطط القوى يعود إلى مستويين من التحليل. يكشف تحليل ظاهرة تاريخية (السعي إلى الحصول على الاستقلال المهني من جانب الطب)، بعيداً عن جوهر الحقائق التي كشفها العلم، توصل الأطباء، تلك النخبة المرتبطة «بجزء مسيطر من المجتمع»، ومن خلال تجاوز في استخدام السلطة، إلى الحصول على حق قول «ما هو غير مرغوب» لدى الأفراد. فيما تقود دراسة ممارسة النشاط المهني الطبيعي إلى إدانة «الإيهام المهني» الذي «يبالغ» الأطباء من خلاله، في عدم إمكانية اختزال عملهم في «معرفة علمية دقيقة ومفصلة نسبياً»، كي يحصلوا على هوامش مناورة أكبر.

أما الأنموذج المرجعي الثاني، فهو أنموذج علم الاجتماع المسيطر الذي عرض له مؤلِّف پيير بورديو وجان - كلود پاسرون، الورثة (١٩٦٤). تفتح الدراسات التي تمت، في مجال الصحة، وفقاً لهذا المنظور، على أفقين نقديين. ويدعو المؤلفان إلى الوعي بالعنف الرمزي المرتبط بكل تدخل في هذا المجال (كاستيل، 1973Castell,) من جهة. ويبينان، من جهة أخرى، عدم المساواة في المصادر التي تملكها الأصناف المختلفة للمرض في مواجهة هذا العنف الرمزي (بولتانسكي، ١٩٧١). تحتل مؤسسات العلم، في هذا الأنموذج المرجعي، كما لدى فرايدسون موقعاً خاصاً: يتوجه النقد إلى الطبيب باعتباره ممارساً وليس باعتباره باحثاً. وإذا كانت هناك قوى اجتماعية تضغط على العلم الطبي فذلك لأن الحقل العلمي معرض، بشكل رئيس، لتداخلات تأتي من حقول أخرى، إعلامية أو اقتصادية بشكل خاص (شامبانيي ومارشيتّي، Champagne, Marchetti, ١٩٩٤).

والأنموذج المرجعي الثالث هو صيغة تاريخ الأنظمة لميشيل فوكو. يقوم فوكو، القادم من لغة النظام، مع كتابه راقب وعاقب (Surveiller et Punir, 1975) بعملية انتقال نحو لغة القوة. ويتتبع المؤلِّف صعود «التخصصات»

وانتشـارها، أي التكنولوجيا السياسية الجديدة التي تسعى، من خلال الترويض والتماريـن، إلـى خلق أفـراد خاضعين. ويبين كيف تشـكل هـذه العلوم الوجه المظلـم للخطاب الـذي ادعى رجـال القانـون الإصلاحيون في القـرن الثامن عشـر، من خلالـه، إعادة نعت الأفـراد بالرعايـا الحقوقيين. فقد انتشـر في كل مكان (في السجن والمدرسة والجيش والمشفى) تمرين الإكراه التأديبي. ومن الجدير بالملاحظة أن نقد فوكو للأنظمة يؤدي إلى إجراءات نضالية أكثر مادية، فيما يتعلق بعلم اجتماع السيطرة الذي قال بـه بورديو. لأن فوكو يرى أن هناك درجـات في الإكراه، وإذن وسـائل، لتخفيف الخنـوع[1]، وهي تلك التي تعمل على الهامش.

ترسـم لغة القـوة مشـروعاً مغرياً: الإضـاءة بنور علمي على التسلسـلات السببية التي تقف، خفية، حاجزاً أمام المثُل التي نحملها. لقد حمل كل أنموذج مرجعي درسـناه سابقاً، حول المسائل الطبية، إسهاماً مهماً لهذا المشروع. قدم فرايدسون تحليلاً دقيقاً للطريقة التي يمكن لمعايير «مسيطرة» أن تفرض نفسها، خلسة، من خلال مسار يدفع إلى الاعتقاد أن ليس في الطب سوى العلم، ويبالغ في أهمية التجربة السريرية. وتكشف مدرسة بورديو، إلى جانب مفهوم العنف الرمزي، أشـكال عنف ذي طبيعـة خاصة، غامضة غالباً، تخفيهـا مثُلٌ يعتمدها الطب. لقد أبرز فوكو تطور سلسـلة إجراءات تهدف، بشـكل فعلي، إلى تنظيم القوى الواجب ممارسـتها على جسـد أفراد أخضعوا بهـذه الطريقة، وذلك من خلال عملية حسـابية. وتشـير اللوحة المرعبة التي يقدمها لنا عن مشافي القرن التاسع عشر، باعتباره مركزاً للأنظمة، إلى وقائع إشكالية حقيقية.

يمكـن أن نوجـه نقدين للغة القوة. يقترب الأول مـن النقد الذي يمكن أن نوجهـه للغـة النظـام. لا تكتفي لغة القوة بأن تشـير لنا بأن مخطـط القوى الذي

(١) يمكننا، من أجل التوضيح الدقيق لهذا الخنوع، أن نسـعى إلى بناء أنظمة شـهادة، مع الأفراد المعرضيـن لهـذا القطاع التأديبـي أو ذاك. هذا هو معنى «مجموعات الإعلام» التي أسسـت ضمن منظور فوكو، حول أهم المؤسسات التأديبية (الملاجئ، السجن، المشفى).

تتحدث عنه إشكالي. إنها تعمل وكأن البرهان على واقعية هذه القوى هي المشكلة الوحيدة التي تستحق عناء أن نكشف عنها: تلك المشكلة التي علينا أن نطور طاقاتنا كافة، من أجلها، وعلينا أن نتوقف عندها ما إن نصل إليها، فيما يبدو المتبقي سطحياً على الأكثر. ما من شك في أن لتحديد عمل القوى الفضل في الإشارة إلى العقبات الخادعة أحياناً، والتي تقف في وجه تحقيق المثُل. إنه مدخل مفيد. ولكن هل أمامه نتيجة؟ ذلك أنه ما إن تُكشف هذه القوى الخفية حتى تثار مسائل جديدة، أمام الفاعلين أنفسهم في الغالب، الذين لا يملكون الخبرة الاجتماعية في مجال تحديد القوى، كما لا يدركونها إلّا بشكل غامض إلى حد ما (ولاذع جداً أحياناً). أين تقع، بذلك، الحدود بين الممارسة الضرورية لبعض القوى من أجل السير باتجاه العلاج، والممارسة غير الطبيعية (وغير الإرادية حتى) لقوى أخرى؟ أين يضع الفاعلون أنفسهم ضمن هذا التقسيم؟ ليس لدى لغة القوة سوى القليل كي تقوله حول هذه الأسئلة، التي لا تهمها، في العمق. كما لا تدرس كيف يحاول الفاعلون الواعون ببعض القوى المستخدمة في عملها، بناء تنظيم مقبول من المجموعة التي تشكلها. يهتم النقد الثاني بمكانة العلوم. يرى بورديو كما فرايدسون، أنه، إذا مارس الباحثون عملهم في عالم تحافظ فيه المؤسسات العلمية على شكل من الاستقلال بالنسبة إلى خارجها، فإن باستطاعتهم التخلص من سلطة القوة. إذ يعتبر العلم نوعاً من جزيرة ممكنة للسلام في عالم قوة. ولأن الأطباء لا يمارسون العلم فقط، ولأنهم، لسوء الحظ «ممارسون»، فإنهم يفرضون معاييرهم بالقوة. غير أن هذا النظام الاستثنائي الذي وضع فيه العلماء أنفسهم، يقوم على براهين سلطة أكثر من قيامه على الملاحظات. وسيزداد العمل النقدي لعلماء الاجتماع وضوحاً إذا توقف عن حماية نفسه من القوة من خلال المؤسسات العلمية التي تعتبر، مبدئياً، أكثر حماية من بقية المؤسسات التي تسيطر عليها هذه القوة[1].

(١) أنظر تحفظاتي حول المواقف المتخذة، انطلاقاً من هذا المنظور، فيما يخص علاج نقص المناعة المكتسبة (دودييه، 2003 Dodier,).

لغة التعددية

مع نهاية السبعينيات من القرن الماضي، أدى ظهور لغة ثالثة إلى إعادة تشكيل المشهد. وتمثل أفق انتظاره المركزي في الاعتراف بمختلف المصادر المحشودة في الممارسات الملموسة، في العالم الاجتماعي. وسعت النظرية النقدية إلى كشف أنواع تجاهل أشكال الممارسات التي تعتمد الاختصار. لقد تشاركت هذه البحوث في السعي إلى إيضاح أن محركات الفعل تعود إلى تعددية غير قابلة للاختصار، هي في ذاتها، لا يمكن أن نسقطها على نظام مركزي. من المناسب الاعتراف بهذا التنافر الأساسي ودراسة نتائجه على الحياة الاجتماعية، في هذه اللغة الجديدة. وتنبثق، بخاصّة، عن هذه اللغة ثلاثة أصناف. يتوافق الصنف الأول مع ما أقترح تسميته «النزعة التفاعلية للتعددية»، التي جسدتها، منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي، أبحاث بارني غلازر (Barney Glaser, 1965) وأنسَلْم ستروس 1968Anselm) (Strauss,) المكرسة للموت في المشفى. فمن خلال القطع مع لغة النظام التي هاجمت إبعاد لحظة الموت في مجتمعاتنا (هرتزليش، ١٩٧٦)، أكد غلازر وستروس أن لا وجود لمشكلة عامة حول «نكران الموت» في المشفى، بل هناك بالأحرى صعوبات ملموسة في طريقة تنظيم العمل حول الموت بين مختلف الفاعلين المعنيين. وإذا ما وُجدت لحظات إنكار، بشكل فعلي، فإنها تشكل جزءاً من مسارات أكثر طولاً وأكثر تعقيداً يمكن أن تلاحظ في خلالها أشكال أخرى من التموضع. تعمل المراجع إذن على استعادة هذه الآفاق المختلفة حول الموت. ويعتبر هذا الموقف أكثر ضرورة بالنسبة إلى العاملين الاجتماعيين لدرجة يجد معها الجهاز الطبي نفسه غير مجهز في الغالب لمعالجة هذه المرحلة من الزمن. ويرى غلازر وستروس، أن اختصاصيي الطب لا يتلقون تأهيلاً بشكل كافٍ في هذا المجال وأنهم يميلون إلى تضخيم ما يمكن أن تحمله لهم تجربتهم السريرية، كما يشير إلى ذلك فرايدسون. لا تتمثل المشكلة لدى غلازر وستروس، مع ذلك، كما

في لغة القوة، في الطابع الاعتباطي للقرارات الطبية، بل في عدم كفاية الفكر الانعكاسي للتنظيم، أي المشفى، الذي عليه أن يكون على ارتباط أكبر مع واقع الممارسات الملموسة.

ويوسع ستروس، بعد ذلك هذا المنظور من خلال توصيف المشفى باعتباره، عموماً، مكان عمل موزعاً، بالضرورة، بين العديد من الفاعلين والمواقع حيث يفترض تنسيق الفعاليات أن تقوم روابط وفق هندسات متحركة بشكل أساسي (ستروس وآخرون، ١٩٨٥). يجري التركيز على واقعة أن على أصحاب الاختصاص أن يقيموا دوماً توازنات بين التأثيرات المرجوة لتدخلاتهم والتأثيرات الجانبية التي لا يملكون عنها سوى فكرة بسيطة. ويصبح هدف عالم الاجتماع، بذلك، إظهار عمل «التوليف الضروري» بين مقامات متعددة. وهكذا يركز ستروس على «مصدري معرفة» على الفاعلين أن يختاروا بينهما: الأنموذجي المرجعي والمحلي. كما يركز أيضاً على تنوع الخدمات التي يجب أن تنسق حول المريض نفسه، وعلى واقعة أن ليس بالإمكان تنظيم هذه الخدمات وفاقاً لتراتبية مصممة بشكل مسبق، ويجد المرضى، ضمن هذا السياق، أنفسهم وقد منحوا مبادرات «واقعية» في المشافي، بسبب تعقيد المسارات التي تتطلب منهم الحسم، غالباً، بأنفسهم، بين مختلف الخيارات. ويدعم هذا الاستقلال حقيقة أن المرضى، وفيما يخص الأمراض المزمنة، قد جمعوا، من خلال تجربتهم، معرفة «فريدة» حول ردود فعل جسدهم. غير أن أهمية هذه المعرفة لا تقدر بشكل كافٍ، حسبما ورد على لسان ستروس. ويعتبر إظهار هذه الكفاءات والحصول على الاعتراف بها أهدافاً أساسية، بالنسبة إلى علم الاجتماع (باسزانغر، ١٩٨٦، Baszanger).

أما الأنموذج المرجعي الثاني، فهو ما حملته المنهجية الإتنولوجية. ووفق هذا الأنموذج، فإن مجموع المقامات المخولة تقدم تصورات لممارسات العلاج التي تنجم، بشكل أساسي عن جهل بهذه الممارسات، بسبب مسار عام «للإخراج من الفهرسة» وبذلك استبعاد الأوضاع الملموسة. وبذلك،

يقدم العمل النقدي للمنهجية الأتنولوجية مظهرين. فهو يقدم، أولاً، نقداً جذرياً لادعاء معظم المقامات (الإدارات، ومنتجو الإحصاءات والقضاء، والعلماء والمهندسون وعلماء الاجتماع، إلخ) بالبوح بحقيقة الممارسات، والممارسات الطبية بخاصّة (سيكوريل Cicourel, ٢٠٠١). ويقدم في المقام الثاني جهداً من أجل تنظيم الأطر المتوافرة للممارسة، من خلال إظهار المقيدات التي على الأعضاء احترامها، آخذين في الاعتبار الأدوات التي يملكونها من أجل إنجاز هذا التواصل «في الموقع» بشكل أفضل، والذي من خلاله يتشكل التفاعل العملي ضمن تشاركنا في العمل. إن هذه التفاعلات بين أطباء ومرضى تشكل حقلاً ممتازاً من أجل تفكير انعكاسي من هذا الأنموذج (هيث، ١٩٨٦؛ دو فورنيل، لانتان-مالّيه وڤرديِيه Heath, de Fornel, 2008 Lantin - Mallet, Verdier)، إذ تقاد هذه التفاعلات من خلال إجراءات تقتضي تعديلات من شأنها أن تجعلها متوافقة مع كل حالة.

ويتشكل الأنموذج المرجعي الثالث، في النهاية، مع الأبحاث الجديدة لعلم اجتماع تلك العلوم التي تطورت بدءاً من نهاية سبعينيات القرن الماضي. وضمن هذا المنظور الذي طوره برونو لاتور بخاصّة (١٩٨٤ - ١٩٨٧) وميشيل كالّون (١٩٨٩)، فإن الكيانات الجديدة التي أنتجتها العلوم والتقانات إنما تتجسد من خلال شبكات «اجتماعية علمية» أو «اجتماعية تقانية»، ترتبط طبيعتها وتشكيلتها، المحليتان بشكل كامل، بكل تجديد. إن هؤلاء «الفاعلين - الشبكات» ينقلون، من دون انقطاع، مناطق الثقة وعدم الثقة في العالم. وتنشر هذه المقاربة العمل النقدي حول مسائل طبية ضمن اتجاهين. فهي تتوافق، من جهة، مع فعالية التجديد العلمي من زاوية جديدة، تقوم على منح قيمة لقدرات اختراع طاقات جديدة مرتبطة بشبكات العلم ونشرها. وتنتقد، من جهة أخرى، نزوع رجال العلم، حين يتصرفون «كعصريين»، إلى إهمال الطبيعة الحقيقية للموارد الضرورية لهم من أجل بناء الوقائع.

إن الأعمال التي تم تطويرها في مجال الصحة، وفق هذا الأنموذج

المرجعي قد بينت، بشكل خاص، ما «تحدثه التجديدات العلاجية» انطلاقاً من السؤال التالي: كيف وإلى أي حد يساهم هذا التجديد في إعادة تكوين الروابط التي تسمح بوجود الأشخاص والتكوينات الحقيقية (لاتور، ١٩٩٦؛ كالون ورابيهاريزوا ١٩٩٩؛ بيرغ وأكريش 2004Latour, Callon, Rabeharisoa, Berg, Akrich)؟ تبدو شبكة القراءة هذه، في الغالب، وكأنها علاج للقلق الناتج من لغة النظام، والمتعلق بما يمكن أن يهدد، في الثقافات الطبية الجديدة، شكل نظام أساسي على الأفراد أن يساهموا فيه كي يعيشوا شرطهم البشري بشكل كامل، أو من أجل رؤية جسدهم وقد احترُم تماماً. تؤكد هذه الأبحاث، في مواجهة هذه الرؤية، عموماً، على أهمية الموضوعات الجديدة، والشبكات الجديدة والجماعات الجديدة، الحقيقية مثل سابقتها تماماً، والتي تسمح بأن يتم إنتاج الأفراد والأجساد بطريقة غير مألوفة من خلال الارتباط بثوابت جديدة. لقد خُصصت أبحاث أخرى، منبثقة عن الصيغة نفسها، للأشكال التي تأخذها المواجهات العامة بين الفاعلين المعنيين بالمسائل العلمية والفنية. وهي تحدد التجارب التي تسير، في رأيهم، في الاتجاه الصحيح لأنها تستند إلى رؤية أكثر صحة لواقع الممارسات العلمية، بخاصّة، في مجال الصحة والبيئة. ويواجه أفق «ديمقراطية توافقية» بذلك «الديمقراطية التمثيلية» القديمة (كالون ولاسكوم/ Lascoumes وبارت، ٢٠٠١). كما رُصدت منظمات تفكير انعكاسي ذات طبيعة جديدة في مجال الطب الحيوي (رابيهاريزوا وكالّون، ١٩٩٩).

لقد حملت الأبحاث التي تدخل في نطاق لغة التعددية، في علاقتها مع لغة النظام، عنصرين رئيسيين. ونجحت في التعبير عن الطابع المتنافر لتوقعات الفاعلين، بدل أن تركز على المتطلبات المرتبطة بنظام أساسي. وقد بينت كيف يبنى ضمن هذه الشروط، تناسق يمكن أن نقول إنه من «الدرجة الثانية»: إطار يسمح للفاعلين، الواعين، إلى حد ما، بتعددية توقعاتهم، بضم مقيّد التنافر هذا إلى مسعاهم في تنظيم تفاعلاتهم. وفي ما يتعلق بلغة القوة،

حملت الأبحاث المرتبطة بلغة التعددية أيضاً، مساهمتين أساسيتين. فقد كشفت جميعها، بشكل أو بآخر، عن مكونات الممارسة التي سهت عنها لغة القوة. وأظهرت، بذلك، بوضوح، واقع الممارسات الطبية، مع بعد نقدي لا يمكن إهماله تجاه التصورات السائدة. وقد تجاوزته، من جهة أخرى، فكرة أن بإمكان المؤسسات الطبية أن تنأى بنفسها، أكثر من غيرها، عن مخطط القوة. وبذلك تكون لغة التعددية قد عبرت، بشكل أفضل بكثير عما يمكن أن تقوم به لغة القوة، عن حركات التذبذب الملموسة بين عالم الممارسين وعالم الباحثين (كلارك وفوجيمورا، ١٩٩٢؛ كيتنغ وكامبروزيو، Clarke, 2003؛ Fujimora, Keating, Cambrosio).

حدود الصيغ الثلاث المدروسة ضمن لغة التعددية:

غير أن الصيغ الذي درسناها تخضع لبعض الحدود. ولا تقتصر هذه الحدود على لغة التعددية نفسها. إن بالإمكان تجاوزها إذن في الأبحاث المصممة ضمن هذه اللغة. وسنذكر منها خمسة.

في المقام الأول، لم تدرس هذه الأبحاث، بشكل كافٍ، نوع التوافق الذي يمكن أن يربط بعض التوقعات التي يحملها الفاعلون، في ما بينها. إن النزعة التفاعلية «للتعددية» قد شرعت، بذلك وغالباً، بإعداد قائمة هذه التوقعات - مختلف «خطوط العمل» في المشفى تبعاً لأنسلم ستروس، مثلاً - ولكن من دون السعي إلى تعميق النماذج العامة التي يمكن لكل من هذه التوقعات أن تحيل إليها. لقد اعتبر المنهج الإتنولوجي، من جهة، أنه ليس من الملائم أن نوصّف طبيعة هذه التوقعات خارج تعبيرها، الحالي، ذلك أننا لا نستطيع أن نخرجها من الفهرسة من دون الوقوع في أخطاء علم الاجتماع «الكلاسيكي». لقد فضلت المقاربة، بمعنى الفاعل - الشبكة، التركيز على التفرد غير المتوقع وغير القابل للاختزال للقوى المستخدمة في المواجهة بين الكيانات التي

تشكل كل شبكة. وينتج من ذلك، وفي جميع هذه الأبحاث، أسلوب خطاب مميز: تحديد توقعات محلية جداً، وتذكير متكرر، على مستوى عام جداً، بالتنافر غير القابل للضغط لهذه التوقعات.

ومن جهة أخرى، لقد عبرت هذه الأبحاث، في الغالب، عن تفاؤل مفرط فيما يتعلق بقدرة الممثلين على الربط بين التوقعات في أثناء العمل. فحصلنا بذلك على ثقة كبيرة، منبثقة عن نظرية الفاعل-الشبكة، في قدرة المرضى على إعادة بناء أنفسهم من خلال الاتصال مع الشبكات الطبية العلمية. ولقد تم استيعاب ما هو جوهري في العمل النقدي من خلال إظهار الروابط التي يعيد من خلالها المرضى تشكيل ثوابتهم في سياق التجديد الطبي. وتعجز اللغة عن التفكير في طبيعة التوترات التي تولدها لديهم مواجهة هذا التنظيم التجديدي أو ذاك.

وتمنح المنهجية الإتنولوجية الفاعلين القدرة على إبداع أطر محلية تسمح بإدارة تعددية توقعاتهم. وتترجم هذه الثقة من خلال التركيز على واقعة أن نظام التفاعل يعمل بفعالية مستمرة. وترى النزعة التفاعلية «للتعددية» أن اللقاءات بين الفاعلين التعدديين تشهد بوجود «نظام تفاوضي» حاضر دوماً. وليس علينا أن نقلق من وجود المفاوضات، بل من الانتباه، فقط، إلى هذا الوجود، ويصل العمل التوصيفي والنقدي إلى هدفه، بالنسبة إلى هذه النزعة التفاعلية «الثانية»، حين تصبح حقيقة هذه المفاوضات الدائمة واضحة ويُعترف بها بشكل أفضل.

لقد أدخلت الأبحاث المنبثقة عن نظرية الفاعل - الشبكة، والتي عالجت المواجهات العامة حول المسائل العلمية، تجديداً هاماً ضمن هذا المشهد. فقد أوضحت مصطلحات الانتظام من الدرجة الثانية، وقدمت اقتراحات من أجل تعريف أشكال معدلة من الديمقراطية ضمن مجتمع يتميز بانتشار الوقائع العلمية والموضوعات التقنية. غير أن هذه المقاربة قد حملت أمراً معاكساً. فلم تهتم هذه الأبحاث إلّا قليلاً بالفهم العميق لتوقعات الفاعلين،

بعد أن تكوَّن لديها الانطباع أنها تملك نماذج دمقرطة أكثر انسجاماً مع رؤية واقعية للعلوم. إما لأنها قد منحت قيمة مبالغاً فيها لبعض الممارسات، من دون التدقيق العميق بالتوترات التي يمكن أن تولدها. وإما، وعلى العكس من ذلك، لأنها رفضت، ومن دون بذل أي جهد للفهم، كما كان الحال مع علم النفس التحليلي مثلاً، أشكال تنظيم الممارسات التي تحاول الاستجابة لهذه التوقعات التي بقيت غير واضحة بشكل كاف بالنسبة لى الباحثين، من خلال القول إن أشكال هذا التنظيم «حديثة» أو «غير شفافة»، و«غير ديمقراطية».

لقد اهتمت الأبحاث العائدة للغة التعددية، من جهة أخرى، قليلاً، بإضفاء الطابع الموضوعي على الحيز الاجتماعي. الذي بقي بالنسبة إلى أصحاب النزعة التفاعلية غامضاً في الغالب. يبقى تحديد «المجموعات» (أو «العوالم الإجتماعية») الحاضرة سريعاً إلى حد ما. فقد اعتمدت المنهجية الإتنولوجية مبدأ السماح لعلم الاجتماع الكلاسيكي بمهمة التمييز بين أصناف الفاعلين. كما تم تصميم مفهوم الفاعل-الشبكة، من جانبه، من أجل تحديد التشكيلات المنفردة دوماً وغير المتوقعة إلى حد كبير في تطوراتها. وتبقى حالات التفرد التي تنتج من تداخل الشبكات بعضها في بعض، غير واضحة.

وأخيراً تفتقد هذه الأبحاث إلى الوسائل من أجل تكوين وعي أكثر ثباتاً بالتاريخ الذي يتم ضمنه اختبار العمل النقدي للباحث. وترفض المنهجية الإتنولوجية، من حيث المبدأ، الاعتماد على خطاب تاريخي، ولا يمكنها الحديث إلّا بشكل عام، أو بطريقة عملية جداً حول مشكلات التواصل المحددة جداً. وتعيد النماذج المرجعية الأخرى عملها الخاص تجاه التيارات الكبرى للتاريخ: انبثاق «الحديثين» وصعودهم بالنسبة إلى نظرية الفاعل-الشبكة؛ تجزئة العناية وتمدد الأمراض المزمنة في المشفى المعاصر في ما يتعلق بالنزعة التفاعلية للتعددية. لقد أثيرت هذه الاتجاهات الكبرى، في البداية. إلّا أنها لم تخضع هي نفسها لعملية بحث يعتمد أدوات التوصيف نفسها التي استخدمت في دراسة الممارسات. ونشأت عن ذلك مشكلتان:

صعوبة تحديد طبيعة الظواهر المدروسة بعيداً عن هذه الافتراضات المسبقة والواسعة إلى حد ما؛ وغياب عمل فكري انعكاسي يسمح بإدراك أفضل للطريقة التي يتوضع فيها العمل النقدي في العلوم الاجتماعية ضمن آنية هي نفسها في حالة حركة، لغاية إضفاء الموضوعية على الظواهر المعتادة.

بعض المقترحات من أجل الربط بين التوصيف والنقد

أحتفظ من لغة التعددية بأهمية عمل يُبنى ضد مخاطر إنكار الممارسة بالاختزال. كما احتفظ من هذه اللغة، أيضاً، بقدرتها على تجاوز نقدين يمكن أن يوجها إلى اللغات الأخرى: الصعوبة التي تعانيها لغة النظام في التعبير عن التنافر في التوقعات، والضرورة، بالنسبة إلى الفاعلين بالتكيف مع هذه التوقعات؛ والصعوبة التي تعانيها لغة القوة في التفكير بمكونات الممارسة التي لا تأخذ شكل تسلسلات سببية موضوعة ضمن رابط إشكالي مع أسباب التصرف التي يحملها الفاعلون. أحاول أن آخذ في الاعتبار، في الوقت نفسه الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى النماذج المرجعية الموجودة والمصممة ضمن إطار لغة التعددية. وسأقدم بحثين من وجهة النظر هذه.

تعددية الأطر في الخبرة الطبية

يقوم هذا البحث على تحقيق تم لدى أطباء العمل. وهو ينطلق من اللقاء مع أخصائيي وزارة العمل الذين كانوا يسعون لفهم أفضل للطريقة التي يصنف فيها أطباء العمل الاستمارات الفردية الخاصة بالتعرض للأخطار المهنية، والمستخدمة بعد ذلك في إنشاء إحصاء وطني لهذه الأخطار (دودييه، ١٩٩٠). يندرج هذا العمل ضمن تطور الأبحاث التي تهدف إلى كشف الطبيعة الحقيقية للعمليات المستخدمة في ممارسات الإحصاء (تيفنو،

Thevenot ،١٩٨٣)، وذلك انطلاقاً من لغة التعددية. لقد صُممم البحث، في البداية، على شكل تحقيق يقتصر على عمليات التنظيم، إلّا أنه توسع ليشمل مجموع فعاليات أطباء العمل (دودييه، ١٩٩٣). وكان من المفيد، في الواقع، الفهم لماذا يعتمد زمن التصنيف الإحصائي على ممارسات عادية لتوصيف مراكز العمل والحالات الصحية.

لقد أبرز البحث التعددية الداخلية المتوترة للخبرة الطبية: إنها واقعة أن كل طبيب يواجه تنوعاً إشكالياً من التوقعات تضغط، بشكل متزامن، بوجهة نظرها، على ممارسته. لقد أردت التعبير عن هذه الحالة من خلال العودة إلى مفهوم غوفمان حول «الإطار» (غوفمان، ١٩٩١) ومن خلال عرض فكرة أن على الأطباء، في ممارستهم، أن ينظموا عدة أشكال من «التأطير» للأفراد، عليهم أن يحكموا عليها. إن هذه التأطيرات تتعارض فيما بينها حول مسألتين أساسيتين. أولاً، وفيما يتعلق بنظام القواعد الواجب تطبيقها من أجل تقديم خبرة صحيحة. تأطير «إداري» من جهة، يسعى إلى اعتبار أن القواعد يجب أن تطبق بشكل نظامي على كل موظف (أو على كل مركز عمل). تأطير «سريري» لكل فرد، ما يدخل النسبية على الطابع الثابت للقواعد، ليجعل منها نقاط علام تقابل نقاطاً أخرى في إطار حكم سريري إجمالي. كما تتعارض الأطر في ما بينها، بعد ذلك، حول المكانة التي يمنحها الأطباء لشكاوى الموظفين حول آلامهم أو صعوباتهم. تأطير «العناية المهنية» من جهة، الذي يسعى بالنسبة إلى الطبيب، وراء منح شرعية للشكوى، من حيث المبدأ، بالمعنى الذي تطلب فيه هذه الشكوى أن يُصغى إليها من قبل مهنيّ، وأن تكون موضع تدخل، تأطير، من جهة أخرى، بمعنى «الخبرة في الحقوق» التي تتحقق من أن واقع الصعوبات قابل لتبرير ترتيبات في العمل، من خلال برهان داعم. تأطير «ديمقراطي» أخيراً، يقوم، بالنسبة إلى الطبيب، على اتخاذ موقف المخبِر الذي يقدم المعلومات للموظف حول الوقائع، وبخاصّة، حول الأخطار التي عليه أن يأخذها في الاعتبار من أجل تحكيمات وقرارات تعود إليه بشكل خاص.

تسمح صيغة تعددية «الأطر» التي يستخدمها الأطباء، كما تفعل ذلك النزعة التفاعلية، في التأكيد على تنوع التوقعات التي يقرنها كل فاعل بعمله، إلّا أنها تسعى، أكثر من النزعة التفاعلية، إلى تنظيم طبيعة التوقعات وإلى تحديد أهم نظم الاتساق التي تحكم الممارسة الطبية. تقوم الفكرة الرئيسة على السعي وراء توضيح منطق عام، إن وجد، يقف وراء هذا اللقاء بين مختلف الأنظمة، وبذلك، فهي تقوم على فهم الأشكال المميزة للتوترات والتركيبات القادرة على الظهور عند تلاقي مختلف هذه الأطر.

يقوم العمل النقدي الذي يقترن بهذه المقاربة على إعطاء رؤية واضحة عن هذه الممارسة التركيبية التي تطرح من خلالها على كل طبيب هذه التعددية الكامنة في صلب الممارسة. ويبين البحث بالتحديد توترات متكررة، وهي عبارة عن نمطين: بعضها توترات يمكن معالجتها داخل التجهيزات القائمة مع إدخال بعض التعديلات عليها. والمثل النموذجي هو مثل الاستقصاء الإحصائي حول المخاطر المهنية، عند بداية هذا البحث المتعلق بطب العمل الذي كشف النقاب عن التوترات التي تنشأ من تسلل بروتوكول التصنيف إلى ممارسات الأطباء العادية. غير أن ما حرص عليه الإحصائيون هو العناية بالبروتوكول بطريقة تحتفظ معها طبعة لاحقة من الاستقصاء فائدة إحصائية مع بقائها ملائمة للأطر التي اعتاد الأطباء العمل بموجبها. وبالمقابل يكشف الاستقصاء عن توترات بنيوية يصعب تجاوزها إلّا إذا طرأ تغيير جذري على طب العمل (انظر الشروط الشاملة لممارسة الطب)؛ مثلاً بين التأطير الإداري والتأطير السريري؛ أو بين الرعاية المهنية والاستشارات المتعلقة بالحقوق.

يقدم العمل النقدي الممارس في اللغات الأخرى، منحى أبسط ومباشراً أكثر، بالمقارنة مع نتائج مثل هذا البحث. تهتم لغة النظام بما يمكن أن يحرف البشر عن نظام أساسي. وتهتم لغة القوة بشكل دائم بما يوحي به مستوى القوى من أمور سلبية. إن النقد هنا معقد لأنه يتم على مستوى «ما فوق». فهو لا يستهدف الابتعاد عن المتوقع بقدر ما يستهدف التوترات التي تنتج من

تلاقي هذه التوتـرات. وهو يهتم بالكلف التي يمكن لهذه التعددية أن تفرضها علـى أولئـك الذين يواجهونها ضمنهـا. ولا يعود قائماً تفـاؤل الصيغ الأخرى للتعدديـة، في مـا يخص صفـة قابليـة تنافـر التوقعـات للسيطرة. إذا كان من الممكـن العمل، فعلياً، على بعض التوترات، فإن توترات أخرى تبدو متلازمة مع ممارسة مهنة، إلّا إذا تصورنا حدوث انقلابات حقيقية.

تحـرض هذه الطريقة، في تصـور التوصيف والنقد، علاقـة بنائية غامضة تجاه الأطباء. فهي تكشـف، مـن جهة، فائض الكفاءات التـي يبذلها المهنيون واقعيـاً، ضمـن الممارسـة، من خلال إظهـار تعددية الأطر فـي العمل. وتقدم رؤيـة أكثر «غنى» للممارسـات، ممـا تفعله التصورات الرسـمية، التي تعتبرها مجرد «تطبيـق» للمعايير القانونية أو الإدارية. وهي تبين من جهة أخرى حجم الاعتباطية في القرارات التي يمكن أن يوصلنا إليها هذا التعقيد، لأن كل طبيب يربط، على طريقته، وتبعاً لكل حالة، بين مختلف الأطر المتوافرة.

آليات تحول العالم الطبي

يرسـم البحث السابق، بشـكل رئيس، حدين. يرد الحد الأول إلى صعوبة إقامـة تجانس فهـم دقيق بين مكونات الممارسـة مع منح الصفـة الموضوعية للمظاهـر النظاميـة. وبمـا أن البحـث قـد تـم ضمـن لغـة تعددية الأطـر، فقد قـام بإعـداد قائمـة المواقـف الممكنة لـدى الأطباء ورسـم صورة لأسـاليب الممارسـات الأنموذجية. غير أنه لم يقدم صورة شاملة للحضور الفعلي لكل مـن هـذه الإمكانيات. مـن هنا نكشـف ضعفاً في تصـور البيئـات الاجتماعية المعنية. ويرتبط الحد الثاني بتحديد التغييرات الممكنة ضمن الممارسة. يُقدم العمل على شـكل جدول، في لحظة محددة، للدروب الممكنة التي يمكن أن تسـلكها الخبـرة الطبية ضمن أطر محـددة. ولا يبدو أن بالإمـكان العمل على التوتـرات التـي تظهـر فيهـا إلّا ضمن أطـر محددة أيضاً، سـواء على مسـتوى الأسـلوب المحلـي للممارسـة الذي ينشـئه طبيب فـي محيطه. وسـواء على

مستوى إحصاءات المخاطر المهنية القادرة على بناء نظام تصنيف لجعله أكثر انسجاماً مع مقيدات الممارسة الطبية. إننا لا نرى الحركة العامة التي يمكن أن تطبق فيها هذه الممارسات. وما من شك أن طبيب العمل لم يكن، في مرحلة البحث أقلّه، على ارتباط بالتغييرات. غير أن غياب الحركة قد أدى إلى ظهور مشكلات من مستويين. ويصعب علينا، من جهة، رؤية الطرق التي يمكن أن ترتسم للخروج من التوترات القائمة. وبما أن جدول التوترات البنيوية للممارسة يتميز بمظهر صلب، فمن الصعب، من جهة أخرى، أن نعيد الجدول إلى الوعي التاريخي بحركة.

تحمل نقطة الانطلاق للبحث الثاني، الذي تم في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، تشابهات مع نقطة انطلاق البحث الأول. فقد سعى معدّو الإحصاءات الطبية، المهتمون بالتنسيق بين ممارسات الأطباء والمرضى وفق أنظمة صارمة، والمدركون، في الوقت نفسه، أن عليهم أن يأخذوا في الاعتبار التنافر بين هذه الممارسات، في الحالتين، إلى إثبات إجراءاتهم الاحصائية، بشكل أفضل، من خلال التوجه إلى عالم اجتماع. نحن في هذا البحث الثاني أمام أطباء باحثين مسؤولين في الوكالة الوطنية للأبحاث حول مرض نقص المناعة المكتسبة (SIDA)، التابعة لمنظمة التجارب السريرية المخصصة لاختبار العلاجات الجديدة. ولقد لقي هؤلاء المسؤولون معارضة قوية، إلى حد ما، من قبل الأطباء في المشافي وجمعيات المرضى سواء بسواء. لقد انضمت هذه التساؤلات، عموماً، إلى اهتمامي بشروط الربط بين التأطير الإداري والتأطير السريري ضمن الممارسات الطبية. وقد احتوى السياق على صعوبات، كما احتوى، في الوقت نفسه، على فروق واضحة مع سابقه. فقد أعاد منظمو هذه التجارب السريرية، بأنفسهم، طرح التساؤلات التي أثيرت في سياق التغيير الكبير: الصعود الضروري في نظرهم، للتجارب السريرية في الطب، ذلك المطلب الجديد لجمعيات المرضى حول مسائل البحث الطبي. وقد بدا، سريعاً، أن هذا التصور إنما يحيل إلى ظواهر اجتماعية ليست هامشية

على الإطلاق[1]. أضف إن مواجهات عامة قوية، إلى حد ما، قد حصلت حول هذه المسائل، على عكس ما كان سائداً في حالة طب العمل.

وهكذا فقد اخترت أن أدرس، إن كان بالإمكان، تحديد التغيرات التي يمكن أن تسمح بتعيين طبيعة التوترات ضمن حالة زمنية ذات بعد مديد، انطلاقاً من لغة التعددية. ويظهر البحث، في النهاية، عملاً سياسياً كثيفاً، أي صعوبة دائمة في التوافق على طريقة التوزيع الصحيح للسلطات الممنوحة لمختلف الفاعلين المنخرطين في التجارب الطبية (المرضى، جمعيات المرضى، العاملون في العيادات، منظمو التجارب، الإحصائيون، المختبرات الدوائية، الإدارات، رجال السياسة، الصحفيون) (دوديه، ٢٠٠٣). ويساهم محوران في بناء هذا الحيِّز في الفترة المدروسة، ويعني هذا الأمر أن اتخاذ مواقف تجاه هذين العاملين السياسيين يفسر، بشكل أفضل، الطريقة التي تتشكل فيها الفروق أو التعارضات بين الفاعلين ضمن حيز التعبئة حول علاجات مرض نقص المناعة المكتسبة (دوديه، باربو، ٢٠٠٨). يعيد المحور الأول إلى الطرائق المتعارضة التي يستخدمها الممثلون في التفكير في الشروط التي يمكن أن تحقق حكماً «موضوعياً» سواء في ما يتعلق بفعالية (وسُمِّية) العلاجات، وكذلك في ما يتعلق بالمعايير الأخلاقية للتجريب.

ويشهد جزء من الاعتراضات، خلال هذه الفترة، على الاستقطاب بين نوعين من الموضوعية. يركز النوع الأول على الموضوعية المكتسبة من خلال الابتعاد عن الممارسة السريرية، خصوصاً، من خلال الاحترام المنظم للإجراءات المصممة، هي نفسها، بعيداً عن العيادة. أما الثاني فيركز، على العكس من ذلك، على تلك القدرة على الحكم التي تنتجها الممارسة في العيادة، والقرب من خصوصيات المرضى. ويحيل المحور الثاني إلى

---

(١) أنظر الدراسات التي نشرت أخيراً للوي (Löwy ،١٩٩٦) وماركس (Marks ،١٩٩٧)، حول تاريخ التجارب السريرية في الطب، ودراسات بيرغ (Berg ،١٩٩٧)، حول صعود أدوات «البديهيات الأساسية في الطب» evidence - based medecine.

الطرائق المختلفة في تنظيم درجة الاستقلال الممنوحة للمرضى في علاقتهم بالاختصاصيين. تتوضع المواقف هنا على محور يتجه، عموماً، من القطب «الأبوي: الذي يفوض الاختصاصي، بشكل كامل، بالاهتمام بالحكم، من ذاته، على ما يرتبط بمصلحة المريض، وصولاً إلى قطب «الممارس» الذي يترك سلسلة كاملة من المبادرات للأفراد المعنيين، أو لممثليهم، كي يحكموا على ما هو في مصلحتهم.

تحاول إستراتيجية البحث هذه أن تتجاوز حدود العمل السابق. إن باستطاعتنا أن ندرك أين تقع أنظمة الانسجام التي تتعارض في حيز ما، من خلال المتابعة اللصيقة للنزاعات القائمة حول الممارسة، في مختلف الحلبات. ونستطيع بذلك أن نبين أن شكل الموضوعية «في التقارب» يتوافق مع شكل سياسي حقيقي للعالم الطبي، أي مع تنسيق مستقر للسلطات، مستند إلى القانون، وقد سيطر في فرنسا على الطب، حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي: «إنها التقاليد السريرية». وتتوافق المواجهات حول موضوعية القرارات الطبية مع مختلف الأزمات التي واكبت الانتقال إلى شكل جديد من السياسة، إنها «الحداثة العلاجية» التي قامت هي نفسها حول الموضوعية «في الابتعاد». ويفسر هذا الانتقال من شكل سياسي إلى آخر، وإطلاق العمل السياسي من جديد على أساس جديد، منذ أن بدأت الحداثة الدوائية في الانتصار على مستوى المؤسسات، هذه النزاعات حول معالجة مرض نقص المناعة المكتسبة، في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وبدايات الألفية الثالثة. ونستطيع إظهار هذا الحيز بصرياً وتحديد خطوط التمايز والتعارض، في انتظامها أو حساسيتها فيما يتعلق بقضايا خاصة، في الوقت نفسه. كما نستطيع أن نحدد الفترة النقدية المدروسة ضمن تاريخ بعيد المدى للعالم الطبي. (دودييه، ٢٠٠٧).

تسمح إستراتيجية العمل هذه بمعالجة نقص، يبقى هاماً حتى الآن في لغة التعددية، في مواجهة لغة القوة: إنها الصعوبة التي تواجهها في تجسيد حيز فاعلين متواجدين في موقف تبعية. إلّا أنها تملك ورقة رابحة إضافية تجاه لغة

القوة. ذلك أن حيز البراهين الحاضرة في سلاسل النزاعات قد أنجز فيها بطريقة أكثر انتظاماً، مع اهتمام فائق بالفهم. لا يهتم الباحث في لغة القوة بتفاصيل هذه البراهين العامة. ويرغب في التوجه إلى ما هو جوهري: مستوى القوة. لذلك، يصعب عليه أن يرى ما يميز الممثلين، في اتخاذهم للمواقف. تنطلق لغة التعددية، على العكس من ذلك، من ملاحظة هذه التعارضات العصية على التحليل في الغالب، كي تسعى لأن ترى، بعد ذلك ما يسمح بتفسير هذه الفروق، ضمن المسار المقارن للممثلين. وتسمح المقاربة بفهم حيّز براهين وحيّز ممثلين، في الوقت نفسه.

زمن النقد

ما طبيعة العمل النقدي الذي يتوجه إليه هذا النوع من البحث؟ على عالم الاجتماع أن يمتنع في مرحلة أولى، وبموجب ضرورة الفهم، عن نقد مختلف الخيارات التي تتواجه. وما من شك أن نوعاً من النزاهة مطلوب دوماً في الدراسة الاجتماعية لمختلف المواقف التي يجري التعبير عنها حول المشكلة نفسها. غير أن هذا الزمن الذي لا يهتم بالنقد، قد ذهب بعيداً في لغة التعددية، إذ لا يملك الباحث، في الواقع، نظاماً أساسياً ولا مستوى قوى ضمنياً يواجه به الممثلين سريعاً. إنه يسعى، على العكس من ذلك، لأن يكون منفتحاً على مختلف مكوّنات الممارسة. وتتوافق هذه المرحلة، مع ذلك، مع زمن النقد. ويحيل النقد، بخاصّة إلى مسألتين أساسيتين فيما يتعلق بالقضايا الطبية: نظام العلم ونظام المؤسسات.

العلم أولاً. فحول مسألة مثل البحث حول الجزئيات الفعالة ضد مرض نقص المناعة المكتسبة، يتخذ عالم الاجتماع، حين يعمل انطلاقاً من لغة التعددية، موقفاً نقدياً، بالضرورة، تجاه هذا الشكل الخاص لاختزال الممارسة الذي تسوّق له الحداثة والنزعة العلمية: تلك الفكرة التي ترى أنه ليس هناك سوى طريقة واحدة لممارسة العلم وأن الممارسة العلمية الصحيحة تقوم

على تطبيق هذه المنهجية. إن الانطلاق من لغة التعددية في حالة البحث حول مرض نقص المناعة المكتسبة يضعني بالضرورة، في حالة خلاف جذري مع الأطباء الباحثين الذين يؤيدون استخدام التجارب السريرية الصارمة جداً، لأنها، في نظرهم الطريقة الوحيدة من أجل اختبار الجزئيات[1]. ليس هذا تحفظاً تجاه التجارب الصارمة في ذاتها. فلا يملك عالم الاجتماع برهاناً اجتماعياً ليعارض من خلاله برهان من يرغب في تطوير مفهوم للموضوعية «في الابتعاد» بدل موضوعية «في الاقتراب» من المرض، غير أننا أمام تعارض غايته الدفاع عن هذه التجارب باعتبارها «علماً»، هو الممكن وحده.

يعيد البعد النقدي، من جهة أخرى، إلى مكانة المؤسسات ضمن الإطار النظري الذي اعتمده. ما أن يعتبر عالم الاجتماع كل شكل لاختبار قابلاً للنقاش بشكل أساسي، لأنه لم يستوف مناطق الظل التي يقوم عليها (دودييه، ٢٠٠٣)، فإنه لا يستطيع أن يأخذ في الاعتبار، إلّا مع شيء من الابتعاد، المشروعية الإضافية التي يمنحها، من حيث المبدأ، القانون للآراء الصادرة عن المقامات المؤسساتية. يقود التوصيف الاجتماعي، نوعاً ما، هنا، إلى إعادة المؤسسات إلى «مكانها». إن هذا الشكل من الابتعاد ينطبق على كل ممثل مؤسسي من دون أي تمييز. وهو ينطبق، في حال مرض نقص المناعة المكتسبة، بشكل أولي، على ممثلي الوكالات: الوكالة الوطنية للأبحاث حول هذا المرض، ووكالة الدواء. كما ينطبق، بعد ذلك، على أهم مؤسسات الكفاح ضد هذا المرض، (Act up, Aides)، مثلاً، حين أصبحت هذه المؤسسات، بدورها، ممثلة مؤسساتية مزودة هي نفسها بشرعية أكبر، على حساب المؤسسات التي لم تقم بالخيار نفسه، بعد أن انتسبت منذ ١٩٩٠، إلى مبدأ «التجارب المراقبة الخلبية» الذي اعتبر شكلاً لاختبار معتمد. لقد استبعدت هذه الجمعيات المؤسساتية بشكل فعلي، من حقل المفاوضات الجمعيات أو الأطباء الذين

(١) من وجهة نظر تقنية، نحن هنا أمام تجارب أعمى - مضاعف، في مواجهة علاج بديل، مع يانصيب للمرضى في كل مجموعة.

لا ينسجمون مع هذا القالب ويرغبون في ممارسة أشكال أخرى من تقويم العلاجات، متفقين بذلك مع الوكالات والمختبرات الدوائية، في اعتبار هذه التجارب، الأداة المرجعية الوحيدة للعمل بشكل مناسب.

بعيداً عن الطب

ويفاجئنا تسلسل زمني. ينبثق كل من هذه اللغات، التي نشأ عليها التوصيف والنقد المتعلق بالقضايا الطبية، في مرحلة محددة بشكل دقيق: النظام في خمسينيات القرن الماضي، والقوة في ستينيات منه، والتعددية في نهاية السبعينيات. ما من شك في أن كل لغة تملك قدرات هامة على القيام بطفرات تضطرنا إلى الاعتقاد بوجود تعايش وتداخل بين اللغات المختلفة. غير أننا أمام تتابع في الانبثاقات. إذ تملك القضايا الطبية خصائص تشرح جزءاً من آلية اللغات التي تشكلت حولها. وتقوم لغة النظام، بخاصّة، بدور رئيس فيها، لسببين: أهمية تحديد «نظام اجتماعي» في مواجهة «نظام بيولوجي»، باعتبار هذه الأهمية تشكل بعداً مؤسساً في العلوم الاجتماعية، وفي المواجهة مع مهنة، إنها مهنة الطب، التي تطالب، في أعلى الدرجات، بقدرتها على تنظيم نفسها باعتبارها نظاماً مستقلاً. غير أنه يبدو، أن من الممكن، بعيداً عن القضايا الطبية، أن تُثبت ملاءمة جدول شامل لتتابع الانبثاقات منذ الخمسينيات من القرن الماضي من الأنموذج نظام/ قوة/ تعددية، يترك، في الوقت نفسه، مجالاً للطفرات والعودة القوية لبعض اللغات. وتدافع، بخاصّة، عن هذا المسار، واقعة أن معظم الأبحاث التي قمنا بدراستها بخصوص القضايا الطبية، قد طورت صيغاً ذات تأثير أكثر شمولاً. ويبقى أن ندرس، بالطبع، بدقة أكثر، وانطلاقاً من هذه الشبكة، تطور العلوم الاجتماعية في المجالات المختلفة.

إذا كنت قد قمت بهذه العودة إلى العلوم الاجتماعية بشكل أساسي، في هذا المؤلف، فقد تم ذلك من أجل توضيح بعض الاقتراحات الخاصة بالعمل النقدي الذي يمكن أن تقوم به. تهدف هذه المقترحات إلى سبر إمكانيات لغة

التعددية، آخذةً في الاعتبار المساهمة التي لا غنى عنها لهذه اللغة، بالنسبة إلى اللغات الأخرى، وقدرتها على التعبير، بشكل واضح، عن مجموع توقعات الممثلين الذين يميلون إلى التناغم مع مسيرة الحياة الاجتماعية. لقد ذكَّرت أولاً بالجهد الضروري لتجاوز إمكانيات خطاب يكتفي بعرض تنافر مكونات الممارسة، في خطاب التعددية كي يحاول تشكيل بعض أنظمة الانسجام التي تترابط ضمنه. وقد أشرت بعد ذلك كيف يمكن أن تتوافق، بشكل مباشر أكثر، مع مطلبين مركزيين للعلوم الاجتماعية، أُهملا في مرحلة أولى من قبل هذه اللغة: تجسيد مواقع الفروق التي يتوضع فيها الفاعلون في علاقاتهم بعضهم ببعض، وإدراك تغييرات العالم الاجتماعي الذي تستمد منه الظواهر الملاحظة آنيتها. وأود، من خلال النص الحالي أن أكون قد ألمحت إلى بعض المسارات من أجل فهم أفضل لمعنى مثل هذا المشروع بالنسبة إلى تطور العلوم الاجتماعية.

المراجع

Augé Marc et Herlizch Claudine, 1983, *Le sens du mal. Anthropologie, histoire, sociologie de la maladie*, Paris, Éditions des Archives contemporaines.

Baszanger Isabelle, 1986, « Les maladies chroniques et leur ordre négocié », *Revue française de sociologie*, 27 (1), p. 3-27.

Becker Howard, 1985 [1963], *Outsiders. Études de sociologie de la déviance*, Paris, Métailié.

Berg Marc, 1997, *Rationalizing Medical Work. Decision-Support Techniques and Medical Practices*, Cambridge, MIT Press.

Berg Marc et Akrich Madeleine, 2004, « Bodies on trial : Performances and politics in medicine and biology », *Body and Society*, 12, p. 1-12.

Boltanski Luc, 1971, « Les usages sociaux du corps », *Annales HSS*, 26 (1), p. 205-233.

Bourdieu Pierre et Passeron Jean-Claude, 1964, *Les héritiers. Les étudiants et la culture*, Paris, Minuit.

Callon Michel (ed.), 1989, *La science et ses réseaux. Genèse et circulation des faits scientifiques*, Paris, La Découverte.

Callon Michel, Lascoumes Pierre et Barthe Yannick, 2001, *Agir dans un monde incertain. Essai sur la démocratie technique*, Paris, Seuil.

CALLON Michel et RABEHARISOA Vololona, 1999, «La leçon d'humanité de Gino», *Réseaux*, 95, p. 197-233.

CASTEL Robert, 1981 [1973], *Le psychanalysme*, Paris, Flammarion.

CHAMPAGNE Patrick et MARCHETTI Dominique, 1994, «L'information médicale sous contrainte. À propos du "scandale du sang contaminé"», *Actes de la recherche en sciences sociales*, 101-102, p. 40-62.

CICOUREL Aaron, 2001, *Le raisonnement médical. Une approche socio-cognitive*, Paris, Seuil.

CLARKE Adele E. et FUJIMURA Johan (eds.), 1992, *The Right Tools for the Job: At Work in Twentieth-Century Life Sciences*, Princeton, Princeton University Press.

DODIER Nicolas, 1990, *Jugements médicaux, entreprises et protocoles de codage. La contribution des médecins du travail à l'enquête SUMER sur les risques professionnels*, Paris, La Documentation française.

— 1993, *L'expertise médicale. Essai de sociologie sur l'exercice du jugement*, Paris, Métailié.

— 2003, *Leçons politiques de l'épidémie de sida*, Paris, Éditions de l'EHESS (coll. «Cas de figure»).

— 2007, «Les mutations politiques du monde médical. L'objectivité des spécialistes et l'autonomie des patients», dans Virginie Tournay (ed.), *La gouvernance des innovations médicales*, Paris, Puf, p. 127-154.

DODIER Nicolas et BARBOT Janine, 2008, «Autonomy and objectivity as political operators in the medical world: Twenty years of public controversy about AIDS treatments in France», *Science in Context*, 21 (3), p. 403-434.

FORNEL Michel de, LANTIN-MALLET Mickaëlle et VERDIER Maud, 2008, *La douleur des enfants polyhandicapés et non-parlants. Une étude conversationnelle des consultations d'analgésie*, Rapport CELITH pour la Fondation Paul Parquet.

FOUCAULT Michel, 1972, *Histoire de la folie à l'âge classique*, Paris, Plon.

— 1975, *Surveiller et punir. Naissance de la prison*, Paris, Gallimard (coll. «Bibliothèque des histoires»).

FREIDSON Eliot, 1984 [1970], *La profession médicale*, Paris, Payot.

GLASER Barney et STRAUSS Anselm, 1965, *Awareness of Dying*, Chicago, Aldine Publishing Company.

— 1968, *Time for dying*, Chicago, Aldine Publishing Company.

GOFFMAN Erving, 1968 [1961], *Asiles. Études sur la condition sociale des malades mentaux*, Paris, Minuit.

— 1991, *Les cadres de l'expérience*, Paris, Minuit.

HEATH Christian, 1986, *Body Movement and Speech in Medical Interaction*, Cambridge-New York, Cambridge University Press.

HERZLICH Claudine, 1976, « Le travail de la mort », *Annales ESC*, 31 (1), p. 197-217.

ILLICH Ivan, 1975, *Némésis médicale. L'expropriation de la santé*, Paris, Seuil.

KEATING Peter et CAMBROSIO Alberto, 2003, *Biomedical Platforms: Realigning the Normal and the Pathological in Late Twentieth-Century Medicine*, Cambridge, MIT Press.

LATOUR Bruno, 1984, *Les microbes. Guerre et paix*, suivi de *Irréductions*, Paris, Métailié.

— 1987, *La science en action*, Paris, La Découverte.

— 1996, *Petite réflexion sur le culte moderne des dieux faitiches*, Le Plessis-Robinson, Synthélabo (coll. « Les empêcheurs de penser en rond »).

LÖWY Ilana, 1996, *Between Bench and Bedside. Science, Healing and Interleukin-2 in a Cancer Ward*, Cambridge-Londres, Harvard University Press.

MARKS Harry, 1997, *The Progress of Experiment. Science and Therapeutic Reform in the United States, 1900-1990*, Cambridge, Cambridge University Press.

PARSONS Talcott, 1951, *The Social System*, New York, The Free Press.

RABEHARISOA Vololona et CALLON Michel, 1999, *Le pouvoir des malades. L'association française contre les myopathies et la recherche*, Paris, Presses de l'École des Mines.

STRAUSS Anselm *et al.*, 1985, *Social Organization of Medical Work*, Chicago, University of Chicago Press.

THÉVENOT Laurent, 1983, « L'économie du codage social », *Critiques de l'économie politique*, 23-24, p. 188-222.

المؤلفون

جيورجيو بلوندو: عضو في مركز نوربير - إلياس. تختص أبحاثه في الأنتروبولوجيا السياسية للسلطات المحلية والفساد الإداري والدولة وحاكمية الخدمات العامة في أفريقيا الغربية. وقد ألف، من بين العديد من الكتب، الفساد اليومي والدولة، المواطنون والمسؤولون في أفريقيا (مع جان پيير أوليڤييه دو ساردان، زيد بوكس، ٢٠٠٦)، الحاكمية في الحياة اليومية في أفريقيا: سبور إتنوغرافية للجمهور والخدمات الجماعية (إشراف مشترك مع پيير إيف لومور، بريل، ٢٠٠٩). ينهي حالياً مؤلفاً حول إتنوغرافيا مصلحة المياه والأحراج في النيجر والسنغال.

إستيان بوخ: عضو في مركز البحوث حول الفنون واللغة. مختص في الروابط بين الموسيقى والسياسة في القرن العشرين، وهو، بخاصّة، مؤلف كتاب قضية بومارزو (منشورات EHESS، ٢٠١١)، مسألة شوبيرغ (غاليمار، ٢٠٠٦) تاسعة بيتهوفن (غاليمار، ١٩٩٩)، وقصة سر (أعمال الجنوب، ١٩٩٤) كما أنه نشر بالمشاركة أعمالاً جماعية «إعادة تقويم الفن الحديث والطلائع» (منشورات EHESS، ٢٠١١) حرب الموسيقيين الكبرى (٢٠٠٩).

ماريون كاريل: تحولت بعد دراسة الرياضيات إلى علم اللغة. وتعمل في مركز الأبحاث حول الفنون واللغة. وتختص أبحاثها في البرهنة باعتبارها ضمن اللغة وفي الإبلاغ. وهي مؤلفة كتاب التشابك البرهاني. المفردات والخطاب والكتل الدلالية (أونوريه شامبيون، ٢٠٠١)، وتشرف على مؤلف سيصدر بعنوان البرهنة والتعددية الصوتية. من القديس أوغستان إلى روب- غريّيه.

جان - پيير كاڤايه: اختصاصي في التاريخ الفكري والثقافي والاجتماعي للانشقاقات في الحيّز الأوروبي، في العصر الحديث. وهو عضو في مركز الأبحاث التاريخية ويعمل ضمن مجموعة الأبحاث التعددية حول تاريخ الظاهرة الأدبية (GRIHL). نشر، فيما نشر، ديكارت، خرافة العالم (ڤران،

منشورات EHESS، ١٩٩٣)؛ وتخفيات. الدين والأخلاق والسياسة في القرن السابع عشر (هونوريه شامبيون ٢٠٠١)؛ آخر مؤلف صدر له: أوضاع مجونية، ثقافة العقول القوية (أناكرسيس ٢٠١١).

سابين شالڤون – دومِرْسَيْ: عضو في معهد مارسيل موس. عالمة اجتماع وسائل الإعلام، تختص دراساتها بتاريخ الرواية في التلفزيون في فرنسا، من وجهة نظر مساهمتها في مسارات التغيير الاجتماعي. من مؤلفاتها ألف مسرحية متلفزة، الخيال الفرنسي في زمن الأزمات (المطبوعات الجامعية في شيكاغو ١٩٩٩)، وكذلك العديد من المقالات والسلسلة الوثائقية «تاريخ الرواية» (فرنسا ٣، فرنسا ٥، ٢٠٠٥). تعمل حالياً حول تلقي المسلسلات الأميركية على المدى البعيد وتحضر كتاباً حول علم اجتماع الخيال، من منظور إتنوغرافيا أخلاقية وسياسية لأبطال المسلسلات.

جورج ديدي – هوبرمان: فيلسوف ومؤرخ فن في مركز التاريخ ونظرية الفنون (CEHTA). يدرّس أنتروبولوجيا المرئي. ونشر حوالى ثلاثين كتاباً حول تاريخ الصور ونظريتها، ضمن حقل عريض من الدراسة يبدأ من عصر النهضة إلى الفن المعاصر، ويشتمل بخاصّة، على مشكلات الدراسة العلمية للأيقونات في القرن التاسع عشر واستخدامها في التيارات الفنية للقرن العشرين. من بين مؤلفاته الحديثة: حين تتخذ الصور موقفاً. عين التاريخ ١ (مينوي، ٢٠٠٩)؛ إعادات تركيب من المعاناة، عين التاريخ ٢ (مينوي، ٢٠١٠)؛ أطلس أو المعرفة الفرحة القلقة. عين التاريخ ٣ (مينوي، ٢٠١١).

نيكولا دودييه: عالم اجتماع في مجموعة علم الاجتماع السياسي والأخلاقي (GSPM)، في إطار معهد مارسيل موس. تهتم دراساته، بشكل أساسي بالمخاطر والعمل والطب، مع التركيز على تنمية أدوات علم اجتماع «تداولي». نذكر، من بين مؤلفاته الخبرة الطبية (ميتيّيه، ١٩٩٣)؛ البشر والآلات (ميتيّيه، ١٩٩٥)؛ الدروس السياسية لمرض نقص المناعة المكتسبة (منشورات EHESS، ٢٠٠٣). يهتم حالياً بالتحضير للحوادث ومواقف العنف.

ديدييه فاسان: عالم أنتروبولوجيا واجتماع وطبيب في المعهد من أجل الدراسات

المتقدمة في پرنستاون، وفي معهد البحث المتعدد الأغراض حول الرهانات الاجتماعية (IRS). تهتم دراساته الحالية بالأنتروبولوجيا السياسية والأخلاقية للدولة. وقد أشرف حديثاً على إصدار سياسات البحث. الاختبارات الإتنوغرافية (مع أ. بنسا، لاديكوڤيرت، ٢٠٠٨). وهو مؤلف إمبرطورية الصدمة. بحث حول شرط الضحية (مع ر. تيشمان، فلاماريون، ٢٠٠٧)، العقل الإنساني تاريخ أخلاقي للزمن الحاضر (غاليمار - سوي - منشورات EHESS، ٢٠١٠)، وقوة النظام. أنتروبولوجيا شرطة الأحياء (سوي، ٢٠١١).

پاسكالّ هآغ: عضو معهد البحث المتعدد الأهداف حول الرهانات الاجتماعية. تختص أبحاثها بتاريخ الأفكار اللغوية الهندية وفلسفة اللغة في التقاليد القواعدية السنسكريتية، من جهة، وعلم النفس، وبخاصّة الطرائق الجديدة الاستشفائية في العناية من جهة أخرى. نشرت بخاصّة «أود أن أكون براهمية أيضاً. القواعد والتقاليد والأسطورة باعتبارها وسائل من أجل منح الشرعية الاجتماعية للفيدياس في البنغال»، جزء مخصص لتكريم أشول أكوجكار (كيوتو، ٢٠١٢)؛ «نظرات متقاطعة حول العلاقة بين العلاج والمريض: من الطب الايورفيديك إلى التنويم المغناطيسي الايريكسوني» في التغيير بواسطة العلاج من الراهب المعالج إلى المعالج النفسي. (منشورات إ. سيليستان لوپيتو-دونو، ٢٠١١) ص ٢٨٦ - ٢٩٦، التنويم المغناطيسي (مع ن. روديل - پاولوتشي، لوكاڤالييه بلو، ٢٠١٠)، دراسات في كازيكا فرتي (مع ف. ڤيرجياني، سوسيتا إيديتريس، فيورنتينا مانوهار، ٢٠٠٩)، الهند (مع بلاندين ريپرت، لو كڤالييه بلو، ٢٠٠٩).

أليس إنغولد: عضو مركز البحوث التاريخية. يختص عملها في أشكال المعرفة والسلطة والحقوق التي تنظم المجتمعات مواقعها بالاستناد إليها. نشرت مفاوضة المدينة. المشروع المديني، مجتمع، وفاشية في ميلان (منشورات EHESS، ٢٠٠٣) وشاركت بالإشراف على إثبات الملكية. الحقوق والمعارف في البحر الأبيض المتوسط (العصور القديمة - الأزمنة الحديثة) (المدرسة الفرنسية في روما، ٢٠١٢). وتابعت، من جهة أخرى،

تفكيـراً معرفياً حول كتابة تاريخ للبيئة ونسـقت عـدداً خاصاً من الحوليات (Annales) حول البيئة والعلوم الاجتماعية.

سيريل لوميو: عالم اجتماع وعضو معهد مارسيل موس. اختصت بحوثه بالصحافة ومسـارات أجهـزة الإعـلام إضافـة إلـى نظريـة الفعـل والوضـع المعرفي والسياسـي للعلـوم الاجتماعية. وقد نشـر، بخاصّة، الصحافـة الرديئة علم اجتمـاع متفهـم للعمـل الصحفـي وانتقاداتـه (ميتّييـه، ٢٠٠٠)، الواجـب والرحمـة من أجـل تحليل قواعـدي للعمـل (إيكونوميـكا، ٢٠٠٩)، علم الاجتمـاع الفـوري (بريـس دي ميـن، ٢٠١٠) وأشـرف علـى الذاتانيـة الصحفيـة. أحـد عشـر درسـاً حـول دور الفرديـة فـي إنتـاج المعلومـات (منشورات EHESS، ٢٠٠٣)

داڤيـد مارتيمور: عضو مدرسـة الاقتصاد فـي باريس. اختصاصـي نظرية التحريض وتطبيقاتهـا، وهـو مؤلف الكتـاب المرجعي حول موضـوع نظرية الحوافز (مطبوعات جامعة پرنسـتاون ٢٠٠٢). تنتقل أبحاثه من الاقتصاد الصناعي إلـى اقتصـاد التنمية، ومن النمـو مروراً بالاقتصـاد البيئـي، وبخاصّة نظرية التنظيم والحاكمية العامة. نشرت أبحاثه في مجلات عالمية، نذكر منها:
Econometrica: Review of economic studies; Journal of economic theory; The Rand Journal of Economics; Theorical Economics; Journal of Public Economics..

أوليڤييـه رومو: عضو مركز الدراسـات الاجتماعية والسياسـية، ريمـون آرون، وهو فيلسـوف. تهتم دراسـاته بفلسـفة المعتقـدات الاجتماعية، وعلـوم معرفة التاريخ، والنظريات السياسـية للثقافـة، والمواطنات العالمية النقدية. نذكر مـن بيـن كتبه ميشـليه. هيئة قضـاء التاريخ (ميشـالون، ١٩٩٨) لابويسـي. الخطاب حول العبودية الإرادية (نشر مشترك مع فران، ٢٠٠٢)؛ (بالإشتراك مـع غايـي نيكوديمـوف وب جيرار) اختبـار التجديـد (المخبـر الإيطالي. سياسـة ومجتمع ENS - LSH منشورات ٦/ ٢٠٠٥)؛ الطبيعة والأميركان والأفكار (مجلة تلخيص Revue de Synthèse، سبرنغر ١/ ٢٠٠٨)؛ (مع س نور) حرب وسلام، دور العلم والفن (دونكر وهومبلوت، ٢٠١٠).

فهرست

دراسة العلوم الاجتماعية
النقد

بإشراف پاسكالّ هآغ وسيريل لوميو

هذا الكتاب

عندما يغرب عن بال العلوم الاجتماعية رسالتها النقدية ويطويها النسيان تصبح مجرد خطابات إيديولوجية، أو تقارير خبراء مجهزة لإراحة الفكر المشترك السائد.

ولكن كيف لنا أن نعرّف بدقة مقتضى النقد الذي تطمح الالتزام به؟

وكيف نعيد تأكيده في سياق البحث الراهن؟ لقد قدم أحد عشرة باحثاً محاولات للإجابة مستندين إلى استقصاءات قاموا بها حول مواضيع مختلفة تماماً، بعضها عن بعض.

شددت تحليلاتهم على مقدار ما تبقى عليه من عدم الاكتمال طالما استمرت متجاهلة التفكير في آثارها السياسية.

غير أنها تُبيّن أيضاً أن النقد في العلوم الاجتماعية حاصل من خلال مساهمات الباحثين في النقاش العام بمقدار ما هو حاصل بالتلازم، في مناهج استقصاءاتهم ومناقشة أعمالهم وتوضيح ممارساتهم بنحو جماعي.

يضم هذا الكتاب بين دفتيه مساهمات:

جيورجو بلوندو، إستيبان بوخ، ماريون كاريل، جان پيير كاڤاييه، سابين شالڤون - دومِرْسَيْ، جورج ديدي-هوبرمان، نيكولا دودييه، ديدييه فاسّان، أليس إنغولد، داڤيد مارتيمور وأوليڤييه ريمو.

المجلدان الآخران من الثلاثية: **المقارنة، والتعميم.**




ISBN 978-614-432-693-X